جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار / كلية الآداب
قسم اللغة العربية

مِنْحةُ المعبودِ على متنِ المقصود
لمحمَّد سعيد بنِ حمزةَ بن طالبٍ المنقارِ الميدانيّ (ت ١٣٠٤هـ)
دراسة وتحقيق

رسالة تقدَّمت بها
ريام إبراهيم كسّار عبد الحياني

إلى مجلس كلية الآداب، وهي من متطلبات نيل درجة الماجستير
في اللغة العربية وآدابها

إشراف
أ. د. بيان محمّد فتّاح عبيد الجبّاويّ

١٤٤٢هـ ٢٠٢٠م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَكَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْأَيَٰتِ وَلِيَقُولُوا۟

دَرَسْتَ وَلِنُبَيِّنَهُۥ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾

سورة الأنعام: ١٠٥

إقرار المشرف

أشهد أَنَّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (منحة المعبود على متن المقصود لمحمّد سعيد بن حمزة بن طالب المنقار الميداني (ت ١٣٠٤هـ) المقدمة من طالبة الماجستير (ريام إبراهيم كسار عبد الحياني)، قد جرى بإشرافي في كلية الآداب في جامعة الأنبار، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية.

التوقيع:

المشرف: أ.د. بيان محمّد فتاح

جامعة الأنبار/ كلية الآداب

التاريخ: ٢٠٢٠/٩/٢٠

توصية رئيس القسم...

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع:

أ.م.د. محمود خلف حمد السبهاني

رئيس قسم اللغة العربية

التاريخ: ٢٠٢٠/٩/٢٠

الإهداء

إلى

من لا أخلُ عليه بعسري لو العُسر يهدى (أبي الغالي)

إلى

الّتي نسرعُ إليها في وقت الشّدة ونجدُ في أحضانها الدفء والأمان (أمي الغالية)

إلى

الّذي أَشرقت شمسُهُ في سماء حياتي وكان نورًا غطّى على أحزاني وبدّلها أفراحًا (زوجي الغالي)

إلى

قرّة عيني أولادي (أُبيّ وجوانة).

ريام

شكر وعرفان

الحمدُ لله الّذي له ما في السّموات والأرض وهو العليم الخبير، والصلاةُ والسلام على نبينا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كلُّ عبارات الشكر والثناء لا يمكن أنّ تُعبّر عن مدى تقديري واحترامي، فروحك المرحة وصفاء قلبك وعطاؤك القيم هو عنوان إبداعك، فلك منّي كل عبارات المديح وأصدق كلمات الشكر، رزقك الله الجنّة والصحة والعافية أستاذي ومشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور بيان محمد فتّاح.

وأتوجّه بالشكر إلى أساتذتي في قسم اللغة العربية وكلمات الشكر لا ترتقي لقدركم ومكانتكم فإنّ عطاءكم فيّاض لا حدود له فأنتم المجد والرّفعة.

وأخصُّ بشكري زوجي الغالي الّذي وقف إلى جانبي وساعدني في إكمال رسالتي فجزاه الله عنّي خير الجزاء.

وإلى كلّ من قدّم لي يد العون، أو له فضلٌ في إعارة كتاب أو تسهيل مهمة.

الباحثة

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدِّمة	١-٣
القسم الأوّل: الدّراسة	
الفصل الأول: التعريف بكتاب المقصود ومؤلِّفه، وبالشارح الشيخ محمّد سعيد المنقار الميداني	٤
المبحث الأول: مؤلِّف كتاب المقصود	٤
أولًا:- من مؤلِّف المقصود؟	٤-٧
ثانيًا:- سيرة الإمام أبي حنيفة النّعمان	٧-٨
١.اسمه ونسبه ومولده	
٢. شيوخه	٨
٣. تلاميذه	٨
٤. مكانته العلمية	٨-٩
٦. مصنّفاته	٩
٧. وفاته	١٠
المبحث الثاني: كتاب المقصود	١١
١. موضوع كتاب المقصود	١١
٢. منهجه	١٢-١٣
٣.شروحه	١٣-١٧
المبحث الثالث: سيرة الشارح الشيخ محمّد سعيد المنقار الميداني	١٨
١. اسمه ولقبه	١٨-١٩
٢. شيوخه	١٩
٣. مؤلفاته	١٩-٢٠
٤. مذهبه الفقهي	٢٠

٥. وفاته	٢٠
الفصل الثاني: دراسة كتاب منحة المعبود على متن المقصود	٢١
المبحث الأول: موارده	٢١-٢٧
المبحث الثاني: موقفه من الأدلة السماعية	٢٨
أولًا. السماع ويشتمل على:	٢٨
أ: القرآن الكريم وقراءاته	٢٨-٢٩
ب: الأحاديث النبوية	٢٩-٣٠
ت: كلام العرب (الشعر والنثر)	٣٠-٣٢
ثانيًا. القياس	٣٣-٣٤
ثالثًا: العلل الصرفية	٣٥
١.علّة كثرة الاستعمال	٣٥
٢.علّة أمن اللبس	٣٥-٣٦
٣.علّة التقاء الساكنين	٣٦
٤.علّة بيان الفرق	٣٦-٣٧
٥.علّة الثقل	٣٧
٦.علّة الخفة	٣٨
٧. علّة المشاكلة	٣٨
٨. علّة الإتباع	٣٨
٩.علّة اطّراد الباب	٣٨-٣٩
المبحث الثالث: منهجه في الشرح	٤٠-٤٩
المبحث الرابع: توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلِّف وقيمته والمآخذ عليه	٥٠
١.توثيق نسبة كتاب منحة المعبود على متن المقصود إلى مؤلِّفه	٥٠
٢.قيمة كتاب منحة المعبود	٥٠-٥١
٣.مآخذ على كتاب منحة المعبود	٥١
المبحث الخامس: وصف نسخة منحة المعبود المخطوطة ومنهج التحقيق	٥٢-٥٣

وصور من النسخة	
١.وصف المخطوط	٥٢-٥٣
٢.منهج التحقيق	٥٣-٥٤
٣.صور من المخطوط	٥٥-٥٦
الخاتمة	٥٧-٥٨

القسم الثاني: النص المحقّق (كتاب منحة المعبود على متن المقصود)	
المقدِّمة	٦٠
شرح مقدِّمة المصنف	٦٠-٦١
مباحث البسملة	٦١
مباحث الباء في البسملة	٦١-٦٢
مباحث لفظ (اسم) في البسملة	٦٢-٦٣
مباحث لفظ (الله) سبحانه في البسملة	٦٣-٦٤
مباحث (الرَّحمن الرَّحيم)في البسملة	٦٥-٦٦
باب الأفعال	٧٤
الباب الأول	٧٤-٧٥
الباب الثاني	٧٦
الباب الثالث	٧٦
الباب الرابع	٧٧
الباب الخامس	٧٧-٧٨
الباب السادس	٧٨-٧٩
الرُّباعيُّ المجرد والملحق به	٨٠-٨١
الفعل المزيد فيه	٨٢-٨٣
الفعل الثُّلاثيُّ المزيد بحرفين (الخُماسي)	٨٤-٨٥

الفعل السُّداسيُّ	٨٥–٨٧
الفعل الرُّباعيُّ المزيدُ	٨٨
الفعل الرّباعي المزيد بحرف واحد (الخُماسي)	٨٩–٩٠
فصل في الوجوه التي اشتدت الحاجة إلى إخراجها من المصدر	٩١
في المصدر الميميِّ واسمي الزَّمان والمكان من الفعل الثُّلاثيِّ	٩٢–٩٩
المصدر الميميُّ واسما الزَّمان والمكان من الفعل غير الثُّلاثيِّ	٩٩
الفعل الماضي المعلوم	١٠٠–١٠١
مواضع همزة الوصل	١٠١–١٠٦
الماضي المبني للمجهول	١٠٦
الفعل المضارع	١٠٧
حركة حروف المضارعة	١٠٧–١٠٨
المضارع المبني للمجهول	١٠٨–١٠٩
الأمر والنَّهي	١١٠–١١٢
اسم الفاعل	١١٢–١١٣
أوزان اسم الفاعل من الفعل اللازم (وهي أوزان الصفة المشبهة)	١١٣–١١٥
اسم المفعول	١١٦
صيغ المبالغة	١١٦–١١٨
تصريف الأفعال الصَّحيحة	١١٨–١١٩
تصريف اسم الفاعل	١٢٠
تصريف اسم المفعول	١٢١
اتصال نوني التوكيد بالأمر والنَّهي	١٢١–١٢٤
تصاريف المضارع المعلوم والمجهول	١٢٤
تصريفات الأمر المعلوم والمجهول	١٢٥–١٢٧
تصريفات اسم الفاعل	١٢٨
تصاريف اسم المفعول	١٢٩

تصريف الفعل الرُّباعي المجرّد	١٢٩-١٣٣
تصريف الفعل الخُماسي أو الثُّلاثي المزيد بحرفين	١٣٤
١. تصريف (انْفَعَل)	١٣٤
٢. تصريف (افْتَعَل)	١٣٤
٣. تصريف (افْعَلَّ)	١٣٤-١٣٥
٤. تصريف (تَفَعَّل)	١٣٥-١٣٦
٥. تصريف (تَفَاعل)	١٣٦-١٣٨
تصريف الفعل الملحق بالرُّباعي المزيد بحرف واحد	١٣٩
تصريف (تَفَعْلَل)	١٣٩
تصريف الفعل السُّداسي أو الثُّلاثي المزيد بثلاثة أحرفٍ	١٣٩
١. تصريف (اسْتَفْعَلَ)	١٣٩
٢. تصريف (افْعَالَّ)	١٤٠
٣. تصريف (افْعوعَل)	١٤٠
٤. تصريف (افْعَوَّل)	١٤١
تصريف الفعل السُّداسيِّ أو الرُّباعي المزيد بحرفين	١٤٢-١٤٤
فصلٌ في الفوائد	١٤٤
الفعل اللَّازم ووسائل تعديته	١٤٤-١٤٦
صيغة فَاعَلَ	١٤٧
صيغة تَفَاعَل	١٤٧-١٤٨
الإبدال	١٤٩
إبدال التاء في صيغة (افْتَعَل)	١٤٩-١٥٢
فائدة في: حروف الزِّيادة	١٥٣-١٥٤
فائدة في: أبواب الرُّباعي	١٥٥-١٥٦
فائدة في: معاني همزة (أفْعَل)	١٥٦-١٥٧
فائدة في: معاني (اسْتَفْعَل)	١٥٨-١٥٩

فائدة في: الواو والياء والألف	١٥٩
أقسام الفعل المعتلِّ	١٦٠-١٦٢
الفعل المضاعف	١٦٢
الفعل المهموز	١٦٢-١٦٣
الفعل الصَّحيح	١٦٣
باب المعتلات والمضاعف والمهموز	١٦٤
قواعد الإعلال وأشكاله	١٦٥-١٧٥
اسم الفاعل من الفعل الناقص	١٧٥-١٧٦
اسم المفعول من الأجوف	١٧٧-١٧٨
اسم المفعول من الناقص	١٧٨-١٧٩
الأمر من الفعل الأجوف	١٧٩
الأمر من الفعل الناقص	١٨٠
المجهول من المستقبل والأمر والنَّهي	١٨٠
أحكام تصريف الفعل المثال	١٨١-١٨٣
أحكام تصريف الفعل اللَّفيف المقرون	١٨٣
أحكام تصريف الفعل اللَّفيف المفروق	١٨٤-١٨٥
أحكام تصريف الفعل المضاعف	١٨٦-١٨٩
أحكام تصريف الفعل المهموز	١٨٩-١٩٣
مخالفة قواعد الإعلال والإبدال والحذف في المعتلات	١٩٣-١٩٤
الفهارس العامة	١٩٦-١٩٩
ثبت المصادر والمراجع	٢٠٠-٢٢٠
ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية	

القسم الأول
الدراسة

المقدِّمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمّد، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

فإنَّ للغة العربية مكانة مرموقة بين لغات العالم بل هي أشرف اللغات كيف لا، وهي لغة القرآن الكريم ولغة أهل الجنة، وفيها من البيان والسّحر ما لا يوجد في أيّ لغة أخرى، وتُعدُّ اللُّغة العربية من اللُّغات الحيّة الغنيّة ذات الأصول والقواعد الثابتة، وقد أثرى مكتبتها العديد من علماء اللغة المشهود لهم، وفي مقدمتهم (سيبويه) الّذي جعل من علم الصرف والنحو علمًا واحدًا في حين فُصِلا في زمنٍ لاحقٍ وبات لكلٍّ منهما أصوله الخاصة به، فجعلوا دراسته بعد النحو لما فيه من الصعوبة والدقة.

وقد سعيتُ جاهدةً لأن يكون عملي في الماجستير بعلمِ الصرف لرغبتي فيه وقلّة سالكيه، لذا وقع اختياري على تحقيق كتابٍ مخطوطٍ في الصرف عنوانه **(منحة المعبود على متن المقصود)** لمحمَّد سعيد المنقار الميداني (ت١٣٠٤هـ).

وتعود صلتي بهذا الموضوع إلى السنة التحضيرية عندما عرض عليَّ الأستاذ الدكتور **(بيان محمد فتّاح)** هذه المخطوطة فبقيت هذه الفكرة عالقة في ذهني حتى أنهيتُ السنة التحضيرية، وبعد عرض الموضوع على أساتذتي في قسم اللغة العربية شجعوني على دراسته فتوكلتُ على الله (سبحانه وتعالى).

وكان هدفي من هذا الدراسة هو إخراج نصٍ صرفيٍّ فيه من النفع والفائدة لطلاب العلم فضلًا عن إظهار شخصية المؤلف؛ بسبب قلّة المصادر التي كتبت عنه.

وبعد متابعة جادة ودقيقة وبحث في الشابكة الإنترنت تبيَّن أنَّ المخطوطة لم تحقق، ولكنني لم أقف إلَّا على نسخة فريدة لهذا الكتاب، وهي نسخة تامة.

ومن الصعوبات التي واجهتني أنني لم أجد في المصادر عن سيرة الميداني ولا شيوخه ولا تلاميذه إلَّا النّزر اليسير؛ لقلّة المصادر التي تناولت سيرته وحياته.

أمَّا عملي في الرسالة فانقسم على قسمين:

الأول: الدراسة وقسَّمتها على فصلين سبقتها مقدِّمةٌ وأعقبتها خاتمةٌ، وكان الفصل الأول كتاب المقصود ومؤلِّفه وجاء في ثلاثة مباحث:

الأوّل: تناولت فيه الكلام على كتاب المقصود ومؤلِّفه وجاء على النحو الآتي:

أولاً:- من مؤلف المقصود؟.

ثانيًا:- سيرة أبي حنيفة النُّعمان

١.اسمه ونسبه ومولده

٢. شيوخه.

٣. تلاميذه.

٤. مكانته العلمية.

٥. مصنَّفاته.

٦. وفاته.

الثاني: كتاب المقصود وهو على النحو كالآتي:

١. موضوع كتاب المقصود.

٢. منهجه.

٣. شروحه.

الثّالث (سيرة الشارح الشيخ محمّد سعيد المنقار الميداني) وجاءت على النحو الآتي:

١. اسمه ولقبه.

٢. شيوخه.

٣. مؤلفاته.

٤. مذهبه الفقهي.

٥. وفاته.

أمّا الفصل الثاني فتناولت فيه كتاب منحة المعبود على متن المقصود وقسمته على خمسة مباحث: الأوّل: موارده.

والثاني: موقفه من الأدلة الصناعية وهي: أولًا: السماع. ثانيًا: القياس. ثالثًا: العلل الصرفية.

والثالث: منهجه في الشرح.

والرابع: توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف وقيمته والمآخذ عليه.

والخامس: وصف نسخة منحة المعبود المخطوطة ومنهج التحقيق وصور من النسخة.

وختمت قسم الدراسة بخلاصة ذكرت فيها أهم النتائج الّتي توصلت إليها.

أَمَّا القسم الثاني من الرسالة فضمَّ نص الكتاب محققًا مضبوطًا على وفق قواعد تحقيق المخطوطات المعروفة في كتب تحقيق التراث، وأعقبت النص بالفهارس الفنية وثبت المصادر والمراجع.

وتنوعت المصادر الّتي استعنت بها في تحقيق كتاب المنحة فمنها كتب النحو والصرف ومنها كتب القراءات والتفسير والمعجمات اللغوية ومعجم البلدان، وكتب التراجم والأنساب وغيرها.

ومن أهم ما اعتمدت عليه من كتب الصرف شروح المقصود ثُمَّ شروح الشافية، وكذلك شروح تصريف العزّي وشروح المراح.

وفي النهاية أتقدم بالشكر والعرفان لمشرفي الأستاذ الدكتور(بيان محمد فتاح)، لما أبداه من جهد ومنحني كثيرًا من وقته، والله أسال أن يتقبل منِّي هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يجعله من العلم النافع، آمين.

هذه حصيلة جهدي، فما كان فيها من صواب فذلك بفضل الله، وما كان فيها من زلل أو سهو أو خطأ فمن نفسي المجبولة على الخطأ والسهو والنسيان، وأملي في توجيهات أساتذتي ما يعيد خطئي إلى جادّة الصواب.

الباحثة

الفصل الأول

كتاب المقصود[١] ومؤلِّفه

المبحث الأول: مؤلِّف كتاب المقصود

أولًا: من مؤلف المقصود؟

تعددت الآراء واختلفت فيما بينها حول مؤلف المقصود فانقسموا على ثلاث فئات:

الفئة الأولى:

إنَّ هذا المتن لأبي حنيفة النُّعمان، والدليل الأول على ذلك: اعتمد في تكوين مذهبه على القرآن الكريم والسُّنة النبوية، وإنَّ مادتهما العربية ولولا علمه بالنحو والصرف لما استطاع تكوين مذهبه[٢].

الدليل الثاني: أَنَّ أبا حنيفة النُّعمان لم يؤلِّف في مذهبه كُتُبًا ومع ذلك شاع هذا المذهب وذاع لأنَّ تلاميذه –ألَّفوا الكتب في هذا المذهب وفي طليعتهم أبو يوسف ونسبوا الكتاب إليه[٣] .

الدليل الأخير: كثير من شُرَّاح المقصود نسبوا هذا المتن إلى الإمام أبي حنيفة، جاء في إمعان الأنظار قوله: «هذا آخر ما كتبه العبد الفقير... من شرح كتاب المقصود للإمام الأعظم الهمام الأفخم سراج الأمة ومقتدى الأئمة أبي حنيفة...»[٤].

---

(١) اختلفت تسميات كتاب المقصود منهم من يُسمّيه: المقصود في الصرف ومنهم: متن المقصود في فنِّ الصرف ومنهم: المقصود في التصريف ومنهم: المقصود للاختصار والأصح هو أن يكتب الاسم كاملًا لأنّه كتابٌ في الصرف. ينظر: المقصود في الصرف (مخطوط) مكتبة معهد الثقافة والدراسات الشرقية بجامعة طوكيو، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون حاجي خليفة: ١٨٠٦/٢، ومتن المقصود في فنَّ الصرف(مطبوع) المنسوب لأبي حنيفة.

(٢) ينظر: الدُّرُّ المنقود شرح المقصود لحسين بن حسن السّرماري دراسة وتحقيق (أطروحة دكتوراه في كلية التربية بجامعة تكريت): ٤.

(٣) ينظر: الأئمة الأربعة للشرباصي: ٢٨.

(٤)إمعان الأنظار على المقصود للبركوي: ١٠٢.

وجاء في كتاب روح الشروح قوله: «فلّما شرع أخٌ اعزّ مودود في دراسة كتاب المقصود المنسوب إلى قدوة أئمة الشريعة نعمان المكنَّى أبو حنيفة..»[١].

وأَكَّد الكنّوي هذه النسبة في كتاب (الإمام أبو حنيفة طبقته وتوثيقه): إذ قال «إنّ أبا حنيفة صنّف كتبًا كان من ضمنها المقصود»[٢].

وجاء في المطلوب أَنَّ المقصود قد تغيَّرت ألفاظه قال في مقدمته: «فإنَّ الشيخَ الفاضلَ قُدوةَ مشايخِ الطريقةِ، وصاحب لأحبِّ الحقّ والحقيقة، لمّا ألّف الكتاب الموسوم بالمقصود التصريفية مقدِّمةٌ لأحدِ أركانِ العلومِ العربيةِ التمسَ بعضُ أولادِ الكبراءِ الطالب القابل في هذا العلم قراءة هذا الكتاب منّي بالتحقيق ولم يكن له شرحٌ عندي يشفي جميع عويصاتِهِ، ويُبَّرز كناياتِهِ ويُشيرُ إلى معضلاتِهِ ومعترضاته وتصحيح ما تغيّر من تركيباته التي قد صدرت من لفظ الشيخ ثُمَّ تغيرت إلى هذا النّمط...)[٣].

الفئة الثانية:

إنّ هذا الكتاب ليس لأبي حنيفة بل لمؤلف مجهول، مستندين إلى مجموعة أدلة: الدليل الأول على ذلك: لم يذكر أصحاب التراجم المتقدّمون كتابًا لأبي حنيفة لا في الفقه ولافي غيره.

الدليل الثاني: لم يكن علم الصرف علمًا مستقلًا بذاته، وإن كتاب سيبويه من أقدم الكتب التي وصلت إلينا، وهو ممزوج بالنحو والصرف.

الدليل الثالث: هناك بعضُ الشروحِ لم تنسب المقصود إلى أبي حنيفة مثل: شرح المنقود على متن المقصود للسّرْماري إذ قال: «لما رأيت المختصر الموسوم بـ(المقصود في علم الصرف) مشتملًا على فوائدَ كثيرةٍ ومباحث شريفة ومسائل دقيقة

---

(١) روح الشُّروح على متن المقصود لمحمد بن مصطفى التَّيره ويّ (أطروحة دكتوراه في كلية الآداب بجامعة الموصل).

(٢) الإمام أبو حنيفة طبقتُهُ وتوثيقُهُ للّكنوي: ١٨٤.

(٣) المطلوب مؤلفه مجهول: ٢.

مع صغر حجمه...»[١]، وكذلك الميداني في منحة المعبود، وهو ما نحنُ بصدد دراسته وتحقيقه لم ينسب المقصود إلى أبي حنيفة إذ قال: «لمّا قرأت الكتاب المُسمَّى بالمقصود الذي عمَّ نفعُه لكلِّ طالبٍ موجود على بعض مشايخي الأعلام حفظهم الملك السلام وكنت قيّدتُهُ بقيودات رائقة ...»[٢] وقوله أيضًا: «قال المؤلف رحمه الله تعالى: بسم الله الرحمن الرحيم»[٣]

والدليل الأخير أَنَّ أسلوبَ متنِ المقصودِ يَتَّسِمُ بالسهولةِ وقلّةِ التعقيدِ، وهذا لا يتماشى أسلوب القرن الثاني[٤].

الفئة الثالثة:

إِنَّ كتاب المقصود ألّفه أبو حنيفة آخر غير أبي حنيفة النّعمان صاحب المذهب الفقهي المعروف، وورد في كتاب اكتفاء القنوع ما يأتي: «المقصود للإمام يوسف الحنفي، وقيل: بل الأمام الأعظم»[٥].

نستنتج من هذا كلَّه أنّ عددًا من العلماء يرون أنّ كتاب المقصود مجهول المؤلف ومنهم من يرى أنّه لأبي حنيفة، والّذي أراه أنّ كتاب المقصود لا تصح نسبته إلى أبي حنيفة النُّعمان، فأسلوب الكتاب يتسم بالسهولة والوضوح لا ينتمي إلى مراحل التأليف المتقدِّمة، ويرجع تاريخ تأليفه إلى القرن السابع الهجري؛ وذلك لأنّه قيل: إنّ شرح ابن دانيال المتوفّى سنة (٧١٠هـ) أول شرح للمقصود[٦] ينتمي إلى القرن الثامن الهجري، ومما يرجّح ذلك أيضًا أنّ مصطلحات كتاب المقصود لم تكن

---

(١) الدُّرُ المنقود: ٦٠.

(٢) النص المحقَّق: ٦٠.

(٣) النص المحقَّق: ٦٠.

(٤) ينظر: الدُّرُ المنقود: ٩.

(٥) اكتفاء القنوع بما هو مطبوع لادورد كرنيليوس: ٣١٠

(٦) ينظر: سؤال وجواب على كتاب المقصود لإبراهيم بن محمد المعروف بعصام الدين الإسفراييني (بحث مشترك بين د. مصطفى كامل أحمد ود. بيان محمد فتّاح)، مجلة التربية الإنسانية بجامعة بابل العدد ٣٢،٢٠٠٧م : ٨٠٦-٨٠٧.

معروفة عند سيبويه ولا عند المبرِّد، وإنما اصطلح عليها العلماء في مرحلة لاحقة، وكذلك سيبويه من البصريين ومن بعده نقلوا نصوصًا عن العلماء السابقين ولم يكن من بينهم الإمام أبو حنيفة، وكذلك الكسائي من الكوفيين ومن بعده نقلوا عن علماء سابقين ولم يكن من بينهم الإمام أبو حنيفة، ولو كان هو صاحب المقصود لنُسب المذهب الكوفي إليه بدلًا عن الكسائي، ومن بين هذه المصطلحات المصدر الميمي والفعل الأجوف والناقص واللفيف المقرون واللفيف المفروق، وهناك رأي آخر يقول إنّ مؤلف المقصود هو أحد العلماء الأتراك الأحناف؛ لأنّ المذهب الحنفي هو السائد في تركيا، فلذلك قال عنه طاش كبري زاده: «ومما اشتهر في ديارنا مختصر مسمى (بالمقصود)، لم نقف على مصنفه إلا أنه كتاب مبارك مشهور بأيدي الناس اليوم. وعليه شروح مفيدة مشهورة عند أبناء الزمان»[1] ونحسب أن العالم كان يكنى بأبي حنيفة، فظنّ الناس أنّها من تأليف أبي حنيفة صاحب المذهب المشهور والله أعلم.

ثانيًا: سيرة الإمام أبي حنيفة النعمان

بما أنّ كتاب المقصود منسوب لأبي حنيفة رحِمه الله أرى أنّه من الجيد كتابة شيء يسير عن سيرته، وفيما يأتي نبذةٌ مختصرةٌ عن حياتِهِ، وقد أوجزت في ذكر سيرته؛ لكثرة ما كُتِبَ عن هذا العلّامة رحِمه الله وأدخله فسيح جناته.

١:- اسمه ونسبه ومولده

هو أبو حنيفةَ النُّعمان بنُ ثابتِ بنِ زُوطي التَّيمي، الكوفي، مولى بني تيم اللهِ بنِ ثعلبة.

وقد اختُلف في أصله، فقيل: هو من أبناء الفرس، وقيل: من نسا، وقيل: من ترمذ، وقيل: من أهل بابل، وقيل: من الأنبار، ولد سنة ثمانين[2] في حياة صغار الصحابة[3]. كان يبيع الخزَّ ويطلب العلم في صباه ثم انقطع للعلم والإفتاء، وكان

---

(١) مفتاح السعادة ومصباح السيادة لطاش كبرى زاده: ١٣٦/١.

(٢) قيل: إحدى وستون، وقيل: ثلاث وستون . ينظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية للحنفي: ٢٧/١.

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء للذّهبي: ٣٩٠/٦-٣٩٥

كريمًا في أخلاقه، جوادًا حسن المنطق والصورة جهوريّ الصوت، إذا حدّث انطلق في القول، وكان لكلامه دويّ، وعن الإمام الشافعيّ: الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة[١].

٢:- شيوخُهُ:

كان لأبي حنيفة شيوخٌ كثُر ممن أخذ العلم منهم وروى عنهم من أهمهم:

١. الأمام محمد الباقر زين العابدين ت (١١٤هـ).

٢. حمّاد بن أبي سلمان الأشعري ت(١٢٠هـ)

٣. أبو الزبير المكي ت (١٢٠هـ)

٤. جَبلة بن سُحيم ت (١٢٥هـ)[٢].

٣:- تلاميذه:

لقد كان لأبي حنيفة تلاميذ كبار كانوا يحاورونه ويناقشونه في كل صغيرة وكبيرة فأفادوا من أفكاره وآرائه من أهمهم:

١. زفر بن الهذيل (ت١٥٨هـ).

٢. أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري (ت ١٨٢هـ).

٣. أبو عبد الله محمّد الشيباني (ت ١٨٩هـ).

٤. الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفيّ (ت ٢٠٤هـ)[٣].

٤:- مكانته العلمية:

حظي الإمام أبو حنيفة النُّعمان بالمكانة العلمية الرّفيعة وقد أخذها من العلوم الشرعية، ولقد كانت له القدرة على حلِّ المُشكلات الدقيقة الَّتي تعرضُ إليه، وكان له

---

(١) ينظر: الأعلام للزركلي: ٣٦/٨.

(٢) ينظر: الأئمة الأربعة : ٢٢، والأمام أبو حنيفة طبقته وتوثيقه: ١٦.

(٣) ينظر: الأئمة الأربعة : ٢٥- ٢٨.

معرفةٌ في علمِ الكلامِ والجدلِ، ولقد فطرهُ الله من الفطنة والذّكاء والسّجايا الحسنة كالصبر والحلم، وهذه الأمور كلُّها ساعدت على نبوغه.[١]

٥:- مصنَّفاته:

كان أبو حنيفة - رحمه الله تعالى- عالمًا بالعلوم الشرعية ونابغًا في تحصيله للعلم والمعرفة، وقد صنَّف كتبًا في علم الكلام والفقه والحديث واللغة، ومنها:

أ. الرّد على القدرية، وقيل هذا الكتاب لحفيد أبي حنيفة وهو إسماعيل بن حمّاد، وهو كتاب في العقيدة[٢] .

ب. رسالته إلى عثمان البتيّ قاضي البصرة[٣].

ت. العالم والمتعلِّم في العقائد والنصائح رواية مقاتل[٤].

ث. الفقه الأكبر، وهو من الكتب المشهورة لأبي حنيفة يتكَّون من جزء واحد، وهو كتاب في العقيدة[٥].

ج. المخارج في الفقه وضعه الإمام في الفقه رواية تلميذه أبي يوسف[٦].

ح. المسند في الحديث، وهو كتاب في رواية الحديث نُقل برواية الحسن بن زياد اللؤلؤي[٧].

خ. المقصود، وهو المتن المنسوب إلى أبي حنيفة[٨].

---

(١) ينظر: من سيرة الإمام أبي حنيفة للدكتور صباح قاسم: ٧-٨.

(٢) ينظر: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين للبغدادي: ١/ ٢٠٧.

(٣) ينظر: المصدر نفسه.

(٤) ينظر: هدية العارفين: ٤٩٥/٢، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: ١٠٤/١٣.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢٠٧/١.

(٦) ينظر: معجم المؤلفين: ١٣/ ١٠٤.

(٧) ينظر: هدية العارفين: ٢/ ٤٩٥، ومعجم المؤلفين: ١٣/ ١٠٤.

(٨) ينظر: الإمام أبو حنيفة طبقته وتوثيقه: ١٨٤.

٦:- وفاته:

تُوفّيَ الإمام أبو حنيفة النُّعمان في رجب وقيل: في شعبان سنة خمسين ومئة، ويُؤكّد النووي أَنَّه مات في السجن، وهناك رواية تقول: إنه توفّي سنة إحدى وخمسين ومئة، وروايةٌ ثالثةٌ تقول إِنَّه توفّي سنة ثلاث وخمسين ومئة، والصحيح هو القول الأول، ودُفِنَ أبو حنيفة في الجانب الشرقي من بغداد، في مقبرة الخيزران وقبره، هناك ظاهرٌ معروفٌ يُزار.(١)

(١) ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزَّمان لابن خلكان: ٤١٤/٥، وتبييض الصحيفة بمناقب أبي حنيفة للسيوطي: ١١٧، والأئمة الأربعة: ٦٧-٦٨.

المبحث الثاني: كتاب المقصود

١. موضوع متن المقصود:

يعدُّ كتاب المقصود من المتون الصرفية المهمة الّتي ذاع صيتها في ذلك الزَّمان، فكَثُرت شروحه اعتنى العلماء به عناية كبيرة .

حوى هذا الكتاب موضوعاتٍ مفيدةً في الصرف مثل: الفعل الثُّلاثي بنوعيه الأصلي والمزيد، وأبواب الفعل الثُّلاثي، والفعل الرُّباعي المجرّد والمزيد أيضًا وأبوابه والفعل الخماسي والسُّداسي، ثُمَّ ينتقل بالكلام على الوجوه التي اشتدت الحاجة إلى إخراجها من المصدر وهي ستَّةٌ: الماضي، والمضارع، والأمر، والنَّهي، واسم الفاعل، واسم المفعول(١).

ثُمَّ انتقل يتحدّثُ عن المصدر وقسَّمه على قسمين ميميّ وغير ميمي فإن كان غير ميمي فهو سماعيّ وإِنْ كان ميميًّا فهو قياسيّ، ثُمَّ بعد ذلك انتقل إلى الفعل الماضي وفصَّل فيه القول من حيث: المعروف، والمجهول، والمفرد، والتثنية، والجمع.

ثُمَّ تحدّث عن همزة الوصل والأسماء المبدوءة بالهمزة والحالات التي تأتي بها وعن الفعل المضارع، والأمر، والنَّهي، واسم الفاعل، واسم المفعول.

ثُمَّ انتقل إلى تصريف الأفعال الصحيحة، ونوني التأكيد المشدَّدة والمخفَّفة(٢).

ثُمَّ انتقل إلى فصل سمَّاه (في الفوائد) اشتمل على عِدَّة فوائد من أهمها: في التعدِّي واللازم، وباب (تَفَاعَلَ)، والحروف التي تزداد في الحروف والأفعال عشرة مجموعها (اليوم تنساه)، وأبواب الرُّباعي، وهمزة (أفْعَل)، وسين (اسْتَفْعَلَ).

وختمَ المصنَّفُ بالكلامِ على باب المعتلات والمضاعف والمهموز(٣).

---

(١) ينظر: المقصود (مطبوع): ٢إلى٥.

(٢) المصدر نفسه: ٥إلى١٣.

(٣) المصدر نفسه: ١٨إلى٣١.

٢. منهجُهُ:

بدأ المؤلف كتابه بالحمدلة والبسملة والصلاة على النَّبي وآله وصحبه، وذكر في مقدِّمته أنَّ التصريف أحد أركان علوم العربية، ثُمَّ قسَّم المؤلف كتابه تقسيمًا عشوائيًا القسم الأول لم يسمِّه فصلًا أو بابًا على خلاف الأقسام: الثّاني والثّالث والرّابع التي سمّاها فصلًا، أمّا الخامس فسمّاه بابًا.

بدأ القسم الأول بالأفعال إذ قال: «الأفعال على ضربين: أصلي، وذو زيادة»[١] ثُمَّ قسم الأصلي على: ثلاثيّ، ورباعيّ، وتناول في الثلاثيّ الأبواب الستة وتناول في الرُّباعي الأصلي والمزيد.

وذكر في الفصل الثاني قوله: «فصل في الوجوه التي اشتدَّت الحاجة إلى إخراجها من المصدر»[٢] تناول فيه الماضي والمضارع والأمر والنَّهي واسم الفاعل واسم المفعول، ثُمَّ أخذ يتكلَّم على المصدر قائلًا: « فأمَّا المصدر فلا يخلو من أن يكون ميميًّا أو غير ميميّ»[٣]. ثم تكلَّم على همزة الوصل.

أمّا الفصل الثالث فكان قوله: «فصلٌ في تصريف الأفعال الصحيحة» تناول فيه تصريف الماضي والمستقبل والأمر والنَّهي من المعروف والمجهول وجموع اسم الفاعل واسم المفعول وتناول فيه أيضًا نوني التأكيد المشدَّدة والمخفَّفة.

أمَّا الفصل الرّابع فكان قوله: «فصلٌ في الفوائد» تناول فيه اللّازم والمتعدي، وكيف يصير اللازم متعديًا وكيف يصير المتعدي لازمًا وباب (فَاعَل وتَفَاعَل) وتاء الافتعال وأحرف الزيادة ومعاني (أفْعَل) وسين (إسْتَفْعَل) وأقسام الفعل المعتل، وهي: الأجوف، والناقص، واللَّفيف المفروق، والمقرون، ثم الفعل المضاعف، فالفعل المهموز.

---

(١) المقصود: ٢.

(٢) المصدر نفسه: ٥.

(٣) المصدر نفسه: ٥.

والباب الخامس والأخير باب المعتلات والمضاعف والمهموز تكلَّم فيه عن الفعل (الأجوف والناقص والمثال) وتصريفاته من حيث (المفرد والتثنية والجمع للمؤنَّث والمذكَّر.

ثُمَّ ختم كتابه بقوله: «والحمد لله على التَّمام»[1].

نستنتج من هذا أنَّ صاحب المقصود لم يُصرّح بالمنهج الّذي اتّبعه في كتابه، كذلك لم تكن تقسيماتُه دقيقة بدليل أنَّه تحدَّث عن أبنية الأفعال ثُمَّ انتقل إلى المصدر وذكر الفعل الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل والمفعول وصيغة المبالغة ثُمَّ عاد ليتحدث عن الأفعال وتصريفاتها مرّة أخرى ناهيك عن خلو الكتاب من ذكر الموارد سواء أكانت أعلامًا أم كتبًا وخلو الكتاب من ذكر المسائل الخلافية واتسم الكتاب بالإيجاز والاختصار.

٣. شروحه:

يعدُّ كتاب (المقصود) أحد المتون الصرفية التي نالت العناية والاهتمام من العلماء فشرحوه شروحًا كثيرة، وسوف أرتبها على الترتيب الألفبائي، وهي:

١. إزالة القيود عن ألفاظ المقصود في فنِّ الصرف، للدكتور عبد الملك عبد الرحمن السعدي (معاصر)[2].

٢. إمعان الأنظار شرح المقصود، لتقي الدين محمد بير علي البركوي المتوفَّى سنة (٩٨١هـ)[3]، طُبع بالمطبعة الميمنية، مصر، ١٣١٠.

---

(١) المقصود: ٣٢.

(٢) سؤال وجواب على كتاب المقصود: ٨٠٩.

(٣) ينظر: جامع الشروح والحواشي لعبد الله الحبشي: ١٨٢١/٣، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف سركيس: ٦١٠/٢.

٣. إيضاح متن المقصود والبناء (مخطوط) لعبد العزيز بن سالم السامرائي المتوفَّى (١٣٩٣هـ)[١].

٤. تكملة المقصود (مطبوع). مؤلفه مجهول[٢].

٥. الدُّرُّ المنقود في شرح المقصود لحسن بن إسماعيل السرماري المتوفَّى في أواخر القرن الثامن الهجري دراسة وتحقيق د. أسيد محمّد فتّاح بكلية التربية الإنسانية – جامعة تكريت، ٢٠١٦.

٦. روح الشُّروح على المقصود لمحمد أفندي التِّيره ويّ المتوفَّى (١٠٦١هـ) أطروحة دكتوراه دراسة وتحقيق د. شيبان أديب بكلية الآداب – جامعة الموصل،٢٠١٦ .

٧. سؤال وجواب على كتاب المقصود لإبراهيم بن محمد المعروف بعصام الدين الإسفراييني المتوفى (٩٥١هـ) دراسة وتحقيق د. مصطفى كامل – د. بيان محمّد فتاح، مجلة التربية الأساسية للعلوم التربوية بابل، ٢٠١٧ .

٨. شرح المقصود، لزين الدين أبي بكر محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر العيني المصري المتوفَّى (٨٩٣هـ)[٣].

٩. شرح المقصود ، لأحمد بن عماد الأفقهسي المتوفَّى (٨٠٨هـ) (مخطوط) أوقاف بغداد ٣٧٣٠، وجاريت ٢١٠[٤].

١٠. شرح المقصود في التصريف، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن خليل بن دانيال الخزاعي الحكيم الموصلي المصري المتوفَّى (٧٠٨هـ) (مخطوط) دار الكتب المصرية ٦٢، وجامعة محمّد بن مسعود ٥٦٩٧ [٥].

---

(١) .سؤال وجواب على كتاب المقصود: ٨٠٩.

(٢) معجم المطبوعات العربية والمعربة : ٣٠٤/١

(٣) ينظر: هدية العارفين: ٢١٥/٢.

(٤) ينظر: جامع الشروح والحواشي: ١٨٢٠/٣.

(٥) ينظر: هدية العارفين: ١٤١/٢.

١١. شرح المقصود، لأبي المنتهى شهاب الدين أحمد بن محمد المغنيساوي المتوفَّى (١٠٩٠هـ)[١].

١٢. شرح المقصود، لشمس الدين أحمد بن عبد الله الرومي الحنفي المعروف بديكنقوز المتوفَّى (٨٦٠هـ) مخطوط بدار الكتب المصرية أول ٤: ١٠[٢].

١٣. شرح المقصود، لعمر بن عسكر الحموي المتوفَّى (١٠٠٩هـ) طُبع بالمطبعة الميمنية مصر، ١٣٠٦.

١٤. شرح المقصود، لمحمد بن القاضي عبد الرحمن الباليكسرى الرومي المعروف بثنائي المتوفَّى (٩٧٤هـ)[٣].

١٥. شرح المقصود، لمحمد بن محمد الصويجة الأيديني الرومي المتوفَّى (١١٦١هـ)[٤].

١٦. ضياء القلوب وتنوير المقصود، لمؤلف مجهول (مخطوط) بدار الكتب ٧٧، جاريت ٣٠٨[٥].

١٧. عنقود الجواهر في شرح كتاب المقصود (مخطوط)، لبدر الدين محمود بن إسرائيل بن عبد العزيز المعروف بابن قاضي سماونه المتوفَّى (٨٢٣هـ)[٦].

١٨. فتح الودود شرح اللؤلؤ المنضود نظم متن المقصود، لأحمد جابر جبران المتوفَّى (١٣٨٩هـ)، طُبع بمكتبة الإسكندرية، ١٩٧٦.

١٩. فتح الودود شرح المقصود لمختار بن أحمد الكنتي المتوفَّى (١٢٢٦هـ) طُبع بدمشق سنة ١٤٠٥هـ[٧].

---

(١) ينظر: سؤال وجواب على كتاب المقصود: ٨١١.

(٢) ينظر: جامع الشروح والحواشي: ٣/١٨٢٠.

(٣) ينظر: هدية العارفين :٢/٢٤٩.

(٤) جامع الشروح والحواشي: ٣/ ١٨٢٢.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣/ ١٨٢١.

(٦) ينظر: كشف الظنون: ٢/١٨٠٦.

(٧) ينظر: جامع الشروح والحواشي: ٣/١٨٢٢.

٢٠. فتح الودود على متن المقصود، لمحمد بن مبارك بن علي حبليل (مخطوط) مركز البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، ٥٢ مكتبة المكة المكرمة ١٣٧ [١].

٢١. كتاب الشكرية ، لأحمد بن حمّاد المتوفَّى (٨٩٤هـ) مخطوط، دار الكتب العربية ٥٠٠٣، وجاريت ٣١٠[٢].

٢٢. اللّباب، لإبراهيم بن رسول، وهو شرح ممزوج أكبر من المطلوب[٣] .

٢٣. المرصود شرح المقصود لمؤلف مجهول، (مخطوط) كوبريلي ٦٥٠[٤].

٢٤. المسعود شرح المقصود ، لحسين بن إبراهيم بن حمزة بن خليل الأولوي (مخطوط)، جامعة القاهرة ١٦٤٠٦ [٥].

٢٥. المضبوط شرح المقصود، ليوسف بن عبد الملك المعروف بقره سنان المتوفَّى (٨٥٢هـ) مخطوط، أزهرية ١١٠٦ مجاميع رافعي ٢٧٢١٨، ومكتبة جدة المركزية ٥٠٥-٢، والجامعة الأمريكية ٥٧٨، والأحمدية بتونس ٦٧٧٦ .

٢٦. المطلوب شرح المقصود ، لمؤلف مجهول ، طُبع بالمطبعة الميمنية، مصر ١٣١٠هـ.

٢٧. المطلوب شرح المقصود، لمحمد بن سعيد الخادمي[٦].

٢٨. منحة المعبود على متن المقصود، لمحمد سعيد بن حمزة المنقار الميداني المتوفَّى (١٣٠٤هـ)، وهو ما حققْتُه في هذه الدراسة وهذه الرسالة.

---

(١) ينظر: خزانة التراث، مركز الملك فيصل: ٢٩٩/١٠٥.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٨٢١/٣.

(٣) ينظر: كشف الظنون: ١٨٠٦/٢.

(٤) ينظر: جامع الشروح والحواشي: ١٨٢١/٣.

(٥) ينظر: جامع الشروح والحواشي: ١٨٢٢/٣، وإيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون للبغدادي: ٤٧٩/٤.

(٦) ينظر: خزانة التراث: ٧١١/١٢٢.

٢٩. المنضود شرح المقصود، لمصطفى بن محمد أمير الكره سوني قاضي أدرنه المتوفَّى (١٣١٣هـ)، طُبع سنة ١٢٨٥هـ.

٣٠. المنقود شرح المقصود، لمحمد بن جعفر الأماسي المتوفّى (١٠٥١هـ)[١].

٣١. نظم المقصود في الصرف، لأحمد بن عبد الرحيم الطهطاوي المصري المتوفَّى (١٣٠٢هـ) مطبوع.

ولهذا النظم ثلاثة شروح:

أ. حلُّ المعقود في نظم المقصود، لأبي عبد الله محمد بن أحمد عليش المالكي المتوفَّى (١٢٩٩) طُبع في المطبعة الميرية الكائنة بمكة، في سنة ١٣١٦هـ.

ب. شرح نظم المقصود، للشيخ أحمد بن عمر الحازمي، وهو معاصر وأصل هذا الكتاب تسجيلات صوتية بصوت الشيخ الحازمي، ثُمَّ فرّغ طلابه كلامه على برنامج المكتبة الشاملة[٢].

ت. عون المعبود في شرح نظم المقصود، لأبي عبد الرحمن إبراهيم الفقيه القادمي طُبع بدار الكتب المصرية في سنة ٢٠٠٧م .

٣٢. نظم المقصود، لعبد الله بن محمد بن جرجس النعمة المتوفَّى (١٣٦٩هـ)[٣].

٣٣. وجدان المقصود عن قول صاحب المقصود، لمصطفى بن مصطفى الرومي الصّاري الميخاليجي المتوفَّى (١٣٠٠هـ)[٤].

---

(١) ينظر: هدية العارفين: ٢/٢٨٠

(٢) سؤال وجواب على كتاب المقصود: ٨١٣.

(٣) ينظر: الأعلام : ٤/ ١٣٥.

(٤) ينظر: هدية العارفين: ٢/ ٤٥٩، وجامع الشروح والحواشي:٣/ ١٨٢٢.

المبحث الثالث

سيرة الشارح الشيخ محمّد سعيد المنقار الميداني

لم يحظَ الشيخ محمّد سعيد الميداني بترجمة وافية تكشف النقاب عن سيرته، إذ لم تذكر كتب السير والتراجم عن حياته إلّا النزر اليسير، لذا سأكتفي بحدود ما أُتيح لي من معلومات وفّرتْها بعض المؤلفات مثل:

١. حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر للدّمشقي (ت١٣٣٥هـ).

٢. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (ت١١١١هـ).

٣. خزانة التراث فهرس مخطوطات.

١. اسمه ولقبه:

ذكر الدّمشقيّ في كتابه حلية البشر عن سيرته فقال: «هو الشيخ محمد سعيد بن حمزة ابن طالب بن عبد الله ابن الشيخ الإمام الفاضل الهمام فريد سادة الأعلام شمس الدين محمد الشهير بابن المنقار الحنفي الدمشقي الميداني»[١]، والميداني نسبة إلى مدينة ميدان والميدان هي مدينة تقع جنوب دمشق، ولم ينسب صاحب معجم البلدان مدينة (الميدان) إلى دمشق، وإنَّما ذكر ميدان زياد محلة بنيسابور، والميدان أيضًا محلة بأصبهان، وشارع الميدان محلة ببغداد، والميدان أيضًا محلة بخوارزم، وميدان مدينة ما وراء النَّهر في أقصاه قرب أسبيجاب[٢].

ولد الشيخ محمد سعيد المنقار في ثماني عشرة خلت من شهر ذي الحجة الحرام سنة ثلاثين ومائتين وألف (١٢٣٠هـ) في أسرة ورِثَت العلمَ كابرًا عن كابر.

وقد ذكر المحبّي في كتابه خلاصة الأثر كلامًا كثيرًا في سيرة جدِّه ابن المنقار المتوفى سنة (١٠٠٥هـ)، فمما قاله عنه: «مُحَمَّد بن الْقَاسِم الملقب شمس الدّين بن المنقار الحلبي ثمَّ الدمشقي الحنفي الْعَالم البارع المناظر القوى الساعد في الفُنُون،

---

(١) حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر للدّمشقيّ: ١٢٤٢.

(٢) ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموي: ٥/٢٤١و٢٤٢.

كَانَ من أَعْيَان الْعلمَاء الْكِبَار ذكره الخفاجي فَقَالَ في حَقّه: صَدْرٌ مِن صُدُورِ دهرِه... رَوْضٌ تَجاذَبَتِ الأخبارُ أذيالَ فضائِلِه، واهتَزَّتْ أَغْصَانُ الرُّبى إذا حَدَّثَ النسيمُ عَن شمائلِه، تزيّنَتْ بتاجِ ذِكرِهِ هامُ الأيّام، وتاهَتْ بِهِ على سَائِرِ الْبلدَانِ بِقاعِ الشَّام...»[1].

وكان محمّد سعيد الميداني عالمًا ذا صلاح وبركة وفلاح، قد اشتغل من أول عمره في العلم والطاعة حسب القدرة والاستطاعة، ولوائح البركة تظهر عليه وتشير كمال الإشارة إليه[2].

٢. شيوخُهُ:

ذكر محمد سعيد الميداني في كتابيه (منحة الرّحمن على ورد الشيخ محمّد السّمّان وفتح الفتّاح شرح مراقي الفلاح) شيوخه الذين روى عنهم وهم:

١. حسين ابن الشيخ عبد الله العدوي المصري الصعيدي [3].

٢. عمر أفندي ابن المرحوم أحمد أفندي[4].

٣. محمد هاشم بن السيد شريف عبد الرحمن الشهير بالتاجي[5].

٣. مؤلفاته:

ترك لنا محمد سعيد المنقار جملة من المؤلفات وكلها مخطوطة لم ترَ النور قط اذكر منها:

---

(١) ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا للخفاجي: ١٢٨، و ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للحموي الدمشقي: ٤/١١٥-١٢١،

(٢) ينظر: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر : ١٢٤٢.

(٣) ينظر: منحة الرّحمن على ورد الشيخ محمّد السّمّان لمحمّد سعيد الميداني (مخطوط): /٢و/ محفوظ في مكتبة جامعة الإمام بن سعود الإسلامية برقم (٤٢٦٥). ولديَّ نسخة منه.

(٤) ينظر: فتح الفتاح شرح مراقي الفلاح لمحمد سعيد الميداني (مخطوط): محفوظ بدار الكتب برقم (١٠٦٦) / ٢٤٥ظ- ٢٤٦و/. ولديّ نسخة منه.

(٥) ينظر: منحة الرّحمن على ورد الشيخ محمّد السّمّان (مخطوطة): /٢و/.

أ. التحفة المرضية واللآلي المنظومة البهية في تاريخ الشام (مخطوط)[١].

ب. العقود الدرية على الأحاديث البكرية (مخطوط)[٢].

ت. فتح ربِّ الغيث على مقدِّمة أبي الليث (مخطوط)[٣].

ث. فتح الفتّاح شرح مراقي الفلاح (مخطوط) وهو كتاب في الفقه الحنفي.

ج. قرّة العين في حلّ البيتين (مخطوط)[٤].

ح. منحة الرّحمن على ورد الشيخ محمّد السّمّان (مخطوط).

خ. منحة المعبود على متن المقصود (الّذي نحن الآن بصدد دراسته وتحقيقه).

د. نتيجة الأوقات والأزمان (مخطوط)[٥].

ذ. نتيجة الدهر في أحكام قص الظفر وحلق الشعر(مخطوط)[٦].

٤. مذهبه الفقهي:

تبنّى الشيخ محمد سعيد الميداني المذهب الحنفي بدليل قوله في كتاب منحة المعبود: «في اشتقاق (الله) قيل: من (وله)، مرتجل الاشتقاق، واختاره إمامنا أبو حنيفة النُّعمان والشَّافعي والخليل...»[٧]، وكذلك كانت له مشاركات في التأليف في الفقه الحنفي.

٥. وفاته:

انفرد الدّمشقيّ في كتابه (حلية البشر) بذكر تاريخ وفاته، إذ ذكر أنَّه توفِّيَ سنة ألف وثلاثمائة وأربعة ودُفن بتربة باب الصغير رحمه الله[٨].

---

(١) ينظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم لعلي رضا، وأحمد طوران: ٣٤٤٠/٥.

(٢) ينظر: خزانة التراث: ٦٨٨/٦٦.

(٣) محفوظ في مركز جمعه الماجد برقم (٣٧٥٨٥٩) ولديّ نسخة منه.

(٤) ينظر: خزانة التراث: ٦٤٤/٢.

(٥) خزانة التراث: ٤٢٤/٩١، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم: ٣٤٤٠/٥.

(٦) ينظر: خزانة التراث: ٨٨٧/٢٠.

(٧) ينظر: النص المحقَّق: ٦٤.

(٨) ينظر: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: ١٢٤٢.

الفصل الثاني

دراسة كتاب منحة[1] المعبود على متن المقصود

المبحث الأول: موارده:

اعتمد الميداني –رحمه الله– في شرحه على موارد متنوعة منها ما صرّح به ومنها ما لم يصرّح به وسوف أذكرها حسب التخصُّصات على الترتيب الألفبائي على النحو الآتي:

١. كتب النحو، وهي:

أ. حاشية الداوودي، للداوودي (ت ١١٦٨هـ):

هو من الكتب المهمة الّتي استعملها الميداني، ورد ذكره في المخطوط ست مرات:

١. في مسألة ضمِّ الثاء في لفظ (الثُّلاثي) وضمِّ الرَّاء في لفظ (الرُّباعي) على خِلاف القياس إذ قال المؤلف (والقياس هو الفتح (ثَلاثي ورَباعي)؛ لأنّه منسوب إلى (ثَلاثة) وإلى (أربعة)، ومثله الخماسي كذا في حاشية الداوودي)[2].

٢. في أصل همزة (ابن).

٣. وفي أصل همزة (اثنين واثنتين).

٤. وفي أصل اسم[3].

٥. في لُغات (است)، (وفيها لُغتان أخريان: (سه وست) كذا في حاشية الداوودي)[4].

---

(١) لغةً:– المَنْحُ: العطاء. مَنَحَهُ يَمْنَحَهُ، والاسم المِنحة بالكسر، وهي العطية ويأتي (المَنْحُ) بمعنى آخر وهو: يُعطي الرَّجُلُ الرَّجُلَ ناقةً أو شاةً يشرب لبَنَها يَرُدُّها إذا ذهب دَرُّها، واصطلاحًا:– هي الهبة والإعطاء للمعبود، وهي على وزن (فِعْلة). ينظر: الصِّحاح للجوهري: مادة (منح)، ٤٠٨/١، والمُغرب في ترتيب المعرب للمطرّزي: ٤٤٧.

(٢) النص المحقَّق : ٧٤.

(٣) النص المحقَّق: ١٠٣و١٠٤.

(٤) النص المحقَّق: ١٠٤.

٦. في إبدال تاء (افْتَعَلَ)[١].

ب. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ت ٧٦٩هـ):

هو من الشروح الّتي صرّح بها الشارح، وقد ذكره مرة واحدة في مسألة إبدال التاء في صيغة (افْتَعَلَ) في الأحرف التي تُبَدل تسعة يجمعها قول القائل: «(هدأتُ مُوطِيَا) وتمامُه في شرح العلَّامة ابن عقيل»[٢].

ت. شرح الشافية الكافية، لابن مالك (٦٧٢هـ):

استعمل الشارح هذا المصدر في موضوع حروف الزِّيادة، وورد ذكره مرّة واحدة وقد صرّح به في قوله: «وأجود من قول أبي عثمان قولُ بعضِ الأَندلسيين:

أتى ومنَّ سُهَيْلٌ ومِن سُهَيْلٍ أتى

فجمعها مرتين دون أجنبي بين الجمعين، و(سُهَيْل) الأَول: اسمُ رجلٍ، والثَّاني اسمُ بلدٍ من بلادِ المغربِ.

وقد يَسَّر اللهُ لي جَمْعَها أربعَ مرَّاتٍ بقولي:

هَنَاءٌ وتَسْليمٌ تَلَا يَومه أنس نهاية مسؤولٍ أمانٌ وتسهيلُ

كذا في شرح الكافية لابن مالك»[٣].

ث. حاشية أو تعليقة على شرح ابن عقيل، لمحمّد سعيد الميداني (ت ١٣٤٠هـ):

وهو مصدر ذكره الميداني عن طريق شرحه لمنحة المعبود ولم أقف عليه واستعان به عند حديثه عن تصريف الأسماء المتمكَّنة والأفعال المتصرِّفة إذ قال: «وتمامه فيما علَّقته على ابن عقيل»[٤].

---

(١) النص المحقَّق: ١٥١.

(٢) النص المحقَّق: ١٥٢،

(٣) النص المحقَّق: ١٥٤.

(٤) النص المحقَّق: ٧٢.

جـ. الكتاب لسيبويه (١٨٠هـ):

يعدُّ كتاب سيبويه من الكتب المهمة ، وقد صرّح به الشارح واستعمله في مواضع، وهي:

١. في زيادة الحرف في (فعّل) نحو(فرّح) إذ قال: «اختلفوا في الزائد، قال الأكثرون الحرف الثاني، وقال الخليل الأول، وجوّز سيبويه الأمرين»[١].

٢. في المصدر الثلاثي إذ قال: «لا يمكن تعداده على ما ذكره سيبويه»[٢].

٣. قوله: «(المَسْجِد) بكسر الجيم عند غير سيبويه وعنده الفتح لا غير[٣].

٤. في حذف واو المفعول من الأجوف، فَحُذفت واو المفعول عند سيبويه وأصحابه»[٤].

٢. كتب الصرف، وهي:

أ. شرح البناء:

استعمل الشارح هذا المصدر في موضوع الباب الثاني؛ في بيان لماذا قُدِّم هذا الباب على الباب الثالث[٥]، وهناك أكثر من شرح لهذا المتن من بينها: (تلخيص الأساس للشيخ علي بن عثمان، وشرح العلامة الكفوي).

ب. شرح تصريف الزّنجاني:

لم ينبّه الشارح على مؤلِّفه واستعمله في مسألة (مَخْشِيّ) أصله: (مَخْشُوي)، وورد ذكره مرة واحدة[٦].

---

(١) النص المحقَّق: ٨٢.

(٢) النص المحقَّق: ٩٢.

(٣) النص المحقَّق: ٩٣.

(٤) النص المحقَّق:١٧٧.

(٥) النص المحقَّق: ٧٦.

(٦) النص المحقَّق: ١٧٨.

ت. شرح المراح:

وهو من الشروح الّتي استعملها الشارح في موضوع صيغة المبالغة في قوله: «(**لُعَنة**)، وهو (**بضمِّ اللَّام، وفتح العين**) على وزن (فُعَلة): لمن يَلعَنُ الناس كثيرًا، وهذا إن فُتِحَت العينُ (**فإن أُسْكنت العينُ من الوزنِ الأَخير**) يعني ما نحن بصدده (**يصيرُ بمعنى المفعول**) يعني: أَنَّهُ تلعَنَهُ الناس، وفيه نظر؛ لأنَّ (لُعْنة) بضمِّ اللَّامِ، وسكونِ العينِ على وزن (ضُحْكة) بضمِّ الضاد وسكونِ الحاءِ يكونُ لمبالغةِ اسمِ الفاعلِ والمفعولِ، كذا في شرح المراح[1]»، ولهذا المتن أكثر من شرح أهمها:(المفراح في شرح مراح الأرواح، وشرحان على مراح الأرواح، ورواح الأرواح)، وورد ذكره مرة واحدة.

ث. شرح الهارونية:

لم يصرّح الشارح بمؤلفه، واستعمل هذا المصدر في موضوع المصدر الميمي، وورد ذكره مرة واحدة في قوله: «(**فَإِنَّهُما مَصْدَرَانِ**) مِنْ هَذا البَابِ، أي: مِيميّانِ (**وَ**) مَعَ هذا (**قَدْ جَاءَا**)، أَي: (المَرْجِعِ وَالمَصِيْر) (**بِكَسْرِ العَيْنِ**) مُشْتَرِكة في الوَزْنِ مَعَ الزَّمَانِ وَالمَكَانِ، وَكَذَا جَاءَا لَفْظَانِ آخَرانِ مِنْ هَذا البَابِ مُشْتَرَكَينِ في الوَزْنِ مَعَهُما كـ(المَحِيْضِ) و(المَعْجِبِ) بِكَسْرِ مَا يُقَابِلُ العَيْنَ فِيْهِما، كَذَا في شَرْحِ الهَارُونِيةِ»[2].

ج. متن البناء مؤلفه مجهول:

وهو من المتون الصرفية الصغيرة التي استعملها الشارح في مواضع، وهي:

١. إلحاق (اقْعَنْسَسَ) بـ (احْرَنْجَمَ)[3].

٢. إلحاق (اسْحَنْكَكَ) بـ (احْرَنْجَمَ) لاتحاد المصدرين[4].

---

(١) النص المحقَّق: ١١٨.

(٢) النص المحقَّق: ٩٦.

(٣) النص المحقَّق: ٨٦.

(٤)النص المحقَّق :١٤٢.

٣. في باب (حسُنَ) يكون لازمًا[١].

٤. في ملحقات الفعل الخماسي[٢].

حـ. المطلوب بشرح المقصود، مؤلفه مجهول:

وهو من أكثر المصادر التي أفاد منها الشارح، وقد صرّح بذكره في مواضع، ولم يُصرّحْ بذلك في مواضعَ أخرى، وجاء ذكرُهُ في سبعة مواضع، وهي:

١. معنى الغابر، أي المضارع، وهو من الغبور بمعنى: المضيّ والبقاء[٣].

٢. معنى (جلبب) معناه في المطلوب: أخذ صيحةً[٤].

٣. إلحاق (اقْعَنْسَسَ) بـ (احْرَنْجَمَ)[٥].

٤. معنى (تَرَهْوَكَ) فسَّره صاحب المطلوب بالتبختر[٦].

٥. صيغة (تفاعل) وتجيء بمعنى (تَفَعّل) و(أفعل) كما في المطلوب[٧].

٦. في (قهْ) عند الوقف[٨].

٧. في حكم ألف (تعاور)[٩].

---

(١)النص المحقَّق: ١٥٦.

(٢)النص المحقَّق: ٨٩.

(٣)النص المحقَّق: ٧٥.

(٤)النص المحقَّق: ٨١.

(٥)النص المحقَّق: ٨٦.

(٦)النص المحقَّق: ٩٠.

(٧) ا النص المحقَّق: ١٤٨.

(٨) النص المحقَّق: ١٨٤.

(٩) النص المحقَّق: ١٩٣.

٣. المعجمات، وهي:

أ. الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري (ت٣٩٣هـ):

معجم الصّحاح من المعجمات الّتي استعملها الشارح في شرحه مصرِّحًا بذكره في قوله: «(دَعْهُ)، قال في الصحاح: قولهم (دَعْهُ)، أي: (اترُكْهُ)، وأصله: (وَدَعَ يَدَعُ)، وقد أُمِيْت ماضيهِ لا يُقال: (وَدَعه) وإنما يقال: (تَرَكَهُ)، ولا (وَادِع) ولكن (يُقال): تارك»[١] وورد ذكره مرّة واحدة.

ب. القاموس المحيط، للفيروز آبادي (ت٨١٧هـ):

هو معجم استعمله الشارح وورد ذكره ثلاث مرات:

١. في معنى (اسْلَنْقَى)، للماضي، أي: نام على ظهره، كما في القاموس[٢].

٢. ومعنى (اقْشَعَرَّ)، أي: أخذته قُشَعْريرة بضمِّ القافِ، وفتحِ الشِّين، وسكونِ العينِ، وكسرِ الرَّاء الأولى، وفتحِ الثَّانية وبعدها تاء، أي: (رِعْدَةٌ) كما في القاموس[٣].

٣. ومعنى (دربخ)، بباء وجيم معجمتين يقال: (دَرْبَخ الأمرُ): إذا لانَ بعد صعوبة، وأمّا دربخ بالخاء المعجمة فإنه يقال فيه: (دَرْبَخَتِ الحمامةُ لذَكَرِها): طاوعته لسِفادٍ أي: النكاح، والرجل: طأطأ رأسَهُ وبَسَطَ ظَهْرَهُ كذا في القاموس[٤].

ج. كتب التفسير والقراءات، وهي:

أ. الدّقائق المحكمة في شرح المقدِّمة لزكريا بن محمد الأنصاري (٩٢٦هـ)

هو كتاب مختصٌّ بمعرفة تجويد الآيات القرآنية، استعمله الشارح في تعريف حروف الإطباق، وورد ذكره مرة واحدة[٥].

---

(١)النص المحقَّق: ١٨٢.

(٢)النص المحقَّق التحقيق: ١٤٢.

(٣)النص المحقَّق: ١٤٣.

(٤)النص المحقَّق التحقيق: ١٥٥.

(٥)النص المحقَّق: ١٤٩.

ب. الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري (٥٣٨هـ):

وهو من التفاسير التي استعملها الشارح في تفسيره (إنَّا لله وإنّا إليه راجعون)، وورد ذكره مرة واحدة[١].

٤. كتب الفقه وهي:

أ. فتح ربِّ الغيث على مقدِّمة أبي الليث، للشارح نفسه محمّد سعيد الميداني (١٣٠٤هـ):

وهو من المصادر التي ذكرها الشارح في مباحث الرحمن الرحيم، وورد ذكره مرة واحدة[٢].

ب. منحة الرّحمن على ورد الشيخ محمد السّمان، للشارح نفسه محمّد سعيد الميداني (١٣٠٤هـ):

ذكره الشارح في مباحث لفظ (الله) سبحانه في البسملة[٣].

---

(١) النص المحقَّق: ١٥٩.

(٢) النص المحقَّق: ٦٥.

(٣) النص المحقَّق: ٦٤.

المبحث الثاني: موقفه من الأدلة الصناعية

أولًا: السماع

هو الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها[١]، وهو الأصل الأول من مباحث المتقدِّمين، فهو أداة لجمع اللغة واستقصائها، والأدلة السماعية التي تذكر عند علماء الصرف تحديدًا لإثبات القواعد الصّرفية من كتاب الله أو كلام نبيه ﷺ أو كلام العرب شعرًا ونثرًا.

لا يختلف محمّد سعيد الميداني عمّن سبقه من علماء الصّرف في إيراد تلك الشواهد لدعم الرأي الّذي أخذ به وتوضيح المسائل الصّرفية في شرحه. وفيما يأتي عرض موجز لأنواع الشواهد التي استدل بها :

أ. القرآن الكريم وقراءاته:

القرآن الكريم أفصح كلام العرب، وهو فريدٌ في مكانته العالية والسامية والرفيعة، فالعربية لم تشهد ولن تشهد ما يدنو من القرآن الكريم وفصاحته.

كان محمّد سعيد الميداني من الشرَّاح الّذين اعتنوا بالنّص القرآني بوضوح في شرحه، ومن ذلك:

١. في إطار شرحه لمسألة الباب الثّالث الّذي هو باب الشرط لا يكون عينه أو لامه واحدًا من أحرف الحلق إلّا (أبى يأبى) فشاذٌّ، أي: مخالف للقياس، وهو وارد في أفصح الكلام قال تعالى: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾[٢]

٢. ومنه أيضًا قوله: « فعل **(الأمر الحاضر)** يعني تكون همزة وصل إذا كانت **(من الثُّلاثي)** كقوله تعالى: ﴿ فَٱصۡبِرُواْ حَتَّىٰ يَحۡكُمَ ٱللَّهُ بَيۡنَنَا ﴾ **(و)**كذلك **(الهمزة المتصلة بلام التَّعريف)** تكونُ همزةَ وصلٍ، نحو: (الرَّجل والغُلام)»[٣].

---

(١) ينظر: أصول التفكير النحوي للدكتور علي أبو المكارم: ٣٣

(٢) سورة التوبة من الآية: ٣٢.

(٣) النص المحقَّق: ١٠٥.

٣. وقوله في معاني صيغة فَاعَل: «**(طَارَقْتُ النَّعْلَ)**، أي: كسرته، **(وَعَاقَبْتُ اللِّصَّ)**، أي: السارق، أي: عذبته، واللفُّ والنَّشرُ مرتبٌ، ونظيره: (قَاتَل زيدٌ عمرًا)، و ﴿قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ﴾[١].

ويجيء هذا الباب بمعنى (أفْعَل وفَعَّلَ) مشدَّدة، و(فَعَلَ) بتخفيف العين، و(تَفَاعَلَ)»[٢].

أمّا القراءات القرآنية فلم يستشهد بها إلّا قراءة وردت في متن المقصود في قوله تعالى: ﴿ **وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ** ﴾[٣].

ب. الأحاديث النبوية:

يُعدُّ الحديث النَّبويّ الشريف المصدر الثاني من مصادر التشريع، وقد نهضت دراسات كثيرة تتناول الجوانب الفقهيَّة والشرعية فيه.

أمّا الدراسات النَّحوية فقد كانت قليلة قياسًا على الدراسات النَّحوية في القرآن الكريم، فإنَّ كثيرًا من القدامى لم يستشهدوا بالحديث النبوي في مجال الدراسات النحوية والصرفية، وعلى خُطى القدامى سار محمّد سعيد الميداني، إذ خلى شرحه من الأحاديث النبوية الشريفة إذ لم يستشهد إلّا بأربعة أحاديث شريفة لم تمس المسائل الصرفية بشيء وإنّما تمس المسائل الفقهية، فورد الحديثان الأولان في مباحث البسملة إذ قال: «جَرَتْ سُنَّةُ السَّلفِ والخَلَفِ بِذكْرِ البَسْمَلةِ والحَمْدَلَةِ في أَوائلِ تَصَانِيفِهم؛ اقْتِدَاءً بِكِتَابِ اللهِ تَعَالى فإِنَّهُ مُعَنْونٌ بِهِما، وعَمَلًا بِقُولِهِ ﷺ: ((كُلُّ أَمْرٍ ذي بَالٍ لا يُبْدَأُ فِيهِ (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَن الرَّحِيْم) فَهُوَ أَبْتَرُ))»[٤]وقوله: « وَقَولِهِﷺ: ((كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لا يُبْدَأُ فيه بـ(الحَمْدُ للهِ) فَهُوَ أَقْطَعُ))»[٥].

---

(١) من سورة المنافقون: ٤.

(٢) النص المحقَّق: ١٤٧.

(٣) من سورة يوسف:٨٢.

(٤) ينظر: مرقاة المفاتيح للهروي: ٢٠٧١/٥، وهي رواية رواها ابن حبان، وشرح كفاية المتحفظ (تحرير الرواية في تقرير الكفاية) لمحمد بن طيب الفاسي: ٣٦.

(٥)ينظر: سنن ابن ماجه لأبي عبد الله القزويني: ٣/ ٩٠، وقد ورد بلفظٍ آخر (عن أبي هريرة قال: قال رسول اللهﷺ كلُّ كلامٍ أو أمر ذي بالٍ لا يُفتح بذكرِ الله عزَّ وجلَّ فهو أبتر، أو قال: أقطع). ينظر: مسند الإمام أحمد للإمام أحمد بن حنبل الشيباني: ١٤/ ٣٢٩.

وورد الحديث الثّالث في قوله: «(**على طَلَبِ الثَّوابِ**): الجَارُّ مَعَ المَجْرورِ مُتَعَلِّقٌ بـ(الحاثِّ)، أي: مِن اللهِ تَعَالى، وَمِن جُمْلَةِ حَثِّه. /٢ظ/ قَولُهُ ﷺ : (مَن بَلَغَهُ عَنِ اللهِ ثَوابٌ فَطَلَبَهُ أعْطَاهُ اللهُ مِثْلَ ذَلِك وإنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ.)»[١].

وورد الحديث الأخير في قوله: «(**وعلى آلِهِ**) مُتَعَلِّقٌ بـ (الصَّلاةِ) وَالضَّمِيرُ رَاجِعٌ إلى (مُحَمَّدٍ)، وَهُم في مَقَامِ الزَّكَاةِ عِنْدَ أبي حَنِيفةَ رَحِمَهُ اللهُ تَعالى خَمْسَةٌ: ثلَاثُ عَيْنَاتٍ وَجِيم وَحَاء، وَمَا نُسِبَ إليهم، وفي مَقَامِ الدُّعَاء: كُلُّ مُؤمِنٍ تَقِيٍّ»[٢].

ت. كلام العرب يشتمل على: (الشعر، والنثر):

نال الشعر المكانة الكبرى في نفوس العرب لما يحتويه من خصائص تجعل منه مادة خصبة لاستخراج القواعد اللغوية صوتية كانت أم صرفية ام نحوية.

أمَّا النثر فهو كلام غير موزون ولا مقفى، وكان حظُّه قليلًا في الاستشهاد بالقياس إلى الشعر.

إنَّ علماء العربية حرصوا أنْ تكون مادة اللغة الّتي يدرسونها نقيَّة أصلية خالية من كلِّ ما يشوبها من كلام غير العرب، وكان الشيخ محمّد سعيد الميداني أحد أولئك العلماء الّذي بدوره أولى عناية بالشاهد الشعري فذكره في مواضع متنوعة من شرحه وكانت طريقته في عرض هذه الشواهد تمتاز بالآتي:

١. عدم عنايته بنسبة تلك الشواهد إلى أصحابها إلّا في مواضع قليلة وكان يُقدِّم للبيت الشعري بقوله: (قال الشاعر، وقال الآخر).

٢. عدم عنايته بتفسير الكلمات الصعبة في حين كان في المقابل يذكر موطن الشاهد.

٣. اجتزاء الأبيات الشعرية في بعض المواضع.

٤. معظم الأبيات الشعرية كانت تعليمية.

---

(١) ينظر: حاشية الطّحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح: ٦٩ .

(٢) ورد في الحاشية: (قوله: كلّ مؤمنٍ تقي لا حاجة إلى التقييد بالتقي لأَنَّ الفاجر أحوج إلى الدعاء)، ورد هذا الحديث بلفظ آخر، قيل: يا رسول الله من آلك؟ قال: كلُّ تقيٍّ نقي مخموم القلب) ينظر: بحر الفوائد المسمى بمعاني الأخبار لأبي بكر البخاري الحنفي: ٣٠٦/١ .

وقد وظّف الشيخ الشاهد الشعري في مواضع عديدة من شرحه، من ذلك قوله: «**(ونون التأكيد المشددة)** هذا شروع في بيان محلّها من الستة من المشتقات فأشار إلى أنَّ محلَّها من هذه الستة: (الأَمر والنَّهي) فقوله: الأمر، أي: اللفظ الدَّال على الطلب سواء كان بالصيغة، نحو: (اضْرِبَنَّ) أو باللَّام نحو: (لِيَضْرِبَنَّ) وشذَّ تأكيد الفعل الخالي عن الطلب، كقول الشاعر:

لَيْتَ شِعْرِي وَأَشْعُرنَّ إذا ما قَرَّبُوها مَنْشُورةً ودُعِيتُ»[1].

وقوله أيضًا: «وأماتوا ماضي (يَدَعُ) وماضي (يَذَرُ)؛ لأَنّه لم يُسْمع من العرب، قال في الصِّحاح: قولهم (دَعْهُ)، أي: (اترُكْهُ)، وأصله: (وَدَعَ يَدَعُ)، وقد أُمِيْت ماضيهِ لا يُقال: (وَدَعه) وإنما يقال: (تَرَكَهُ)، و(لا وَادِع) ولكن (يُقال): تارك.

وربَّما جاءَ في ضرورةِ الشِّعر كقولهِ:

ليتَ شِعْري عَنْ خليلي ما الَّذي غَاله في الحبِّ حتى وَدَعَهْ»[2]

وقوله في همزة الوصل: «**(وهمزةُ الوصلِ تَثْبُتُ في الابتداء، وتَسْقُطُ في الدَّرجِ)** كَمَا قَالَ ابنُ مَالك رحِمهُ الله:

للوصلِ هَمزٌ سابقٌ لا يَثْبُتُ إلّا إذا ابتُدِي بِهِ كَاسْتَثْبِتُوا[3]

وَلا يَجُوزُ في الدَّرج إثباتُها إلا في ضَرورة الشعر كَقَوله:

إذا جَاوَزَ الإثنين سِرٌّ فإنَّهُ يُبَثُّ وتككثير الوشاة قَمِيْنُ»[4].

أمّا النثر فيتمثّل بأقوال العرب وأمثالهم، ويُعدُّ رافدًا مهمًّا من روافد الاستشهاد في اللغة والنحو والصرف، لكن الملاحظ أنَّ الاستشهاد بالنّثر يبقى قليلًا بالقياس إلى الشّعر، وقد سار الشيخ محمّد سعيد الميداني ركب القدامى من حيث الاستدلال بكلام العرب، إلّا أنّه لم يعوِّل عليه كثيًرا في شرحه كما في قولهِ: «**(و)** البابُ

---

(١) البيت من الخفيف، وهو من السمؤال في ديوانه: ٦/١ .

(٢)البيت من الرّمل، وهو لأبي اسود الدؤلي في ديوانه: ٣٦.

٣) ألفية ابن مالك: ٧٥.

(٤) النص المحقَّق: ١٠٢.

(الخامس)، وَهُوَ يُسَمَّى بَابُ (حَسُنَ) أَيْضًا **(فَعُلَ يَفْعُلُ بِضَمِّهِما في المَاضي)** **(و)**في **(الغَابِر)**، وَبِناؤهُ لا يَكُونُ إلَّا لازِمًا، نحو: (حَسُنَ زيدٌ): فإنْ قِيلَ: لِمَ لَمْ يَتَعَدَّ هذا البَابُ؟ أُجِيبُ بِأَنَّهُ للأَفْعَالِ الغَرِيزيةِ مِن الطبَائعِ وَالنِّعُوتِ وَليسَ كُلُّ فَعْلٍ مِنْهُما بِمُتَعَدٍّ، وأمّا (رَحُبَتْكَ الدَّارُ) فَشَاذٌّ»[1].

(١)النص المحقَّق: ٧٧.

ثانيًا: القياس:

القياس في اللغة: قست الشيء بغيره وعلى غيره، أقيسُه، قيْسًا، وقِياسًا، فانْقاس: إذا قدَّرته على مثاله[١].

وفي الاصطلاح: هو حمل فرع على أصل بعلَّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع[٢].

وينقسم القياس على ثلاثة أقسام:

أ. قياس عِلَّة: هو أن يحمل الفرع على الأصل.

ب. وقياس شبه: هو أن يحمل الفرع على الأصل.

ت. وقياس طرد: هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإحالة[٣].

ومن القياس الّذي استعمله الشارح هو:

١. ورد في قوله: «أَبواب **(الثُّلاثي)** سواء كان عين ماضيه مفتوحًا أو مكسورًا أو مضمومًا **(فوزنه: مَجْبُورٌ)** صوابُهُ: (مَفْعُول)، **(وكَسيرٌ)**، أي: (فَعِيْل)، وهذا سماعيٌّ لا يُقاس عليه بخلافِ (مَجْبُور)، فإنَّه قياسيٌّ مطَّرد»[٤].

٢. وورد في قوله أيضًا: «**(فإذا دخل الألف واللَّام سقط التنوين)**؛ لأنَّ بينهما تضادًّا، وذلك أَنَّ الألف واللَّام يقتضيان التعريف، والتنوين يقتضي التنكير، فسقط التنوين بدخولهما، **(و)**لكن **(تعود الياء ساكنة)**، أي: حال كونها ساكنة في حالة الرَّفع والجرِّ **(فتقول: هذا الغازي والرَّامي)**، و(جاء الغازي والرَّامي)، وتقول أيضا: (مررت بالغازي والرَّامي)؛ لأَنَّ الألف واللَّام مع التنوين لا يجتمعان أبدًا بخلاف الياء، وهذه قاعدة مطردة»[٥].

---

(١) ينظر: الصّحاح: مادة (قوس)، ٩٦٧/٣.

(٢) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة للأنباري: ٩٣.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٥-١١٠.

(٤)النص المحقَّق: ١١٦.

(٥) التحقيق: ١٧٦.

٣. وقوله: «**(ومثال الرباعي)** نحو قولك: **(دَحْرَجَ)** بفتح الدَّال وسكونِ الحاءِ المهملةِ وتحريك الرَّاء والجيم بالفتح، مثالٌ للماضي، المفرد المذكَّر الغائب الرُّباعيّ المجرّد المعلوم الصحيح السالم المبني المتعدي الَّذي من باب (الفَعْلَلَة).

(يُدَحْرِجُ) بضمِّ الياء وفتح الدَّال و**(بكسر الرَّاء وسكون الحاء)** لفٌّ ونشرٌ مشوشٌ، وله مصدران أحدهما: **(دَحْرَجَة)** مصدرٌ مقيسٌ على (فَعْلَلَة) ، وهو كما قال المصنِّف: **(بفتحِ الدَّال وسكونِ** الحاءِ**)**»[1].

(١)النص المحقَّق: ١٢٩.

ثالثًا: العلل الصرفية:

عُني محمّد سعيد الميداني بتعليل الأحكام الصرفية وتوجيه نصوص المصنِّف، ومن هذه العلل:

١. علَّة كثرة الاستعمال:

هي من قواعد التعليل التي اعتمد عليها الشارح في كتابه كقوله: «حذف الألف من (بسم الله) خطًّا، وحُذِفت؛ لكثرة الاستعمال عند العرب عند القيام وعند القعود والأكل والشرب فصار (بسم)»[١].

وكذلك استغنوا عن همزة الوصل بسبب تحريك ما بعدها، وهي عين الفعل، كقوله: «فحذفوها فبقي (خُذ، وكُلْ، ومُرْ) والتزموا هذا الحذف؛ لكثرة الاستعمال وهو شاذٌّ لا يقاس عليه»[٢].

٢.علَّة أمن اللبس:

هي عِلَّة بنى عليها الشارح أحكامه كقوله: «**(فَاعَلَ)** مَوزُونُهُ **(نحو: قَاتَلَ)**، أَصْلُهُ: (قَتَلَ) ثُمَّ زِيدت الأَلِفُ فِيهِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ؛ لِضَرُورةِ أَنَّها لو زِيدت الأَلِفُ في الأَوَّلِ لالتَبَسَ بِالمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ في المُضَارِعِ، وَبِمَاضِي بَابِ الإفعال، وَلَو في الآخَرِ لالتَبَسَ بِالتَثْنِيةِ، وَلَو بَيْنَ العَيْنِ وَاللَامِ لالتَبَسَ بِمُبَالَغَةِ اسْمِ الفَاعِلِ»[٣].

ومثل ذلك قوله: «تقول في غائبة الفعل **(المؤنث: غَزَتْ وَرَمَتْ)**، إذ(**أصلُهُما غَزَوَتُ ورَمَيَتْ)** تحرّكت الواو والياء **(قُلبتا ألفًا لتحرُّكِهما وانفتاح ما قبلهما)** فصار: **(غَزَاتْ ورَمَاتْ) (فاجتمع ساكنان أحدهما الألف المقلوبة)** عن الواو والياء، **(والثاني تاء التأنيث، فَحُذِفَتِ الألف المقلوبة)** عنهما؛ لأَنَّك لو حَذَفْتَ تاءَ التأنيث لالتبس

---

(١) النص المحقَّق: ٦٣.

(٢) النص المحقَّق: ١٩١.

(٣) النص المحقَّق: ٨٣.

بالمذكر وخلط على بعض الأذهان فكان حذف اللَّام أولى، (فبقي: غَزَتْ، وَرَمَتْ) على وزن: (فَعَتْ)»[1].

٣. علَّة التقاء الساكنين:

استعمل كثير من العلماء هذه العلَّة لتعليل بعض الأحكام الصرفية التي وردت عن العرب، وقد سار على طريقتهم محمّد سعيد الميداني، فمن ذلك قوله: «**(لِيَنْصُرُنَّ)** لجمعِ الغائبينَ، والنُّونِ المحذوفة للجازمِ، والواو لالتقاء الساكنينِ.

(و) تقولُ **(في أمر)** المذكَّرِ(**الحاضر)**: **(اُنْصُرَنَّ)**، وَحُرِّكت الرَّاءُ بالفتحةِ فرارًا من التقاءِ الساكنينِ»[2].

وقوله: «**(وتقول: في)** فعل **(أمر الغائب من الأَجوف)**، أي: المعتلّ العين **(لِيَقُلْ والأصل: لِيَقْوُلْ)** بكسرِ اللَّامِ وبفتحِ الياءِ وسكونِ القافِ وضمِّ الواو، نُقلت ضمةُ الواو إلى القافِ فاجتمع ساكنان الواو واللَّام فَحُذفت الواو التي هي عين الكلمة؛ لالتقاء الساكنين»[3].

٤. علَّة بيان الفرق:

يُعتمد عليها للفصل بين المتشابهات وتُحقَّق بالقرائن نحو: ((**و)** يُقالُ: **(في)** نونِ التوكيدِ **(الخفيفة)** إذا أمر المفرد الغائب المذكر: **(لِيَنْصرَنْ)** بِتَحريكِ الرَّاءِ؛ للتخلص، ويتعينُ الفتح للتفرقةِ بينَ المفردِ والجمع، وأُسقط صورة التثنية؛ لأنها لم تُسْمَعُ[4].

وتقولُ: **(مِنَ)** الفعلِ **(الناقص نحو)** قولك: **(غَزَا)** أصله: (غَزَوَ) بتحريك الأحرف الثَّلاثة بالفتح **(وَرَمَى)** أصله: (رَمَيَ) بتحريك الأَحرف الثَّلاثة بالفتح أيضًا.

---

(١)النص المحقَّق: ١٦٧.

(٢) النص المحقَّق: ١٢٦.

(٣) النص المحقَّق: ١٧٩.

(٤) النص المحقَّق: ١٢٧.

وقد عُلِم أَنَّ الياء إذا تحرّكتْ وانفتح ما قبلها تُقلب ألفًا، وتُكتب كذلك لكن هنا تكتب بصورة الياء؛ فرقًا بينها وبين المنقلبة عن الواو[١].

٥. علَّة الثّقل:

من العلل المهمة التي نبّه عليها العلماء وعلة الثقل في اللفظ ضد الخفَّة[٢]، وقد نبّه الميداني في شرحه على المقصود من هذه العلَّة في مواضع، منها قوله: «**(وقد حُذِفت الهمزة من المستقبل من هذا الباب)** المعبَّر عنه بالفعل المضارع بحيث لا يُقال في الاستقبال: (يؤخرج) بالهمزة، بل الاستقبال (يُخْرِجُ) بلا همزة، **(لئلا يجتمع همزتان في نفس المتكلِّم)**؛ لأَنَّ من اجتماعهما يلزم الثقل، وقيل: يلزم فيه المشابه بصوت الكلب والقيء، فكرهوا ذلك فحذفوا الهمزة من مستقبله»[٣].

ومن ذلك أيضًا قوله: «**(وتقولُ في جمع المذكَّر من مجهول)** الفعل **(الناقص: غُزُوْا)** بضم الغين المعجمة والزَّاي، **(والأصل)** فيه:/٢٩و/ **(غُزِيُوا)**، أي: بعد الإعلال؛ لأنَّ أصلَهُ: أولًا (غُزِوُوا) قُلبت الواوُ ياءً لتطرُّفها وانكسارِ ما قبلَها ولا اعتبار بواوِ الضمير لِما مرَّ فصار: (غزِيُوا)، **(فأسكنت الزَّاي)**، أي: بعد سلبِ حركتها، وهي الكسرة للثقلِ **(ثُمَّ نُقِلت ضمَّةُ الياء)**؛ لكونها حرفَ علةٍ **(إلى الزَّاي فَحُذِفت الياء؛ لسكونها وسكون الواو فَبَقِيَ غُزُوا)** بضمَّ الغينِ والزَّاي المعجمتينِ على وزنِ: (فُعُوا)»[٤].

---

(١) النص المحقَّق: ١٦٥.

(٢) ينظر: الكليات: ٣٢٣.

(٣) النص المحقَّق: ١٣١.

(٤) النص المحقَّق: ١٧٠.

٦. علَّة الخِفَّة:

الخفَّة في اللغة: ضدُّ الثقل[١]، وهي من العلل الاستعمالية التي علّل بها محمّد سعيد الميداني فمن ذلك قوله: «(**واسمُ الفاعلِ من الناقصِ منصوبٌ في حالةِ النصبِ**) يعني أَنَّ الياءَ ثابتةٌ في حالة النَّصبِ، وذلك لخفّة الفتحة عليها (**نحو**) قولك: (**غازيًا**) والأصل: (غازِوًا)، قُلِبَت الواوُ ياء؛ لتطرُّفها وانكسار ما قبلها فصار: (غازِيًا)»[٢].

٧. علَّة المشاكلة:

جاء في معجم شمس العلوم معنى المشاكلة: المماثلة[٣]، وهي من العلل الّتي علل بها محمّد سعيد الميداني، ومن ذلك قوله: «(**و**) تقول في فعلِ (**النَّهي: لا تَعِدْ**) أصله: (لا تَوْعِدْ) حُذِفت الفاءُ؛ حملًا على الماضي للمشاكلةِ»[٤].

٨.علّة الإتباع:

وهي من العلل المهمة الّتي ذُكرت في منحة المعبود، ومن ذلك قول الشارح: «ضمُّ العين نحو: (اُنْصُر) فإنّها مضمومة في الابتداء وإِنْ كانت همزة وصل، والعلّةُ في الضمِّ كونُهُ تبعًا للعين؛ لأنّ العينَ مضمومةٌ»[٥].

---

(١) ينظر: مجمل اللغة لابن فارس: مادة (خف)، ٢٧٥/١.

(٢) التحقيق: ١٧٥.

(٣) ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم للحميري: ٣٥٢٨/٦.

(٤) النص المحقق:١٨٢.

(٥) النص المحقَّق: ١٠٥.

٩.علّة اطّراد الباب:

وهي قاعدة بُنيت عليها بعض الأحكام، ومن ذلك قوله: «(يُخرجُ) والأصل (يؤخرج)، كذلك حُذفت الهمزة من اسم الفاعل واسم المفعول وحُذفت أيضًا من الفعل النهي والأمر، أي: لا مطلق الأمر بل أمر الغائب نحو قولك: (لِيُخرِجُ)، والعلَّة في ذلك الحذف من الكل ما قاله المصنف **(اطّرادًا للباب)**، أي: حُذِفت من الأصل، وهو المضارع لعلَّة ما ذكرنا ومن الفرع تبعًا له وحملًا عليه»[١].

١٠.علَّة الحمل على الأعم:

وهي من العلل الّذي أستعملها الشارح إذ قال: «**(وَهْمزةُ الوَصلِ)** الواقِعَةُ في الأسماءِ الَّتي هِي غَيرُ مصادرَ واقعةٌ في عشرة أسماء، وهي **(همزة ابن)** أصلُه: (بَنَوٌ) كـ(جَمَل)؛ لِتَكسيره على أبْناء بوزن (أفْعال)، حُذفت لامُهُ للثقل بتعاقب حركات الإعراب عليها. ثُمَّ قِيل: هي ياء من (بَنَيْتُ)؛ لأنَّ الابن يبني على الأَب كبناءِ الحَائطِ على الأَسِّ، وقِيل: هي واو، وهو الصحيح؛ لأَنَّ جميعَ الأَسماء /٩ظ/ المحذوفة اللَّام المعوّض عنها الهمزة لامها واو إلّا (اسْتًا) فكان الحمل على الأعمّ أولى»[٢].

---

(١) النص المحقَّق: ١٣١و١٣٢.

(٢)النص المحقَّق: ١٠٣.

المبحث الثالث: منهجه في الشرح

اتّسم الشارح في شرحه بجملة من الأمور يمكن أجمالها بما يلي

١. اعتمد محمّد سعيد الميداني نهج المصنف في ترتيب موضوعات الكتاب.

٢. ميَّز المتن باللون الأحمر.

٣. بدأ الميداني على نهج المحقَّقين لشرحه للبسملة ابتداءً بقوله ﷺ: كلُّ أمرٍ ذي بال لا يُبدأُ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبترُ[١]، وقد قسَّم البسملة على عشرين مبحثًا: أربعةٌ في الباء، وخمسةٌ في (اسم)، وستَّةٌ في الجلالة، وخمسةٌ في (الرحمن الرحيم)، ثُمَّ بالحمدلة والصلاة على النبيّ محمد وآله وصحبهِ.

٤. امتازت مقدِّمته بأسلوب سجعي، كقوله: «حمدًا لمن صرف عوالم الملك والملكوت، ونصب من أرادهُ لقبول أسرار الجبروت، ورفع من خفض جناحَه لتعليم ذوي العقول والنُّعوت، وصلاةً وسلامًا على سيِّدنا محمَّد أفضل المخلوقات وأكرم ناسوت، وعلى آله وصحبه الجازمين بكفر من آمن بالطاغوت...»[٢].

٥. علَّل سبب شرحه لكتاب المقصود بقوله: «لما قرأتُ الكتاب المسمى بالمقصود، الَّذي عمَّ نفعُه لكل طالب موجود، على بعض مشايخي الأعلام، حفظهم الملك السلام، وكنتُ قد قيَّدتُه بقيودات رائقة، وتقريرات في الهوامش شائقة، خوفًا عليها من الضياع؛ لأنَّ مآلها فيه انتفاع، عنَّ لي أن أُلخِّصها في أوراق، لتكون كالشرح بمعونة الخلَّاق، وسمَّيتُهُ: مِنحة المعبود على متن المقصود، والله أسأل أن ينفع به كما نفع بأصله، إنَّه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير...»[٣].

٦. أجاد الشارح بإدخال نصِّ المصنِّف في أثناء حديثه بحيث لا تُفرِّق بين المتن والشرح إذ اعتمد الشارح في (منحة المعبود) طريقة الشرح الممزوج بالمتن نحو: «(**وَإِنْ كَانَ**) المَصْدَرُ (**ميميًّا**)، وإِنَّما أَخَّرَهُ؛ لِطولِ الكَلامِ عَلَيْهِ (**فَيُنْظَرُ في عَينِ**

---

(١) النص المحقَّق :٦٠.

(٢)النص المحقَّق: ٦٠.

(٣) النص المحقّق: ٦٠.

الفِعْلِ المُضَارِعِ فإن كَانَ مَفْتُوحًا)، أي: على وزْنِ: (يَفعَلُ) بِفتْحِ العينِ سَواءٌ كَان من بَابِ (فَتَحَ)، أو بَابِ (عَلِمَ)، **(أو)** كَانَ **(مَضْمومًا)**، أي: على وزْنِ (يَفْعُل) بِضمِّ العينِ سَواءٌ كَانَ مِنْ بَابِ (نَصَر)، أو مِنْ بَابِ (حَسُنَ)، **(فالمَصْدَرُ المِيميُّ والزَّمَانُ والمَكانُ منْهُ)**، أي: مِنْ (فَتَحَ)، أو مِنْ (عَلِمَ)، أو (نَصَرَ)، أو (حَسُنَ). وَالحَاصِلُ إمَّا مِن (يْفَعَلُ) بِفَتحِ العينِ، أو (يَفْعُلُ) بِضمِّها. **(مَفْعَلٌ)**، وَضَبْطُهُ كَما قَالَ: **(بِفَتحِ الميمِ)**، **(و)**بفتحِ **(العَينِ وَسِكونِ الفَاءِ)**، وَهذا هو الّذي عَلَيْهِ المُعَوَّلُ»[1].

٧. اعتمد الشارح أحيانًا في بيان المعنى اللغوي على أصل اشتقاق الألفاظ كقوله: «(الوهّاب) بفتح الواو وتشديد الهاء مبالغة الواهب، وقوله: «(سبيلَ)، أي: طريق، (والصواب)، أي: الحق، والمراد من سبيل الصواب الصراط المستقيم، والمراد من صراط المستقيم الإيمان»[2].

وقوله: «(الزَّاجر) صفةٌ لمحمَّد أي: الناهي، (والحاثِّ)، صفة ثانية لمحمَّد، أي: المحرِّض للمؤمنين بالجدِّ والاجتهاد»[3].

وقوله: «(والله الموفِّق)، أي: المُيسِّر مقصود عباده مطابقًا وموافقًا لما يحبُّه ويرضاه، (والمرشد)، أي: الدَّال إلى الطريق المستقيم، وهو من الإرشاد، والإرشاد هو الدلالة إلى المقصود المهم»[4]، وقوله: «(بَيْطَرَ)، أصله: بَطَرَ، أي: شقَّ، (سَلْقَى)، أصله: (سَلَقَ)، أي: عَمِلَ عَمل الجاسوس، و(جَلبَبَ)، أصله: (جَلَبَ)، أي: أخذَ شيئًا وذهب به إلى البيع»[5].

---

(١) النص المحقَّق: ٩٢و٩٣.

(٢)النص المحقَّق: ٦٦-٦٧.

(٣) النص المحقَّق: ٦٨.

(٤) النص المحقَّق: ٧٢.

(٥) النص المحقَّق: ٨١.

٨. قد يُعرب بعض ألفاظ المتن كقوله:« **(محمّد)** بدلٌ من رسول، **(الحاث)** صفةٌ ثابتة لمحمَّدٍ –صلى الله عليه وسلم– وقوله: **(على طلبِ الثَّواب)** الجارُّ مع المجرور متعلِّق بالحاثِّ، وقوله: **(وعلى آله)** متعلِّق بالصلاةِ، والضمير راجع إلى محمَّدٍ ﷺ»[١].

٩. يتجنَّب التفصيل والإطالة كقوله: «وفي بعض النُّسخ قوله: **(مكرَّرة اللام)** وما جرى عليه المصنِّف فيه نظر؛ لأنَّ الرُّباعي لا يختصُّ بالتعدية بل مشترك بين اللَّازم والمتعدِّي اللُّهم إلَّا أنْ يقال هذا بالنظر إلى الأغلب فإنَّه في غالب حاله للتعدية، وبحذف التاء من **(تَفَعَّل)** أيضًا حالة كونها **(مشدَّدة العين، ومكرَّرة اللام)**، وفيه لفٌّ ونشرٌ مشوشٌ ما لا يخفى وإيراد وجواب تركناه خوف الإطالة»[٢].

وقوله: «واعلم أن هذه الأوزان الأربعة للصفة، ويجيء أوزانها غير هذه الأوزان تركتُها خشيةَ الإطالة»[٣].

وفي هذا دلالة على أنَّ (منحة المعبود) من الشروح المختصرة التي يتيسَّر معها فهمُ عبارات المقصود، فالشرح إنّما هو (قيودات رائقة وتقريرات شائقة) كما صرّح بذلك الشارح في مقدِّمته.

١٠. يعنى بالتعريفات اللغوية والاصطلاحية في أثناء شرحه كقوله: «(و**صَحْبِهِ**) اسْمُ جَمْعٍ لـ(صَاحب) بِمَعْنى الصَّحابيّ، وَهُوَ لُغَةً: مَن صَحِبَ غَيرهُ ما تَنْطَلِق اسْمُ الصَّحْبَةِ عَليهِ.

واصْطِلاحًا: مَنْ لَقِيَ المُصْطَفى يَقَظَةً بَعْدَ النُّبوةِ وَقَبْلَ وفاتِهِ مُسْلمًا وإنْ لَمْ يَرَه لِعَارِضٍ كَعَمًى»[٤].

---

(١) النص المحقَّق: ٦٨و٦٩.

(٢) النص المحقَّق : ١٤٥.

(٣) النص المحقَّق: ١١٥.

(٤)النص المحقَّق: ٧٠.

ومن ذلك قوله: «في تعريف الاسم لغةً: ما دلَّ على مسمّى، واصطلاحًا: ما دلَّ على معنى في نفسه غير معترض بنسبته لزمان[١]، وقوله: المضارع لغةً: التشابه وفي الاصطلاح: هو كلمةٌ دلّت على معنى في نفسها، واقترنت بزمن الحال والاستقبال وضعًا»[٢].

١١. وكذلك يعنى بوضع الحدود للمصطلحات الصرفية مثل تعريف: **(المَهْمُوزُ)**: وَهُوَ مَا كَانَ فاؤهُ أَو عَيْنُهُ أَو لامُهُ هَمْزَةً نَحْو: (أَخَذَ) وَ(سَأَلَ) و(قرَأَ)[٣]. وفي تعريف الناقص قال: «الَّذِي لامُهُ حَرْفُ عَلَّةٍ كـ(مَغْزَى) و(مَرْمَى)»[٤].

١٢. ضبط ألفاظ المتن لكي لا يختلط على القارئ فهمه إمَّا بالحركات نحو: **(الإذناب)** بكسر الهمزة[٥]، و**(المَسْكِن)**: بكسر الكاف[٦]، و**(مُخَاصَمَة)** بضمِّ الميم وفتح المعجمة[٧].

وإمَّا بالوزن، نحو: **(وَسِيلةٌ)** على وزن: فَعِيلة[٨]، و**(مَرِيضٌ)** على وزن: فَعِيلٌ[٩]، و**(اشْهَابَّ)** على وزن: احْمارَّ[١٠].

وإمّا بالمثال نحو: (همزة ابن) أصلُه: (بَنَوٌ) كـ(جَمَل)؛ لِتَكسيره على (أبْناء) بوزن (أفْعال)[١١]. و(سِمْوٌ) كـ (قِنْوٌ)[١٢].

---

(١) النص المحقّق:٦٢.

(٢) النص المحقَّق: ١٠٧.

(٣) ينظر: النص المحقّق: ٩٧.

(٤) النص المحقّق: ٩٧.

(٥) ينظر: النص المحقّق: ٦٨.

(٦) ينظر: النص المحقّق: ٩٤.

(٧) ينظر: النص المحقّق: ١٣٢.

(٨) ينظر: النص المحقّق: ٧١.

(٩) ينظر: النص المحقّق: ١١٣.

(١٠) ينظر: النص المحقّق: ١٤٠.

(١١) ينظر: النص المحقّق: ١٠٣.

(١٢) ينظر: النص المحقّق: ١٠٤.

١٣. يُعنى بذكر مسائل خلافية بين البصريين والكوفيين، ويُحدِّد موضع الخلاف باختصار غير مُخلّ، نحو قوله: «(اسم) أصله عند البصريين: (سِمْوٌ) كـ(قِنْوٌ) حُذفت لامه للثقل بتعاقب الحركات عليها، ثُمَّ أُتِيَ بالهمزة.

وعند الكوفيين (وَسْمٌ)، أي: علامة؛ لأن الاسم علامةٌ على مسمَّاه والمختار الأول»[١].

وقوله: «(ايْمُن) في القسم، أي: المخصوص بالقسم، ألفه للوصل عند البصريين والقطع عند الكوفيين»[٢].

١٤. اتّبع الميداني أسلوب المحاورة في عرض المادة نحو قوله: «فإن قَيلَ: لِمَ قَدَّمَ هذا البَابَ عَلى البَاب الثَّانِي؟ أُجِيبُ بأنَّ عَينَ المُضَارِعِ مَضْمُومةٌ فِيه مكسورةٌ في الثَّانِي، والضَمُّ أقْوى الحَرَكَاتِ والكَسْرُ أضْعَفُ مِنْهُ فَقَدَّمَ الأقْوى عَلى الأَضْعَفِ»[٣]. ومنه أيضًا قوله: «فإن قِيلَ: لِمَ قُدِّمَ هذا البَابُ عَلى الَّذِي يَليهِ؟ أُجِيبُ بأن عَينَ المَاضي مُخَالِفةٌ لِعينِ المُضَارِعِ في الحَرَكةِ والَّذِي يَليهِ فِيهِ اتِّفَاقٌ، فالمُخْتَلِفُ مُقَدَّمٌ عَلى المُتَّفِقِ عَنْدَ عُلَمَاءِ هذا الفَنِّ»[٤].

١٥. ذكر في شرحهِ تنبيهات فائدتها شدُّ انتباه القارئ لمسائل مهمة فيصدّرها بلفظ (تنبيه) كقوله: «تنبيه: واعلم أنَّ الَّذي يدخله التَّصريف الفعل والاسم المُشْبِهِ للفعل، وما عداهما لا يدخله التصريف، وهو الحرف وشبهه كالمبني نحو: (هؤلاءِ وحيثُ) كما تقدَّم»[٥].

---

(١)النص المحقَّق: ١٠٤.

(٢) النص المحقَّق: ١٠٤.

(٣) النص المحقَّق: ٧٦.

(٤) النص المحقّق: ٧٦.

(٥) النص المحقَّق: ١٥٩.

ومثله قوله: «تنبيه: واعلم أنَّ تنقيطَ مركزِ الهمزةِ في نحو: (قائل) و(صائن)، ونحوهما خطأ؛ لأَنَّ في (كائل) و(بائع) فرقًا بين الهمزة المكسورة والمقلوبة من الواوي واليائي»[١].

١٦. اعتمد الميداني في شرحه على علم الأصوات لتفسير الكثير من المسائل الصرفية كقوله: «**(وإذا كان فاءُ (افْتَعَل) دالًا أو)** كان **(ذالًا أو)** كان **(زايًا يصير تاء (افْتَعَل) دالا)**؛ لأَنَّ التَّاءَ حرفٌ شديدٌ مهموسٌ والزَّاي والذَّال المعجمتينِ رخوتان مجهورتان، والدَّال المهلة مجهورة أيضًا، فبين الثلاثة والتاء تنافٍ، فقُلبت التاءُ دالًا لموافقتها للتَّاء مخرجًا وللدَّال والزَّاي صفةً، وهي الجهر، ... وذلك (نحو: **ادّمعَ)**، أصله: (ادتمع) بعد نقل (دَمَعَ) إلى باب (الافْتِعال) قُلبت التَّاءُ دالًا كما مرَّ فصار: (اددمع) بدالين أُدغم الدَّالُ في الدَّالِ فصارَ (ادّمع).

(وادّكر)، أصله: (اذتكر) بعد نقل (ذكر) إلى باب (الافتعال)، قُلبت التَّاءُ دالًا كما مرَّ، فصار (اذدكر) ، ثمَّ أنت مُخيّر بقلب الدال المهملة ذالا معجمة أو تركها على حالها وعلى كلٍّ فالإدغامُ واجبٌ أما في صورة المعجمة فالأمر ظاهر، للاتحاد في الجنس»[٢].

١٧. استعمل كثيرًا المصطلح البلاغي (لفٌّ ونشرٌ مرتبٌ) أو (لفٌّ ونشرٌ مشوَّشٌ)، فاللّف والنشر: هو أنْ تلف شيئين ثُمَّ تأتي بتفسيرها جملة ثقة بأنَّ السامع يرد إلى كلّ واحد منهما ما له[٣]، كقوله: «**(خَيْرِ الآلِ وخَيْرِ الأصْحابِ)**، فِيهِ لَفٌّ وَنَشْرٌ مُرتَّبٌ مَا لا يَخْفى»[٤].

---

(١) النص المحقَّق: ١٧٤.

(٢) النص المحقَّق: حقيق: ١٥١.

(٣) ينظر: التعريفات للجرجاني : ١٩٣.

(٤)النص المحقَّق:: ٧٠.

ونحو قوله: «(**و**) أَمّا (**تصريفهما**) فالأَول على سبيل اللفِّ والنَّشر المرتَّب فهو أنْ تقول: (**ادَّثَّرَ**) بالإِدغام فعل ماض كما تقدَّمَ مفرد مذكَّر غائب معلوم صحيح سالم عند البعض...)»[١].

أَمَّا المشوَّش كقوله: «(**فإن كَانَ غَيرَ ميميٍّ**) لَفٌّ وَنَشرٌ مُشَوَّشٌ، وَقدَّمَهُ؛ لِقَصْرِ الكَلامِ عَلَيْهِ، (فَهوَ سَمَاعِيٌّ)، أي: مَقْصُورٌ عَلى السَّمَاعِ[٢]، ونحو: (**يُدَحْرِجُ**) بضمِّ الياء، وفتح الدَّال، و(**بكسر الرَّاء، وسكون الحاء**) لفٌّ ونشرٌ مشوشٌ، وله مصدران أحدهما: (**دَحْرَجَةً**) مصدرٌ مقيسٌ على (فَعْلَلَة)، وهو كما قال المصنِّف: (**بفتحِ الدَّال وسكونِ** الحاءِ)»[٣].

١٨. نبّه محمّد سعيد الميداني على الفروق الحاصلة بين نسخ متن المقصود المخطوط الّتي اطّلع عليها، فمن ذلك قوله: «(**وعَطْشى**) كـ(فَعْلى) وصفٌ (للمؤنثة) المفردة، وضبطُ هذه اللفظة الأَخيرة الواقعة في المتن كما في بعض النُّسخ (**بفتح العين وسكون الطاء وبالقصر**) لا بالمدِّ»[٤].

ومن ذلك أيضًا قوله: «واسم المفعول تقول فيه (وذاك) المحدَّثُ عنه: (**مُنْكَسَرٌ به**) بفتح السِّين المهملة، (**والأمر (اِنْكَسر)، والنَّهي (لا تَنْكَسِرْ)**، وفي بعض النُّسخ: (**بكسرِ السِّين**)»[٥].

ومن ذلك أيضًا قوله: «(**و**) أيضًا يصيرُ اللَّازمُ متعدّيًا (**بحذفِ التَّاءِ من**) أولِ (**تَفَعْلَلَ**) بسكونِ العينِ كـ(تَدَحْرَجَ) فيقال: (دَحْرَجَ زيدٌ الحجرَ)، وفي بعضِ النُّسخ قوله: (**مكرَّرة اللَّام**)»[٦].

---

(١) النص المحقَّق: ١٣٧.

(٢) النص المحقَّق: ٩٢.

(٣) النص المحقَّق: ١٢٩.

(٤) النص المحقَّق: ١١٤.

(٥) النص المحقَّق: ١٣٤.

(٦) النص المحقَّق:١٤٥.

١٩. نلاحظ عن طريق شرحه يخرج أحيانًا عن موضوعات الصرف الأساسية ويُفصِّل مسألة أخرى كتفصيله في كلمة (آل): وأصْلُهُ (أَوَل) تَحَرَّكَت الواوُ، وانْفَتَحَ ما قَبْلَهَا قُلِبت أَلِفًا، فَيُصَغَّرُ على(أُوَيْل)، أو أَصْلُهُ: (أَهْل) قُلِبَتْ الهَاءُ هَمْزَةً؛ لِتَقَارُبِ مَخْرَجِها ثُمَّ الهَمْزَةَ أَلِفًا فَصَارَ (آل) بِدَلِيلِ تَصْغِيرِهِ عَلى (أُهَيْل)[١].

وكذلك تفصيله لكلمة (الأول) نحو: الباب (**الأَول**) أَصلُهُ: (وَوَل) بِواوِيْنِ أُدْغِمت الأَولى في الثَّانِيةِ بَعْدَ سَلْبِ حَركَتِها، ثمَّ زِيدَت الهَمْزَةُ في أَوَّلِهِ؛ لِتعذُّرِ الابْتِداءِ بِالسَّاكِنِ، فَصَارَ (أوَّل) ثمَّ أُدْخِل الأَلفُ واللَّامُ فِيهِ بَدَل الإِضَافَةِ، إذ تَقْدِيرُهُ: أَولُ الأَبْوابِ السِّتَّةِ، وَهُوَ بَابُ (نَصَر)[٢].

٢٠. اعتمد الميداني في شرحه بذكر الصيغة ثُمَّ مثالها أو موزونها ثُمَّ بنائها في الغالب وفي غير الغالب نحو قوله: «(افْعَوْعَلَ)، موزونه نحو: (اعْشَوْشَبَ)، أصله: (عَشَبَ)، ثُمَّ زيدت فيه الهمزة في أَوَّله، والواو وحرفٌ آخرُ من جنس عين فعله بين العين واللام، وبناؤُهُ لمبالغة اللازم؛ لأنَّه يُقال: عَشَب الأرض: إذا أنبت وجهه الأرض في الجملة، ويُقال: (اعْشَوشَبتِ الأرضُ): إذا كَثُر نباتُ وجهِ الأرضِ.»[٣]، ومثله قول الميداني: «(وَ) ثَانِيها: بَابُ (**افْتَعَلَ**) مَوزُونُهُ (**نحو: اجْتَمَعَ**) أَصْلُهُ: (جَمَعَ) زِيدت الهمْزةُ في الأَوَّلِ وَالتَاءُ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ، وَبِنَاؤهُ أَيْضًا لِلمُطَاوَعةِ»[٤].

ومن ذلك أيضًا قوله: «(**وافْعَوّلَ بِتَشْدِيدِ الواو**)، مَوزُونُهُ (**نحو: اجْلَوَّذَ**)، أَصْلُهُ: (جَلَذَ)، زِيْدَت الهَمْزَةُ في أَوَّلِهِ وَالواو وَالتَشْدِيدُ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ، وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ؛

---

(١) ينظر: النص المحقَّق: ٦٩.

(٢) ينظر: النص المحقَّق: ٧٤.

(٣) النص المحقَّق: ٨٥.

(٤) النص المحقَّق: ٨٤.

لأَنَّهُ يُقالُ: (جَلَذَ الإِبِلُ): إذا سَارَ سَيْرًا بِسُرعَةٍ، ويُقالُ: (اجْلوَّذ الإِبِل): إذا سَار سيْرًا بِزِيَادَةِ سُرعةٍ»[١].

٢١. سلك منهجًا خاصًّا في الكلام على الأبواب يتمثَّل بذكر أحكام الباب من حيث التّعدِّي واللّزوم مع ذكر أمثلتها وذكر علّة تقديم أحدها على الآخر فمثلًا كلامه عن الباب الرابع: «(و) الباب **(الرَّابع)** مِن الأبَوابِ السِّتَّةِ **(فَعِلَ يَفْعَلُ بِكَسْرِها)**، أي: العَينُ **(في)** الفَعْلِ **(المَاضي، وَفَتْحِها في الغَابِرِ)** ويُسمَّى بَابَ (عَلِمَ) أَيْضًا، وَبِنَاؤهُ يَكُونُ مُتَعَدِّيًا في الغَالِبِ، كَقولِكَ: (عَلِمَ زيدٌ المَسألةَ)، وَقَدْ يَكُونُ لازِمًا نحو: (وَجِلَ زيدٌ): فإن قِيلَ: ما البَاعِثُ لِتَقْديمِ هذا البَابِ عَلى البَابِ الَّذِي يَكُونُ عَينُ مَاضِيهِ وَمُضَارِعِهِ مَضْمُومَةً؟ أُجيبُ بِأَنَّ هذا البَابَ يَحْتَاجُ إلى تَحْريكِ عَضْوٍ وَاحِدٍ؛ لِأَجْلِ الكَسْرِ، وَهُوَ الحَنكُ الأَسْفَلُ وَفي ذَلِك البَابُ يُحْتَاجُ إلى تَحْرِيكِ العُضْوينِ لِأَجلِ الضمِّ، وَهُما الشَّفَتَانِ فَيَكُونُ هذا البابُ أَخَفَّ بِالنِّسْبَةِ إلى ذلِكَ البَابِ، وَالأخفُّ أَوْلى بِالتَقْدِيمِ»[٢].

٢٢. عنايته بذكر المسائل النحوية نحو قوله: «(بعدُ) من الظروف المبنيّة على الضمِّ المنقطعة عن الإضافة[٣]، و(ما) الظرفية مصدرية»[٤]، ومنه أيضًا: «**(بابُ المعتلاتِ والمضاعفِ والمهموزِ)** يجوزُ في لفظِ (الباب) الرَّفعُ على الخبريةِ لمبتدأ محذوف، ويجوزُ فيه النَّصبُ على أنَّه مفعولٌ لفعلٍ محذوف، ويجوز فيه الجرُّ بتقدير (في)»[٥].

---

(١) النص المحقَّق: ٨٦.

(٢) النص المحقَّق: ٧٧.

(٣) النص المحقَّق: ٧١.

(٤) النص المحقَّق: ١٠٩.

(٥) النص المحقَّق: ١٦٤.

٢٣. استعمل الشارح ألفاظ في وصف أحرف المد والحركات، فيسمى الضمة(بنت الواو)، والكسرة (بنت الياء)، ويجعل الواو إذا وقعت متوسطة بين ياء وكسرة كأنّها امرأة بين ضرّتيها[١].

٢٤. كانت له ردود وترجيحات، كما في قوله: « **(وَهْمزةُ الوَصلِ)** الواقِعَةُ في الأسماءِ الَّتي هِي غَيرُ مصادرَ واقعةٌ في عشرة أسماء، وهي **(همزة ابن)** أصلُه: (بَنَوٌ كـ(جَمَل)؛ لِتَكسيره على أبْناء بوزن (أفْعال)، حُذفت لامُهُ للثقل بتعاقب حركات الإعراب عليها. ثُمَّ قِيل: هي ياء من (بَنَيْتُ)؛ لأنَّ الابن يبني على الأَب كبناءِ الحَائطِ على الأَسِّ، وقِيل: هي واو، وهو الصحيح؛ لأَنَّ جميعَ الأَسماء /٩ظ/ المحذوفة اللَّام المعوّض عنها الهمزة لامها واو إلّا (اسْتًا) فكان الحمل على الأعمّ أولى.

وأمّا الاستدلالُ بِالبُنُوّة فمردود بقولهم: الفُتُوَّة، ولام (فتى) ياء، **(وابْنِمٍ)** بمعنى ابن، والميم زائدة للتوكيد والمبالغة كما في (زُرْقُم) بمعنى الأَزرق، وَليست هي بدلًا من لامِ الكلمةِ، وإلّا لكانت اللَّامُ في حكمِ الثَّابتةِ فلا يحتاجُ إلى همزةِ وصلٍ، وتَتْبَعُ نونُهُ ميمَهُ في الإعراب كما في (امرِئٍ)»[٢].

---

(١) ينظر: النص المحقَّق: ١٧٧و ١٨١.

٢) النص المحقَّق: ١٠٣.

المبحث الرابع: توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلِّف وقيمته والمآخذ عليه

١. توثيق نسبة كتاب منحة المعبود على متن المقصود إلى مؤلِّفه:

يمكن توثيق نسبة الكتاب منحة المعبود على متن المقصود إلى مؤلفه (محمّد سعيد بن حمزة المنقار) بالاستعانة بالمخطوط نفسه؛ لأنَّني لم أقف على هذا العنوان في فهارس الكتب، إذ ورد في صفحة العنوان ما يشهد بهذه النسبة بتصريح ناسخها وهو تلميذ المؤلِّف: (كتاب منحة المعبود على متن المقصود تأليف شيخنا المحقِّق الشيخ محمّد سعيد المنقار الميداني حفظه الله)، فهذه الإشارة الأولى من تلميذه، والإشارة الثانية أوردها المؤلِّف في مقدّمة الكتاب حين نسب الكتاب إلى نفسه قائلًا: (وبعد: فيقول الفقير والعاجز الحقير محمّد سعيد بن حمزة المنقار عفا عنه الملك الغفار...).

ومن الإشارات الأخرى الدّالة على صحة نسبة (منحة المعبود) إلى مؤلفه (محمّد سعيد المنقار الميداني) أنّ الشارح أشار إلى بعض مؤلفاته كـ(منحة الرّحمن) و(فتح ربِّ الغيث)، وقد وقفت على هذين الكتابين منسوبين إلى الشارح باسمه الصريح، ووجدت النصوص الّتي أشار إليها في (منحة المعبود) فيهما.

٢. قيمة كتاب منحة المعبود

١. يعدُّ هذا الشرح من الشروح المهمة؛ وذلك لشرحه متنًا مهمًّا من متون الصرف، وهو متن المقصود الّذي اعتنى طلبة العلم بدراسته وأولوه عناية كبيرة إلى وقتنا الحاضر، فهو من المتون التي تدّرس في المدارس الإسلامية في العراق.

٢. يتَّسم بسهولة الطرح والسلاسة، وعباراته واضحة غير معقَّدة.

٣. يعدُّ كتاب منحة المعبود أحد الكتب التعليمية المختصرة ويشتمل على أغلب الأبواب الصرفية.

٤. كان الميداني موفَّقًا في توضيح المادة العلمية إلى القارئ لسلاسة ألفاظه ودِقَّة معانيه.

٥. إنَّ هذا الكتاب اشتمل على تعليلات تعليمية وضحت كثيرًا من مسائل كتاب المقصود. فقد اهتم بتعليل المسائل الصرفية وتفسيرها وتوضيحها.

٦. وضح الخلافات الصرفية في مسائل معينة مع ذكر الأوزان ومعاني بعض الألفاظ .

٧. عنايته بالتعريفات اللغوية والاصطلاحية وذلك لزيادة التوضيح.

٨. ضبط ألفاظ المتن إمّا بالحركات أو بالوزن أو بالمثال.

٣. مآخذ كتاب منحة المعبود:

١. لم يكن الشارح دقيقًا في بعض الأحيان، ومن المواضع التي لم أجده دقيقًا فيها ما ورد في ملحق الفعل الخماسي إذ ذكر«(تَفَعْلَى) نحو: تَمَسْكَن، أي: أظْهَرَ الذُّلَّ، وهو متعدٍّ باعتبارِ اللفظ» ويبدو أنَّه سهو؛ لأن نون (تَمَسْكَنَ) لا تقابلها في الميزان ألف، والصواب تمسكن على وزن (تَمَفْعَلَ)[١].

وكذلك في مثال اللفيف المفروق كـ(مقوى) والصواب (موقي)؛ لأن المقوى لفيف مقرون لا مفروق[٢]

٢. لم يكن دقيقًا في حفظ الآيات القرآنية كما في قوله تعالى: ﴿فَٱصۡبِرُواْ حَتَّىٰ يَحۡكُمَ ٱللَّهُ بَيۡنَنَا﴾ وردت في الكتاب ﴿ واصبر حتى يحكم الله بيننا ﴾[٣].

٣. في بعض الأحيان يخرج عن موضوعات الصرف الأساسية.

٤. انفرد بمصطلح جمع المذكر السالم للأفعال.

---

(١) النص المحقّق: ٩٠.

(٢) النص المحقَّق: ٩٨.

٣) من سورة الأعراف: ٨٧.

المبحث الخامس

وصف لنسخة منحة المعبود المخطوطة ومنهج التحقيق وصور من النسخة

١. وصف المخطوط:

هي نسخة فريدة لم أقف على غيرها، ملونة تتماز بضبط شكل كلماتها، وكُتبت بخط نسخي مقروء في زمن المؤلِّف ومنقولة من نسخة المؤلف المبيّضة، ورد في حواشيها تعليقات ومتمَّمة للشرح، وهي نسخة تامة لا سقط فيها، وكُتِبَ الشرح باللون الأسود أَمَّا المتن فَكُتب باللون الأحمر.

تقع في (٣٧) سبعٍ وثلاثين لوحة، تنقسم كلّ لوحة على قسمين: وجه وظهر تبدأ بالرقم (١) وتنتهي بالرقم (٣٧)، ويبلغ معدَّل سطور الصحيفة الواحدة ٢٠-٢١ سطرًا، ومعدل الكلمات في السطر الواحد يتراوح بين ١١-١٢ كلمة.

وقد اتّبع الناسخ في نهاية وجه اللوحة نظام التعقيبة، بأنْ يكرّر نسخ الكلمة الأولى من الصفحة التي تليها.

بدأت النسخة بالبسملة ثُمَّ بمقدِّمة سجعية، أولها: (حمدًا لمن صرف عوالم الملك والملكوت، ونصب من أراده لقبول أسرار الجبروت، ورفع من خفض جناحه لتعليم ذوي العقول والنّعوت...).

وخُتمت النسخة بعبارة ((وهذا آخر ما أردْناهُ من هذا الشرحِ المباركِ المسمَّى بـ(منحة المعبود على متن المقصود) والحمدُ للهِ على التَّمام، وأسألُ اللهَ تعالى أنْ ينفعَ به كما نفع بأصلهِ إنّهُ على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير)).

والجدير بالذكر أنَّ هذه النسخة أشارت إلى اسم المؤلِّف في المقدِّمة إذ ورد في صفحة العنوان، وورد في مقدِّمة الشرح: ((فَيَقولُ الفَقِيرُ والعَاجزُ الحَقِيرُ مُحَمَّدُ سَعِيدٌ بنُ حَمْزةَ المِنْقَار عَفَا عَنْهُ المَلِكُ الغَفَّار)).

كما أشارت إلى اسم الناسخ وهو (على يد الفقير رشيد سعودي غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين).

وتاريخ النسخ في يوم الاثنين وهو العاشر من شهر ربيع الثاني سنة ثمان وستين ومئتين وألف، وفيها إشارة إلى أنَّ النسخة منقولة من نسخة المؤلِّف مع تاريخ الفراغ منها ((وكان الفراغ من نقله من مبيَّضة للمؤلف في يوم السبت في ٢٠ شهر شعبان المبارك سنة إحدى وسبعين ومائتين وألف من هجرة)).

٢. منهج التحقيق:

اتبعتُ في التحقيق الخطوات المعتمدة عند المحقَّقين وتتمثل بـ

١. نسختُ النص المخطوط (متنًا وشرحًا) نسخًا دقيقًا، وأثبتُّ ما كان صوابًا.
٢. وضعت نص المتن مضبوطًا بالشكل بين قوسين ( ) وبخط غامق.
٣. وضعت عنوانات لمسائل الكتاب ومباحثه وحصرتها بين معقوفتين أيضًا، ولم أنبِّه على زيادتهما في الهامش اكتفاءً بما ذكرتُهُ هنا.
٤. وضعت الآيات القرآنية بين مزهرتين ﴿ ﴾ ، وأمَّا ما وضع بين قوسي تنصيص (( ))، فهو للأحاديث وكلام العرب.
٥. وضعتُ صورًا للمخطوط من البدايات والخواتيم.
٦. خرَّجتُ الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وكلام العرب، ونسبت الأبيات الشعرية إلى قائليها من دواوينهم، وإنْ لم يوجد لهم ديوان أشرت إلى كتب اللغة الأخرى مع ذكر وزن البيت.
٧. خدمتُ النّص بوضع علامات الترقيم والعلامات الدالة على الوقف والابتداء وغيرها.
٨. خرّجت أسماء المدن والمواضع بالرجوع إلى المعجمات الخاصة بها.
٩. صحَّحتُ الكلمات التي كُتبت على غير قياسها الإملائي مع الإشارة إلى بعض الاختلافات.
١٠. وثَّقتُ نصوص العلماء الواردة في المخطوطة والآراء المنقولة من مصادرها مذكورة أو غير مذكورة منسوبة إلى أصحابها بأسمائهم أو بعنوانات كتبهم رجوعًا إلى مؤلفاتهم إنْ وجدت.

١١. رقمتُ لوحات المخطوط، بوضع رقم اللوحة بين خطين مائلين وأشرت إلى وجه اللوحة بالرمز (و)، وإلى ظهرها بالرمز (ظ).

١٢. علَّقتُ على بعض المواضع التي وجدتها تحتاج إلى تعليق، وأحيانًا أورد نصًّا يعزز المادة العلمية في الكتاب.

١٣. شرحت المفردات الغريبة التي لم يشرحها الميداني والّتي تحتاج إلى بيان.

١٤. لم أذكر بطاقة الكتب عند الإحالة خشية الإطالة وتخفيفًا للهوامش، وإنَّما أذكر اسم الكتاب والمؤلف ورقم الصفحة والجزء وذكرت بطاقة الكتاب كاملًا في ثبت المصادر في نهاية الرسالة لمن أراد الرجوع إليها.

١٥. صنعتُ فهارس مفصَّلة ترشد القارئ إلى المواضع المطلوبة، وهي فهرس للآيات القرآنية، والحديث النبوي، والشعر، والأمثال، والأعلام والكتب الواردة في هذا الشرح.

صور من النسخة الخطية

كتاب نسخة المقصود على متن المقصود
تاليف شيخنا المحقق الشيخ محمد سعيد المتقار
الميداني حفظه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن صرف عوالم الملك والملكوت ونصب من اراده لقبول اسرار الجبروت ورفع من خفض جناحه لتعليم ذوي العقول والنعوت وصلاة وسلاما على سيدنا محمد افضل المخلوقات واكرم ناسوت وعلى اله وصحبه الحائزين بكفر من آمن بالطاغوت وبعد فيقول الفقير والعاجز الحقير محمد سعيد بن حمزة المتقار عفى عنه الملك الغفار لما اقرات الكتاب المسمى بالمقصود الذي عم نفعه لكل طالب موجود على بعض مشايخي الاعلام حفظهم الملك السلام وكنت قد قيدت بقيودات رايته وتقريرات في الهوامش شايقه هوفاعليها من الضياع لان مالها فيه انتفاع عز بيان الخصها الورق لتكون كالشرح بمعونة الخلوق وسميته منحة المقصود على متن المقصود والله اسال ان ينفع به كما نفع باصله انه على ما يشاء قدير وبالاجابة جدير قال المؤلف رحمه الله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم اقول جرت سنة السلف والخلف بذكر البسملة والحمدلة في اوايل تصانيفهم اقتداء بكتاب الله تعالى فانه معنون بهما وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لا يبدا فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتر وقوله صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لا يبدا فيه بالحمد لله فهو قطع فحمل الاول على الابد الحقيقي لشهرته والثاني على الاضافي لتعارض الخبرين والبسملة عشرون حرفا اربعة في الباء وخمسة في اسم وستة في الجلالة وخمسة في الرحمن الرحيم اما باء الباء فالاول في معناها قيل للاستعانة وقيل للمصاحبة والثاني في حركتها وحركت بالكسر لمناسبة عملها ولان الاصل في التخلص من الساكن الكسر والثالث في تطويلها وطولت عوضا عن همزة اسم فحذفت والرابع في متعلقها وحذف لانه ثمانية لانه اما اسم او فعل مقدم كل منهما اومؤخر خاص كل منهما او عام واما سين اسم فالاول في معناه لغة ما دل على مسمى واصطلاحا ما دل مفردا على معنى في نفسه غير متعرض بنسبته لزمان والثاني في اشتقاقه قيل من السمو وقيل من الوسم وقيل من السيما والمختار

اللوحة الأولى من الأصل

(تضم صفحة العنوان والصفحة الأولى من الكتاب)

٣٧

اذ اصله كيل ومثال ابدالها الملحقها نحو قائل اذ اصله قاول عند النقل الى باب
المفاعلة وكائل اذ اصله كايل عند النقل اليه قلبت الواو والياء همزة عند البعض
لوقوعها بعد الالف الزائدة لمجاور للطرف وعند البعض الفاء همزة او نقل
اي كنقل الحركة من حرف العلة الى حرف الصحيح نحو يقول ويكيل ويخاف ويهاب او اسكان
وهو ان تسكن الحرف وهو مستحق للحركة سواء كان في الفعل او في الاسم اما الفعل
نحو اقام اذ اصله اقوم واما الاسم نحو مقيم واصله مقوم فافعل اي الابدال المذكور
والنقل والاسكان على مقتضى القياس والا اي وان لم يقتض القياس الابدال والنقل
والاسكان او يقتضي احدهما ولكن يمنعه مانع كما سيجيء عن قريب صرف الفعل الغير
الصحيح من تصريف الماضي والمضارع والامر والنهي واسمي الفاعل والمفعول
ونحو ذلك كالصحيح اي كتصريف الصحيح في هذه الاشياء بلا تغيير نحو
خشي ورضي وروي وقد يكون في بعض المواضع لا تتغير المعتلات فيه
مع وجود المقتضي للاعلال المانع يمنع عن ذلك نحو عور واعتور فان وجود
المقتضي فيهما قلب واوهما الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما لكن لا تنقلبان
لان احدى شرايط قلب حرف العلة الفا ان لا يكون فتحة عينه في حكم السكون
وعور واعتور في حكم السكون اما في عور فلان فتحة عينه في حكم عين
اعور وعينه ساكن وكذا ما كان في حكمه فلم تقلب الواو الفا واما في اعتور
فلان فتحة التاء في حكم الف تعاور والفه ساكن لانها وضعت في اصل الوضع
ساكنة لعدم قبولها الحركة وكذا ما كان في حكمه فلم تقلب واوه الفا
ايضا كذا في المطلوب واستوى وغير ذلك نحو قود واستحوذ ونحوهما
وانما لم تقلب واو استوى الفا مع كونها متحركة وما قبلها مفتوحا لصحة
بنائه ولو قلبت الفا لبطل البناء ولم يبق فيه لفظ الفعل تامل وانما لم

تقلب في نحو استحوذ للدلالة على الاصل فبعضها اي بعض هذه الابنية
لا يتغير لصحة البناء وهذا التعليل راجع الى استوى واشباهه لما
ذكرنا وبعضها لعلة اخرى وهي ما ذكرناها في عور واعتور وفي غيرهما
فيرجع هذا الكلام الى عور واعتور وغير ذلك تامل وهذا اخر ما اردنا
من هذا الشرح المبارك المسمى بمنحة المعبود
على متن المقصود والحمد لله على التمام
واسال الله تعالى ان ينفع به كما نفع باصله
انه على ما يشاء قدير وبالاجابة
جدير وكان الفراغ من
تسويده في يوم السبت
في شهر شعبان المبارك
سنة احدى وسبعين
وماتين والف
من هجرة من
له العز
والشرف

قال مولفه

في يوم الاثنين وهو اليوم
العاشر من شهر ربيع الثاني
سنة ثمان وستين ومائتين
والف وكان الفراغ
من نقله من مبيضة المولف

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين امين الفاتحة

اللوحة الأخيرة من الأصل

الخاتمة

الحمد لله الّذي بحمده تتمُّ الصالحات، والصلاة والسلام على سيّد الكائنات، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فهذه خاتمةٌ لرحلة الدراسة، وقد تضمَّنت النتائج الآتية:

١. لم يحظ الميداني بترجمة وافية، فهو من العلماء المغمورين، فلم أعرف عن تلاميذه ولا شيوخه إلّا النّزر اليسير.

٢. بينتُ من خلال دراستي الأدلة القائلة بنسبة المقصود إلى أبي حنيفة، وذكرتُ أيضًا أن مؤلّفات أبي حنيفة لم يؤلفها هو بل جمعها تلاميذه.

٣. إنَّ نسبة (منحة المعبود) إلى الميداني ثابتة كما أثبتها هو في بداية المخطوطة.

٤. نبّهت الدراسة على طريقة الشارح، ومنهجه في منحة المعبود، وأنَّ الكتاب اتَّسم بالسهولة والاختصار ومزج نص المتن مع الشرح، وكان الشارح في ذلك بارعًا فربط النصوص ربطًا دقيقًا لا يشعر القارئ معه بانقطاع نص المتن عن الشرح، مما يدّلُ على مقدرته وذكائه ودِقَّته.

٥. بينت الدراسة أن الشارح نقل في شرحه من كتب متنوعة بين النحو والصرف والمعجم والتفسير.

٦. اشتمل هذ الشرح على أغلب أبواب الصرف من تعريف الصرف لغة واصطلاحًا إلى المعتل والمهموز والمضاعف.

٧. استعماله لمفردات أصول النحو مثل: القياس والسماع والأصل.

٨. اعتمد الميداني على الأدلة النقلية مثل: القرآن الكريم وكلام العرب شعرًا ونثرًا كـ(القياس والسماع)، وبينت الدراسة أنّ الشارح لم يستشهد بالحديث النبوي الشريف.

٩. إنَّ كتاب منحة المعبود من كتب الصرف الجيدة الّذي تحتاج إليه شريحة من طلبة العلم الّذين يبتغون فهم المتون بأيسر العبارات وأوجزها.

١٠. اتبع الميداني نهج المقصود في شرحه ولم يزد في تقسيماته.

١١. وافق الميداني المذهب الكوفي في مسألة إعراب فعل الأمر، فجعله فعلًا مجزومًا لا معربًا.

١٢. اعتنى الميداني بعلم الأصوات في تفسيره لكثير من المسائل الصرفية.

١٣. اعتنى بالقضايا النحوية، وغالبًا ما يعرب متن المقصود.

١٤. كان الميداني يتجنَّب التفصيل والإطالة.

١٥. في كثير من الأحيان يعزو الأقوال إلى أصحابها بذكر العالم أو الكتاب وغالبًا لا يعزو.

١٦. ذكرت الدراسة أهمية الكتاب، كما ذكرت بعض المآخذ عليه .

١٧. استعماله أكثر من نسخةٍ لمتن المقصود.

١٨. استعماله بعض المصطلحات البلاغية كاللّف والنَّشر.

١٩. من أكثر المصادر الّتي اعتمد عليها الميداني المطلوب بشرح المقصود تارةً يشير إليه وتارةً لا يُشير وحاشية الداوودي.

وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

القسم الثاني

كتاب منحة المعبود على متن المقصود محقَّقًا

بسم الله الرحمن الرحيم

حَمْدًا لِمَن صَرَفَ عَوالمَ المُلْكِ والمَلَكوت، ونَصَبَ مَن أَرادَهُ لِقَبولِ أَسْرَارِ الجَبَروت[1]، وَرَفَعَ مَنْ خَفَضَ جَنَاحَهُ لِتَعْلِيمِ ذَوي العُقُولِ والنُّعوت، وَصَلاةً وَسَلامًا عَلى سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ أَفْضَلِ المَخْلُوقاتِ وَأَكْرِمِ نَاسُوت،[2] وَعَلى آلِهِ وصَحْبِهِ الجَازِمِينَ بِكُفْرِ مَنْ آمنَ بِالطَّاغُوت[3]، وَبَعْدُ:

فَيَقولُ الفَقِيرُ والعَاجزُ الحَقِيرُ مُحَمَّد سَعِيد بنُ حَمْزةَ المِنْقَار –عَفَا عَنْهُ المَلِكُ الغَفَّار–: لَمَّا قَرَأْتُ الكِتَابَ المُسَمَّى بِالمَقْصُود، الَّذِي عَمَّ نَفْعُهُ لِكُلِّ طَالِب مَوجُود، عَلى بَعْضِ مَشَايخي الأَعْلَام، حَفِظَهم المَلِكُ السَّلام، وكُنْتُ قَدْ قَيَّدتُهُ بِقِيودَاتٍ رَائقة وَتَقْرِيراتٍ في الهَوامِشِ شَائقة، خَوفًا عَلَيْها مِن الضَّياع؛ لأَنَّ مَآلَها فِيهِ انْتِفاع، عَنَّ لي أَنْ أُلخِّصَها [في][4] أَوْرَاق؛ لِتَكونَ كَالشَّرحِ بِمَعُونةِ الخَلَّاق، وَسَمَّيتُهُ–مِنْحةَ المَعْبود عَلى مَتْنِ المَقْصُود، واللهَ أَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعَ بِه كَمَا نَفَعَ بِأصلِه، إِنَّهُ عَلى ما يَشَاءُ قَدير، وَبِالإِجَابةِ جَدير.

[شرح مقدمة المصنف]

قَالَ المؤلِّفُ[5] رَحِمَهُ اللهُ تَعَالى: **(بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَن الرَّحِيْم)**

أَقُولُ: جَرَتْ سُنَّةُ السَّلفِ والخَلَفِ بِذكْرِ البَسْمَلةِ والحَمْدَلَةِ في أَوائلِ تَصَانِيفِهم؛ اقْتِدَاءً بِكِتَابِ اللهِ تَعَالى فإِنَّهُ مُعَنْوِنٌ بِهِما، وعَمَلًا بِقَولِهِ ﷺ: ((كُلُّ أَمْرٍ ذي بَالٍ لا يُبْدَأُ فِيهِ (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَن الرَّحِيْم) فَهُوَ أَبْتَرُ))[6]، وَقَولِهِ ﷺ: ((كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لا يُبْدَأُ فيه

---

(١) في الأَصل: (الجبرون)، وهو فَعَلُوت من الجبرِ والقهر. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: ٢٣٦/١.

(٢) الناسوت: المخلوق. ينظر: الكليات للكفوي: ٧٩٨.

(٣) من معاني الطَّاغوت: الشَّيطان. ينظر: غريب الحديث لإبراهيم الحربي: ٦٤٣/٢.

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

(٥) أي: صاحب المقصود.

(٦) ينظر: مرقاة المفاتيح للهروي: ٢٠٧١/٥، وهي رواية رواها ابن حبان، وشرح كفاية المتحفظ (تحرير الرواية في تقرير الكفاية) لمحمد بن طيب الفاسي: ٣٦.

بـ (الحَمْدُ للهِ) فَهُوَ أَقْطَعُ[1]))[2]، فَحُمِلُ الأَوَّلُ عَلى البدء الحَقيقيّ[3] لِشُهْرَتِهِ، والثَّاني عَلى الإِضَافيّ؛ لِتعَارضِ الخَبَرينِ[4].

[مباحث البسملة]

وللبَسْمَلَةِ عُشْرونَ مَبْحَثًا: أَرْبَعَةٌ في البَاءِ، وخَمْسَةٌ في (اسْم)، وَسِتَّةٌ في الجَلالةِ، وَخَمْسَةٌ في (الرَّحْمَن الرَّحِيْم)

[مَبَاحثُ الباء في البَسْملةِ]

أَمَّا مَبَاحثُ البَاءِ، فالأَوَّلُ: في مَعْنَاها، قِيل: للاسْتِعانةِ[5]، وَقِيل: للمُصَاحبةِ[6].

وَالثَّاني: في حَرَكَتِها. وَحُرِّكَتْ بِالكَسْرِ؛ لِمُنَاسَبَةِ عَمَلِها[7]، ولأَنَّ الأَصْلَ في التَّخلُّصِ مِن السكونِ الكسْرُ.

وَالثَّالثُ: في تَطْويلِها. وطُوِّلت عِوضًا عَنْ هَمْزةِ (اسم) خطًّا[8].

---

(١) في الأصل: (قطع).

(٢) ينظر: سنن ابن ماجه لأبي عبد الله القزويني: ٣/ ٩٠، وقد ورد بلفظٍ آخر (عن أبي هريرة قال: قال رسول اللهﷺ كلُّ كلامٍ أو أمر ذي بالٍ لا يُفتح بذكرِ الله عزَّ وجلَّ فهو أَبتر، أو قال: أَقطع). مسند الإمام أحمد للإمام أحمد بن حنبل الشيباني: ١٤/ ٣٢٩.

(٣) في الأصل: (الحقيق)، والصواب ما أثبتُّهُ. وهو موافق لقول الشارح في فتح الفتّاح شرح مراقي الفلاح: /اظ/.

(٤) ينظر: مرقاة المفاتيح: ٣/١. إذ ورد فيه ((والتوفيق بينهما أنَّ المراد منهما الابتداء بذكر الله سواء يكون في ضمن البسملة أو الحمدلة ... أو يُحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقي بحيث لا يسبقه شيء وحديث الحمدلة على الابتداء الإضافي، وهو ما بعد البسملة)).

(٥) ينظر: الدُّر المصون للسمين الحلبي: ١/ ١٤.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٤٧، ١٣٧٠، والدُّر المصون: ١/ ١٤

(٧) كُسرت الباء من (بسم الله)؛ لتكون حركتها مشْبهة لعملها، وقيل: كُسرت للتفريقِ بين ما يخفض ولا يكون إلَّا حرفًا نحو الباء واللَّام وبين ما يخفض وقد يكون اسمًا نحو: (الكاف) وإنَّما عملت الباء وأخواتها الخفض؛ لأَنَّها لا معنى لها إلَّا في الأسماء فَعَمِلت الإعراب الَّذي لا يكونُ إلَّا في الأَسماء. ينظر: إعراب القران للنَّحاس: ١٤/١، ومشكل إعراب القرآن لمكي القيسي: ٦٤/١-٦٥.

(٨) ينظر: الكشاف للزمخشري: ٤٨/١.

وَالرَّابعُ: في مُتَعلَّقِها، واحْتِمَالاتُهُ ثَمَانيةٌ؛ لأَنَّهُ إمَّا اسمٌ أو فَعْلٌ، مُقَدَّمٌ كلٌّ منْهُما أو مُؤخرٌ[١]، خاصٌّ[٢] كلٌّ منْهُما أو عامٌّ[٣].

[مباحث لفظ (اسم) في البسملة]

وأَمَّا مَبَاحثُ اسم، فالأَوَّلُ: في مَعْناه لغةً: ما دَلَّ على مُسمًّى[٤].

واصْطِلاحًا: ما دَلَّ مُفْرَدًا عَلى مَعْنًى في نَفْسِهِ غَيْرَ مُتَعَرِّضٍ بِنسْبَتِهِ لِزمَانٍ[٥].

وَالثَّاني: في اشْتِقَاقِهِ، قِيلَ: مِن السُّمُوِّ[٦]، وَقِيلَ: من الوَسْمِ[٧]، وَقِيلَ: من السِّيما[٨]. /١ظ/ والمُخْتَارُ الأَوَّلُ.

---

(١) عند البصريين المحذوف مبتدأ والجارّ والمجرور خبره والتقدير: ابتدائي باسم الله، وعند الكوفيين المحذوف فعل وتقديره ابتدأتُ وأبدأُ، فالجارُ والمجرور في موضع نصب. ينظر: إعراب القرآن : ١٤/١، والتبيان في إعراب القرآن للعُكبري: ١/ ٣، والدُّر المصون:٢٣/١.

(٢) أَن يكونَ متعلقهما أَمرًا خاصًّا محذوفًا جوازًا لوجود ما يدلُّ عليه نحو: (تَكَلَّم الَّذِي وقفَ عندك) فكلمة (وقف) تؤدِّي معنًى خاصًّا هو الوقوف. ينظر: النحو الوافي لعباس حسن: ٤٤٦/٢.

(٣) أَن يكون هذا المتعلَّق المحذوف شيئًا يدلُّ على مجردَّ الوجود العام، أي الوجود المطلق دون زيادة معنى آخر، وهذا يسمى (الاستقرار العام) أو (الكون العام)، ومعناهما مجرد الوجود، ففي نحو: (تكلَّم الّذي عندك)، أي: الموجود عندك، لا يفيد الظرف (عند) شيئًا أكثر من الدلالة على وجود الشخص وجودًا مطلقًا من غير زيادة شيءٍ آخر على هذا الوجود كالأكل أو الشرب. ينظر: المصدر نفسه: ٤٤٥/٢-٤٤٦.

(٤) ينظر: العين للفراهيدي: مادة (سمو)، ٣١٨/٧، ولسان العرب لابن منظور: مادة (سمو)، ٤٠١/١٤.

(٥) ينظر: التّعريفات: ٢٤/١

(٦) عند البصريين الاسم مشتقٌّ من السّموّ وهو بمعنى العلو. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري: المسألة (١): ١/ ٨و١٦.

(٧) عند الكوفيين الاسم مشتقٌّ من الوسم وهو بمعنى العلامة . ينظر: المصدر نفسه.

(٨) كذلك عند الكوفيين لأَنَّ معنى السِّيما العلامة وقد تجيء السيماء ممدودة. ينظر: لسان العرب: مادة (سوم)، ٣١٢/١٢.

وَالثَّالِثُ: في حَذْفِ أَلِفِهِ[١] خَطًّا، وحُذِفَتْ؛ لِكَثْرَةِ[٢] الاسْتَعْمَالِ عَنْدَ العَرَبِ، عَنْدَ القِيامِ وَعَنْدَ القُعُودِ وَالأَكْلِ وَالشُّربِ فَصَارَ (بسم)[٣].

وَالرَّابِعُ: في إدْرَاجِهِ، وإنَّما لَمْ يَقُلْ: (بِاللهِ)؛ لأَنَّ كُلَّ حُكْمٍ وَرَدَ عَلى لَفْظٍ فَهُوَ عَلى مُسَمَّاه لقَرِينَةٍ، والْنُّكْتَةُ دَفْعُ إِيْهَامِ القَسَمِ[٤]، وَتَحْصِيلُ التَفْصِيلِ بَعْدَ الإِجْمَالِ[٥].

وَالخَامِسُ: في لُغَاتِهِ[٦]، وَهي ثَمَانِيَةَ عَشَرَ: اسم، سمٌ، (سمْيٌ، سمًا)[٧]، سماةٌ[٨]، سمَةٌ، مُثَلثاتُ الأَوَائلِ[٩].

[مباحث لفظ (الله) سبحانه في البسملة]

وأَمَّا مَبَاحثُ الجَلَالةِ، فَالأَوَّلُ: في عَلميّتِهِ، هُوَ عَلَمٌ على الذَّاتِ الواجبِ الوجودِ المُسْتحقِّ لِجَميعِ المَحامِدِ[١٠].

---

(١) لأَنَّها ألف وصلٍ دخلت ليتوصل بها للنطق بالساكن. ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزّجاج: ٣٩/١.

(٢) في الأصل: (لكترة).

(٣) حذف الألف من (بسم الله الرحمن الرحيم) وإثباتهم الألف في قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلۡعَظِيمِ﴾ سورة الحاقة: ٥٢، وسورة الواقعة: ٧٤، وإنما حذفوها من بسم الله؛ لأنها وقعت في موضع معروف لا يُجهل القارئ معناه، لأن من شأن العرب التقليل والإيجاز، وأُثبت في قوله: ﴿فَسَبِّحۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ لأنها لا تلزم هذا الاسم ولا تكثر معه ككثرتها مع الله تبارك وتعالى. ينظر: معاني القرآن، للفراء: ٢/١، وقيل: حذفوا الألف؛ لأنهم حملوه على سِمٍ، وهي لغةٌ في اسمٍ. ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٣/١.

(٤) لأنَّ الباء قد تفيد القسم في قولنا: بالله.

(٥) لعله يريد أن قوله: (بسم الله) فيه إجمال بتخصيص الاسم فقط، فإن قال: (بالله) كانت الدلالة أوسع، والمراد من السياق هو التخصيص والإجمال وليس التوسُّع والتفصيل.

(٦) وقيل: لُغاته خمس، ينظر: التبيان: ٣/١،والدّر المصون: ٢٠/١.

(٧) هكذا في الأصل، ولعل الصواب: (سمًا، سماءٌ)، كي تتوافق مع رواية الصَّبان. ينظر: حاشية الصّبان على شرح الأشموني: ٨٦/١.

(٨) في الأصل: (سمات).

(٩) ورد في حاشية الصبان: ٨٦/١ أنّ هذه اللغات جُمعت في هذا البيت:

سمٌ سمةٌ اسمٌ سماةٌ كذا سمًا سماءٌ بتثليث لأول كلِّها

(١٠) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١٧/١، وشرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي النحوي المكي: ٣٧، ولوامع الأنوار البهية للسفاريني الحنبلي: ٢٩/١.

وَالثَّاني: في عَرَبيتِهِ، هُوَ عَرَبيٌّ[١] لا مُعَرَّبٌ خِلَافًا للبلخي[٢].

وَالثَّالِثُ: في أَصْلِهِ، وأَصْلُهُ: (إله)[٣]، حُذِفَتِ الهَمْزَةُ تَخْفِيفًا فَصَارَ (لاه)، ثم أُدْخِلَ الأَلِفُ وَاللَّامُ وَفُخِّمَ فَصَارَ (الله).

والرَّابِع: في اشْتِقَاقِهِ، قِيلَ: مِن (أَلِه)[٤]، وَقِيلَ: مِن (وَلِه)[٥]، وقيل: مُرْتَجَل لا اشْتِقَاقِ له واختَارَهُ إمامُنا أبو حَنِيفةَ النُّعمانُ والشَافِعيُّ[٦] وَالخَليلُ[٧] وَتَمَامُهُ فِيْما علَّقْتُهُ في منحةِ الرَّحْمنِ[٨].

وَالخَامِسُ: في رُتْبَتِهِ مِن التَّعْرِيفِ، هُوَ أَعْرَفُ المَعَارِفِ[٩].

---

(١) قيل: إنَّه ليس بعربي بل هو مُعرَّب، وهو سرياني الوضع، وأصله: (لاها) فعربتهُ العرب فقالوا (الله). ينظر: الدّر المصون:٢٨/١.

(٢) هو عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي، من بني كعب، البلخي الخرساني، أبو القاسم أحد أئمة المعتزلة من مؤلفاته التفسير، تأييد مقالة أبي الهذيل، (ت ٣١٩هـ). ينظر: الأعلام : ٦٥/٤.

(٣) ينظر: اشتقاق أسماء الله الحسنى للزّجاج: ٢٣.

(٤) (الله) مُشْتَقٌّ من الجَذْرِ(أله) وأصلهُ (إلاه) على فِعَال بمعنى مَفْعُول؛ لأَنَّه مألوه، أي معبود. ينظر: الصِّحاح : مادة (أله)، ٢٢٢٣/٦.

(٥) قَالَ الخَليلُ: أَصلُ (إله) ولاه من الوله والتحيّر، وقد أُبدلت الواو همزة لانكسارها فقيل: (إله) كما قيل في وعاء: إعاء، وفي وشاح: إشاح، ثُمَّ أُدخلت عليه الألف واللام وحُذفت الهمزة. ينظر: اشتقاق أسماء الله: ٢٦-٢٧.

(٦) محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي المطلبي ت(٢٠٤)، أبو عبد الله أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة. ينظر: هدية العارفين: ٢/ ٩، والأعلام: ٢٦/٦ .

(٧) الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي اليحمدي، ت ١٧٠هـ من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، ينظر: هدية العارفين: ٣٥٠/١، والأعلام:٣١٤/٢.

(٨) قال الشارح في كتابه (منحة الرّحمن على ورد الشيخ محمّد السّمّان): /٣و/ «وهو علمٌ على الذات الواجب الوجود، المستحق لجميع المحامد، وليس له اشتقاق كما أختاره إمامُنا أبو حنيفة، وكذا الخليل رحمهما الله تعالى، وقيل: مشتق، والأول عليه الأكثر، ملاحظةً لمقام الأدب كما قال ﷺ: (من حُرم الأدبَ حُرِم الخيرَ)».

(٩) اختلف الناس هل هو مُرتجلٌ أو مشتقٌّ؟ والصواب الأَوَّل، وهو أعرف المعارفِ. ويُحكى أن سيبويه رُئي في المنام فقيل له: ما فعل الله بك؟ فقالَ خيراً كثيراً لجعلي اسمه أعرف المعارف. ينظر: الدّر المصون: ٢٤/١.

وَالسَّادِسُ: في الاخْتِلافِ بِهِ، قيل: هُوَ الاسمُ الأعْظَمُ وَاختَارَهُ الأكثرُ، وَقِيلَ: الحَيُّ القَيُّومُ[1].

[مباحث (الرَّحمن الرَّحيم) في البسملة]

وأَمَّا مباحثُ الرَّحمن الرَّحِيم فالأَوَّلُ: في لفظِهما، هُمَا صِفَتَانِ مُشَبَّهَتَانِ بُنِيتَا للمُبَالَغةِ، وَتَمَامُهُ فِيْما علَّقْتُهُ بِفَتْحِ ربِّ الغيثِ[2].

وَالثَّاني: في معنَاهُمَا، الرَّحْمَةُ: رِقَّةُ القَلْبِ[3]، وَهَي مُحَالةٌ على اللهِ تَعَالى، فَالمُرَادُ غَايَتُها وَهُوَ الإنعَامُ فَهُوَ مَجَازٌ أو تَمْثِيلٌ[4].

وَالثَّالِثُ: في تَأْخِيرِهما عَنْ لَفظِ الجَلَالةِ؛ لأَنَّها اسمُ ذَاتٍ، وَهُمَا اسْما صِفَةٍ، والذَّاتُ مُقْدّمَةٌ عَلى الصِّفَةِ.

وَالرَّابِعُ: في تَقْدِيمِ الرَّحمَنِ على الرَّحِيمِ، وإِنَّما قُدِّمَتْ؛ لإِطْلَاقِها عَلى اللهِ خَاصّةً بِخِلافِ الرَّحِيمِ، أو لِشيءٍ آخرَ، وَهُوَ زِيادَةُ البِنَاء[5].

---

(١) ينظر: مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للخطيب الشربيني: ٨٨/١.

(٢) جاء في فتح ربِّ الغيث: (٢ظ): معنى الرّحمن الرّحيم هما سمتان بُنيتا للمبالغة من (رَحِمَ) كالغضبان من (غَضِبَ)، والرّحمة في اللغة: رقّة القلب وانعطاف يقتضي التفضيل والإحسان من رقَّ له، وأسماء الله تعالى وصفاته، إنما تؤخذ بالغايات التي هي أفعال دون مبادئ التي هي انفعالات، والرّحمن أبلغ من الرّحيم لزيادة بنائه وذلك يؤخذ تارةً باعتبار الكمية، ويقال رحمن الدنيا؛ لأنّه يعمم المؤمن والكافر ورحيم الآخرة لأنه يختص المؤمن، وأخرى باعتبار الكيفية ويقال يا رحمن الدنيا والآخرة .

(٣) قال الجوهري: الرّحمة: الرِقَّةُ والتعطُّفُ، والرَّحمن الرَّحيم اسمان مشتقان من الرَّحمة، ويجوز تكرار الاسمين إذا اختلف اشتقاقهما على جهة التوكيد، كما يُقال: جاد مجد إلا أَنَّ الرَّحمن اسم مختص لله تعالى لا يجوز أن يُسمى به غيره. ينظر: الصّحاح: مادة (رحم)، ١٩٢٩/٥.

(٤) في الكشاف: ٨/١: «فإن قلت: ما معنى وصف الله تعالى بالرحمة، ومعناها العطف والحنو؟ ... قلت: هو مجاز عن إنعامه على عباده؛ لأن الملك إذا عطف على رعيته ورقَّ لهم أصابهم بمعروفه وإنعامه»، وفي لوامع الدّرر البهية: ٣٢/١-٣٣ أنه لا حاجة إلى دعوى المجاز في رحمته تعالى: فإنه خلاف الأصل، ويصار إليه عند تعذر حمل الكلام على الحقيقة، ولا تعذر هنا؛ لأن الوصف المذكور إنما يليق برحمة المخلوق لا برحمة الخالق تعالى وتقدس، وبين رحمة الله ورحمة المخلوق بون كبير.

(٥) ينظر: كتاب شرح البسملة والحمدلة لزكريا الأنصاري (بحث) د. عبد المالك ود. عبد السلام، مجلة تكريت العدد ٤، ٢٠١١ : ٦٩.

وَالخَامِسُ: في الأَوجهِ الإِعْرَابيةِ التي تُمكِنُ عَقْلًا، وَهَي تَسْعَةٌ: جَرُّهُما، وَرَفْعُهُما، وَنَصْبُهُما، وَرَفْعُ الأَوَّلِ، وَنَصْبُ الثَّاني، وَبِالعكْسِ، وَجَرُّ الأَوَّلِ وَرَفْعُ الثَّاني، وَجَرُّ الأَوَّلِ وَنَصْبُ الثَّاني، وَرَفْعُ الأَوَّلِ وَجَرُّ الثَّاني، وَنَصْبُ الأَوَّلِ وَجَرُّ الثَّاني[١].

فَالوجْهُ الأَوَّلُ جَائزٌ قِراءَةً وَعَرَبيةً، وَمَا يَلِيهِ جَائزٌ عَرَبيةً فَقَطْ، لكنِ الوَجْهَانِ الأَخْيرانِ مُمْتَنِعانِ على قولِ مَن قَالَ:

إِنْ يُنْصَبِ الرَّحمنُ أَوْ يَرْتَفِعَا[٢] فالجَرُّ في الرَّحِيمِ وجهاً مُنِعا[٣]

وَالعلَّةُ الفصْلُ بَيْنَ الصَّفةِ والمُوصُوفِ، وَخُطِّئَ مِن قَالَ: قَطْعًا مُنِع[٤] فافهم. **(الحَمْدُ للهِ)** وَهُوَ عِبَارةٌ عَنْ الوصْفِ /٢و/ الجَمِيلِ لإِظْهارِ التَواضِعِ[٥]، واللَّامُ في (الحَمْد) للاسْتَغْراق[٦].

(الوَهَّاب) بِفَتْحِ الواوِ وَتَشْدِيدِ الهَاءِ: مُبَالغَةُ (الواهب) صِفَةٌ مِن لفْظة الجَلالةِ. والهِبَةُ: عبارةٌ عَنْ تَمْلِيكِ الشّيءِ الآخرَ بِلا عِوضٍ وفي هَذِهِ للمُبَالَغَة[٧]، إشارةً إلى أَنَّهُ وَاهبٌ في الدَّارينِ لا في دَارٍ وَاحِدةٍ[٨]، وَقِيلَ: إِنَّما ذكَرَهُ بِلَفْظِ المُبَالَغَةِ؛ لِيُرغّب في هذا الفنِّ.

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤٤/١، والتبيان في إعراب القرآن: ٤/١.

(٢) الفعل (يرتفعا) معطوف على (ينصب) بالمجزوم، لكنَّه بُنِيَ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفًا في محل جزم. ينظر: شرح الكفراوي على متن الآجرومية بحاشية الحامدي: ٦.

(٣) هذا البيت من نظم الشيخ الأُجهوريِّ وقد ورد برواية (فالجر في الرحيم قَطْعًا منعا)، ينظر: الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد للأزهري: ٧/١، وشرح الكفراوي على متن الآجرومية بحاشية الحامدي: ٦.

(٤) الّذي خطّأ قول الناظم: (قَطْعًا مُنِعا) هو الشيخ إبراهيم البيجوري (ت١٢٧٧هـ) في كتابه (فتح ربّ البرية على الدّرة البهيّة نظم الآجرومية: ٢٠٥، إذ قال: «لكن الصحيح جوازهما، فكان على الناظم أن يقول في الشطر الثاني من البيت الأول: (فالجرّ في الرحيم وجهًا مُنِعا).

(٥) ينظر: التّعريفات: ٩٣، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي: ٧١٢/١.

(٦) قال الزمخشري: اللام للجنس. ينظر: الكشاف: ٩/١، و الدُّر المصون: ٣٧/١،

(٧) ينظر: الصَّحاح: مادة (وهب)، ٢٣٥/١، ولسان العرب: مادة (وهب)، ١/ ٨٠٣.

(٨) المطلوب: ٣.

(للمُؤمِنِينَ)، مُتَعَلِّقٌ بـ(الوهَّابِ)، وَهُوَ جَمْعُ مُؤمِنٍ، وهو الَّذِي أَقرَّ بِوحدانِيةِ الله وحقيَّةِ رَسُولِهِ وَكِتَابِهِ[١].

و(المسْلمُ)، وهُوَ الَّذِي سَلِمَ المسْلِمونَ مِن يَدِهِ وَلِسَانِهِ[٢].

(سبيلَ)، أي: طَرِيق[٣]، مَنْصُوبٌ على أنّهُ مفعولُ (الوهَّاب).

(الصَّواب)، أي: الحقُّ[٤]، والمُرَادُ مِنْ (سَبِيلِ الصَّوابِ): الصِّراطُ المُسْتَقِيمُ، وَالمُرَادُ مِنْ (الصِّراطِ المُسْتَقِيمِ): الإِيْمَانُ.

(والصَّلاة): عَطْفٌ على (الْحَمْدُ للهِ)، والألفُ واللَّامُ فِيهِ للاسْتَغْراقِ، والألفُ الثَّانِيةُ فِيهِ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ واوٍ[٥]، وَهَي لُغَةً: عِبَارةٌ عَنْ الدُّعَاءِ[٦]، وَشَرْعًا: عِبَارَة عن اسم ما يُفْرضُ وَيُقدَّرُ عَلى المُكَلَّفِ[٧].

(وَالسَّلام) مَعْطُوفٌ عَلى ما قَبْلَهُ، والألفُ واللَّامُ فِيهِ لاسْتَغْراقِ الجِنسِ أيضًا، وَهُوَ في اللُّغةِ: عِبَارةٌ عَنْ النَّجاةِ[٨]، وَفي الاصْطِلاحِ: عِبَارةٌ عَنْ السَّلامَةِ مِنْ كلِّ مِحْنَةٍ وَمَشقَّةٍ[٩]، وَبَلاءٍ في الدَّارِينِ[١٠]، وَهُوَ اسْمٌ مِنْ أسْمَاءِ اللهِ تَعالى سُمِّيَ بِهِ؛ لِتَنَزّهِهِ عَنْ النَّقائِص وَالرَّذائلِ، وسُمِّيت الجنَّةُ (دَار السَّلامِ) لِهذا المَعْنى[١١].

---

(١) ينظر: الصّحاح: مادة (أمن)، ٢٠٧١/٥،ولسان العرب: مادة (أمن)، ٢٣/١٣.

(٢) ينظر: لسان العرب: مادة (سلم)، ١٢/ ٢٩٣ وهو حديث رسول الله ﷺ: ((المسلم من سلِم المسلمون من لسانه ويده، والمهاجر من هجر ما نهى اللهُ عنه)). ينظر: سُنن ابي داود: ١٣٨/٤.

(٣) ينظر: الصّحاح: مادة (سبل)، ٥/ ١٧٢٤.

(٤) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصر للدكتور أحمد مختار: ٢/ ١٣٢٩.

(٥) أي: أصلها: (صَلَوَة)، فلما تحركت الواو وفُتح ما قبلها قُلبت ألفًا.

(٦) ينظر: الصّحاح: مادة (صلا)، ٢٤٠٢/٦، ولسان العرب: مادة (صلا)، ٤٦٥/١٤.

(٧) ينظر: المطلوب: ٥.

(٨) ينظر: لسان العرب: مادة (سلم)، ٢٩١/١٢.

(٩) في الأصل: (مشققه).

(١٠) ينظر: التّعريفات: ١٢٠/١.

(١١) ينظر: لسان العرب: مادة (سلم) ٢٩١/١٢.

(**على رسوله**)، الجَارُّ والمَجْرورُ مُتَعَلِّقٌ بـ(الصَّلاةِ)، والضَّميرُ البَارِزُ المَجْرورُ فِيهِ رَاجِعٌ إِلى اللهِ تَعَالى، وَهُوَ عَلى وَزْنِ (فَعُول) وَهُوَ يَجيءُ بمعنى (فَاعِل) وَ(مَفْعُول)، والمُرادُ مِنْهُ هاهنا (المَفْعُول)، أي: المُرْسَلُ، وَهُوَ إِنْسَانٌ بَعَثَهُ اللهُ للخَلقِ لِيُبلِّغَهُم ما أوحِيَ إليه[١]، وَقَدْ يلغَّزُ فيه، فَيُقالُ: يا ابنَ العمّ، لَنَا لَفْظٌ إِنْ جُمِعَ نَقَصَ وَإِنْ أُفرِدَ تَمَّ[٢].

(**مُحمَّدٍ**) بَدَلٌ[٣] مِنْ (رَسُولِ)، وَهُوَ عَلَمٌ مَنْقُولٌ لا مُرْتَجَلٌ، مِنْ اسْمِ المَفْعُولِ المُضعَّفِ، مُشْتَقٌّ مِنْ (الْحَمْدِ) ضِد الذَّمِّ سَمَّاهُ بِهِ جَدُّهُ عَبْدُ المُطَّلبِ بِإِلهامٍ مِن اللهِ تَعَالى؛ ليُطَابقَ اسمُهُ صِفَتَهُ؛ لكَثْرةِ خِصَالِهِ المَحْمُودةِ[٤]، وَرَجَاءَ أَنْ يَحمَدَهُ أَهْلُ السَّماءِ والأَرضِ، وَقَد حقَّقَ اللهُ رَجَاءَهُ[٥].

(**الزَّاجر**) صفةٌ لِـ(مُحمَّدٍ)، أي: النَاهي[٦] (**عَنْ**) فَعْلِ (**الإِذْنَابِ**) بِكَسْرِ الهَمْزَةِ مَصْدَرُ (أَذْنَبَ) مُتَعَلِّقٌ بـ(الزَاجِر)، أي: عَنْ الإِتْيَانِ بِفِعْلِ الذَّنبِ[٧].

(**الحاثِّ**)، صِفَةٌ ثَانِيةٌ لـ(مُحَمَّدٍ) ﷺ أي: المُحرِّضُ للمُؤمِنينَ بالجدِّ والاجْتِهادِ[٨].

---

(١) التّعريفات: ١١٠.

(٢) يعني: أنَّ لفظ (رسول) في الإفراد حروفُهُ تامة، وعند الجمع ينقص منه حرف الواو فيقال: رُسل.

(٣) ويَعْرِبُ أيضًا عطف بيان، ينظر: الدُّر المنقود على شرح المقصود ٦٦.

(٤) ينظر: العين: مادة (حمد)، ١٨٨/٣، والصّحاح: مادة (حمد)، ٤٦٦/٢، ولسان العرب: مادة (حمد)، ١٥٥/٣.

(٥) ينظر: أشرف الوسائل إلى فهم الشَّمائل لشهاب الدين: ٥٣١.

(٦) ينظر: الصّحاح: مادة (زجر)، ٦٦٨/٢. وورد في روح الشروح والدّرُّ المنقود على شرح المقصود معنى الزاجر: المنع:٦٦.

(٧) في المطلوب: ٦، والدُّر المنقود: ٦٦: بلفظ (الأذناب) بفتح الهمزة، وفسّر الشارح هذه اللفظة بقوله: «وهو جمع (ذَنْب)، وهي الآثام الّتي اقترفها الإنسان بسبب الأعمال القبيحة والأفعال الشنيعة».

(٨) ينظر: الصّحاح: مادة (حثث)، ٢٧٨/١.

(**على طَلَبِ الثَّوابِ**): الجَارُّ مَعَ المَجْرورِ مُتَعَلِّقٌ بـ(الحاثِّ)، أي: مِن اللهِ تَعَالى، وَمِن جُمْلَةِ حَثِّه /٢ظ/ قَولُهُ ﷺ: (مَن بَلَغَهُ عَنِ اللهِ ثَوابٌ فَطَلَبَهُ أعْطَاهُ اللهُ مِثْلَ ذَلِك وإنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ)[١].

(**وعلى آلِهِ**) مُتَعَلِّقٌ بـ(الصَّلاة)، وَالضَّمِيرُ رَاجِعٌ إلى (مُحَمَّدٍ)، وَهُم في مَقَامِ الزَّكَاةِ عِنْدَ أبي حَنِيفةَ –رحمِهُ اللهُ– تَعالى خَمْسَةٌ: ثلَاثُ عَيْنَاتٍ[٢] وَجِيم[٣] وَحَاء[٤]، وَمَا نُسِبَ إليهم، وفي مَقَامِ الدُّعَاء: كُلُّ مُؤمِنٍ تَقِيٍّ [٥].

وَأصْلُهُ (أَوَل)[٦] تَحَرَّكَت الواوُ، وانْفَتَحَ ما قَبْلهَا قُلِبت أَلِفًا، فَيُصَغَّرُ على(أُوَيْل)[٧]. أو أَصْلُهُ: (أَهْل) قُلِبَت الهَاءُ هَمْزَةً؛ لِتَقَارُبِ مَخْرَجِها ثُمَّ الهَمْزَةُ أَلِفًا فَصَارَ (آل) بِدَلِيلِ تَصْغِيرِهِ عَلى (أُهَيْل).

و(الآلُ) خُصَّ اسْتِعْمَالُه في الأَشْرَافِ، وَالأَهْلُ فِيهِم وفي غَيْرِهِم[٨].

---

(١) ينظر: حاشية الطّحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح: ٦٩ .

(٢) يقصد بهم: آل عباس، وآل عقيل، وآل علي. ينظر: الضياء الشمسي على الفتح القدسي شرح ورد السَّحر للبكري: ٨٢/١.

(٣) يقصد بهم: آل جعفر. ينظر: المصدر نفسه.

(٤) يقصد بهم: آل الحارث. ينظر: المصدر نفسه.

(٥) ورد في الحاشية: (قوله: كلّ مؤمنٍ تقي لا حاجة إلى التقييد بالتقي لأَنَّ الفاجر أحوج إلى الدعاء)، ورد هذا الحديث بلفظ آخر، قيل: يا رسول الله من آلك؟ قال: كلُّ تقيٍّ نقي مخموم القلب) ينظر: بحر الفوائد المسمى بمعاني الأخبار لأبي بكر البخاري الحنفي: ٣٠٦/١ .

(٦) وأصل (آل) (أهل) بدليل تصغيره على (أُهيل)، وقيل أصله: (أول) فإنه نُقِل عن الأصمعي أنه سمِع من أعرابي يقول (آل واويل/ وأهل واهيل)، ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ٧٢/١.

(٧) قال ابن جني: يقال في (الآل) الذي هو الشخص أويل، ينظر: سر صناعة الإعراب ابن جني: ١١٨/١.

(٨) ذكر العيني الفرق بين (الآل) و(الأهل) بأن (الآل) يستعمل في الأشراف بخلاف (الأهل) فإنه أعم، وأمّا قوله تعالى: ﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ [آل عمران من الآية: ١١]، فلتصوره بصورة الأشراف، ونقل قول عرفة بأنه أراد من آل فرعون مَنْ آل إليه بدين أو مذهب أو نسب ومنه قوله تعالى: ﴿أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر من الآية ٤٦] . ينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني: ٤٩/١.

وآلُ فِرْعونَ تَشْبِيهٌ بِالأَشْرَافِ وَاسْتِهْزَاءٌ بِهِم، أو بِاعْتِبار الدُّنْيا لا الآخِرَةَ[١] أو لتصوُّر فرعون نفسه من أَولي الخطر[٢].

(**وصَحْبِهِ**)[٣] اسْمُ جَمْعٍ[٤] لـ(صَاحب) بِمَعْنى الصَّحابيّ، وَهُوَ لُغَةً: مَن صَحِبَ غَيرهُ ما تَنْطَلِق اسْمُ الصَّحْبَةِ عَلَيهِ[٥].

واصْطِلَاحًا: مَنْ لَقِيَ المُصْطَفى يَقَظَةً بَعْدَ النُّبوةِ وَقَبْلَ وفاتِهِ مُسْلمًا وإِنْ لَمْ يَرَه لِعَارِضٍ كَعَمًى[٦].

(**خَيْرِ الآلِ وخَيْرِ الأَصْحابِ**)، فِيهِ لَفٌّ وَنَشْرٌ مُرتَّبٌ[٧] مَا لا يَخْفى.

(**أَمَّا**) أَصْلُهَا (مهما) جُعِلَتْ الهَاءُ أَلِفًا فَصَار (ماما)[٨] ثُمَّ قُدِّمَتْ الأَلِفُ على المِيمِ فَفُتِحتْ؛ لِتَعذُّرِ الابْتِداءِ بِالسَّاكنِ فَصَار (أمما) بِالْفَكِّ ثُمَّ أُدْغِمتْ المِيمُ في المِيمِ فَصَارَ (أَمّا).

---

(١) في شرح العوامل للغيبولي: ١٠٦: ((فإن قيل: كيف يختص، وقد استُعمل في الآية في (آل فرعون)، فلا يُتصوَّر في الكافر؟ قلنا الشرف فيه باعتبار الدنيا لا الآخرة، أو استعماله فيهم على سبيل الاستهزاء)).

(٢) قيل: لفظ الآل مختصٌّ بأولي الخطر كالأنبياء والملوك ونحوهم. ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون: ٧٢/١، والتّعريفات الفقهية للبركتي: ١٢.

(٣) في متن المقصود في فنِّ الصرف (مطبوع): ٢: (أصحابه).

(٤) اسم الجمع: هو الاسم الّذي لا يكون له مفرد مثل: (نسوة، رهط، قوم). ينظر: إسفار الفصيح للهروي: ٢٠٧/١.

(٥) ينظر: الصّحاح: مادة (صحب)، ١٦١/١، ومقاييس اللغة: مادة (صحب)، ٣٣٥/٣، ولسان العرب: مادة (صحب)، ٥١٩/١.

(٦) ينظر: الكليات: ٥٥، وكشاف اصطلاحات الفنون: ١٠٦٠/٢.

(٧) اللفّ والنشر: من مصطلحات البديعيين ويسميه بعضهم (الطيّ والنشر)، وهو ((ذكر الشيئين على جهة الاجتماع، مطلقين عن التقييد، يوفّى بما يليق بكل واحد منهما اتكالا على أن السامع لوضوح الحال – يردُّ إلى كلّ واحدٍ منهما ما يليق به)). الطّراز لأسرار البلاغة للعلوي: ٢١٢/٢. واللفّ والنشر المرتب: هو أن يذكر شيئين فصاعدا ثم يأتي بتفسير ذلك جملة مع رعاية الترتيب، ثقةً بأن السامع يردُّ إلى كل شيء منهما ما له. ينظر: نهاية الأرب في فنون الأدب لشهاب الدين النويري: ١٢٩/٧.

(٨) قال ابن الأثير: (مهما) حرفٌ من حروف الشرط التي يُجازى بها تقول: مهما تفعل أفعل، قيل: إن أصلها (ماما) فقُلبت الألف الأولى هاء، ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٣٧٥/٤. وجاء في الجنى الداني في حروف المعاني للمُرادي: ٦١٢: قال الخليل: هي مركبة من (ماما)، و(ما) الأولى التي هي للجزاء، والثانية التي تُزاد بعد الجزاء واستقبحوا التكرير، فأبدلوا من الألف الأول هاء وجعلوهما كالشيء الواحد.

و**(بَعْدُ)** من الظُّروفِ المبنِيّةِ على الضَّمِّ المُنْقَطِعَةِ عَنْ الإِضَافَةِ[١]، أي: بَعْدَ الفَراغِ مِن حَمْدِ اللهِ والصَّلاةِ والسَّلامِ على رَسُوله على سَبِيلِ القصد، وَعَلى آلِهِ وأصْحَابِهِ على سَبِيلِ التَّبعِ.

(فإِنَّ العَرَبِيَّةَ) وَهِيَ اثْنَا عَشَرَ عِلمًا[٢] وَقِيلَ: أكْثرُ[٣].

(وسِيلةٌ) على وَزْنِ (فَعِيلة)، وَتُجْمَعُ عَلى (وَسَائِل) وَ(وُسُل)، أي: طَرِيقةٌ[٤] موصلةٌ **(إلى العُلُومِ الشَّرعِيةِ)** وَهِيَ: التَّفْسِيرُ وَالحَدِيثُ والفِقْهُ وَالفَرائِضُ وغيرُ ذَلِكَ[٥].

(وأحدُ) مبتدأ، **(أرْكَانِها)**، أي: أرْكان العَرَبِيَّةِ الَّذِي عَلَيْهِ مَحَطُّ الرِّحَالِ، **(التَّصرِيفُ)** خَبَرُ المُبْتَدَأ: وَهُوَ في اللُّغَةِ: عِبَارَةٌ عَنْ التَّغيير[٦].

وَفِي اصطلاح أهْلِ هذا الفَنِّ: عِبَارَةٌ عَن تَحْوِيلِ الأَصْلِ الواحِد إِلى أمْثِلَةٍ مُخْتَلِفَةٍ لِمَعانٍ مَقْصُودَةٍ[٧]، كذا عَرَّفهُ الزَّنْجَانِي[٨] رَحِمَهُ اللهُ تَعَالى، وَقَالَ شَيْخُ

---

(١) وجوب بناء (قبلُ) و(بعدُ) من اقتطاعها عن الإضافة وجعلها غاية بمعنى آخر الكلام كأنّها بعض كلمة . ولأنّ الكسر والفتح قد يدخلان فيهما عند الإضافة، كقولك: قصدتك قبلَ دخول الشمس، من قبل سفر زيد، ومن بعدِ تجهيزه، ينظر: اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ: ٢/ ٨٩٨.

(٢) وهي اللغة، والصرف، والاشتقاق، والنحو، والمعاني، والبيان، والعروض، والقافية، وقرض الشعر، والخط، وإنشاء الخُطب والرسائل، والمحاضرات، ومنه التواريخ. ينظر: حاشية الصبان: ١/٢٤.

وقد جمعها بعضهم في قوله:

صرفٌ بيانٌ معاني النحو قافيةٌ شعرٌ عروضٌ اشتقاق الخطّ إنشاد

محاضرات وثاني عشرِها لغةٌ تلك العلومُ لها الآداب أسماءُ.

ينظر: حاشية السِّجاعي على شرح قطر الندى: ٧.

(٣) ينظر: اللؤلؤ النظيم في روم التعلُّم والتعليم لزكريا الأنصاري: ٧: إذ جعلها أربعة عشر علمًا فزاد علم البديع وعلم القراءات.

(٤) ينظر: الصّحاح: مادة (وسل)، ١٨٤١/٥، ومقاييس اللغة: مادة (وسل)، ١١٠/٦، ولسان العرب: مادة (وسل)، ٧٢٥/١١.

(٥) ينظر: اللؤلؤ النظيم: ٧.

(٦) ينظر: الصّحاح: مادة (صرف)، ١٣٨٠/٤.

(٧): تصريف العزّي: ٤٩.

(٨) هو عز الدّين أبو المعالي عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب، ابن أبي المعالي الخزرجي الزّنجاني المعروف بالعزّي، صاحب شرح الهادي المشهور، وتصريف العزّي. ينظر: بغية الوعاة للسيوطي: ١٢٢/٢.

الإسْلامِ[١]: هُوَ عِلْمٌ يُعْرفُ بِهِ أحْوالُ أبْنِيةِ الكَلِمةِ الّتي لَيْسَتْ[٢] بِإعرابٍ، وَفَائِدتُهُ الاحْتِرازُ عَنْ الخطأِ في اللسَانِ، والتَّمكن/٣ و/في الفَصَاحةِ والبَلاغة، انتهى[٣].

ثُمَّ اعْلم أنَّ التَّصريفَ لا يَتَعلَّقُ إلا بالأَسْمَاءِ المُتَمَكِّنةِ والأفْعَالِ المُتَصرَّفةِ[٤].

فأَمَّا الحُروفُ وشِبْهُها المُتَوغِّلةُ في البِناءِ كـ(الضَّمَائِرِ وأسْمَاءِ الاسْتَفْهامِ) وَنَحْوِهِما، فَلا تَعَلُّقَ لِعلمِ التَّصريفِ بِها كَمَا قَالَ الإمَامُ ابنُ مَالِكٍ[٥]:

حَرْفٌ وشِبْهُهُ مِنْ الصَّرفِ بَرِي وَما سِواهُما بِتَصَّرِيفٍ حَرِي[٦]

وتَمَامُهُ فيْما علَّقْتُهُ على ابنِ عَقِيلٍ[٧].

(لأنَّ بِهِ) أي: بِسَبَبِ التَّصرِيفِ **(يَصِيرُ القَلِيلُ)** ضِدُّ الكَثِيرِ، وَالمُرَادُ مِنْهُ المَصْدَرُ، كَمَا سَيَأتي بَيَانُهُ.

(مِن الأَفْعَالِ كَثِيرًا)، خَبَر (يَصيرُ)، وَالكَثِيرُ: ضِدُّ القَلِيلِ، وَالمُرَادُ هاهنا الأفْعَالُ المُشْتَقَّةُ مِنْ المَصْدرِ.

(واللهُ المُوفِّقُ)، أي: المُيَسِّرُ مَقْصُودَ عِبَادِهِ، مُطَابِقًا ومَوافِقًا لِما يُحبُّهُ ويَرضَاهُ.

---

(١) إذا أُطلق لقب شيخ الإسلام في علوم العربية فالمقصود به زكريا بن محمد الأنصاري ت ٩٢٦هـ. ينظر: الأعلام: ٤٦/٣.

(٢) في الأصل: (لست).

(٣) ينظر: اللؤلؤ النظيم في روم التعلم والتعليم: ٩.

(٤) لا حظَّ في التّصريف للحروف ولا الأسماء غير المتمكنة ولا الأفعال الجامدة، أعني: ليس وعسى ونحوهما، وإنّما يكون التّصريف في الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة، وهو المراد بقوله: وما سواهما بتصريف حري أي: حقيق، ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي: ١٥٠٩/٣.

(٥) هو محمَّد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك العلَّامة جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجياني الشافعي النحوي. ينظر: بغية الوعاة: ١٢٤/١.

(٦) ألفية ابن مالك: ٧٣.

(٧) لم أقف على تعليقات الشيخ محمّد سعيد المنقار على شرح ابن عقيل.

(و**المُرْشِدُ**)، أي: الدَّالُّ إلى الطَّرِيقِ المُسْتَقِيمِ[١]، وَهُوَ مِنْ الإِرْشَادِ، وَالإِرْشَادُ هُوَ الدَّلالةُ إلى المَقْصُودِ المُهمّ[٢].

والفَرْقُ بَيْنَ المُوفِّقِ والمُرْشِدِ، أنَّ المُرْشِدَ أعمُّ مِنْ المُوفِّقِ؛ لأَنَّ اللهَ أَرْشَدَ الكُفَّارَ بِالقُرْآنِ والرَّسُولِ لكنْ لا يوفِّقُهم بِهِ[٣].

---

(١) ينظر: التّعريفات: ٢٠٨.

(٢) المطلوب: ٩.

(٣) المطلوب: ٩.

[بَابُ الأَفْعَالِ]

(الأَفعالُ **على ضَرْبينِ)** لَمْ يَذْكُر الحُروفَ؛ لِعَدَمِ تَصَرُّفِها وَلا الأَسْمَاءَ مَعَ أَنَّ لَهَا تَصْرِيفًا؛ لأَنَّهُ أَرادَ حَصرَ الأَفْعَالِ لا حَصْرَ الأَسْمَاءِ **(أَصْلِيٌّ)**، أي: مُجَرَّدٌ عَنِ الزِّيادةِ، **(وذُو زِيَادَةٍ)** وِلَمْ يَقُلْ: (الأَفْعَالُ: أَصْليٌّ، وذُو زِيَادَةٍ)، وَيَحْذِفُ قَولَهُ: (عَلى ضَرْبَيْنِ): وَذَلِكَ لأَجْلِ الإِجْمَالِ ثُمَّ التَفْصِيلِ.

(فالأصْلِيُّ) لا يَخْلُو إمَّا هُوَ **(ثُلاثِيٌّ)**، وإمَّا هُوَ **(رُبَاعِيٌّ)** بضمِّ الثاءِ الأولى وَالرَّاءِ على خِلافِ القِياسِ، وَالقِياسُ: (ثَلاثِيٌّ) بِالفَتْحِ؛ لأَنَّهُ مَنْسُوبٌ إِلى (ثَلاثة) وإلى (أَرْبعة)، فَيُقالُ: (ثَلاثيّ وأَرْبَعي)، وَمِثْلُهُ الخُمَاسِي كذا في حَاشِيةِ الدَّاودي[1] وَغَيْرِها.

(فالثُّلاثُيُّ: ما كَانَ مَاضِيهِ عَلى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ) كـ(نَصَرَ وكَرُمَ)[2].

(وَهُوَ)، أي: الثُّلاثيُّ المُجَرَّدُ **(سِتَّةُ أبوابٍ)** يَجْمَعُها قَولُ القَائلِ:

فَتْحُ ضَمٍّ، فَتْحُ كَسْرٍ، فَتْحَتَان كَسْرُ فَتْحٍ، ضَمُّ ضَمٍّ، كَسْرَتَان[3]

[البابُ الأَوَّل]

الباب **(الأَول)** أَصلُهُ: (وَوَل)[4] بِواوينِ أُدْغِمت الأُولى في الثَّانِيةِ بَعْدَ سَلْبِ حَركَتِها، ثمَّ زِيدَت الهَمْزَةُ في أَوَّلِهِ؛ لِتعذُّرِ الابْتِداءِ بِالسَّاكنِ، فَصَارَ (أوَّل)[5] ثمَّ أُدْخِل الأَلفُ واللَّامُ فِيهِ بَدَل الإِضَافَةِ، إذ تَقْدِيرُهُ: أَولُ الأَبْوابِ السِّتَّةِ، وَهُوَ بَابُ[6] (نَصَر).

---

(١) حاشية الداوودي على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك للشيخ محمد بن عبد الحي الداوودي ت ١١٦٨هـ (أطروحة دكتوراه) لأحمد عبد الكريم عبد المعطي عبد العال/ جامعة الأزهر / كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٩٩٩: ٢/ ٨٩٢ .

(٢) ينظر: روح الشُّروح على شرح المقصود٢٤.

(٣)أوزان المجرد الثُّلاثي ستة سُمِّيت بحسب ما سُمِع عن العرب في حركة الحرف الثاني في الماضي والمضارع جمعت في هذا القول. ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية لسعيد الأفغاني: ٣٢.

(٤) ينظر: الصّحاح: مادة (وأل)، ٥/ ١٨٣٨، ولسان العرب: ١١مادة (وأل)، ٧١٧/١١.

(٥) وقيل أصله: (أوأل) قُلبت الهمزة واوا فأُدغمت، واللَّام فيه عوض المضاف إليه أي: أول الأبواب السّتة، ينظر: روح الشُّروح على شرح المقصود:٢٧-٢٨.

(٦) في الأصل: (با).

(فَعَلَ يَفْعُلُ بِفَتْحِ العَيْنِ في) الفَعْلِ **(المَاضي وَضَمِّها في الغَابِرِ)**، أي: المُضَارع، وَهُوَ مِن الغُبُور: بِمَعْنى المُضِيّ والبَقَاءِ[1]، وَالمُرادُ هنا المَعْنى الثَّانِي المَفْهُومُ مِن قَرِينةِ المَقَامِ، قَالَ في المَطْلُوبِ: ((وَلو قَالَ مَوضِعَ (الغَابِرِ): (المُضَارع) لَكَانَ أنْفى مِن الاحْتِمالِ؛ لأنَّ الغَابِرَ مِنَ الغُبُورِ، وَهُوَ مِن المَصَادِرِ الأَضْدادِ[2]، يُطْلَقُ على المَاضِي وَالمُضَارِعِ))[3]./٣ظ/ انْتَهى.

وَبِنَاؤهُ يَكُونُ مُتَعَدِّيًا غَالبًا نحو: (نَصَرَ زيدٌ عَمْرًا)[4]، وقَدْ يَكُونُ لازِمًا نحو: (خَرَجَ زيدٌ)، فإن قِيلَ: لِمَ قَدَّمَ هذا البَابَ عَلى البَاب الثَّانِي؟ أُجِيب بأنَّ عَينَ المُضَارِعِ مَضْمُومةٌ فِيه مكسورةٌ في الثَّانِي، والضَّمُّ أقْوى الحَرَكَاتِ والكَسْرُ أضْعَفُ مِنْهُ؛ فَقدَّمَ الأقْوى عَلى الأَضْعَفِ[5].

---

(١) ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس: مادة (غَبَرَ)،٤٠٨/٤.

(٢) ينظر: الأضداد، لابن الأنباري:١٢٩.

(٣) المطلوب شرح المقصود: ١١.

(٤) في الأصل (عمروا).

(٥) وقد زاد صاحب المطلوب: ١١ أسبابًا أُخرى وهي:

١. أو لأنَّ الضَّمَّ علوي والكسر سفليّ والعلوي مقدَّم على السّفلي في الحرمة، فقدَّمه عليه في الوضع والمرتبة.

٢. أو لأنَّ مجيء (يَفْعُل) بضمِّ العين من (فعَل) بفتح العين سماعي ومجيء (يفعِل) بكسر العين من (فعَل) بفتحها قياسي، والسّماعي مقدم على القياسي. إضافة إلى قِدَم الأول على الثَّاني؛ اعتبارًا لكثرته؛ لأنَّ استعمال الكلمة ذلك الباب أكثر بالنسبة إلى سائر الأبواب. وينظر: سؤال وجواب للإسفراينيّ: ٨٢٨.

[البابُ الثَّانِي]

(و) الباب **(الثّاني)** وَهُوَ بَابُ (ضَرَب) **(فَعَلَ يَفْعِلُ بِفَتْحِها)**، أي: العَينُ **(في)** الفعل **(المَاضي وَكَسْرِها في الغَابِرِ)**، وَبِنَاؤهُ يَكُونُ مُتَعَدِّيًا نحو: (ضَرَبَ زيدٌ عَمرًا)[1]، و قَدْ يَكونُ لازِمًا نحو: (جَلَسَ زيدٌ).

فإن قِيلَ: لِمَ قُدِّمَ هذا البَابُ عَلى الَّذِي يَليهِ؟ أُجِيبَ بأن عَينَ المَاضي مُخَالِفةٌ لِعينِ المُضَارِعِ في الحَرَكةِ، والَّذِي يَليهِ فِيهِ اتِّفَاقٌ، فالمُخْتَلِفُ مُقَدَّمٌ عَلى المُتَّفِقِ عَنْدَ عُلَمَاءِ هذا الفَنِّ، كَذا في شَرْحِ البِنَاء[2].

[البَابُ الثَّالثُ]

(و) البابُ **(الثالثُ)** يُسمَّى بَابَ الشَّرْطِ وَبَابَ الحَلْقِ[3]، وَهُوَ**(فَعَلَ يَفْعَلُ بِفَتْحِهِما في)**[4] الفِعلِ **(المَاضي وَ)**فِي **(الغَابِرِ)**، وَبِنَاءُ هذا البَابِ يَكونُ مُتَعَدِّيًا في الغَالِبِ نحو: (فَتَحَ زيدٌ البَابَ)، وَيَكُونُ لازِمًا نحو: (ذَهَبَ زيدٌ).

فإن قِيلَ: لأيِّ شَيءٍ قُدِّمَ هذا البَابُ عَلى الَّذِي بَعْدَهُ؟ أُجِيبَ بأنَّ عينَ المَاضي مَفْتُوحةٌ فِيهِ، وَفِيمَا يَليهِ عَينُهُ مكسورةٌ، والفتح علويٌّ والكسر سفليٌّ، والعلوي مقدمٌ على السفليِّ[5].

---

(١) في الأصل (عمروا).

(٢) ينظر: شرح العلَّامة الكفوي: ١٢، وتلخيص الأساس للشيخ علي بن عثمان:١٢

(٣) نحو: (ذهَبَ يذهَب)، وإنَّما فتح العين فيهما مع أنَّ المغايرة مطلوبة؛ لأَنَّ هذا الباب شرطُهُ أن يكون عينه أو لامه حرفًا من حروف الحلق، وحرف الحلق ثقيل فاختاروا الفتحة فيهما قصدًا للتعادل. ينظر: شرح الحموي على متن المقصود: ٨.

(٤) في نسخةٍ (بفتح العين في الماضي والغابر) المقصود (مخطوطة): /١و/.

(٥) ورد في سؤال وجواب على المقصود: ٨٢٧: لِمَ قدّم الأبواب الثلاثة على غيرها؟ قلتُ لفتح عينِ ماضيها، والفتح لخفته أحق بالتقديم، فإن قلْتَ مِمَّا علمت أن الفتح أخف؟ قلتُ: لكونه غير محتاج إلى تحريك عضوٍ.

[البابُ الرابعُ]

(و) الباب **(الرَّابع)** مِن الأبَوابِ السَّتَّةِ **(فَعِلَ يَفْعَلُ بِكَسْرِها)**، أي: العَينُ **(في)** الفَعْلِ **(المَاضي وَفَتْحِها في الغَابِرِ)** ويُسمَّى بَابَ (عَلِمَ) أَيْضًا، وَبِنَاؤهُ يَكُونُ مُتَعَدِّيًا في الغَالِبِ، كَقولِكَ: (عَلِمَ زيدٌ المَسألةَ)، وَقَدْ يَكُونُ لازِمًا نحو: (وَجِلَ زيدٌ).

فإن قِيلَ: ما البَاعِثُ لِتَقْديمِ هذا البَابِ عَلى البَابِ الَّذِي يَكُونُ عَينُ مَاضِيهِ وَمُضَارِعِهِ مَضْمُومَةً؟ أُجيبَ بِأنَّ هذا البَابَ يَحتَاجُ إلى تَحْريكِ عَضْوٍ وَاحِدٍ؛ لِأَجْلِ الكَسْرِ، وَهُوَ الحَنكُ الأَسْفَلُ، وَفي ذَلِك البَابِ يُحْتَاجُ إلى تَحْرِيكِ العُضْوينِ لِأَجلِ الضمِّ، وَهُما الشَّفَتَانِ فَيَكُونُ هذا البابُ أَخَفَّ بِالنِسْبَةِ إلى ذلِكَ البَابِ، وَالأخفُّ أَوْلى بِالتَقْدِيمِ.

[البَابُ الخَامِسُ][1]

(و) البابُ **(الخامس)**، وَهُوَ يُسَمَّى بَابَ (حَسُنَ) أَيْضًا **(فَعُلَ يَفْعُلُ بِضَمِّهِما في المَاضي)** **(و)**في **(الغَابِرِ)**، وَبِناؤهُ لا يَكُونُ إلَّا لازِمًا نحو: (حَسُنَ زيدٌ).

فإن قِيلَ: لِمَ لَمْ يَتَعَدَّ هذا البَابُ؟ أُجِيبَ بِأنَّهُ لِلأَفْعَالِ الغَرِيزِيةِ مِن الطَبَائعِ وَالنِّعُوتِ وَليسَ كُلُّ فَعْلٍ مِنْهُما بِمُتَعَدٍّ، وأمَّا (رَحُبَتْكَ الدَّارُ)[2] فَشَاذٌّ[3].

---

(١) هذا الباب لا يدخل في الدَّعائم؛ لانعدام اختلاف الحركات، وانعدام كثرة الاستعمال؛ لأنه لا يجيء إلّا من الطبائع أي: الأفعال الطبيعية الغريزية كالحُسن والكرم وإلّا في النُّعوت أي الصفات اللازمة ولأجل هذا الباب للصفات اللازمة اختير للماضي والمضارع منه حركة لا تحصل إلّا بلزوم إحدى الشفتين للأخرى وانضمامها بها أعني الضمِّ؛ رعايةً للتناسب بين الألفاظ ومعانيها . ينظر: شرح ديكنقوز:١٩.

(٢) هي كلمة رواها الخليل . ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: ١٠٤/١. والأصل (رحبت بك الدار) فحذفوا الباء لكثرة الاستعمال، والمطلوب: ١٢. معنى رحبت الدار: وسعت، والصّحاح: مادة (رحب)، ١٣٤/١.

(٣) جاء في مجمل اللغة : ٤٢٥/١ يقال: رحبت الدار وأرحبت، وفي كتاب الخليل: قال نصر بن سيّار: أرحبكم الدخول في طاعة الكرماني، أي: أوسعكم، وهذه الكلمة شاذة على فعل مجاوز.

فَإِن /٤و/ قِيلَ: لِمَ قُدِّمَ هذا البَابُ عَلى مَا يَليهِ؟ أُجِيبَ بِأَنَّ الضمَّ أَقْوى الحَرَكَاتِ والكسرَ أضْعَفُها، فَقُدِّم الأقْوى عَلى الأَضْعفِ كَمَا مَرَّ، وَلِأَنَّ مَجيءَ الكَسرِ فِيها عَلى الشُّذوذِ والنُّدرة فَقُدِّمَ عَلَيْهِ لِهذا.

[البَابُ السَّادِسُ][1]

(و) الباب **(السَّادس)**، وَهُوَ بَابُ حَسِبَ **(فَعِلَ يَفْعِلُ بِكَسْرِهِما في المَاضي)** **(و)**في **(الغَابِر)**، وَبِنَاؤهُ يَكُونُ مُتَعَدِّيًا وَلازِمًا فَمِثَالُ المُتَعَدِّي: (حَسِبَ زيدٌ عمرًا فَاضِلًا)، وَمِثَالُ اللازِمِ: وَثِقَ يَثِقُ.

فإن قِيلَ: مَا وَجْهُ حَصْرِ الثُّلاثِيّ المُجَرَّدِ في سِتَّةِ أبْوابٍ؟ أُجِيبُ بِأَنَّ لِماضِيهِ ثَلاثَةَ أبْنِيةٍ:

أحْدُها: أَن لا يَكُونَ أولُهُ إلَّا مَفْتُوحًا؛ لامْتِنَاعِ الابْتِداءِ بِالسَّاكَنِ، واسْتَثْقَالِ الضمةِ والكَسرَةِ عَلَيْهِ.

ثَانِيها: أَنَّ الحَرْفَ الثَّانيَ لا يَكونُ إلَّا مُتَحَرِكًا؛ لأَنَّ في السُّكونِ اخْتِلاطَ الأَبْنِيةِ.

ثَالِثُها: أَنَّ الحَرَكاتِ لا تَزِيدُ عَلى ثَلاثَةٍ، فإن كَانَتْ فَتْحَةً[2] فَلا يَخْلُو مِنْ أَنْ تُضَمَّ عَينُ المُضَارِعِ أو تُكسَرَ أو تُفتَحَ، وإن كَانَتْ كسْرَةً فَلا يَخْلُو إمَّا أَن تفتح عَينُ المُضَارِعِ أو تُكسَر، وإن كَانَتْ ضَمَّةً، فعينُ المُضَارِعِ لا تَكُونُ إلَّا مَضْمُومةً[3].

فالحَصْرُ بحَسبِ الوَاقِع سِتَّةٌ، **(وَمَا كَانَ مُخْتَصًّا بِالبَابِ الثَّالِثِ)** الَّذِي هُوَ بابُ الشَّرطِ، **(لا يَكونُ إلَّا عينُهُ أو لَامُهُ وَاحِدًا مِن حُرُوفِ الحَلْقِ)** الآتيةِ **(إلَّا أبَى يَأْبَى فَشَاذٌّ)**[4]، أي: مُخَالفٌ للقِياسِ لا يُعْتَدُّ بِهِ، فَلا يَرِدُ نَقْضًا.

---

(١) لا يدخل في الدَّعائم؛ لانعدام الاختلاف ولقلَّته في الاستعمال إشارة إلى أنَّ قلة استعمال هذا الباب لذاته لا بسبب من الأسباب ولا شرط من الشروط. ينظر: شرح على مراح الأرواح لديكنقوز: ١٩.

(٢) في الأصل: (فتحت).

(٣) ينظر: شرح على مراح الأراح لديكنقوز:١٧.

(٤) في نسخةٍ (شاذٌّ). المقصود (مخطوط): /١ظ/.

فإن قِيلَ: كَيْفَ يَكُونُ شَاذًّا، وَهُوَ وَارِدٌ في أَفْصَحِ الكَلامِ، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [(١)]؟ قُلْتُ: كَوْنُهُ شاذًّا لا[(٢)] يُنافي وقُوعَهُ في الكَلامِ الفَصِيحِ، فإنَّهم قَالوا: الشاذُّ عِلى ثَلاثَةِ أَقْسَامٍ:

قِسْمٌ مُخَالِفٌ للقِياسِ دُونَ الاسْتَعْمالِ نحو: (أَبَى يَأْبَى).

وَقَسْمٌ مُخَالِفٌ للاسْتَعْمَالِ دُونَ القِياسِ نحو: (مَسْجَد) بِالفَتْحِ، وَكِلاهُما مَقْبُولانِ.

وَقَسْمٌ مُخَالِفٌ للاسْتَعْمالِ والقِياسِ نحو: (مَسْجُد) بِالضَّمِّ[(٣)]، كَذا قَالَ العَلامَةُ السَّعدُ[(٤)].

(وَحُروفُ الحَلْقِ ستَّةٌ) وإنَّما انْحَصَرتْ حُرُوفُ الحَلقِ في هذهِ الحروفِ السِّتَّةِ[(٥)]؛ لأَنَّه لا يَخْلُو إِمَّا أَن يَكُونَ مَخْرَجُ حُرُوفِ الحَلْقِ مِن أَقْصَى الحَلقِ أو مِن وِسَطِهِ أو مِن أَدْنى وَسَطِهِ.

فالأَوَّلُ: فَهُوَ مَخرجُ الهَاءِ وَالهَمْزَةِ.

والثَّاني /٤و/: فَهُوَ مَخْرَجُ العينِ وَالحَاءِ المُهْمَلَتَينِ المَائِلَتينِ إلى الدَّاخِلِ.

وَالثَّالِثُ: فَهُوَ مَخْرجُ الخَاءِ والغَيْنِ المُعْجَمَتِينِ المَائِلَتينِ إلى الخَارِجِ[(٦)].

(وَهِيَ الحَاءُ) المُهْمَلَةُ، **(وَالخَاءُ)** المُعْجَمَةُ، **(وَالعِيْنُ)** المُهْمَلةُ، **(وَالغَيْنُ)** المُعْجَمَةُ، **(وَالهَاءُ وَالهَمْزَةُ)**، نحو: (فَتَحَ يَفْتَحُ، وَسَلَخَ يَسْلَخُ، ومَنَع يَمْنَعُ، وشَغَلَ يَشْغَلُ، وذَهَبَ يَذْهَبُ، وسَأَلَ يَسْأَلُ).

---

(١) سورة التوبة من الآية: ٣٢.

(٢) في الأصل: (فلا) وأثبتُّ الصواب من شرح تصريف العزّي للتفتازاني: ٧٩.

(٣) شرح تصريف العزّي: ٧٩-٨٠.

(٤) هو مسعود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدّين التّفتازاني الإمام العلامة من مؤلفاته شرح تصريف العزي، (ت٧٩١). ينظر: بغية الوعاة: ٢٨٥/٢.

(٥) الحاء والخاء والعين والغين والهاء والهمزة، لم يذكر الألف؛ لأَنَّ وقوعه في الكلمات المتمكنة ليس على سبيل الأصالة بل على سبيل القلب عن واوٍ أو ياءٍ، ينظر: روح الشُّروح: ٣٤.

(٦) ينظر: العُمُدُ للجرجاني: ١٤٠.

[الرُّبَاعيُّ المُجَرَّدُ والملحق به]

(والرُّباعي) المجرّد عن الزوائد **(مَا كانَ مَاضيهِ عَلى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، وَهُوَ بَابُ فَعْلَلَ)**، وَلَهُ مَصْدَرَانِ (الفَعْلَلَة والفِعْلال)، الأَوَّلُ قِياسيٌّ، والثَّانِي سَمَاعِيٌّ[1]، **(وَهُوَ)** أي: بَابُ (فَعْلَلَ) **(بَابٌ واحدٌ)**؛ لأَنَّه ثَبَتَ بِالاسْتَقْراءِ **(نحو: دَحْرَجَ)**[2] يُدحْرِجُ دَحْرَجَةً ودِحْراجًا.

(وَقَدْ يَكُونُ) أي: الرُّبَاعِيُّ **(سِتَّةُ أبوابٍ)** بِزِيَادَةِ حرْفٍ وَاحِدٍ عَلى الثُّلاثِي المُجَرَّدِ وهي: (الفَوْعَلة والفَعْوَلَة والفَيْعلة والفَعْيَلة والفَعْلية والفَعْلَلَة) **(يُقَالُ لَها)**، أي: لِتِلْكَ الأَبْوابِ السِّتَّةِ **(الملحق بِالرُّبَاعِيّ)**، الإِلْحَاقُ: عِبَارَةٌ عَن اتِّحاد المَصْدَرينِ[3]، وَالمُرَادُ مِنْهُ مَصْدرُ الأَوَّلِ دَونَ الثَّانِي، فَخَرَجَ بَابُ (أَفْعَلَ)[4] عَن كَونِهِ مُلْحَقًا بـ(دَحرَجَ).

الأَوَّلُ مِنْها: **(وَهُوَ[5] بَابُ فَوْعَل)** مَوزونُه **(نَحو: حَوْقَلَ)**، أَصْلُهُ: حَقَلَ، أي: ضَعُف[6].

(و) الثَّاني: **(فَعْوَلَ)** مَوزُونُهُ **(نحو: جَهْوَر)**، أَصْلُهُ: جَهَرَ[7].

---

(١) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٤٩٣/٢: ««الرُّباعي المجرد جاء على وزن واحد، وهو (فَعْلَلَة) نحو:(دَحْرَجَة)، وسُمِعَ فيه فِعْلال قالوا: (سِرهاف)».

(٢) هذا المثال لا يوجود في المقصود (مخطوط): / ١ظ/

(٣) قال الجرجاني: الإلحاق جعلُ مثال على مثالٍ أزيَدَ ليعاملَ معاملتَهُ، وشرطُهُ اتحادُ المصدرين. التّعريفات: ٣٤.

(٤) لأنّ (أفْعَل) من الثُّلاثي المزيد لحقته زيادة واحدة، ويكون في الاسم والصفة، فالاسم نحو: (أفكل)، والصفة مثل (أبيض). ينظر: الممتع في التصريف الكبير، لابن عصفور: ٥٦-٥٧.

(٥) في متن المقصود في فنِّ الصرف (مطبوع): ٣: (وهي)

(٦) يُقال: (حوقل الرجلُ): إذا مشى وأعْيا وضَعف. ينظر: لسان العرب: مادة (حقل)، ١٦٠/١١.

(٧) قالَ الجوهري: «(وجَهَرَ) بالقول: رَفَعَ به صوتَه. وهو رجلٌ جَهْوريّ الصوت»، ينظر: الصّحاح: مادة (جهر)،٦١٨/٢، ولسان العرب: مادة (جهر)، ١٥٠/٤.

(و) الثَّالثُ: **(فَيْعلَ)** مَوزُونُهُ **(نحو: بَيْطَرَ)**، أَصْلُهُ: بَطَرَ، أي: شَقَّ[١].

(و) الرَّابعُ: **(فَعْيَل)** مَوزُونُهُ **(نحو: عَثْيَرَ)**، أَصلُهُ: عَثَرَ، أي: اطّلع[٢].

(و) الخَامِسُ: **(فَعْلى)** مُوزونُهُ **(نحو: سَلْقى)**، أَصْلُه: سَلَقَ، أي: عَمِلَ عَملَ الجاسوس[٣].

(و) السَّادِسُ: **(فَعْلَلَ)** مَوزونُهُ **(نحو: جَلْبَبَ)**، أَصْلُهُ: جَلَبَ، أي: أَخَذَ شَيْئًا وَذَهَبَ بِهِ إلى البيعِ[٤]، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ أَخَذَ صَيْحَةً كما في المَطْلُوبِ[٥]، وَسَتأْتي زِيَادةُ الكَلامِ عَلى ذَلِكَ إن شَاءَ اللهُ تعالى.

---

(١) ينظر: الصّحاح: مادة (بطر)، ٥٩٣/٢، ولسان العرب: مادة (بطر)،٦٩/٤.

(٢) ينظر: العين: مادة (عثر) ١٠٥/٢، والصّحاح: مادة (عثر) ٧٣٦/٢، ولسان العرب: مادة (عثر) ٥٤٠/٥.

(٣) لم أقف عليه بهذا المعنى في المعجمات، وورد هذا المعنى في المطلوب: ١٥. وورد في الصّحاح (اسْلنقى الرجلُ)، إذا نام على ظهره، وهو (افْعَنْلى). و(سَلَقَ): لغةٌ في (صَلَقَ)، أي: صاح، و(سَلَقَه بالكلام سلْقًا)، أي: آذاه، وهو شدّة القول باللسان. ينظر: الصّحاح: مادة (سلق)، ١٤٩٧/٤، ومقاييس اللغة: مادة (سلق)، ٩٦/٣.

(٤) ينظر: العين: مادة (جلب)، ١٣٠/٦، والصّحاح: مادة (جلب)، ١٠٠/١، ولسان العرب: مادة (جلب)، ٢٦٨/١.

(٥) ينظر: المطلوب ١٥.

[الفعْلُ المَزِيدُ فيه]

(وأَمَّا) الفِعْلُ **(المَزِيدُ فِيهِ)** عَنْ الأَصْلِ، **(فَنَوعَانِ)**: الفَاءُ وَاقِعةٌ في الجَوابِ، وَنَوعانِ خبرٌ، **(مَزِيدٌ عَلى الثُّلاثِي، وَمَزِيدُ عَلى الرُّبَاعِيّ)**، وإنَّما كَانَ المزيدُ نَوعِينِ؛ لأَنَّ الأَصْلَ نَوعَانِ: ثُلاثيٌّ وَرُبَاعِيٌّ كَمَا تَقَدَّمَ، وَالزِّيادةُ إمَّا أَن تَقَعَ عَلى ثُلاثِيٍّ أو رُبَاعيٍّ فَكَانَ المَزِيدُ نَوعِينِ.

(فَمَزِيدُ الثُّلاثِيّ) يَقَعُ تَفْصِيلُهُ[1] **(عَلى أَرْبَعةَ عشرَ بَابًا وَهَيَ)** الأَرْبَعَةَ عشرَ تَنْقَسِمُ عَلى **(ثَلَاثةِ أَنْواعٍ)**، أي: أَقْسَام /٥و/ وَهِيَ: **(رُبَاعِيٌّ وَخُمَاسِيٌّ وَسُداسِيٌّ)** بِضَمِّ المُهْمَلَتَينِ وَالمُعْجَمةِ على الشُّذوذِ، و القِياسُ الفَتْحُ كَمَا تَقدَّمَ[2].

(فالرُّبَاعِيُّ) الَّذِي هُوَ أَصْلُهُ ثُلاثِيّ مَزيدٌ فِيهِ،**(ثَلاثةُ أَبْوابٍ)**:

البَابُ الأَوَّلُ مَنْها: **(أَفْعَلَ)** مَوزُونُهُ **(نحو: أكْرمَ)**، أَصْلُهُ (كَرُمَ)، وَالهَمْزةُ فِيهِ مَزِيدةٌ.

(و) البَابُ الثَّانِي مَنْها: **(فَعَّلَ بِتَشْدِيدِ العَينِ)** مَوزُونُهُ **(نحو: فَرَّحَ)** الأَصْلُ فِيهِ: (فَرِحَ) مِن غَيْرِ تَضْعِيفٍ، ثُمَّ زِيدَ فِيهِ حَرْفٌ مِن جِنْسِ العَيْنِ[3]، واخْتَلَفُوا فِي الزَائِدِ فِيهِ، قَالَ الأَكْثَرُونَ: الحَرْفُ الثَّاني[4]، وَقَالَ الخَلِيْلُ: الأَوَّلُ[5]، وَجَوّزَ سِيبَويه الأَمْرينِ[6].

---

(١) ينظر: الممتع الكبير لابن عُصفور:١١٧، وأوضح المسالك لابن مالك: ٢٠٢/٣.

(٢) المهملتان هما الرّاء في (رباعي) والسِّين في (سداسي)؛ والمعجمة هي الخاء في (خماسي) وقد ذكر الشارح فيما سبق أن القياس فيها هو فتح أوائلها.

(٣) جاء في روح الشُّروح على المقصود: تجيء صيغة (فعّل) للتكثير غالبًا وما قُصِد تكثيره: إما الفعل كما في (قطّعتُ الثوبَ)، وإما الفاعل كما في (موّت الإبل) وأما المفعول كما في (غلّقت الأبواب): ٤٢.

(٤) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٣٦٥/٢.

(٥) قال سيبويه في الكتاب: «سألت الخليل سلّمٌ أيتهما الزائدة؟ فقال: الأولى هي الزائدة، لأن الواو والياء والألف يقعن ثواني في (فَوعَل وفَاعَل وفَيْعل). الكتاب: ٣٦٥/٤.

(٦) ينظر: المصدر نفسه.

(و) البَابُ الثَّالثُ مِنْها: **(فَاعَل)** مَوزُونُهُ **(نحو: قَاتَلَ)**، أَصْلُهُ: (قَتَلَ) ثُمَّ زِيدت الأَلِفُ فِيهِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ؛ لِضَرُورةِ أَنَّها لو زِيدت الأَلِفُ في الأَوَّلِ لالتَبَسَ بِالمُتَكَلِمِ وَحْدَهُ في المُضَارِعِ[١]، وَبِمَاضِي بَابِ الإفعال[٢]، وَلَو في الآخَر لالتَبَسَ بِالتَثْنِيةِ[٣]، وَلَو بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ لالتَبَسَ بِمُبَالَغَةِ اسْمِ الفَاعِلِ[٤]، فَكَانَ الأَمرُ كَمَا تَقَدَّمَ.

(١) يصبح الفعل (أفعلُ) للمضارع المتكلم.

(٢) نحو: (أكرم) الذي مصدره (الإكرام) على وزن (إفعال).

(٣) يصبح الفعل (فعلا) للماضي المثنى.

(٤) يصبح الفعل (فعال) يلتبس بالمبالغة.

[الفعل الثلاثيُّ المزيد بحرفين (الخُماسي)]

(والخُمَاسيُّ) الَّذِي أَصْلُهُ ثُلاثِيٌّ مُجَرَّدٌ **(خَمْسَةُ أبْوابٍ)**:

أَحَدُهَا: بَابُ **(انْفَعَلَ)** *مَوزُونُهُ* **(نحو: انْكَسَرَ)** أَصْلُهُ: (كَسَرَ) زِيدَ فِيهِ حَرْفَانِ، وَبِنَاؤُهُ للمُطَاوَعَة، وَهي حُصُولُ أَثَرِ شيءٍ عَنْ تَعَلُّقِ الفَعْلِ المُتَعَدي بِشَيءٍ آخَر[١]، كَذَا عَرَّفَهَا الزَّنْجَاني[٢].

(و) ثَانِيها: بَابُ **(افْتَعَلَ)** مَوزُونُهُ **(نحو: اجْتَمَعَ)** أَصْلُهُ: (جَمَعَ) زِيدت الهمْزةُ في الأَوَّلِ وَالتَاءُ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ، وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِلمُطَاوَعة[٣].

(و) ثَالِثُهَا: بَابُ **(افْعَلَّ بِتَشْدِيدِ اللَّامِ)** مَوزُونُهُ **(نحو: احْمَرّ)** أَصْلُهُ: (حَمِرَ): زِيدَ فِيهِ حَرْفَانِ: الهَمْزةُ في الأَوَّلِ وَحَرْفٌ آخَرُ مِن جِنْسِ اللَّامِ، وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ الوَصْفِ اللازمِ[٤].

(و) رَابِعُهَا: بَابُ **(تَفَعَّلَ بتَشْدِيدِ العَيْنِ)** مَوزُونُهُ **(نحو: تَكَلَّمَ)** أَصْلُهُ: (كَلَمَ) زِيْدَت التَّاءُ فَيهِ في الأَوَّلِ، وَحَرفٌ آخرُ مِن جَنْسِ عَينِ الفَعْلِ، وَبِنَاؤُهُ للتَكْليفِ[٥]، وَمَعنى التَكْليفِ: تَحْصِيلُ المَطْلُوبِ شيئًا بَعْدَ شَيءٍ[٦].

---

(١) لم أقف عليه في تصريف العزّي للزنجاني، ووقفت على نص مقارب له في شرح تصريف العزّي للتفتازاني: ٨٥، إذ قال: «المطاوعةُ: حصول الأثر عند تعلق الفعل المتعدي بمفعوله». ويبدو أنّ الشيخ محمّد سعيد المنقار قد أخذ هذه النسبة إلى الزنجاني عن صاحب المطلوب؛ لأن هذا التعريف منقول بنصه مع نسبته في المطلوب: ١٦.

(٢) تقدّمت ترجمته: ٥٩.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤/ ٣٢٩.

(٤) أصل (افعلَّ): (افعَلَلَ) ويدل على ذلك وجوب استعماله مفتوح العين مع تاء الضمير ونونيه نحو: احْمَرَرْتُ واحمرَرْنا واحمرَرْنَ، وشرط ما يُصاغ منه ألا يكون مضاعف العين ولا معتل اللام كألمى وشذَّ قولهم (ارعوى) مطاوع رعوتُه بمعنى: كففتُه من ثلاثة أوجهٍ أحدها: أَنَّه معتلُّ اللَّام، الثَّاني: أنه لغير لون، الثَّالث: أنه مطاوع. ينظر:شرح المفصل: ٤/٤٤٣. وشرح التسهيل: ٣/٤٥٩

(٥) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك : ١٩٨.

(٦) ينظر: طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية لنجم الدين: ٩١.

(و) خَامِسُها: بَابُ **(تَفَاعَلَ)**، مَوزُونُهُ **(نَحو: تَبَاعَدَ)** أَصْلُهُ: (بَعُدَ) زِيدت التَّاءُ في أَوَّلِهِ، وَالأَلفُ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ، وَبِنَاؤهُ للمُشَاركة بَيْنَ الاثنينِ فأكْثَر[١].

[الفِعْلُ السُدَاسِيُّ]

(والسُّداسيُّ) الَّذِي هُوَ **(سِتَّةُ أَبوابٍ)** /٥ظ/ وَهِي: (الاسْتِفْعال، الافْعيْعَال، الافْعُوّال، الافْعِنْلال، الافْعِنلاء، والافْعِيلال)، وَتَفْصِيلُها مَعَ أمْثِلَتِها، نحو: **(اسْتَفْعَل)**، مَوزُونُهُ **(نحو: اسْتَخْرجَ)** أَصْلُهُ: (خَرَجَ)، وَالزِّيادَةُ في الأَوَّلِ، وَبِنَاؤُهُ يَكُونُ مُتَعَدِّيًا[٢] في الغَالِبِ نحو: (اسْتَخْرَجَ زَيدٌ المَالَ)، وَيَكونُ لازِمًا في غَيْرِ الغَالبِ نحو: (اسْتَحْجَرَ الطينُ)[٣].

(وافْعَوْعَلَ)، مَوزُونُه **(نَحو: اعْشَوشَبَ)** أَصْلُهُ: (عَشبَ)، ثُمَّ زِيْدَتْ فِيهِ الهَمْزَةُ في أَوَّلِهِ، وَالواو وَحَرْفٌ آخرُ مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِهِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ، وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ اللازمِ[٤]؛ لأَنَّه يُقَالُ: (عَشبَت الأَرْضُ)[٥]: إذا أَنْبَتَ وَجْه الأَرْض في الجُمْلَةِ، ويُقالُ: (اعْشَوشَبَت الأَرْضُ): إذا كَثُرَ نَبَاتُ وَجهِ الأَرْضِ[٦].

---

(١) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٩٩

(٢) قال ابن السراج في كتابه الأصول في النحو: ١٢٧/٣ «إنّ صيغة (استفعل)، وهو طلب الفعل نحو: استنطقته فنطق؛ لأن استنطق مأخوذ من نطق، واستخرجته فخرج، وهو متعدٍّ».

(٣) من معاني (اسْتَفْعَل) تأتي للسؤال غالبًا: إمّا صريحًا نحو: استكتبتُهُ أو تقديرًا نحو: استخْرجتُهُ، وللتحول نحو: اسْتَحْجَر الطينُ. ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاسترابادي: ١١٠/١.

(٤) قال أبو الفتح: اعلم أنَّ (افْعَوعل) معناها المبالغة نحو: خشُن اخْشَوْشَنَ، وأعشب اعشوشب، ويجيء على ضربينِ: متعدٍّ وغير متعدٍّ، فالمتعدي نحو: احْلَوْليت الشيءَ، وغير المتعدي نحو: اغدودن النبتُ. ينظر: المُنصِف٨١- ٨٢.

(٥) جاء في العين: ٢٦٢/١: لا يُقال: عَشِبَت الأرضُ، ولكن اعشبت الأرضُ وهو القياس .

(٦) ينظر: العين: مادة (عشب)، ٢٦٢/١، والصحاح: مادة (عشب)،١٨٢/١، ولسان العرب: مادة (عشب)، ٦٠١/١.

(وافْعَوّلَ بِتَشْدِيدِ الواو)، مَوزُونُهُ **(نحو: اجْلَوَّذَ)**، أَصْلُهُ: (جَلَذَ)، زِيْدَت الهَمْزَةُ في أَوَّلِهِ وَالواو وَالتَشْدِيدُ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ، وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ[١]؛ لأَنَّهُ يُقالُ: (جَلَذَ الإِبِلُ): إذا سَارَ سَيْرًا بِسُرعَةٍ، ويُقالُ: (اجْلوَّذ الإِبِل): إذا سَار سيْرًا بِزِيَادَةِ سُرعةٍ[٢].

(وافْعَنْلَلَ)، مَوزونُهُ **(نحو: اقْعَنْسَسَ)** أَصْلُهُ: (قَعَسَ) زِيْدت الهَمْزَةُ في الأَوَّلِ، وَالنُّونُ[٣] بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ، وَحَرْفٌ آخرُ مِنْ جِنْسِ لامِ الفِعْلِ، وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالغةِ اللَّازِمِ[٤]؛ لأَنَّهُ يُقالُ: (قَعَسَ الرَّجُلُ): إذا خرَجَ صَدْرُهُ في الجُمْلَةِ، وَيُقالُ: (اقْعَنْسَسَ الرَّجُلُ: إذا خرَجَ صَدْرُهُ وَدَخَلَ ظَهْرُهُ[٥]، زِيادةَ مُبَالَغةٍ. وسُئل الأَصْمَعي[٦] عَنْهُ فَقَالَ: إذا قَدَّمَ صدرَه وأَخَّرَ عَجُزَه[٧]، وأَلحَقَهُ صَاحِبُ البناء[٨] بـ(احْرَنْجم) أَيضًا[٩]، وفي المَطْلُوبِ[١٠]: وَهَذا البَابُ مُلحقٌ بـ(احْرنْجَمَ) مِن مَزِيدِ الرُّبَاعيِّ؛ لِصدْقِ تَعْرِيفِ الإِلحَاقِ بَيْنَهُما، وَكَذلِكَ بَابُ (افْعنلى) ألحَقَهُ صاحبُ البنا بـ(احرنجم) أَيضًا[١١].

---

(١) ينظر: المُنْصِف: ٨٢.

(٢) ينظر: الصّحاح: مادة (جلذ)، ٥٦٢/٢، ولسان العرب: مادة (جلذ)،٤٨٢/٣.

(٣) ينظر: شرح التَّصريف، للثمانيني: ٢٧٣.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٧٩/١، وكذلك تجيء (افْعَنْلَلَ) للمطاوع وشرح المفصل: ٤٤٥/٤، وشرح التسهيل: ٤٦١/٣.

(٥) ينظر: الصحاح: مادة (قعس)، ٩٦٤/٣، ولسان العرب: مادة (قعس)، ١٧٧/٦.

(٦) هو عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي، أبو سعيد الأصمعي: راوية العرب، وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان. نسبته إلى جده أصمع، ومن مؤلفاته كتاب الأضداد والألفاظ، ومولده ووفاته بالبصرة (ت٢١٥)، وقيل: (ت ٢١٦). ينظر: بغية الوعاة: ٢/ ١١٢-١١٣، والأعلام: ١٦٢/٤.

(٧) ذكر التفتازاني في شرح تصريف العزّي: ٨٧: أنّ أبا عمرو سأل الأصمعي عن معنى (اقْعَنْسَسَ). فقال: هكذا: فقدَّمَ بطنَهُ وأخَّرَ صدرَهُ.

(٨) هذا المتن يُعرف بـ(بناء الأفعال) وبـ(البناء) اختصارًا، وهو أشهر، ومؤلفه مجهول. متن بناء الأفعال: ٣.

(٩) ينظر: متن البناء: ٢٣.

(١٠) ينظر: المطلوب: ١٨.

(١١) ينظر: متن البناء: ٢٣.

(وافْعَنْلَى) مَوزُونُهُ **(نحو: اسْلَنْقى)**، أَصْلُهُ: (سَلَقَ)، زِيدت الهَمْزَةُ في الأَوَّلِ والنُّونُ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ، وَاليَاءِ في آخِرِهِ، ثُمَّ قُلِبَت اليَاءُ أَلفًا في المَاضي؛ لِتَحرُّكِها وانْفِتَاحِ مَا قَبْلَها وَكُتِبَ على صُورةِ اليَاءِ؛ لِانْقِلَابِها مِنْها في الطَّرَفِ، وَقُلِبَت اليَاءُ هَمْزَةً في المَصْدَر[١]؛ لِوقُوعِها بَعْدَ أَلفٍ زَائِدَةٍ[٢] في الطَّرَفِ وَهِي أَلِفُ المَصْدَر، /٦و/ وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ نحو: (اسْلَنْقَى زيدٌ)، أي: نَامَ عَلى ظَهْرِهِ[٣].

(وافْعَالَّ بِتَشْدِيدِ اللَّامِ)، مَوزُونُهُ **(نحو: احْمَارَّ)** أَصْلُهُ: (حَمِرَ) زِيدَت الهَمْزَةُ في أَوَّلِهِ، وَالأَلِفُ بَيْن العَيْنِ وَاللَّامِ، وَحَرْفٌ آخَرُ مِنْ جِنْسِ لامِ فِعْلِهِ[٤] في آخرِهِ، وَبِنَاؤهُ لِمُبَالغةِ اللَّازِمِ، لكنّ هذا البَابَ أَبْلَغُ مِن بَابِ (الافْعِلَال)؛ لأَنَّهُ يُقالُ: (حَمِرَ زيدٌ): إذا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ في الجُمْلَةِ، وَيُقَالُ: (احْمَرَّ[٥] زيدٌ): إذا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ مُبَالغةً، ويُقالُ: (احْمَارَّ زيدٌ): إذا كانَ لَهُ حُمْرةٌ زِيادةَ مُبَالغَةٍ، وإنَّما خُفِّفَ مَصْدرُ[٦] هذا البنِاءِ؛ لِوقُوعِ أَلِفِهِ فَاصِلةً بَيْنَ الحَرْفَينِ المُتَجَانِسينِ فِيهِ بِخِلافِ مَاضِيهِ وَمُضَارِعِهِ حَيْثُ لَمْ يَقَعْ كَذَلِكَ فَأُدْغِمَا فِيهِمَا.

---

(١) مصدر (افْعَنْلى) هو (افْعنلاء)

(٢) في الأصل: (رائدة).

(٣) ينظر: الصحاح: مادة (سلق)، ١٤٩٧/٤.

(٤) احمارّ أَصله: احمارر، وأدغمت الراء في الراء؛ لأنهما من جنس واحد والثانية منها متحركة، والفرق بين احمارّ واحمرّ صاحبة الألف تكون للون غير ثابت والثانية تكون للون الثابت، ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي أبي سعيد: ٣٢٥/٥، فتح الأقفال وحل الأشكال شرح لامية الافعال المشهور بالشرح الكبير، لبحرق: ١٤٠.

(٥) قال السُّهيلي في كتابه نتائج الفكر في النحو: ٢٥٢-٢٥٣: «احمرّ واحمارّ مشتق من الاسم كانتعل من النَّعل، وتمسكن من المسكنة؛ لأنّ الحمرة اسم لعرض ثابت عند الفلاسفة، إلّا أنّ أبا سليمان الخطابي زعم أن معنى احمرّ مخالف لمعنى احمارّ وبابه، وذهب إلى أنّ (افعلّ) يُقال فيما لم يخالطه لون آخر، و(افعالّ) يقال لما خالطه لون آخر».

(٦) مصدر (احمارّ): احْميرار، ينظر: المقتضب، ١٧٧/١.

[الفِعْل الرُّباعيُّ المَزِيْدُ]

(وَمَزِيدُ الرُّبَاعيِّ) يَنْقَسِمُ **(ثَلَاثة أَبوابٍ، وهي)**، أي: الأَبوابُ الآتيةُ مَقْسُومَةٌ **(عَلى نَوْعينِ)** مِنْهَا: مَا هُوَ **(خُمَاسِيّ)**، **(وَ)**مِنْها: مَا هُوَ **(سُداسِيّ)**.

(فَالسُّدَاسِيُّ) لَفٌّ ونشْر مُشَوَّشٌ[١]، **(وَهُوَ بَابَانِ)**: الأَوَّلُ مِنْهَما بَابُ **(افْعَنْلَلَ)** مَوزُونُه**(نحو: احْرَنْجَمَ)**، أَصْلُهُ: (حَرْجَمَ) زِيدَت الهَمْزَةُ في الأَولِ، وَالنُّونُ بَيْنَ العَيْنِ واللَّامِ[٢]. وَبِنَاؤهُ للمُطَاوعةِ[٣] نحو: (احْرَنْجَمت[٤] الإبلُ فاحْرَنْجَم)[٥]، وَمَعْنى الاحْرِنْجامِ: الاجْتِمَاع، يُقالُ: احْرنْجَموا، أي: اجْتَمَعُوا[٦].

(و) الثَّانِي: بَابُ **(افْعَلّ بِتَشْدِيدِ اللَّامِ الأَخيرةِ)**، مَوزونُهُ **(نحو: اقْشَعَرَّ)**، أَصْلُهُ: (قَشْعَرَ)، زِيدت الهمزةُ في الأَوَّلِ وَحَرْفٌ آخرُ مِنْ جِنْسِ لامِ الفِعلِ[٧]، وَبِنَاؤهُ لِمُبَالغةِ اللَّازمِ؛ لأَنَّه يُقالُ: (قَشْعَرَ جِلْدُ الرَّجُلِ): إذا انْتَشَرَ شَعرُ جِلْدِهِ[٨]، وَيُقَالُ: (اقْشَعَرَّ جِلْدُ الرَّجُلِ): إذا انتشر مُبَالغةً[٩].

---

(١) وهو عبارة عن كل جنس من التجنيس يجاذبه طرفان من الصيغة، ولا يمكن إطلاق اسم أحدهما دون الآخر، واشتقاقه من قولهم: تشوّش الأمر إذا مزج واختلط بعضه ببعض. ينظر: الطّراز لأسرار العربية: ١٩١/٢.

(٢) ينظر: شرح شافية ابن حاجب: ٢٣٩/١.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٤٣٣/٤، وفتح المتعال: ٢٤٠ والموجز في قواعد اللغة العربية:١٢٩

(٤) هكذا في الأصل، والصواب: (حَرْجَمتُ الإبلَ فاحرنْجمتْ). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاستربادي: ٢٦٧/١، والمطلوب: ١٩.

(٥) ينظر: الصِّحاح: ١٨٩٨/٥، ولسان العرب: ١٣٠/١٢.

(٦) ينظر: الصِّحاح: مادة (حرجم)، ١٨٩٨/٥، ولسان العرب: مادة (حرجم)، ١٣٠/١٢.

(٧) ينظر: المفصَّل في الإعراب: ٣٧٥.

(٨) ينظر: العين: مادة (قَشْعَرَ)، ٢٨٧/٢، و لسان العرب: مادة (قَشْعَرَ)، ٩٥/٥.

(٩) جاء في روح الشُّروح: ٥٥: (اقْشَعرَّ جلدُ الرَّجلِ): إذا أَخَذتْهُ قشعريرةٌ على وجه أبلغ.

[الفِعْل الرُّباعي المزيد بحرفٍ واحدٍ (الخُماسيّ)]

(وَالخُمَاسيُّ وَهُوَ بَابٌ وَاحِدٌ)، وَهُوَ بَابُ **(تَفَعْلَلَ)**، مَوزُونُهُ **(نحو: تَدَحْرَجَ)** (يَتَدَحْرَجُ تَدَحْرُجًا)، وَعَلامتُهُ: أَن يَكُونَ مَاضِيهِ عَلى خَمْسَةِ أَحْرفٍ بِزِيَادةِ التّاءِ في أَوَّلِهِ، وَبِنَاؤهُ للمُطَاوعةِ[1] نحو: (دَحْرَجْتُ الحَجَرَ فَتَدَحْرَج)[2]، وَمُلحَقَاتُهُ خَمْسَةٌ كَمَا في البناء[3]، فالمَجْمُوعُ خَمْسَةٌ وَثَلاثُونَ بَابًا:

فالأَوَّلُ مِن المُلحَقَاتِ بِتَدَحْرَجَ: (تَفَعْلَلَ)[4] مَوزُونُهُ نحو: (تَجَلْبَبَ)، أي: لَبِسَ الجِلْبَابَ[5]، وَهُوَ مُتَعَدٍّ.

وَالثَّانِي: (تَفَوْعَلَ)[6] مَوزُونُهُ نحو: (تَجَوْرَبَ)، أي: لَبِسَ الجَوْرَبَ[7]. /٦ظ/، وَهُوَ مُتَعَدٍّ أَيْضًا.

والثَّالثُ: (تَفَيْعلَ) موزونُهُ نحو: (تَشَيْطَنَ)، أي: فَعَلَ فِعْلًا مَكْروهًا[8]، وهو متعدٍّ أيضًا.

---

(١) قال ابنُ عُصفور: (تَفَعْلَلَ) أكثر ما تجيء غير متعدية؛ لأنّها مطاوعة للفعل الذي دخلت عليه التاء في الغالب، ينظر: الممتع: ١٥٢، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:٢٥٦/٤.

(٢) ينظر: الكتاب:٦٦/٤.

(٣) ينظر: متن البناء: ٢٠-٢١.

(٤) ينظر: شرح المفصل للزمخشري: ٤١٣/٤، وارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٧١/١.

(٥) الجلباب هو القميص. ينظر: مقاييس اللغة: مادة (جلب): ٤٦٩/١. وذكر ابنُ منظور: الجلْباب: القميص والجِلباب، ثوب أوسع من الخمار دون الرِّداء تُغطي بها المرأةُ رأسَها وصدرَها، ينظر: لسان العرب مادة (جلب): ٢٧٢/١.

(٦) نظر: شرح المفصل للزمخشري: ٤١٣/٤، وارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٧١/١.

(٧) ينظر: الصَّحاح: مادة (جرب)، ٩٩/١.

(٨) قال الفراهيدي: شيطن الرَّجل وتشيطن إذا صار: كالشِّطان وفَعَلَ فَعْلَهُ، ينظر العين: مادة (شطن)، ٢٣٧/٦، والمخصص، لابن سيده: مادة (شطن)، ١٥٨/١

والرابعُ: (تَفَعْوَلَ) موزونه (تَرَهْوَكَ)، أي: تمرّغ[١] على الأرض[٢]، وفَسَّرَهُ صاحبُ المطلوبِ بالتبختر[٣]، وهو لازم.

والخامسُ: (تَفَعْلَى)[٤] نحو: تَمَسْكَن[٥]، أي: أظْهَرَ الذُّلَّ[٦]، وهو متعدٍّ باعتبارِ اللفظ[٧]، والله أعلم.

---

(١) في الأصل (تمرمغ)، والصواب ما أثبتُّه.

(٢) الترهوك: مشي الذي كأنه يموج في مشيته، ينظر العين: مادة (رهوك)، ١١٤/٤، وتهذيب اللغة للأزهري: مادة (رهوك)، ١١/٦.

(٣) ينظر: المطلوب: ٢٠.

(٤) هكذا في الأصل ويبدو أنّه سهو؛ لأن نون (تَمَسْكَن)لا تقابلها في الميزان، ألف، وقد جاء في روح الشُّروح: ٥٦: موزون (تَمَسْكَنَ تَمَفْعَلَ)، ويُزاد عليها: (تَفَعْلى) و(تَفَعْنل) نحو: (تَقَلْسى)، و(تَقَلْنَسَ)، بمعنى: لَبِسَ القُلُنْسوةَ.

(٥) هكذا في الأصل، ويبدو أنه سهو؛ لأن نون (تَمَسْكَن) لا تقابلها في الميزان ألف، وقد ذكر الصرفيون وزن (تَفَعْلى) بلفظ (تَقَلسى).

(٦) قال الأزهري في كتابه تهذيب اللغة: مادة (سكن)، ٤٠/١٠ «تَمَسْكَنَ إذا خَضَعَ لله وهي مسكنة للذّلّةِ».

(٧) كيف يكون متعديًا باعتبار اللفظ يقال: (تمسكنَ زيدٌ) والجملة تامة والفعل لازم، لكنه لو قال: باعتبار المعنى لكان صوابًا والله أعلم.

[فصلٌ في الوجوه الّتي اشتدَّت الحاجة إلى إخراجها من المصدر]

(فصْلٌ) هُوَ في أَصْلِ الوَضْعِ مَصْدَرٌ بِمَعْنى الْقَطْعِ، يُقَالُ: فَصلتُ بَيْنَ الشَيْئَيْنِ: إذا فَرَّقْتَ بَيْنَهما[١].

وَفي الاصْطِلاحِ: هُوَ طَائِفَةٌ مِنَ المَسائلِ تَغَيَّرتْ أَحْكَامُها بالنسْبَةِ لِما قَبْلَها[٢] **(في الوُجُوهِ)**، أي: الأَمور المُشْتقَّة **(التي اشْتَدَّتْ)**، أي: اضْطَرَّتْ وَدَعتْ **(الحَاجَةُ إلى إخْراجِها مِنَ المَصْدَرِ)** عَلى مَذْهَبِ البَصْريينَ، وَهُو المَذْهَبُ المُذَهَّبُ، وَمِنَ الفِعْلِ عَلى مَذْهَبِ الكوفِيينَ[٣]، **(وهي ستةٌ)**:

أَحْدُها: **(المَاضي)**، وَهُو مَا دَلَّ على زَمَانٍ قبل زمان إخبارك[٤].

(و) ثانيها: **(المضارع)** وهو ما دلَّ على زمان الحالِ والاستقْبالِ على سَبِيلِ البَدليةِ.

(و) ثَالِثُها: **(الأَمرُ)**، وَهُوَ مَا دَلَّ على طَلَبِ الفِعْلِ في الزَّمَانِ الآتي[٥].

(و) رَابِعُها: **(النَّهيُ)**، وَهُوَ مَا انْجَزَمَ بِـ(لا) مِن حَيْثُ اللفْظُ، وَمَن حَيْثُ المَعْنى، وَهُوَ عِبَارةٌ عَنْ طَلَبِ الكَفِّ عَنْ الفِعْلِ، أَو عَنْ طَلَبِ تَرْكِ الفِعْلِ.

(و) خَامِسُها: **(اسْمُ الفَاعِلِ)**، وَهُوَ مَا دَلَّ عَنْ مُنْشِئ الفِعْلِ[٦].

(و) سَادِسُها: **(اسْمُ المَفْعولِ)**، وَهُوَ مَا دَلَّ على ذَاتٍ مِن وَقَعَ عَليهِ الفِعْلُ[٧].

---

(١) ينظر: العين: مادة (فصل)، ٧/ ١٢٦، والصحاح: مادة (فصل)، ٥/١٧٩٠، ولسان العرب: مادة (فصل) ١١/٥٢١.

(٢) ينظر: الكليات: ٦٨٦، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ٢/١٢٧٥.

(٣) ذهبَ الكوفيونَ إلى أن المصدرَ مشتقٌّ من الفعل وفرع عليه، نحو: ضرب ضربًا، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتقٌّ من المصدر وفرع عليه، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة (٢٨) ١/١٩٠-١٩٦.

(٤) قال الجرجاني في تعريف الماضي: «هو الدَّالُّ على اقتران حدث بزمان قبل زمانك»، التَّعريفات: ١٩٦، أمّا الكفوي فقال: «هوَ ما وضع لحدث سبق»، الكليات: ٤٨، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ٢/١٤٢١.

(٥) ويعرف أيضًا قول القائل لمن دونه: (افْعَل)، ينظر: التعريفات: ٣٧.

(٦) ورد أيضًا ما اشتق من يفعل لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث، وبالقيد الأخير خرج عنه الصفة المشبهة، واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث، ينظر: التَّعريفات: ٢٦، والكليات: ٨٨، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١/١٩٣.

(٧) ينظر: التَّعريفات: ٢٦، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١/١٩٦.

[المصدر الميميُّ واسما الزَّمان والمكان من الفعل الثُّلاثيِّ]

(فأَمَّا المَصْدرُ)[1] الَّذِي اشْتُقَّتْ مِنْهُ السِّتَّةُ المَذْكُورةُ عَنْدَ مَنْ يَراها، **(فَلا يَخْلُو مَنْ أَن يَكُونَ ميميًّا)** كـ(مَضْرِب ومَقْتَل)، **(أو غيرَ ميميٍّ)** كـ(ضَرْب، وقَتْل، وحَمْد).

(فإن كَانَ غَيرَ ميميٍّ) لَفٌّ وَنَشرٌ مُشَوَّشٌ، وَقدَّمَهُ؛ لِقَصْرِ الكَلامِ عَلَيْهِ، **(فَهوَ سَمَاعِيٌّ)**، أي: مَقْصُورٌ عَلى السَّمَاعِ.

وَالمُرَادُ مِنْ الميميِّ: مَا يَكُونُ أَوَّلُ حُروفِهِ ميمًا زَائِدًا عَلى نَفْسِ الكَلِمَةِ، ثُمَّ قالَ: **(وَنَعْني)** أي: نَقْصدُ مَعَاشِرَ الصَّرفيينَ **(بِالسَّمَاعِيِّ)**: الَّذِي لا يُقَاسُ عَلَيْهِ **(أَنَّهُ يُحْفظُ كُلُّ مصْدرٍ عَلى مَا جَاءَ)**، أي: سُمِعَ **(مِن)** كَلامِ **(العربِ)** الَّذِي يُعتَمَدُ عليْهِ، **(وَلا يُقَاسُ عليْهِ)** بَل يُحْفَظُ فَقَطْ للعِلْمِ /٧و/ بِهِ، **(لأَنَّهُ لا قيَاسَ)** مَضْبُوط **(لِلْمَصدرِ الثُّلاثي)** المُجَرَّدِ؛ لِتَعذّرِ ضَبْطِهِ؛ لكَثْرتِهِ[2] حَتَّى قِيلَ: إنَّ مَصْدر الثُّلاثِيّ لا يُمْكنُ تَعْدَادُهُ على ما ذَكَرَهُ سِيبَويهِ[3]. **(و)** أَمَّا **(مَصْدَرُ غَيْرِ الثُّلاثيِّ)**، فـ**(قِياسِيٌّ)** لِعَدَمِ تَعَذُّرِ ضَبْطِهِ؛ لأَنَّ مَصْدَرَهُ يَصْدُرُ على طَرِيقٍ وَاحِد[4].

(وَإنْ كَانَ) المَصْدَرُ **(ميميًّا)**، وإنَّما أَخَّرَهُ؛ لِطولِ الكَلامِ عَلَيْهِ **(فَيُنْظرُ في عَينِ الفِعْلِ المُضَارِعِ فإن كَانَ مَفْتُوحًا)**، أي: على وزْنِ: (يَفعَلُ) بِفتْحِ العينِ سَواءٌ كَان من بَابِ (فَتَحَ)، أو بَابِ (عَلِمَ)، **(أو)** كَانَ **(مَضْمومًا)**، أي: على وزْنِ (يَفْعُل) بِضمِّ العينِ سَواءٌ كَانَ مِنْ بَابِ (نَصَر)، أو مِنْ بَابِ (حَسُنَ)، **(فالمَصْدَرُ المِيميُّ والزَّمَانُ**

---

(١) ينظر: الكافية في علم النحو لابن الحاجب: ٤٠.

(٢) ذكر صاحب روح الشروح أنَّ أوزان مصدر الفعل الثُّلاثي تصل إلى أحد وأربعين وزنًا: ينظر: روح الشروح: ٦٤-٦٥.

(٣) المصدر الثُّلاثي عند سيبويه يرتقي إلى اثنين وثلاثين بابًا: قَتل وفِسق وشُغل ورَحمة ونِشدة وكُدرة ودَعوى وذِكرى وبُشرى ولَليان وحِرمان وغُفران ونَزوان وطَلب وخَنِق وصِغر وهُدى وغَلبة وسَرقة وذَهاب وصِراف وسُؤال ومَدخل ومَرجع ومِسعاة ومَحمدة وزَهادة ودِراية ودُخول وقَبول ووَجيف وصُهوبة. ويجيء على اسمي الفاعل والمفعول، ويجيء للمبالغة نحو: التَّهدار والتِّلعاب والحثِّيثى والدِّلّيلى. ينظر: الكتاب: ٨٤/٤، ومراح الأَرواح للشيخ أحمد بن مسعود: ١٥-١٦-١٧-١٨-١٩.

(٤) ينظر: روح الشُّروح: ٦٥-٦٦.

والمَكانُ منْهُ)، أي: مِنْ (فَتَحَ)، أو مِنْ (عَلِمَ)، أو (نَصَرَ)، أو (حَسُنَ)، وَالحَاصِلُ إمَّا مِن (يَفْعَلُ) بِفَتحِ العينِ، أو (يَفْعُلُ) بِضمِّها، **(مَفْعَلٌ)**، وَضَبْطُهُ كَما قَالَ: **(بِفَتحِ الميمِ)**، **(و)** بفتحِ **(العَينِ وَسُكونِ الفَاءِ)**، وَهذا هو الّذي عَليْهِ المُعَوَّلُ، **(إلَّا مَا شَذَّ)** سَماعُهُ، وَخَالفَ قِياسُهُ لا اسْتَعْمَالُهُ، وذلِكَ **(نحو: المطلع)**[1] بِكَسرِ اللَّامِ، مِنْ (طَلَعَ يَطْلُعُ) بِضمِّ عَينِ فعلِ المُضَارِعِ؛ لِمكانِ طُلوعِ الشَّمْسِ[2] وزمانِهِ، وَهُوَ يَصْلُحُ للمَصْدرِ الميميِّ أَيْضًا.

(والمَغْرِب)[3] بالكَسْرِ مِن (غَرَبَ يَغْرُبُ) بالضمِّ؛ لِمَكَانِ غُروبِ الشَّمْسِ[4] وَزَمَانه وللمَصْدَرِ الميميِّ.

(و**المَسْجِدُ**[5]) بِكَسْرِ الجيمِ مِن (سَجَدَ يَسْجُدُ) بِالضَّمِّ؛ لِمَكَانِ السُّجُودِ[6] وَزَمَانِهِ وللمَصْدَرِ الميميِّ عند غير سيبويه وعنده الفتح لا غير[7].

(وَ**المَشْرِقُ**)[8] بالكسرِ من (شَرَقَ يَشْرُقُ) بِالضَّمِّ، لِمَكَانِ شُرُوقِ الشَّمْسِ[9]، وَزَمَانِهِ وللمَصْدَرِ المِيميِّ.

---

(١) قد كسروا المصدر في هذا كما كسروا في يفعل، قالوا: أتيك عند مطلع الشمس، أي: عند طلوع الشمس، وهذه لغة بني تيم، وأَمَّا أَهل الحجاز فيفتحون وقد كسروا في الأماكن أيضًا كأنهم أدخلوا الكسر أيضًا كما أدخلوا الفتح وذلك المنبِت والمطلِع لطلوع الشّمس . ينظر: الكتاب: ٩٠/٤.

(٢) ينظر: العين: مادة (طلع)، ١١/٢، والصِّحاح: مادة (طلع)، ١٢٥٣/٣.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٢٢٤٦/٤، والنحو الوافي لعباس حسن: ٣٢٣/٣.

(٤) الصحاح: مادة (غرب)، ١٩٣/١.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٥٠٣/٢، النحو الوافي: ٣٢٣/٣.

(٦) ينظر: العين: مادة (سجد)، ٤٩/٦، والصِّحاح: مادة(سجد)، ٤٨٣/٢.

(٧) ذهبَ سيبويه إلى أَنَّ (المَسْجَد) اسم للبيت، ولست تريد به موضع السجود وموضع جبهتك، لو أَردت ذلك لقلت مَسجَدٌ. ينظر: الكتاب:٩٠/٤.

(٨) ينظر: تسهيل الفوائد : ٢٠٨، وشرح الكافية الشافية: ٢٢٤٧/٤.

(٩) ينظر: العين: مادة (شرق)، ٣٥/٥، والصَّحاح: مادة (شرق)، ١٥٠٠/٤.

(و**المَجْزِر**)[1] بِكَسْرِ الزَّاي مِن (جَزَرَ يَجْزُرُ) بِالضَّمِّ[2]، لِمَكَانِ جزر الإِبِلِ[3] وَزَمَانِهِ وللمَصْدَرِ.

(و**المَسْكِنُ**)[4] بِكَسْرِ الكَافِ مَن (سَكَنَ يَسْكُنُ) بِضَمِّ عَيْنِ الفِعْلِ المُضَارِعِ، لِمَكَانِ السُّكُونِ والسَّكنى[5] وَزَمَانِهِ وللمَصْدَرِ.

(و**المَنْبِتُ**) بِكَسْرِ البَاءِ مِنْ (نَبَتَ يَنْبُتُ) بِالضَّمِّ[6]، لِمَكَان النَّبَات[7] وَزَمَانِهِ وللمَصْدَرِ المِيميِّ.

(و**المَنْسِكُ**) بِالكَسْرِ من (نَسَكَ يَنْسُكُ) بالضَّمِّ[8]، لِمَكَانِ النُّسُكِ[9] وَزَمَانِهِ وَللمَصْدَرِ.

(و**المَفْرِقُ**) بِالكَسْرِ مِنْ (فَرَقَ يَفْرُقُ) بالضَّمِّ[10]، لِمَكَانِ الفَرقِ وَسَطِ الرَّأْسِ[11] وَزَمَانِهِ وَللمَصْدَرِ.

(و**المَسْقِطُ**) بِكَسْرِ القَافِ مِنْ (سَقَطَ يَسْقُطُ) بِالضَّمِّ[12]، لِمَكَانِ السُّقُوطِ[13] وَزَمَانِهِ وِللمَصْدَرِ الميميِّ.

---

(١) في الأصل: (والمجزد).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب من كلام العرب: ٥٠٣/٢، والنحو الوافي: ٣٢٣/٣.

(٣) ينظر: العين: مادة (جزر)، ٦/ ٦٣، والصَّحاح: مادة (جزر)، ٦١٢/٢.

(٤) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:٢٠٨، ومراح الأَرواح: ٨٠.

(٥) ينظر: العين: مادة (سكن)، ٣١٢/٥، الصِّحاح: مادة (سكن)، ٢١٣٦/٥.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢٢٤٧/٤.

(٧) ينظر: العين: مادة (نبت)، ١٢٩/٨، والصِّحاح: مادة (نبت)، ٢٨٦/١.

(٨) مراح الأَرواح: ٨٠.

(٩) ينظر: العين: مادة (نسك)، ٣١٤/٥، تهذيب اللغة: مادة (نسك)، ٤٥/١٠.

(١٠) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٢٠٨.

(١١) ينظر: العين: مادة (فرق)، ١٤٧/٥، والصَّحاح: مادة (فرق)، ١٥٤١/٤.

(١٢) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٥٠٣/٢، ومراح الأَرواح: ٨٠.

(١٣) ينظر: العين: مادة (سقط)، ٧٢/٥، وتهذيب اللغة: مادة (سقط)، ٣٠٠/٨.

(و**المَحْشِرُ**) بِكَسْرِ الشِّينِ مِن (**حَشَرَ يَحْشُرُ**) بِالضَّمِّ[١]، لِمَكَانِ /٧ظ/ الحَشْرِ[٢]وَزَمَانِهِ وَللمَصْدَرِ.

(و**المَرْفِقُ**) بِكَسْرِ الفَاءِ مِنْ (رَفَقَ يَرْفُقُ) بِالضَّمِّ[٣]، لِمَكَانِ الرِّفْقِ[٤] وَزَمَانِهِ وللمَصْدَرِ.

(و**المَجْمِعُ**) بِكَسْرِ المِيمِ مِنْ (جَمَعَ يَجْمَعُ) بفتحِ[٥] عينِ الفِعْلِ فيهما[٦]، لِمَكَان الجَمْعِ[٧] وَزَمَانِهِ وَللمَصْدَرِ الميميِّ.

وَالحَاصِلُ جَميعُ مَا ذَكَرَهُ مُتَضَمِّنٌ لِلزَّمَانِ أَو المَكَانِ أَو المَصْدَرِ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ مَا ذَكَرَهُ جَاءَ عَلى (يَفْعُلُ) بِضَمِّ العَيْنِ إلَّا (المَجْمِع)، فإِنَّهُ عَلى (يَفْعَلُ) بِفَتْحِ العَيْنِ. ثُمَّ ضَبْطُ مَا تَقَدَّمَ كُلُّهُ يَكُونُ (**بِكَسْرِ العَيْنِ**).

وَقَولُهُ: (**في الكُلِّ**)[٨]، أَي: كُلِّ مَا تَقَدَّمَ؛ لأَنَّها سُمِعت هَكَذا، (**وَإِنْ**) وَصليّةٌ (**كَانَ القِياسُ الفَتْحَ**) هَذا إِذا كَانَت العَيْنُ مَفْتُوحَةً أَو مَضْمُومَةً، (**و**) أَمَّا (**إن كَانَ**) المُضَارِعُ (**مَكْسُورَ العَيْنِ**)، أَي: عَلى (يَفْعِلُ) سَواءٌ كَانَ مِنْ باب (ضَرَبَ) أَو مِنْ بَابِ (حَسِبَ) (**فالمَصْدَرُ المِيميُّ مِنْهُ**)، أَي: مِنْ (يَفْعِلُ) المَكْسُورِ العَيْنِ (**مَفْعِل**)، وَفي أَكْثَرِ نُسَخِ المَتْنِ قَولُهُ: (**بِفَتْحِ المِيمِ والعينِ وسُكُونِ الفاءِ**)[٩]، فَحَصَلَ مِنْ هذا

---

(١) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٢٠٨، وشرح الكافية الشافية: ٢٢٤٧/٤.

(٢) ينظر: العين: مادة (حشر)، ٩٢/٣، والصِّحاح: مادة (حشر)، ٦٣٠/٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢٢٤٦/٤، وحاشية الصبان على شرح الأَشموني: ٤٧١/٢.

(٤) ينظر: مقاييس اللغة: مادة (رفق)، ٤١٨/٢.

(٥) في الأصل: (يفتح).

(٦) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٣١٤/١، وشذا العرف في فنِّ الصرف:١١١.

(٧) ينظر: العين: مادة (جمع)، ٢٤٠/١.

(٨) ورد في همع الهوامع للسيوطي: ٥١٧/٢ ((ولزِم الإضافة معنى (كل وبعض) والجمهور على أنّهما عند التجرُّد منها معرفتان بنيتها لأنّهما لا يكونان أبدًا إلَّا مضافين فلمّا نويت تعرف من جهة المعنى ومن ثَمَّ وهو كونهما عند القطع معرفتين بنيتها أي من أجل ذلك امتنع وقوعهما حالًا وتعريفهما بال خلافًا للأخفش وأبي علي الفارسي في قولهم بأنّهما نكرتان وأنّهما معرّفان بأل وينصبان على الحال ...)).

(٩) متن المقصود في فنِّ الصرف (مطبوع): ٦، والمقصود (مخطوط): /٦و/.

كُلِّهِ أَنّ المَصْدَرَ المِيميّ يَأْتي عَلى (مفْعَلٌ) مُطْلَقًا يَعْني مِنْ (يَفْعُل) بِضَمِّ العَيْنِ وَبِفَتْحِها وَبِكَسْرِها **(إِلَّا المَرْجِع والمَصِيْر)**[1]، هذا وَمَا قَبْلَهُ مُسْتَثْنًى مِنْ كَلَامٍ تَامٍّ مُوجِبٍ **(فَإِنَّهُما مَصْدَرَانِ)** مِنْ هَذا البَابِ، أي: مِيميّانِ[2] **(و)** مَعَ هذا **(قَدْ جَاءَا)**، أَي: (المَرْجِعِ وَالمَصِيْر) **(بِكَسْرِ العَيْنِ)** مُشْتَرِكةً في الوَزْنِ مَعَ الزَّمَانِ وَالمَكَانِ، وَكَذَا جَاءَا[3] لَفْظَانِ آخَرانِ مِنْ هَذا البَابِ مُشْتَرَكَينِ في الوَزْنِ مَعَهُما كـ(المَحِيْضِ)[4] و(المَعْجِبِ) بِكَسْرِ مَا يُقَابِلُ العَيْنَ فِيْهِما، كَذَا في شَرْحِ الهَارُونِيةِ[5]، **(وَ)** كَذَلِكَ **(الزَّمَان، وَالمَكَان مِنْهُ)**، أَي: مِنْ (يَفْعِلُ) المَكْسُورِ العَيْنِ **(عَلى وَزْنِ: مَفْعِل)**[6] الَّتي هِيَ **(بِكَسْرِ العَيْنِ وفتح الميم وسكون الفاء)**.

---

(١) ينظر: عون المعبود شرح نظم المقصود للقادمي: ٣٢.

(٢) في الأصل (ميمان)، والصواب ما أثبتُّهُ.

(٣) هكذا في الأصل: (جاءا)، ولعل الوجه المشهور: (جاء) من غير علامة تثنية؛ لأن ما ذكره يكون من قبل لغة (أكلوني البراغيث).

(٤) ينظر: الكتاب: ٤/٨٨.

(٥) ومما مُضارعه مكسور العين ثلاثة ألفاظ وهي (المرجِع والمحِيض والمعجِز) فجاءت مكسورة العين وإلا مما كان فاؤه حرف علَّةٍ سقطت في مستقبله كـ(يَضعُ) فالمصدر منه بالكسر كـ(الموضِع) وإن ثَبَتَ الفاء في مستقبله كـ (يوْجَلُ) أو كان لامه أيضًا حرف علَّةٍ، وإن سقط فاؤه في المستقبل كـ (يَقِي) فالمصدر منه مفتوح العين كـ(الموجَلِ والموقَى). شرح الهارونية في التصريف المنسوب لشمس الدين النكساري رسالة ماجستير بجامعة أم القرى في السعودية ١٤٣٦هـ: ١٤٧.

(٦) في نسخة (والزمان والمكان منه: مَفْعِلٌ). المقصود (مخطوطة): ٢ظ، متن المقصود في فنِّ الصرف (مطبوع): ٦.

وَ(**هَذا**) التَّفْصِيلُ وَالحُكْم يَكُونُ (**في الفِعْلِ الصَّحِيحِ**)[١]، أَي: مِنْ حُرُوفِ العلَّةِ وَالهَمْزَةِ وَالتَّضْعِيفِ[٢] كـ(مَنْصَر)، (**وَالأَجْوَفِ**)[٣] كـ(مَقَال) و(مَصَان)و(مَخَاف) و(مَهَاب) (ومَبَاع) و(مَكَال)، (**والمُضَاعَف**)[٤] كـ(مَسَرٍّ) و(مَمَدٍّ) و(مَعَضٍّ) (ومَفَرٍّ)، (**والمَهْمُوز**)[٥]، وَهُوَ مَا كَانَ فاؤهُ أَو عَيْنُهُ أَو لامُهُ هَمْزَةً نَحْو: (أَخَذَ) وَ(سَأَلَ) وَ(قَرَأَ)، فالمَصْدَرُ المِيميُّ وَالزّمَانُ وَالمَكَانُ: (مأْخَذٌ) و(مسْألٌ) و(مَقْرأٌ).

(**وَأَمَّا**) الحُكْمُ (**في النَّاقِصِ**)[٦] الَّذِي لامُهُ حَرْفُ عَلَّةٍ كـ(مَغْزَى) /٨و/ وَ(مَرْمَى)[٧] (**فَالمَصْدَرُ المِيميُّ وَالزَّمَانُ والمَكَانُ مِنْهُ مَفْعَل**[٨])، وَتَقَدَّمَ ضَبْطُ هذهِ اللفْظَةِ، (**بِفَتْحِ المِيمِ وَالعَيْنِ وَسُكُونِ الفَاءِ**)، وَقَدْ جَاءَ (**مِنْ جَمِيعِ الأَبْوابِ**) سَواء كَانَ مُضَارِعُهُ عَلى (يَفْعلُ) بِضَمِّ العَيْنِ أَو بفَتْحِهَا أَو بِكَسْرِها، هَذا حُكْمُ الفِعْلِ النَّاقِصِ.

---

(١) الفعل الصحيح: هو الَّذِي ليس في مقابلة الفاء والعين واللَّام حرف علة وهمزة وتضعيف، وعند النحويين هو اسم لم يكن في آخره حرف علةٍ. التَّعريفات: ١٣٢، والكليات: ٥٥٨.

(٢) هو عند المحاسبين زيادة عدد على نفسه كزيادة الأربعة على الأربعة التي تحصل منها الثمانية، فذلك العدد يسمَّى مضعَّفًا. ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ٤٦٨/١-٤٦٩.

(٣) الفعل الأجوف: هو عند الصرفيين لفظ عينه حرف علَّة، أو هو ما اعتل عينه فإن كان حرف العلة واوا يسمى الأَجوف الواوي، وإن كان حرف العلَّة ياء يسمَّى الأَجوف اليائي. ينظر: شرح تصريف العزّي: ٥٤، وكشاف العلوم: ١٠٦/١.

(٤) الفعل المضاعف: ما كانت عينه ولامه من جنس واحد كردَّ. ينظر: شرح تصريف الزّنجاني: ٨٩.

(٥) الفعل المهموز: ما كان في أَحد أَصوله همزة، سواء أبقيت في حالها كسأل، أم قلبت كسال، أم حذفت، كسلْ. ينظر: شرح تصرف العزّي: ٢١٦، والتَّعريفات:٢٣٧، وكشاف العلوم: ١٦٦٤.

(٦) الفعل الناقص: ما اعتل لامه، كـ(دعا، ورمى). ينظر: التَّعريفات: ٢٣٩، وكشاف العلوم: ١٦٨٠/٢.

(٧) ينظر: أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: ٢١٠/٣، واقتطاف الأزهار والتقاط الجواهر لأبي جعفر الأَندلسي: ٧٤.

(٨) في متن المقصود في فنِّ الصرف: (منه على وزن: مَفْعَل): ٦.

(و) أَمَّا **(في المُعْتَلِّ الفَاءِ)** المَعْرُوفِ عندَهم بِالمِثَالِ[١] كـ(مَوعِد)[٢] و(مَوضِع)، فَالمَصْدَرُ المِيميُّ وَالزَّمَانُ وَالمَكَانُ مِنْهُ **(مَفْعِل)**، وَهُوَ **(بِكَسْرِ العَيْنِ)** جَاءَ ذَلِكَ **(مِنْ جَمِيعِ الأَبْوابِ)**[٣].

(و) أَمَّا حُكْمُ **(اللَّفِيفِ)**[٤] مَأْخُوذٌ مِنْ اللَّفِّ[٥] لاجْتِمَاعِ حَرْفي العِلَّةِ فِيهِ، وَهُوَ مَقْرُونٌ وَ مَفْرُوقٌ، أمّا **(المَقْرُونُ)**[٦] كـ(مَشْوى)[٧] وَ(مَطْوى)[٨] وَ(مقوى)، فَهُوَ في الحُكْمِ **(كَالنَّاقِصِ)**، أَي: عَلى وَزْنِ: (مَفْعَل) مُطْلَقًا، يَعْني بِفَتْحِ المِيمِ وَالعَيْنِ وَسُكُونِ الفَاءِ سَواء كَانَ مَهْمُوزًا كَـ(مَأْوى) أو غَير مَهْمُوزٍ كَـ(مَطْوى).

(و) أَمّا **(اللَّفيف[٩] المَفْرُوقُ)**[١٠] كَـ(مَوقي)[١١] وَ(مَوْلِي)، فَهُوَ في الحَكْمِ **(كالمُعْتَلِّ الفَاءِ)**، أَي: عَلى وَزْنِ (مَفْعِل)، مُطْلَقًا يَعْني بِفَتْحِ المِيمِ وَسُكُونِ الفَاءِ وَكَسْرِ العَيْنِ[١٢] سَواء كَانَ مَهْمُوزًا أو لا[١٣].

---

(١) ويسمّى معتل الفاء، ويُقال له: المثال؛ لِمُماثلته الصحيح في احتمال الحركات: ينظر: شرح تصريف العزّي: ٥٣.

(٢) شرح على مراح الأرواح لديكنقوز:١١٨، والموجز في قواعد اللغة العربية: ١٩٠.

(٣) (وفي المعتلِّ الفاء (مَفْعِل) بكسر العين من جميع الأبواب) لا يوجد هذا النَّص في متن المقصود في فنِّ الصرف: ٦.

(٤) اللفيف: عند الصرفيين لفظ فاؤه ولامه حرف علَّة أو عينه ولامه أو فاؤه وعينه. ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١٤١٢/٢

(٥) في الأصل: (اللق).

(٦) اللفيف المقرون: ما اعتلَّ عينه ولامه. ينظر:التَّعريفات:١٩٢.

(٧) والشَّيءُ: مصدر شويت، والشِّواء: الاسم. واشويتهم: أطعمتهم شواء، وكذلك شويتهم تشويةً. ينظر: العين: مادة (شوي)،٢٩٧/٦.

(٨) قال الخليل: طويت الصفحة أطويها طيًّا، فالطّيّ المصدر، وطويتها طيّة واحدة، أي: مرة واحدة. ينظر: العين: مادة (طوي)/٤٦٤-٤٦٥.

(٩) في الأصل: اللفظ.

(١٠) اللفيف المفروق: ما اعتلَّ فاؤه ولامه. ينظر: التَّعريفات: ١٩٣.

(١١) في الأصل: (مقوى)، وهو سهو؛ لأنّ المقوى لفيف مقرون لا مفروق.

(١٢) ينظر: روح الشَّروح: ٧٤.

(١٣) في الأصل: (ولا).

أَمَّا كَونُهُ مُهْمُوزًا، فَيُوجَدُ في العَيْنِ فَقَطْ، وَهُوَ يَأْتي مِنْ بَابِ (عَلِمَ) فَقَطْ، نحو: (وأى) (يئي)[١]، فَمَصْدَرُهُ وَزَمَانُهُ وَمَكَانُهُ عَلى وَزْنِ (مَفْعِل) بِالكَسْرِ نحو: (مَوْئي).

وأَمَّا كَونُهُ غَيْرَ مَهْمُوزٍ فَيُوجَدُ في ثَلاثَةِ أَبْوابٍ: بَابُ (ضَرَبَ)، نحو: (وَقَى يَقِي)، وَبَابُ (عَلِمَ)، نحو: (وَجِيَ يَوجَى)، وَبَابُ (حسِبَ) نحو: (وَلِي يَلِي)، فَالمَصْدَرُ وَالزَّمَانُ وَالمَكَانُ مَنْها: (مَفْعِل) بِالكَسْرِ نَحو: (مَوقِي)[٢] وَ(مَوجِي)[٣] (وَمَوْلِي)[٤].

[المصدر الميميُّ واسما الزَّمان والمكان من الفعل غير الثُّلاثيِّ]

(وَأَمَّا مَا زَادَ عَلى الثُّلاثِي)[٥] سَوَاء كَانَ رُبَاعِيًّا مَجَرَّدًا أَو مَزِيْدًا أَو مُلْحَقًا أَو خُمَاسِيًّا أَو سُدَاسِيًّا صَحِيحًا كَانَ أَو غَيْرَهُ لازِمًا أَو مُتَعدِّيًا، **(فَـ)** حُكْمُ **(المَصْدَرِ الميْمِيِّ)** **(وَ)**حُكْمُ اسْمِ **(الزَّمَانِ)** **(و)** اسْمِ **(المَكَانِ)** **(وَاسْمِ المَفْعُولِ مِنْ كُلِّ بَابٍ)** أَتَى سَواءٌ كَانَ عَيْنُ مُضَارِعِهِ مَفْتُوحًا أَو مَكْسُورًا أَو مَضْمُومًا **(يَكُونُ عَلى وَزْنِ)** فِعْلٍ **(مُضَارِعِ مَجْهُولِ ذلك البَابِ)** مِنْ حَيْثُ حَرَكَاتُهُ وَسكَنَاتُهُ، وَضمُّ الأَوَّلِ وَفَتْحُ مَا قَبْلَ الآخر **(إِلَّا أَنَّكَ)** تُخَالِفُ فِيهِ وَ**(تُبدِلُ حَرْفَ المُضَارعةِ بِالمِيمِ المَضْمُومَةِ)** فَتَقُولُ: (مُدَحْرَج) وَ(مُنْطَلَق) /٨ظ/ و(مُسْتَخْرَج)، **(وَ)**حُكْمُ اسْمِ **(الفَاعِلِ مِنْهُ)**[٦]، أَي: مِنْ ذَلِكَ البَابِ يَكُونُ **(بِكَسْرِ العَيْنِ)**، يَعْني بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَكَسْرِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَمَا مُثِّلَ لاسْمِ المَفْعُولِ يُمَثَّل كَذَلِكَ لاسْمِ الفَاعِل.

---

(١) في الأصل: (يوأي)، والصواب ما أثبته، فقد ورد في العين: مادة (وأي)، الوأي: ضمان العِدَةِ، وأيْتُ لك به على نفسي أئي وأْيًا، أي: ضمنتُ له عِدَةً: ينظر: العين: ٤٤٢/٨.

(٢) وقى: وكل ما وقى شيئًا فهو وقاء له ووقاية، تقول: توق الله يا هذا، ومن عصى الله لم تقِهِ منه واقية إلَّا بإحداث التوبة. ينظر: العين: مادة (وقى)، ٢٣٨/٥.

(٣) يقال: (وجيت الدَّابة)، وهي توجي وجًى بلا همز، مقصور من الوجى، وهو الحفا، وإنَّهُ ليتوجى في مشيته فهو وجٍ. ينظر: العين: مادة (وجي)، ١٩٧/٦.

(٤) الولي: القربُ والدنوُّ، ويقال: تباعد بعد ولي. ينظر: الصَّحاح: مادة (ولى)، ٢٥٢٨/٦.

(٥) (وإن كان الفعل زائدًا على الثلاثي). المقصود (مخطوطة): ٢ظ، ومتن المقصود(مطبوع): ٦.

(٦) في متن المقصود في فنِّ الصرف: (واسم الفاعل منه): ٦.

[الفِعْلُ المَاضي المَعْلُوم]

(وَأَمَّا) الفِعْلُ **(المَاضِي)** فتَقُولُ: هُوَ كَلِمَةٌ دَلَّتْ عَلى مَعْنًى في نَفْسِها وَاقْتَرَنَتْ بِزَمَنٍ مَاضٍ وَضعًا، وَقُيِّدَ بِالوَضْعِ للاحْتِرَازِ عَنْ قَولِكَ: (لَمْ يَضْرِبْ)؛ لِيَكُونَ التَّعْرِيفُ مَانِعًا مِنْ دُخُولِ الغيرِ فِيهِ، أَو تَقُولُ: هُوَ كَلِمَةٌ دَلَّتْ عَلى زَمَنٍ مُضِيٍّ وَانْقَطَع[١].

وَإِنَّ الفِعْلَ المَاضِي **(فَلا يَخْلو مِنْ أَن يَكُونَ الفِعْلُ)** مِنْهُ **(مَعْرُوفًا)** عَلى صِيغَةِ **(فَعَلَ)** بِفَتْحِ الفَاءِ وَالعَيْنِ[٢].

(أَو) يَكُونَ الفِعْل مِنْهُ **(مَجْهُولًا)** عَلى صِيغَةِ (فُعِلَ) بِضَمِّ الفَاءِ وَكَسْرِ العَيْنِ، **(فَإِن كَانَ)** الفِعْلُ **(مَعْرُوفًا)**، أَي: مَبْنِيًّا للفَاعِلِ، **(فَالحَرْفُ الأَخِيرُ مِنْهُ مَبْنِيٌّ[٣] عَلى الفَتْحِ في)** الفِعْلِ **(الوَاحِدِ)**[٤]، وَتَحْتَهُ قَسْمَانِ: التَّذْكيرُ وَالتَّأْنِيثُ، **(وَ)**كَذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلى الفَتْحِ **(التَثْنِية)**، وَتَحْتَهُ قِسْمَانِ **(سَوَاءٌ كَانَ مُذَكَّرًا أَو)** كَانَ **(مُؤَنَّثًا)**، فَالمَجْمُوعُ أَرْبَعٌ، **(وَ)**الحَرفُ الأَخيرُ مِنْ الفِعْلِ المَاضِي المَعْرُوفِ **(مَضْمُومٌ في الجَمْعِ المُذَكَّرِ)** السَّالِمِ[٥] **(الغَائِبِ)** لِمُنَاسَبَةِ الوَاوِ[٦]،**(وَسَاكِنٌ)** مَعْطُوف عَلى قَولِهِ: مَبْنِيٌّ **(في البَواقِي)**، أَي: في تِسْعَةِ أَلفَاظٍ وَهِي: (ضَرَبْتَ بِفَتْحِ التَّاءِ، وَضَرَبْتُمَا وَضَرَبْتُم، وضَرَبْتِ بِكَسْرِهَا، وَضَرَبْتُمَا، وَضَرَبْتُنَّ، وَالنِّسْوة ضَرَبْنَ، وَضَرَبْتُ بِضَمِّهَا وَضَرَبْنَا)؛ لِمُعْظَّمٍ نَفْسَه أَو مَعَهُ غَيْرُهُ، وَهَذا كُلُّهُ **(عندَ اتصالِهِ بِالنُّونِ وَالتَّاءِ مِنْ جَمِيعِ الأَبْوابِ)** سَواءٌ كَانَ ثُلاثِيًّا أَو رُبَاعِيًّا أَو مَزِيْدًا عَليْهما.

---

(١) ينظر: شرح تصريف العزِّي للتفتازاني: ٤٤.

(٢) ينظر: المفتاح في الصرف للجرجاني: ٥٣

(٣) قال الزَّمخشري في حدّه الفعل الماضي: «هو الدَّالُّ على اقتران حدث بزمان قبل زمانك، وهو مبني على الفتح، إلا أن يعترضه ما يوجب سكونه أو ضمه، فالسكون عند الإعلال ولحوق بعض الضمائر، والضَّمُّ مع واو الضمير». ينظر: المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري: ٣١٩.

(٤) في متن المقصود في فنِّ الصرف: (في الواحد والواحدة): ٦.

(٥) لا توجد تسمية (سالم) مع ضمير الجمع المسند إليه الفعل، بل هو خاص بالأسماء، وجاء في روح الشُّروح:٧٩ والمطلوب: ٢٩ مضموم في جمع المذكر الغائب.

(٦) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٦١/١.

(والحرف الأول)، أي: من الماضي المعروف سواء كان ثلاثيًّا أو رباعيًّا أو مزيدًا عليهما كَـ(عَثَرَ، وَدَحْرَجَ، وَأَكْرَمَ، وَتَكَسَّرَ، وَتَدَحْرَجَ)، **(مَفْتُوحٌ)**، وَهَذِهِ الجَمْلَةُ مَعْطُوفَةٌ عَلى قَولِهِ: (فَالحَرْفُ الأَخِيرُ) **(مِنْ جَمِيعِ الأَبْوابِ إِلَّا من الأَبْوابِ الخُمَاسِية وَالسُّدَاسِية)** فإِنَّ أَوَّلَهُمَا سَاكِنٌ، وَأُتِيَ بِهَمْزَةِ الوَصْلِ فِيْها؛ لِيُمْكِن النُّطْقُ فِيْها[1]، ثُمَّ قَالَ: **(الَّتي)** صِفَةٌ لِقَوْلِهِ: (الخُمَاسِية وَالسُّدَاسِية)، **(في أَوَّلِهَا هَمْزَةٌ)**، قَيَّدَ بِذَلِكَ للاحْتِراز[2] عَنِ الخُمَاسِيِّ الَّذِي في أَوَّلِهِ تَاءٌ كـ(تَفَعَّل وَتَفَاعَل) فإِن أَوَّلَهُ مَفْتُوحٌ كَمَا تَرَى.

[مواضع همزة الوصل]

(فإِنَّها هَمْزَةُ وَصْلٍ) اعْلَمْ أَنَّ هَمْزَةَ الوَصْلِ تَدْخُلُ في الكَلِمَاتِ الثَّلاثِ في الاسْمِ وَالفِعْلِ/٩و/ وَالحَرْفِ.

أَمّا الأَسْمَاءُ، فَمَصَادِرُ الأَفْعَالِ الخُمَاسِيةِ وَالسُّدَاسِية كَـ(الانْطِلاقِ والاسْتَخْرَاجِ)، وَفي عَشرَةِ أَسْمَاء[3] غَيْر مَصَادِر، وَهَيَ: (ابْنٌ) وَ(ابْنُمٌ)[4] إلخ كَمَا يَأْتِي.

وَأَمَّا الأَفْعَالُ فَإِن كَانَ مُضَارِعًا، فَهَمْزَتُهُ هَمْزَةُ قَطْعٍ، نحو: (أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَان الرَّجِيم)، و(أَسْتَغْفِرُ الله)، وَ(أَحْمَدُهُ على كُلِ حَالٍ).

---

(١) قال أبو البقاء: ألف الوصل مزيدة توصلًا بها إلى النطق بالساكن بعدها، ولذلك إذا وصلتَ بالكلمة شيئًا قبلها سقطت الهمزة؛ لأنَّ الساكن قد نُطِق به بواسطة ما قبله فلا تثبت همزة الوصل إلا في الابتداء، وأَمَّا همزة القطع فتثبت وصلًا وابتداءً. ينظر: اللُّباب في علل البناء والإعراب للعُكبري: ١٩١/٢.

(٢) في الأصل: (لاحتراز).

(٣) ينظر: الخصائص لابن جني: ٣٣٩/٢.

(٤) قال ابن جني: الميم زائدة في (ابنم) وليست بدلًا من لام الفعل على حد ما كانت الميم في (فم) بدلًا من عين الفعل ينظر: المُنْصِف: ٥٨.

وَإِن كَانَ مَاضِيًا، فَإِن كَانَ ثُلاثِيًّا، أَو رُبَاعِيًّا، فَهَمْزَتُهُ هَمْزَةُ قَطْعٍ نحو: (أَخَذَ وَأَكَلَ، وَأَمَرَ، وَأَخرَجَ، وَأَكْرَمَ، وَأعْطَى)، وَإِن كَانَ خُمَاسِيًّا أَو سُدَاسِيًّا، فَهَمْزَتُهُ هَمْزَةُ وَصْلٍ[١] نَحو: (انْطَلَقَ وَاسْتَخْرَجَ).

وَإِن كَانَ أَمْرًا، فَإِن كَانَ مِنَ الرُّبَاعِي، فَهَمْزَتُهُ هَمْزَةُ قَطْعٍ نحو: (يَا زَيدُ أَكْرِمْ عَمْرًا)، و(يَا فُلانُ أَحبَّ فُلانًا)، وَإِن كَانَ مِنْ الخُمَاسِي وَالسُّدَاسِي، أَو مِن الثُّلاثِي، فَهَمْزَتُهُ هَمْزَةُ وُصْلٍ[٢] نَحو: (انْطَلِقْ وَاسْتَخْرِجْ واضَرِبْ) .

وَأَمَّا الحَرْفُ[٣] فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ هَمْزَةُ وَصْلٍ إِلَّا هَمْزَةَ (أَلْ) قَولُكَ: (الغُلَامُ وَالفَرَسُ)، وَنَحو ذَلِكَ، وَبَاقِي الحُرُوفِ هَمزَاتُهَا قَطْعٌ نَحو: (أَو، وَأَم، وأَن). انتَهى تقرِيُر شَيْخِنا[٤].

(وهمزةُ الوصلِ تَثْبُتُ في الابتداء، وتَسْقُطُ في الدَّرجِ)، كَمَا قَالَ ابنُ مَالك رحِمهُ الله:

للوصلِ هَمزٌ سابقٌ لا يَثْبُتُ إلّا إذا ابتُدِي بِهِ كَاسْتَثْبِتُوا[٥]

وَلا يَجُوزُ في الدَّرج إثباتُها[٦] إلا في ضَرورة الشعر كَقَوله:

إذا جَاوَزَ الإثنين سِرٌّ فإنّهُ يُبَثُّ وتكثيرُ[٧] الوشاة قمين[٨]

وقوله:

---

(١) ينظر: المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف للعنزي: ١٦٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ١٦٣.

(٣) قال ابن جني: دخول همزة الوصل على الحرف في موضع واحد وهو لام التَّعريف نحو الغلام والجارية واللَّام وحدها للتعريف والألف قبلها همزة وصل. ينظر: اللُّمع في العربية: ٢٢٣.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) ألفية ابن مالك: ٧٥.

(٦) ينظر: شرح تصريف الزَّنْجاني: ٥٣.

(٧) في الأصل: (وتكسير).

(٨) البيت من الطويل، وهو لقيس بن الخطيم، في ديوانه: ١٦٢، وقد وردت بلفظ آخر في عجزه:(بنشر وتكثير الحديث قمين) ومعنى قمين: جدير. ينظر: العين:٥/١٨١.

ألا لا أرى إثنين أحسن شِيمةً على حَدَثانِ الدَّهر منِّي ومِنْ جُمْلِ[١]

وَكَثُرَ ذَلك في أوائل أنصاف الأبيات، كقولهِ:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً إتَّسَعَ الخَرْقُ على الراقِعِ[٢]

(وَهْمزةُ الوَصلِ) الواقِعَةُ في الأسماءِ الَّتي هِي غَيرُ مصادرَ واقعةٌ في عشرة أسماء، وهي **(همزة ابن)** أصلُه: (بَنَوٌ)[٣] كـ(جَمَل)؛ لِتَكسيره على أبْناء بوزن (أفْعال)، حُذفت لامُهُ للثقل بتعاقب حركات الإعراب عليها. ثُمَّ قِيل: هي ياء من (بَنَيْتُ)؛ لأنَّ الابن يبني على الأَب كبناءِ الحَائطِ على الأَسِّ[٤]، وقِيل: هي واو، وهو الصحيح؛ لأَنَّ جميعَ الأَسماء /٩ظ/ المحذوفة اللَّام المعوّض عنها الهمزة لامها واو إلّا (اسْتًا) فكان الحمل على الأعمّ أولى[٥].

وأمّا الاستدلالُ بِالبُنُوّة فمردود بقولهم: الفُتُوَّة[٦]، ولام (فتى) ياء، كذا في الداوودية[٧] **(وابْنِمِ)** بمعنى ابن، والميم زائدة[٨] للتوكيد والمبالغة كما في (زُرْقُم) بمعنى الأَزرق[٩]، وَليست هي بدلًا من لامِ الكلمةِ، وإلّا لكانت اللَّامُ في حكمِ الثَّابتةِ فلا يحتاجُ إلى همزةِ وصلٍ، وتَتْبَعُ نونُهُ ميمَهُ في الإعراب كما في (امرِئٍ).

---

(١) البيت من الطويل وهو لجميل بثينة في ديوانه: ٨٣.

(٢) البيت من السَّريع لأنس بن العباس من بني سُليم. ينظر: الكتاب: ٢٨٥/٢.

(٣) قال ابن فارس في (بنو): «الباء والنُّون والواو كلمة واحدة، يتولَّد عن الشيء، كابن الإنسان وغيره. وأصل بنائه بنو، والنِّسبة إليه بنويٌّ». مقاييس اللغة: مادة (بنو)، ٣٠٣/١.

(٤) قال الأَزهري: «ويُحتمل أَن يكون أصله بنيًا». ينظر: تهذيب اللغة: مادة (بنى)، ٣٥٢/١٥.

(٥) ينظر: الصِّحاح: مادة (بنا)، ٢٢٨٦/٦.

(٦) ينظر: تهذيب اللغة: مادة (بنى)، ٣٥٢/١٥.

(٧) حاشية الداوودي: ٢: ٩٢٨.

(٨) قال ابن جني: «زيدت الميم آخر (ابن)، وجرت قبلها حركة الإتباع فصارت هذا ابنمٌ، ورأيت ابنمًا، ومررت بابنمٍ، فجريان حركات الإعراب على الميم يدلُّ على أنها ليست (ما)، وإنما الميم في آخره كالميم في آخر ضرزم ودقعم». الخصائص: ١٨٤/٢.

(٩) ينظر: الكنز اللغوي في اللسن العربي لابن السكيت: ٦١.

(وابنةٍ، وامرئٍ، وامرأة، واثنين، واثنتين)، أصلها: (ثَنَيَان وثَنَيَتَان)[١] كـ(جَمَلانِ وشَجَرَتَانِ) بدليل قولهم: في النسبة إليهما: (ثَنَوِيّ) بفتحتين، فَحُذفت اللَّام وأُسكن الفاء، أي: فاؤهما، وزِيدت همزةُ الوصلِ، كذا في الداوودية[٢].

(واسم)، أصلُهُ عند البَصريين: (سِمْوٌ) كـ(قِنْوٌ) حُذِفت لامُهُ للثِّقل بِتعاقب الحركات الإعرابية عليها، ونُقل سكون الميم إلى السين لتتعاقب الحركات عليها، ثُمَّ أُتِي بالهمزةِ[٣].

وعند الكوفيين (وَسْمٌ)، أي: علامة؛ لأَنَّ الاسمَ علامةٌ على مسمّاه[٤]، والمُختارُ الأَول، كذا في الداوودية ملخصًا[٥].

(واست) اسم للفَرْجِ، وأَصلُه: (سَتَهٌ) بفتحِ أوَّله وثانيه كـ(جَمَل) لتكسيره على (أسْتَاه)،[٦] وتصغيره على (سُتَيْهة)، وفيه لُغتان أخريان: (سه وست)[٧] كذا في حاشية الداوودي[٨].

(وايْمُن) في القسمِ، أي: المخصوصُ بالقَسمِ[٩] ألفه للوصل عند البصريين[١٠]، والقطع عند الكوفيين[١١].

---

(١) ينظر: الصِّحاح: مادة (ثنى)، ٢٢٩٥/٦.

(٢) حاشية الداوودي:٢/ ٩٢٨

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة (١) ٨/١- ١٦ .

(٤) ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف: مسألة (١)، ٨/١-١٦.

(٥) حاشية الداوودي: ٩٢٧/٢.

(٦) ورد في شرح الشافية لنقره كار[مطبوع في ضمن مجموعة الشافية]:٣٤٦/١: (سه) وأصله: (سته) بدليل: (أستاه) حُذِفت عينه على غير القياس، وتصغيره (ستيهة).

(٧) جاء في المُنصِف أنَّ لفظة (است) محذوف منها اللَّام وهي هاء، ومما يدلُّ على ذلك قولهم في تحقيرها: (سُتيهة)، وفي جمعها أستاه، وقالوا: رجلٌ أسته وسُتهم، وقد قالوا سهٌ، فحذفوا العين، وهذا من الشَّاذ، ولم يأت من الأسماء ما حُذفت عينه إلا هذا الحرف. ينظر: المُنصِف: ٦١.

(٨) حاشية الداوودي:٢/ ٩٢٨.

(٩) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٢٠٣.

(١٠) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة (٥٩) ٣٣٤-٣٣٨.

(١١) ينظر: المصدر نفسه.

ثم الجميع تُكسر عند الابتداء إلَّا (اَيمُن)، فإنَّها تُفتح[1].

(و) كذلك **(همزة)** الفعل **(الماضي)**، أي: الخُماسي والسُّداسي من مزيدِ الثُّلاثي والرُّباعي، **(و)** همزة **(المصدر)**، أي: الَّذي كانت في أوَّل ماضيه همزة بعدها أربعة أحرف فصاعدًا كهمزة إكراما[2] وانقطاعا واستخراجا واقشعرارًا و غير ذلك.

(و) همزة الفعل **(الأمر من الخماسي)** نحو: (انْقطِعْ) **(والسُّداسي)** نحو: (اسْتَخْرِجْ)، فهذا الجارّ والمجرور يرجع إلى كلِّ واحدٍ من الثَّلاث قبله، **(و)**مثلُهُ همزة فعل **(الأمر الحاضر)** يعني تكون همزة وصل إذا كانت **(من الثُّلاثي)** كقوله تعالى: ﴿ فَٱصۡبِرُواْ حَتَّىٰ يَحۡكُمَ ٱللَّهُ بَيۡنَنَا ﴾[3] **(و)** كذلك **(الهمزة المتصلة بلام التَّعريف)** تكونُ همزةَ وصلٍ[4] نحو: (الرَّجل والغُلام).

(و) حُكم **(همزةِ الوصلِ)** /١٠و/ الواقعة في الاسمِ والفِعلِ والحَرفِ **(محذوفة في الوصل، ومكسورةٌ في الابتداء إلَّا ما اتصل بلام التعريف)** كـ(الفرس والبغل والحمار) وإلّا **(همزة ايْمُنٍ فإنَّهما مَفتوحتان في الابتداء، وما)** موصولة معطوفة على (ما) الموصولة السابقة **(يكون في أول)** فعل **(الأمر من)** نحو: **(يَفْعُل بـ)** فتح الياء وسكون الفاء و**(ضم العين)** نحو: (اُنْصُر) **(فإنَّها مضمومةٌ في الابتداء)** وإن كانت همزة وصل، والعلَّةُ في الضَّمِّ[5] كونُهُ **(تبعًا للعين)**؛ لأنَّ العينَ مضمومةٌ.

---

(١) في الجميع فاكسرِنْ لَهَا سِوى في (أيْمُنٍ) (أل) افْتَحنْ

أي: إنَّ همزة الوصل يبدأ بها مكسورة في جميع المواضع إلا في كلمة (أيْمُن) و(أل) فتكون مفتوحة. اللُّمع في العربية لابن جني: ٢٢٥، و عون المعبود شرح نظم المقصود:٣٧، وسؤال وجواب: ٨٣٦.

(٢) همزة المصدر (إكرام) ليست همزة وصل. ينظر: المقتضب: ٨١/١.

(٣) سورة الأعراف من الآية: ٨٧.

(٤) عند الخليل الهمزة في لام التَّعريف للقطع، وسقوطها في الوصل؛ لكثرة الاستعمال. ينظر: الجنى الدّاني في حروف المعاني: ١٣٨.

(٥) ينظر: المُنصِف: ٥٤.

(و)[1] كذلكَ الهمزةُ تكونُ **(مضمومةً**[2] **في)** الفِعلِ **(الماضي المَجْهول من الخُمَاسيٍ)**، **(و)**من **(السُّداسي)** نحو: (اُنْطُلِقَ، واُنكُسِرَ، واُستُخرِجَ)، وهو بضمِّ الأَول وكسرِ ما قبل الآخر[3].

[الماضي المبني للمجهول]

(وإن كان) معطوفًا على قوله: (فإن كان معروفًا) وإنَّما تقدّم المعروفُ؛ لأنه الأَصلُ، ولهذا قاس عليه المجهول **(الفعل)** الماضي **(مجهولًا)** أي مبنيًّا للمفعولِ، **(فالحرفُ الأَخيرُ مِنه)**، أي: من الفِعل الماضي المجهول **(يكونُ مثلَ ما كان في)** الفِعل **(المعروفِ)**، أي: يُفتح في أربعة ويضم في واحد، ويسكَّن في تسعةٍ، **(والحرف الّذي قبل الأَخير)**، أي: قبل لام الفعل **(مكسورًا)**، أي: لفظًا كـ(ضُرِبَ) أو تقديرًا كـ(قِيْل، وبِيْع، وشُدَّ) **(و)** الحرف **(السَّاكن ساكنٌ على حاله)** كما كان في المعروف، فإذا لاحظتَ المعروف فهمت المجهول نحو: (نُصِرْنَ ودُحْرِجَ وأُكْرِمَ) ونحو ذلك، **(وما بَقِيَ مضمومٌ)**، وهو الحرفُ الأَولُ من الثُّلاثي المجرَّد لفظًا كـ(ضُرِبَ وقُتِل)، أو تقديرًا كـ(قِيل، وبِيع، وجِيء)، ومن الرُّباعي المجرَّد أيضًا، كـ(دُحْرِجَ) وكذلك الحرف الأَول والثَّالث من الفِعل الخُماسي والسُّداسي.

---

(١) في نسخة (وكذلك). المقصود (مخطوطة):/ ٣ظ/، متن المقصود في فنِّ الصرف (مطبوع): ٧.

(٢) ورد في سؤال وجواب ٨٣٦: «فإن قلت لِمَ ضمَّت في مجهول الخماسي والسداسي ؟ قلت تبعًا لأول متحرك منه، و لئلا يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة؛ لأنَّ السَّاكن ليس بحاجز حصين».

(٣)ينظر: الكافية في علم النحو: ٤٦.

[الفعل المضارع]

ولمّا فَرَغَ من الفِعل الماضي، وهمزةِ الوصلِ، وحكمهما شرع يتكلَّم على الفِعل المضارعِ فقال:

(وأَمَّا) الفِعل **(المضارع)**، أي: المشابه لغةً[١]، وفي الاصطلاح: هو كلمةٌ دلّت على معنًى في نفسها، واقترنت بزمن الحال والاستقبال وضعًا[٢]، **(فهو الَّذي يكون في أوله حرفٌ من حروف أتَيْنَ)** أو (نأتي)[٣] أو (نأيت)[٤] أو (أنيت) أو (أنتي) بإثبات الياء/١٠ظ/

فمجموعُ الأَلفاظِ خمسةٌ **(بشرط أن يكونَ ذلك الحرفُ)** من الصيغِ الخمسةِ الَّتي أجودها أنيت **(زائدًا على)** الفعل **(الماضي)** احترازا عن (يَسَرَ[٥]، أو تَكَسَّر، وأكرمَ، أو نَصَرَ)، فإنَّ هذه الحروف، وإن كانت من (أتين) لكنها لم تكن زائدة تأمل، وأَن يكون أيضًا دالًّا على معنى المضارع.

[حركة حروف المضارعة]

(وحُرُوفُ المضارعةِ) المتقدِّمة **(مفتوحةٌ في)** الفعل **(المعروفِ)**، أي: المبني للفاعل[٦] **(من جميع الأبواب إلّا من)** الفعل **(الرُّباعي، أيَّ رُباعيٍّ كان)** سواء كان أصليًّا أو مزيدًا على الثُّلاثيّ بحرف واحد، **(فإنَّها مضمومةٌ فيهِنّ)**، أي: في

---

(١) ينظر: الصِّحاح: مادة (ضرع)، ١٢٤٩/٣.

(٢) ينظر: شرح تصريف العزِّي: ٤٥.

(٣) إنَّ الفعل المضارع له علامة يتميز بها وهي مجيء حروف (نأتي) في أوّله، وهذه الحروف الأربعة لها معانٍ مشهورة نحو: (أُكلمُ، نُكلمُ، تُكلمُ، يُكلمُ)، ويشترط في هذه الأحرف أن تكون زائدة على الفعل الماضي. ينظر: عون المعبود شرح نظم المقصود: ٣٩.

(٤) المضارع: ما أشبه الاسم بأحد حروف (نأيت)؛ لوقوعه مشتركًا، وتخصيصه بالسين وسوف، فالهمزة للمتكلم مفردًا، والنُّون له مع غيره، والتَّاء للمخاطب وللمؤنث والمؤنثتين غيبة، والياء للغائب غيرهما، وحروف المضارعة مضمومة في الرّباعي، ومفتوحة فيما سواه. ينظر: الكافية في علم النحو: ٤٤.

(٥) ذكر الفراهيدي: إنَّ الياء اصلية في (يسر). ينظر: الجمل في النحو المنسوب للفراهيدي: ٣٣٥.

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣١١/٤.

الحروف[1]، **(وما)** اسم موصول مبتدأ خبرهُ (مكسورة) **(قبلَ لامِ الفعلِ)**، أي: قبل الحرف الأخير من الفعل **(المضارع مكسورةٌ)**[2] في الفعلِ المعروفِ.

فإن قيل: كان حقَّهُ[3] أَن يكونَ من غيرِ تاءٍ؛ لأَنَّه يعودُ الضمير على (الحرف) الَّذي قبل الحرف الأَخير؟ أُجيب بأَنَّهُ كُلٌّ من ليس له فَرْجٌ حقيقةً[4] يجوز تذكيره وتأنيثه؛ **(في الرُّباعي والخُماسيّ والسُّداسيّ)** نحو: (يُدحرِج، ويَنْقَطِعُ، ويَسْتَخْرِجُ) بكسرِ الراءينِ والطَّاء، **(إلّا من)** الفعل الَّذي هو **(يَتَفَعَّل)** نحو: يَتَكَسَّر[5]، **(أو يَتَفَاعَل)** نحو: (يَتَبَاعَد)[6] أو **(يَتَفَعْلَلَ)** نحو: يتدحرج **(فإنَّها)** حقُّه: **(فإنَّه)** وتقدَّم الجواب عن ذلك **(مفتوحة فيهن)**، أي: في الصيغ الثلاث هكذا سُمع ونُقِل.

[المضارع المبني للمجهول]

(و) أمّا الحكم **(في)** الفعل **(المجهول فحروف المضارعة)**[7] المتقدمة التي يجمعها قولك: (أنيتُ) **(مضمومة)** **(و)**غير الحروف المضارعة، فـ**(الساكنُ)** من الفعل المجهول **(ساكنٌ على حاله)** كما كان في المعلوم[8]، **(وما)** اسم موصول مبتدأ خبره (مفتوح)، والجملة الفعلية صلة **(بقي)**، أي: ما عدا حرف المضارعة والساكن **(مفتوحٌ كلُّهُ)** أشار بالتوكيد؛ ليشمل جميع الأَبواب، وهذا **(ما عدا لامَ الفعلِ)**، أي: الحرف الأَخير **(فإنَّها)**، أي: لام الفعل **(مرفوعةٌ في)** الفِعلِ

---

(١) ينظر: الكافية في علم النحو:٤٤، وشرح الكافية الشافية: ٢٠٧٥/٤.

(٢) في نسخة (المضارع مكسورٌ) متن المقصود في فنِّ الصرف (مطبوع): ٨.

(٣) أي: لفظ (مكسورة).

(٤) أي: المؤنّث المجازيّ أو المذّكر المجازيّ.

(٥) ينظر: شرح تصريف العزّي للتفتازاني: ١١٥

(٦) المصدر نفسه.

(٧) في نسخةٍ (حرف المضارع) المقصود(مخطوط): /٣ظ/، في نسخة (تكون حروف المضارعة). متن المقصود في فنِّ الصرف (مطبوع): ٨.

(٨) ينظر: الأصول في النحو: ١٤٥/٢.

(المعروفِ)، **(و)**كذلك لام الفعل مرفوع /١١و/ في الفِعلِ **(المَجْهولِ)**، وهذا الحكمُ جَارٍ فيما ذُكر، **(ما)** ظرفية مصدرية **(لم يكن)**، أي: لم يدخل عليه **(حرفٌ ناصبٌ ينصِبُها)** أي: يَنصِبُ اللَّام، ومجموعُ النواصبِ عَشَرَةٌ، منها ما هو ناصبٌ بنفسهِ، ومنها ما هو ناصبٌ بالتقدير، كما هو مقرَّرٌ في محله[١] **(أو)** ما لم يدخل عليها حرف **(جازمٌ يَجْزِمُها)**، أي: يَجْزِمُ اللَّام فإنَّها حينئذ تكون إِمَّا منصوبة أو مجزومة، والجوازم ثمانيةَ عشرَ جازمًا، منها ما هو جازم لفعل واحد[٢]، ومنها ما هو جازم لفعلين[٣] وبيان ذلك في كتب النحو.

---

(١) ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري: ٥١٧/٢.

(٢) ينظر: شرح قطر النَّدى وبل الصدى لابن هشام: ٧٩.

(٣) وجازم لفعلين، وهو أربعة أنواع: حرف باتفاق، وهو(إن)، وحرف على الأصح، وهو (إذ ما)، واسم باتفاق، وهو(من، وما، ومتى، وأي، وأين، وأيان، وأنى، وحيثما) واسم على الصح، وهو(مهما)، وكل منهنَّ يقتضي فعلين: يسمى أولهما شرطًا، وثانيهما جوابًا وجزاء. ينظر: شرح قطر النَّدى وبل الصَّدى: ٨٥-٩٣.

[الأَمر والنَّهي]

ولمَّا فَرَغَ من حكمِ المضارعِ أخذَ يتكلَّمُ على الأَمر فقال: **(وأَمَّا الأَمرُ)**، أي: فعل الأَمر الغائب نحو: (لِيَضْرِبْ)، **(والنَّهي)**، أي: مطلقًا نحو: (لا تَضْرِبْ)، أو (لا يَضْرِبْ **(فإنَّهما يكونان على لفظ)** فعل **(المضارع إِلَّا أَنَّهما مجزومان)**، أي: باللام أو بـ(لا) الطلبيّتين، **(وعلامةُ)** مبتدأ ومضاف، خبرُه (سقوط) مع ما أُضيفَ إليه وما عُطِفَ لتمام الفائدة **(الجزم فيها سقوط نون التثنية)**[1]، أي: إذا كانَ متصلًا به أَلف الاثنين نحو: (لِيَضْرِبا) و(لا تَضْرِبا) **(و)**سقوط نون **(جمع المذكر)** السالم[2] إذا اتصل به واو الجماعة نحو: (لِيَضْرِبُوا و(لا تَضْرِبُوا)، **(و)**سقوط نون **(الواحدة المخاطبة)** أيضًا بشرط أن يتصل به ياء المؤنثة المخاطبة، نحو: (لا تَضْرِبِي).

(وفي البواقي)، وهي المفرد المذكر سواء كان غائبًا أو حاضرًا أو مفردة المؤنثة الغائبة، **(سكونُ لامِ الفعلِ الصحيحِ)**، يعني: إذا كان الفعل الصحيح الآخِرِ يُجزَمُ بالسكون[3] نحو: (لِيَضْربْ ولِتَضْرِبْ ولا يَضْرِبْ).

---

(١) في نسخة (الجزم فيهما). المقصود: (مخطوطة): /٤و/، ومتن المقصود في فنِّ الصرف (مطبوع): ٨.

(٢) لفظة (السالم) هنا لا تصلح؛ لأنَّ نون جمع المذكر السالم تكون في الاسم نحو: (مسلمون) ولا تكون في الفعل. وقد رسم الناسخ لفظ السالم باللون الأحمر لكنها غير موجودة في متن المقصود المطبوع ولا في المخطوط ولا في شروح المقصود كالمطلوب:٣٣، وروح الشروح: ٩٣.

(٣) قال سيبويه: «اضْرب في الأمر، ولم يحرِّكوها؛ لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة، فبعُدت من المضارعة بُعْد كم و إذ من المتمكنة، وكذلك كلُّ بناءٍ من الفعل كان معناه: (افْعلْ)، والفتح في الحروف التي ليست إلا لمعنى وليست بأسماء ولا افعال قولهم: سوف وثُمَّ، والكسر فيها قولهم في باء الإضافة ولامها بزيدٍ ولزيدٍ، والضم فيها منذ فيمن جر بها؛ لأنَّها منزلة مِن في الأيام». الكتاب: ١٧/١.

(و) علامةُ الجزمِ أيضًا **(سقوطُ لامِ الفعلِ المعتلِّ)**؛ لأنَّ حروف العلَّةِ ضعيفةٌ لا تتحمّل الإعراب بالحركات سوى النصبِ فَحُذِفت بالجازم علامةً له نحو: (لِيَغْزُ، ولِيَخْشَ، ولِيَرْمِ)[1]، وهذا الحكم **(سوى نونِ المؤنث فإنَّ نونها ثابتةٌ في الجزم)**[2]، ولا تحذف فيه، نحو قولك: (لِيَضْرِبْنَ، ولا يَضْرِبْنَ، ولا تَضْرِبْنَ) في الحاضرة، **(و)**كذلك ثابتة /١١ظ/ في **(غيره)**، أي: غير الجزم، وهو الرَّفعُ والنَّصبُ، نحو: (يَضْرِبْنَ، ولن يَضْرِبْنَ)؛ لأنَّ نونَها ليست بنونِ الإعراب، بل نونُها ضميرٌ كالواو في جمع المذكر، فيَثْبُتُ في كلِّ حالٍ[3].

---

(١) قال ابن الأنباري في أسرار العربية: ٣٢٢-٣٢٤: «فإنْ قيل: فلِمَ قالوا: (هو يغزو ويرمي ويخشى) فأثبتوا الواو والياء والألف ساكنة في حالة الرّفع وحذفوها في حالة الجزم، وفتحوا الواو والياء في حالة النصب فسوّوا في (يخشى) بين النصب والرفع ؟ قيل: إنَّما أثبتوها ساكنة في الرفع؛ لأنّ الأصل أن يقال: (هو يغزوُ ويرميُ ويخشيُ) بضَمِّ الواو في (يغزو) والياء في (يرمي ويخشي) إلا أنَّهم استثقلوا الضمة على الواو من (يغزو) و على الياء من (يرمي) فحذفوها فبقيت الواو من (يغزو) ساكنة وكذلك الياء من (يرمي) وإمَّا الياء من (يخشي)، فانقلبت ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، وإنّما حذفوا هذه الحروف في الجزم؛ لأنَّها أشبهت الحركات ووجه الشبه من وجهين:

أحدهما: أنَّ هذه الحروف مركبة من الحركات على قول بعض النحويين والحركات مأخوذة منها على قول الآخرين وعلى كلا القولين فقد حصلت المشابهة بينهما.

والوجه الثاني: أنَّ هذه الحروف ها هنا لا تقوم بها الحركات، كما أنّ الحركات كذلك، وكما أنها تحذف للجزم فكذلك هذه الحروف...».

(٢) في نسخة (سوى نون جمع المؤنث). المقصود: (مخطوط): /٤و/، ومتن المقصود في فنِّ الصرف (مطبوع): ٨.

(٣) ينظر: المفتاح في الصرف: ٥٤.

(و) فعل **(الأَمر الحاضر المعروف)** كـ(اضرِبْ) طريقُهُ: **(أنْ تَحذِفَ منه حرفَ المضارعةِ)** في حالِ المضارعِ قبلَ صيرورتِهِ للأمر، **(وتُدخِلَ عليه همزةَ الوصلِ)**؛ لِيُتصوَّر النُّطقُ بالسَّاكنِ، **(إن كانَ ما بعد حرفِ المضارعة ساكنًا)** نحو: (يَضرِب، ويَنْصر، ويفْتح)، وفي نسخةٍ: **(لتعذر الابتداء بالساكن)**[1]، **(وإن كان)**[2] ما بعد حرف المضارعة **(متحرّكًا)** نحو: (يَتَكسَّرُ ويَتَبَاعَد) **(فتسكّن آخره)** بعد حذف حرف المضارعة من أوّله وإتيان الصيغة نحو: (عِدْ ودَحْرِجْ)، **(وهو مبنيٌّ)** في هذه الحالة **(على الوقف، والمبنيُّ على الوقف)** يكون **(كالمجزوم في)** دخول الصيغة على **(اللفظ)** هذا على مذهب البصريينَ، وعلى مذهب الكوفيينَ، فإنَّهُ مُعْربٌ مجزوم لا مبنيّ[3]، وتعليلُ كلٍّ في المطولات[4].

[اسم الفاعل]

ولمَّا فَرَغَ من التَّكلّم على الأَمر والنَّهي أخذ يتكلَّمُ على اسم الفاعلِ وضوابطِهِ، وهذا إذا كان من الثُّلاثيّ، وهو خامس المشتقات فقال:

(وأَمَّا الفاعل) على حذف المضاف[5] **(فَيُنْظَرُ في عينِ الفعلِ الماضي فإن كان مفتوحًا)**، أي: على وزن **(فَعَلَ)** بفتحِ العينِ كـ(نَصَرَ، وضَرَبَ، وفَتَحَ) **(فوزنُهُ: نَاصِر)** هذا مثال، وحقُّه (فاعل)[6] **(وإن كان مضمومًا)**، أي: على وزن **(فَعُلَ)** بضمِّ العين كـ(حَسُن) **(فوزنُهُ)**، أي: وزن اسم الفاعل: **(عَظِيْمٌ)** كـ(فَعِيْل)، وهذا الوزن

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) في نسخة (وأمّا أن كان). المقصود(مخطوطة): /٤و/. في المقصود في فنِّ الصرف: (فإن كان): ٩.

(٣) اختلف البصريون والكوفيون في فعل الأمر أمعرب هو أم مبني ؟ فذهب البصريون إلى أنَّه مبني على السكون، وأَمَّا الكوفيون فذهبوا إلى أنَّه معرب مجزوم. ينظر: الإنصاف في مسائل الإعراب مسألة (٧٢): ٤٢٧/٢-٤٤٥.

(٤) المطولات مثل: شرح المفصَّل

(٥) أي: اسم الفاعل.

(٦) أي: حق الوزن أن يكون بالفاء والعين واللَّام لا بأمثلة أخرى.

مشترك بين الفاعل والمفعول والمصدر[١]؛ لأَن الفَعِيل قد يكون للمفعول والمصدر نحو: (جَرِيْح[٢]، ووجِيْع[٣]) **(وضَخِمٌ)**[٤] بفتح الضاد وكسر الخاء كـ(فَعِل) وهذا الوزن مشترك بين الفاعل والمصدر نحو: خَنِق[٥]، وقيل: بفتح الضاد وسكون الخاء[٦]، وهذا الوزن أيضًا مشترك بين الفاعل والمصدر؛ لأَنَّ الفَعْل بفتح الفاء وسكون العين قد يجيء للمصدر نحو: (قَتْل)[٧]، **(وإن كان)** عين الفعل الماضي **(مكسورًا)**، أي: على وزن (فَعِل) بكسر العينِ /١٢و/ كـ(حسِبَ) **(فوزنُهُ)** وتفصيله يكون **(من)** الفعل **(المتعدِّي)** على وزن (فاعل) من (عَلِم يعلَم) بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع: **(عالِمٌ)** نحو قولك: (عَلِمَ زيدٌ المسألة، فهو عالِم)، وهذا وزنه من الفعل المتعدِّي.

[أوزان اسم الفاعل من الفعل اللازم (وهي أوزان الصفة المشبهة]

(و) أَمّا وزنُهُ **(من)** الفِعلِ **(اللَّازم)** فإنَّه **(يأتي على أَربعة أَوزان)**:

أحدها: **(نحو: مَرِيْض)** على وزن (فَعِيْل) من (مرِضَ يَمْرَضُ) بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، وهذا الوزن مشترك بين الفاعل والمفعول والمصدر[٨] كما مرَّ في (عَظِيْم).

---

(١) (فَعِيلٌ) قد يجيء بمعنى الفاعل كالرَّحيم بمعنى الرَّاحم مع المبالغة وبمعنى المَفْعُول كالقتيل بمعنى المقتول وأمثلتهما في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث، كأمثلة اسم الفاعل والمفعول، إلَّا أَنّه يستوي لفظ المذكر والمؤنث في (الفَعِيل) الَّذي بمعنى المَفْعول نحو: رجلٌ قتيلٌ، وامرأةٌ قتيلٌ بخلاف مررت بقتيلٍ فلان وبقتيله، فإنّهما لا يستويان خوف اللبس. شرح التَّصريف العزِّي: ١٣٥.

(٢) قال ديكنقوز في شرحه على مراح الأرواح: ٧١: «ويجيء اسم الفاعل على وزن فَعِيل نحو: نَصِير بمعنى: ناصر ويستوى فيه، أي: في (فَعِيل) المذكر والمؤنث والتثنية والجمع».

(٣) مثال على ورود (فَعِيل) مصدرًا مثل: صهلت الخيل صهيلًا. ينظر: النحو الوافي: ١٩٦/٣.

(٤) قالوا: صخمٌ ولم يقولوا: صخيم. ينظر: الكتاب: ٢٩/٤.

(٥) الخَنِقُ: بكسر النون: مصدر قولك: خَنَقَهُ يخْنُقُهُ. الصِّحاح: مادة (خنق)، ١٤٧٢/٤.

(٦) أي: لفظ (ضَخْم). ينظر: العين: ٢٨٢/٢

(٧) ينظر: مراح الأرواح: ١٥.

(٨) قد يأتي اسم الفاعل على (فَعِيل) نحو: (مَرِيض وبَطين). ينظر: كتاب الأَفعال لابن الحداد: ٦٣/١.

(و) ثانيها: (**زَمِنٍ**) على وزن (فَعِلَ) (**بفتح الزَّاي وكسر الميم**) من (زَمِن يَزْمَن)[١] بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، وهذا الوزن مشترك بين الفاعل والمصدر كما تقدَّم في (ضَخِم).

(**و**) الثَّالث: من الأَوزان الأَربعة (**أَحْمَر**) كـ(أَفْعَل) وصفٌ (**للمذكر**) من (حَمِرَ يَحْمَرُ) بكسرِ العينِ **في** الماضي وفتحِها في المضارع، ومنه: (أَحْوَل، وأَحْمَق)، ونحوُهما، (**وحَمْراء**) بالمدِّ[٢] كـ(فَعْلاء) وصفٌ للمؤنث (**وجمعُهُما**)، أي: جَمْعُ (أَفْعَل وفَعْلاء): (**حُمْر**)، وهو (**بضمِّ الحاء وسكون الميم**)، وهذا حُكمُ المفردِ والجمع[٣].

(**و**) أَمَّا حُكمُ (**تثنية**) الوصف المفرد المذكر الذي هو (**أحمر**) فتقول فيه[٤]: (**أحمران و**) أَمَّا (**تثنية**) الوصف المفرد المؤنث الَّذي هو (**حمراء**) تقول فيه: (**حمراوان**) بِمَدٍّ وألفين أحدهما قبل **الواو** والأخرى بعدها[٥].

(**و**) الرابع: من الأَوزان، وهو آخرها نحو قولِكَ: (**عَطْشان**) كـ(فَعْلان)، وهو وصفٌ (**للمذكر**) المفرد من (عطِشَ يعطَشُ)، بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، وهذا الوزن يصلُحُ للمصدر أيضًا نحو: (لَيّان)[٦]، (**وعَطْشى**) كـ(فَعْلى) وصفٌ (**للمؤنثة**) المفردة، وضُبِطَ هذه اللفظة الأَخيرة الواقعة في المتن كما في بعض النُّسخ (**بفتح العين وسكون الطاء وبالقصر**)[٧] لا بالمدِّ، (**وجمعُهُما**)، أي:

---

(١) الزَّمن: من الزَّمان، والفعل: زَمِنَ يزمنُ زَمَنًا وزمانة، وأزمن الشيء: طال عليه الزَّمان. ينظر: العين: مادة (زمن)، ٣٧٥/٧.

(٢) (بالمد) لم تتميز باللون الأحمر في الأصل، واللفظ ثابت في المقصود.

(٣) وإنَّما قياس الوصف من (فَعِل) اللَّازم في الأعراض كـ(فرِح وأشر) و(أَفْعل) في الألوان والخلق كـ(أخضر، وأسود وأكحل، وألمى، وأعور وأعمى)، و(فَعْلان) فيما دلَّ على الامتلاء، وحرارة الباطن، كـ(شعبان وريان وعطشان) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢١٢/٣-٢١٣.

(٤) جاء في الكتاب: ٤١/٢ تقول في تثنية (أَفْعل) نحو: (أَحْمر) مررتُ برجلٍ أحمران أبواه.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢٤١/٤.

(٦) اللَّيان بالفتح: المصدر من اللين. تقول: هو في ليانٍ من العيش، أي في نعيم. ينظر: الصِّحاح: مادة (لين)، ٢١٩٨/٦.

(٧) ينظر: المقصود (مخطوطة): /٤ظ/، ومتن المقصود (مطبوع): ٩

(فَعْلان، وفَعْلى): (**عِطاشٌ**) بكسر العين[1] كـ(فِعَال)، (**وتثنية عَطْشَان**) الَّذي هو وصفٌ للمذكر (**عَطْشانانِ**) بنونينِ بينهما ألف فاصلة، (**وتثنية عطشى**) الَّتي هي وصفٌ للمؤنثة (**عَطْشَيان**) بياء ثمَّ ألف ونون.

واعلم أنّ/١٢ظ/ هذه الأَوزانَ الأَربعةَ للصِّفةِ المشبهة، ويجيء أوزانها غير هذه الأوزان تركتها خشية الإطالةِ منها: (فَعْل) موزونه (قَتْل)، (وفُعْل) موزونه (صُلب)[2] ونحو ذلك، ثُمَّ قال المصنف –رحمه الله تعالى–: (**واختصرتُ**)، أي: جعلتُ لَفْظِي مختصرًا (**بذكرِ ما**)، أي: الذي (**يمكن ضبطه من**) اسم (**الفاعل وتركت ما عداه**)، أي: الذي لا يمكن ضبطُهُ من اسم الفاعل.

---

(١) (بكسر العين) لم تتميز باللون الأحمر في الأصل، واللفظ ثابت في المقصود.

(٢) جاء في روح الشُّروح: ١٠٢: وللصفة المشبَّهة التي هي مشتق لنسبة الذات إلى صفةٍ غريزية أوزان غير ما ذُكر فقيل لها: سبعة عشر وزنًا بالاستقراء: (فَعْلٌ) بسكون العين وحركات الفاء نحو: شَكْس، وصُلْبٌ ومِلْحٌ، (وفَعَل) بفتح الفاء وحركات العين، نحو: حَسَن، وخَشِنٌ (وفِعِل) بكسر الفاء والعين وبضمهما، نحو صُفُر، وفُعال بفتح الفاء وضمها نحو: (جَبان) و(فَيْعَل) بفتح العين وكسرها نحو: شَيْظَم و(فَعيَل) بفتح الفاء والياء نحو: (حَرْيَص)، وفَعِيل وفَعُول وأفْعل و فَعْلان نحو: (سَلِيْم وغَيُور وأبْلج وغَضْبان).

[اسم المفعول]

(وأمّا المفعُول) على حذفِ المضافِ، يعني: اسم المفعول[١] الَّذي هُوَ السَّادسُ من المشتقاتِ الَّتي أَشار إِليها الشَّيخُ في قولِهِ: **(فصلٌ في الوجوهِ الَّتي اشتدت الحاجةُ إلى إخراجها من المصدرِ من جميع)**[٢] أَبواب **(الثُّلاثي)** سواء كان عين ماضيه مفتوحًا أو مكسورًا أو مضمومًا **(فوزنه: مَجْبُورٌ)** صوابُهُ: (مَفْعُول)، **(وكَسيرٌ)**، أي: (فَعِيْل)، وهذا سماعيٌّ لا يُقاس عليه بخلافِ (مَجْبُور)، فإنه قياسيٌّ مطَّرد **(وقد ذكرنا)** أحكام اسمِ **(الفاعلِ)** **(و)**أحكام اسمِ **(المفعول من الزوائد على)** الفعل **(الثُّلاثي)** سَواء كان رباعيًّا مزيدًا أو خماسيًّا أو سداسيًّا أو أجوفَ أو مضاعفًا متعديين **(في)** بحث **(المصدر الميمي)**، أي: عند قوله: **(وإن كان الفعل زائدًا على الثلاثي فالمصدر الميمي والزمان والمكان والمفعول من كل باب يكون على وزن مضارع مجهول ذلك الباب إلّا أنّك تُبدِل حرفَ المضارعة بميمٍ مضمومةٍ والفاعل منه بكسرِ العينِ...)**[٣].

[صيغ المبالغة]

ولمّا فرغ من التَّكلّم على اسم الفاعل والمفعول وما يتعلق بهما شرع يتكلّم على أوزان المبالغة[٤] فقال: **(و)** بعض **(أوزان المبالغةِ)** من اسم الفاعل تأتي على أنواع منها: **(جَهُولٌ)** بفتح الجيم وضم الهاء، يُقال: جاهل في الجملة، و(جَهُول) إذا بالغت فيه.

(و) منها: **(صِدِّيقٌ)** بكسرِ الصادِ وتشديدِ الدَّالِ: مبالغة في الصدقِ لِمن كثُر صدقُهُ[٥]؛ ولذلك كُنّي به الصديق الأَكبر[٦]ﷺ./١٣و/

---

(١) اسم المفعول: ما اشتقَّ من يفعل لمن وقع عليه الفعل. التَّعريفات: ٢٦.

(٢) ينظر: النص المحقَّق: ٧٤و٧٥.

(٣) النص المحقَّق: ٩٩.

(٤) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣/٧٤

(٥) ينظر: مقاييس اللغة: مادة (صدق)، ٣/٣٣٩.

(٦) ينظر: السيرة النبوية الصحيحة لأكرم ضياء: ١٩٢.

(و) منها: **(كذّابٌ)** بتشديد الذَّال كـ(فَعّال) صفةٌ لمن كَثُرَ كَذِبُهُ[١]؛ ووُصِفَ مُسيلِمة لهذا المعنى.

(و) منها: **(غُفُلٌ)** كـ(فُعُل): لكثيرِ الغفلةِ، وهو كما ضبطه المنصف **(بضمِّ الغين والفاء)**، وهذا الوزن مشترك بين مبالغة اسم الفاعل والصفة المشبهة نحو: (جُنُب).

(و) منها: **(يَقُظٌ)**: لكثير اليقظة، وهو **(بفتح الياء وضمِّ القاف)** على وزن (فَعُل).

(و) منها: **(مِدْرارٌ)**، و(مِسْقامٌ): لكثير الدرور، وهو مطرٌ ضعيفٌ القطرة[٢] ولكثير السقم[٣] على وزن: (مِفْعَال) بكسرِ الميمِ وسكون الفاءِ وفتح العين، وهذا الوزن مشترك بينه وبين اسم الآلة نحو: (مِفْتَاح).

(و) منها: **(مِكْثِير)** بكسرِ الميمِ، وسكونِ الكافِ، وكسرِ الثاءِ المثلثةِ، نحو: (مِعْطِير)، لكثيرِ الكلامِ[٤] والعطر[٥]، على وزن (مِفْعِيل).

(و) منها: **(لُعَنة)**، وهو **(بضمِّ اللَّام، وفتح العين)** على وزن (فُعَلة): لمن يَلعَنُ الناس كثيرًا[٦]، وهذا إن فُتِحَت العينُ **(فإن أُسْكنت العينُ من الوزنِ الأَخير)** يعني ما نحن بصدده[٧] **(يصيرُ بمعنى المفعول)** يعني: أَنَّهُ تلعَنُهُ الناس، وفيه نظر؛ لأنَّ

---

(١) ينظر: مقاييس اللغة: مادة (كذب)، ١٦٨/٥.

(٢) ينظر: مقاييس اللغة: مادة (درَّ)، ٢٥٥/٢.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة: مادة(سقم)، ٣٢٢/٨.

(٤) ينظر: المخصص: (باب كثرة الكلام والخطأ فيه): ٢١٥/١

(٥) ينظر: الصَّحاح: مادة (عطر)، ٧٥١/٢.

(٦) ينظر: مقاييس اللغة: مادة (لعن)، ٢٥٣/٥.

(٧) أي: يكون بلفظ (لُعْنة) بسكون العين.

(**لُعْنة**) بضمِّ اللَّامِ وسكونِ العينِ على وزن (**ضُحْكة**)[١] بضمِّ الضاد[٢] وسكونِ الحاءِ يكونُ لمبالغةِ اسمِ الفاعلِ والمفعولِ، كذا في شروح المراح[٣].

[تصريف الأَفعال الصَّحيحة]

(**فصلٌ في تصريفِ الأَفعال الصَّحيحة**)، وشبهها لذكره تصريف الفاعل والمفعول بَعْدُ، وقدَّم تصريف الأَفعال الصحيحة على المعتلَّة؛ لأنَّ الصحيحَ أصلٌ والمعتلّ ليس بأصلٍ.

(**يتصرَّفُ**) الفعل (**الماضي و**) الفعل (**المستقبَل**) بفتح الباء الموحدة، أي: المضارع (**و**) فعل (**الأَمر**) باللام الطلبية، (**و**) فعل (**النّهي من المعروف والمجهول**)، وهذا الجارّ والمجرور يرجع لكلٍّ واحد من الأَربعة المتقدمة (**على أربعةَ عشرَ وجهًا**)، ولم يَعُدَّ المصنفُ ما ذكر اسمَ الفاعلِ والمفعول لأنّ[٤] تصريفهما ينقص عن الأربعة عشر المذكورة كما يأتي:

(**ثلاثةٌ للغائب**) نحو: (نَصَرَ، نَصَرا، نَصَرُوا) معلومًا، ومجهولًا، ونحو: (يَنْصُرُ، يَنْصُران، يَنْصُرون) في المضارع معلومًا، ومجهولًا[٥]، ونحو: (لِيَضْرِبْ،

---

(١) فرق الأزهري في تهذيب اللغة: ٥٥/٤، بين(ضُحَكة)، و(ضُحْكة) يُقال: رجلٌ ضُحَكةٌ: كثير الضَّحك، ورجلٌ ضُحْكةٌ: يضحك منه.

(٢) في الأصل: (الضاض).

(٣) تجئ إمّا على وزن (فُعَلة) بالضم والفتح نحو: (ضُحَكة) أو على (فُعْلة) بالضم والسكون نحو: (ضُحْكة) ينظر: المفراح في شرح مراح الأرواح لحسن باشا: ٢٠٢، ورواح الأرواح شرح مراح الأرواح(رسالة ماجستير في كلية التربية في جامعة الأنبار): ٢٠١.

(٤) في الأصل: (لا)، والصواب ما أثبتُّهُ.

(٥) وجوه الماضي من النصر والنصرة: نَصَرَ نَصَرا نَصَروا. مجهولُه: بضمِّ الأول وكسر ما قبل الآخر: نُصِرَ نُصِرا نُصِروا، ووجوه المضارع: يَنْصُرُ يَنْصُران يَنْصُرون، استوى لفظ المذكر والمؤنث في المتكلم. ينظر: المفتاح في الصرف: ٦٧.

لِيَضْرِبا، لِيَضْرِبُوا)[1] في الأَمر معلومًا، ومجهولًا، ونحو: (لا يَضْرِبْ، لا يَضْرِبا، لا يَضْرِبُوا) /١٣ظ/ في النَّهي معلومًا، ومجهولًا، وقس على ذلك في البقيةِ، **(وثلاثةٌ للغائبة)** نحو: (نَصَرَتْ، نَصَرَتا، نَصْرنَ)[2]، **(وثلاثةٌ للمخاطب)** نحو: (نَصَرْتَ، نَصَرتُما، نَصَرتُم)[3]، **(وثلاثةٌ للمخاطبةِ)** نحو: (نصرتِ، نصرتُما، نَصَرْتُنَّ)، **(ووجهان للمتكلِّم)** نحو: (نصرْتُ نَصَرْنَ)[4]، بضمِّ التاءِ، وفتحِ النُّون **(رجُلًا كان)** المتكلّم **(أو امرأة[5] غير)**، أي: إلّا **(أنَّه لا يأتي الوجهان للمتكلِّم في)** الفعل **(المعروف)** قَيَّد بالمعروف، مفهومه أنَّه يأتي في الفعل المجهول **(من الأَمر والنَّهي)**، فتكونُ الصيغُ من كلٍّ منهما اثني عشر وجهًا، وذلك بإسقاط الوجهين.

---

(١) (ليضرب ليضربا ليضربوا) وهو أي الأمر المطلق مشتق بالذات من المضارع لا من الماضي لمناسبة بينهما في الاستقبالية يعني أن كل واحد منهما يدلُّ على الاستقبال، أما المضارع فظاهر، وأمّا الأمر فلأن الإنسان إنما يؤمر بما لم يفعله ليفعله، وقيل: لا يجوز أن يشتق الأمر من الماضي؛ لأنه يؤدي إلى تحصيل حاصل، وهو محال فتعين المضارع؛ إذ الأمر لا يؤخذ من الأمر، زيدت اللام في أول الأمر الغائب؛ لأنَّها من حروف الزوائد وأيضًا من وسط المخارج، والغائب وسط بين المتكلم والمخاطب فيكون هاهنا مناسبة في التوسط. ينظر: الفلاح شرح المراح: ٥٣.

(٢) ينظر: المفتاح في الصرف: ٦٧.

(٣) ينظر: المصدر نفسه.

(٤) (نصْرنَ) لا يدلُّ على المتكلم، بل يدلُّ على الغائبات، والصواب أن يمثل بـ(نصرْنا) للمتكلم المعظِّم نفسَهُ، أو للمتكلمين.

(٥) إنَّ في قوله: «رجلًا كان أو امرأة» ركاكة؛ لأَنَّ المتكلم قد يكون صبيًّا أو صبيّةً وحينئذٍ لا يشتملهما، والأولى أن يقول: مذكرًا كان أو مؤنثًا ليشتملهما، قلتُ: تغليبًا. سؤال وجواب على المقصود (بحث): ٨٤٠.

[تصريف اسم الفاعل]

(و) أَمَّا اسم **(الفاعل)** فإنَّه **(يتصرَّفُ على عشرةِ أوجهٍ)**، فالمفرد المذكر منها (ناصر)[1] والمثنى (ناصرانِ).

و**(منها)**، أي: العشرة **(جمعُ المذكرِ)** له **(أربعةُ ألفاظ)**:

أحدها[2]: سالم مصحَّح، والثَّلاثة مُكسَّرة، **(مثال جمع المذكر: نَاصِرُون)** بِراءٍ مضمومة وواو بعدها[3].

(ونُصّار) بضمِّ النون، وتشديدِ الصَّادِ المهملةِ.

(ونُصَّر) بضمِّ النُّونِ أيضًا وتشديد الصَّاد المهملةِ.

(ونَصَرَة) بفتحِ النُّون والصَّاد والرَّاء، فهذهِ سِتَّة ألفاظ لاسم الفاعل.

والسابع: للمفردة المؤنثة نحو: (نَاصِرة).

والثامن: للمثنى المؤنث نحو: (نَاصرتانِ).

(وجمع المؤنث) له **(لفظان)** تمام العشرة أحدهما: **(ناصرات)** **(و)** ثانيهما: **(نواصِر)** بكسرِ الصَّاد، فالأول سالم، والثاني مُكسَّر، هذا تصريف اسم الفاعل.

---

(١) وصيغته من الثلاثي المجرَّد صحيحًا كان أو معتلّا على وزن (فاعل) نحو: (ناصر وبائع)، ولهذا يسمّى به لكثرة الثلاثي؛ أي لأجل أنَّ اسم الفاعل من الثلاثي على فاعل سمِّي بلفظ الفاعل لجميع اسم الفاعل كالمنفعل والمستفعل؛ لكثرة الثلاثي ولم يقولوا اسم المنفعل والمستفعل، وردَّ بأنه ليس القصد بقولهم: اسم الفاعل اسم الصيغة الّذي يجيء على وزن اسم الفاعل، بل المراد اسم ما فعل الشيء، ولم يأت المنفعل والمستفعل بمعنى الّذي فعل الشيء حتى يقال اسم المنفعل والمستفعل. ينظر: الفلاح شرح المراح: ٦٦.

(٢) في الأصل: (أحدهما)، والصواب ما أثبتُّ.

(٣) ينظر: المفتاح في الصرف: ٦٩.

[تصريف اسم المفعول]

(و) أمّا اسم **(المفعول)** فإنه **(يتصَّرفُ على سبعةِ أوجهٍ)**:

أحدها: المفرد المذكر نحو: (مَنْصور)[1].

وثانيها: المثنى المذكر نحو: (مَنْصورانِ).

و**(منها)**، أي: الأَوجه السبعة **(جمع المذكر)** له **(لفظان)**:

الأَول منها: للجمع المصحح نحو: (منصورونَ)[2].

والثّاني: للجمع المكسَّر نحو: (مناصِر).

(وجمع المؤنث) له **(لفظٌ واحدٌ)** نحو: (مَنْصورات)، فهذه خمسةُ أوجهٍ.

والسَّادسُ: للمفردة المؤنثة نحو: (مَنْصورة).

والسَّابع: للمثنى المؤنث نحو: (منصورتانِ) انتهى.

[اتصال نوني التوكيد بالأمر والنَّهي[3]]

(ونون التأكيد المشددة) هذا شروع في بيان محلّها من الستة من المشتقات فأشار إلى أنَّ محلَّها من هذه /١٤و/ الستة: (الأَمر والنَّهي) فقوله: الأمر، أي: اللفظ الدَّال على الطلب سواء كان بالصيغة نحو: (اضْرِبَنَّ) أو باللَّام نحو: (لِيَضْرِبَنَّ)[4]، وشذَّ تأكيد الفعل الخالي عن الطلب كقول الشاعر:

لَيْتَ شِعْرِي وَأَشْعُرَنَّ إذا ما قَرَّبُوها مَنْشُورةً ودُعِيتُ[5]

---

(١) ينظر: المفتاح في الصرف: ٥٩.

(٢) ذكر ابن يعيش في كتابه شرح المفصل: ٣١٧/٣: (مفْعُولٌ) نحو: (مضروبٌ ومقتولٌ) بمنزلة (فَعّالٍ)؛لأنّه في حكم الجاري على الفعل، وتدخله تاء لتأنيث من نحو: (مضروبة) فلذلك كان الباب فيه جمع السلامة من نحو: (مضروبون ومنصورون) قال الله تعالى: (إنَّهم لهم المَنْصُورُون). الصافات: ١٧٢.

(٣) نونا التأكيد لا تدخلان على الفعل الماضي؛ لذا عدَّ النحاة هذه النون من علامات الفعل المضارع والأمر؛ لأن من علامات فعل الأمر قبول النّون وإفهام الأمر نحو: (أقبل) فإنَّه يقبل النّون ويفهم الأمر. ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢٩٣/١، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٣٦/١.

(٤) ينظر: شرح قطر النَّدى: ٣٠، وشرح ابن عقيل: ١/ والتعريفات: ٣٧،٢٥.

(٥) البيت من الخفيف، وهو للسموأل في ديوانه: ٦/١.

والحاصل أنَّ محلَّ نونِ التأكيد الفعلُ ذو الطلب، سواءٌ كان طلبَ فعلٍ أو طلبَ تَرْكٍ **(تدخلُ على جميع الأَمر والنَّهي)**، أي: على اللفظِ الدَّالِّ على الطلبِ[١]، والتَّرك **(من المعروفِ، والمجهول)**، ونون التأكيد **(المخففة كذلك)**، أي: تدخل على جميع الأَمر والنَّهي، وإنّما لم يقل: **(ونونا التأكيد تدخل على جميع الأَمر والنَّهي)** بل فصلهما حيث قال: **(والمخففة كذلك)**؛ وذلك لأَجل الاستثناء في جانب المخففة بقوله: **(غيرَ)**، أي: إلّا **(أنّها)**، أي: المخفّفة **(لا تدخل في التثنية)**، **(و)**لا تدخل أيضًا **(جمع المؤنث)**؛ لأَنَّها لو دخلتهما يلزم اجتماع الساكنين في غير حدّه[٢]، ولم يجز حذف أحدهما، وهو غير جائز هذا مذهب[٣] غير يونس[٤] فإن عنده تدخلهما المخففة قياسًا على الثقيلة.

(و) حكم النون **(المخفَّفة ساكنة و)** النُّون **(المشدَّدة)** في الحكم **(مفتوحة إلَّا في التثنية)**، نحو: (اضْربانِّ يا زيدانِ أو يا هندانِ) **(و)** إلَّا في **(جمع المؤنث)** نحو: (اضربنانِّ[٥] ياهندات) فلا يُقالان بالمخففة بل المشدَّدة كما مثلنا **(فإنَّها مكسورة فيهما)**، أي: في التثنية والجمع.

---

(١) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٨٨/١:

(٢) أي: غير نهاية ذلك الاجتماع في متحرك بعده، لأنّه يجوز إذا كان في حدّه وهو أن يكون الساكن الأول حرف مد أو مشابهًا له، والثاني مدغمًا نحو: دابّة أصله: دابِبَة أُدغمت الأولى بعد سلب حركتها ونحو: خُوَيْصَّة أصله: خُوَيْصِصَة تصغير خاصة؛ لأنَّ حرف المد وما شابهه بمنزلة الحركة، إذ المد في الحرف بمنزلة حركته، ولأن الساكن الثاني مدغم وهو يجري مجرى المتحرك؛ لأنّه مدرج في المدغم فيه المتحرك، وارتفاع اللسان منها معًا. رواح الأرواح شرح مراح الأرواح(رسالة ماجستير): ١٨٦.

(٣) ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النِّسوة، نحو: (افْعلانْ وافْعلنانْ) بالنُّون الخفيفة، وإليه ذهب يونس بن حبيب البصري، وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز إدخالها في هذين الموضعين. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة (٩٤) ٥٣٦/٢-٥٥.

(٤) هو يونس بن حبيب الضَّبِّيّ الولاء البصريّ أبو عبد الرّحمن هو من شيوخ سيبويه (ت ١٨٢هـ). ينظر: بغية الوعاة: ٣٦٥/٢.

(٥) إذا أدخلت الثقيلة في فعل جميع النِّساء قلت: (اضربنانِّ يا نسوة، وهل تضربنانِّ ولتضربنانِّ)، فإنّما أُلحقت هذه الألف كراهية النونات، فأرادوا أن يفصلوا لالتقائها كما حذفوا نون الجميع للنوّنات، ولم يحذفوا نون النِّساء كراهية أن يلتبس فعلهنّ وفعل الواحد، وكُسرت الثقيلة هاهنا لأنّها بعد ألفٍ زائدة فَجُعلت بمنزلة نون الاثنين حيث كانت كذلك، وهي فيما سوى ذلك مفتوحة؛ لأنَّهما حرفان الأول منهما ساكن، فَفُتحت كما فُتِحت نون (أيْنَ). ينظر: الكتاب: ٥٢٦/٣-٥٢٧، والمقتضب: ٢٣/٣.

(وما)، أي: والحرف الَّذي **(قبلهما)**، أي: قبل النُّون المخفَّفة والمشدَّدة **(مكسور في الواحدة الحاضرة)** لتدلَّ الكسرة على أنّ الياء الضمير محذوف لالتقاء الساكنين نحو: (يا هندُ اضربِنَّ عمرًا) بالتخفيف والتشديد، وقَيَّدَ بـ(الحاضرة)؛ للاحتراز عن الغائبة، فإنّ ما قبلهما[١] مفتوح فيهما، فمثالُهما نحو قولِك: (لِتَضْرِبَنَّ هندٌ عمرًا) بالتخفيف والتشديد، **(ومضموم في الجمع المذكر)** نحو: (يا زيدون انصُرُنَّ عمرًا) بضمِّ/١٤ظ/ الهمزة والصَّاد، ونحو: (لِيَنصُرُنَّ) بضمِّ الصَّاد والرَّاء كما يأتي، وإنَّما ضمَّ ما قبلهما؛ لتدلَّ الضمة على أن الواو الضمير محذوفة؛ لالتقاء الساكنين، **(ومفتوح في البواقي)**، أي: في المفرد المذكر غائبًا كان، أو حاضرًا، أمرًا أو نهيًا، معلومًا أو مجهولًا، نحو: (لِيَنصُرَنَّ) بالثقيلة، و(لِيَنصُرَنْ) بالخفيفة، وإنّما فُتِح ما قبلهما؛ لأَنَّ ما قبلهما بُني على الفتح حيثما دخلتا ما لم يتَّصلا بواو الضمير أو ياء الضمير.

(مثال) الفعل **(الماضي من المعروف)** نحو قولك: **(نَصَرَ)** مثال للمفرد المذكر الغائب.

(نَصَرَا) مثال للمثنى المذكرين الغائبين.

(نَصَروا) لجمع الذكور الغائبين[٢].

وقوله: **(إلى آخره)**، أي: آخر التَّصاريف الأربعةَ عشرَ، ذكر المصنف منها ثلاثة، والأحدَ عشرَ[٣] منها ثلاثة للمفرد المذكر المخاطب وللمثنى والجمع[٤]، ومنها ثلاثة للمفردة المخاطبة، وفرعيها[٥]، والاثنان أحدهما للمتكلم[٦]، والثاني لمن عظَّم نَفسَهُ، أو لِمَن مَعَهُ غَيرُهُ[٧].

---

(١) أي: ما قبل النُّون المخفّفة والمشدّدة.

(٢) ينظر: المفتاح في الصرف: ٦٧.

(٣) في الأصل: (والإحدى عشر)، والصواب ما أثبتّه.

(٤) نحو: (نَصَرتَ، نَصرْتما، نَصرتُم).

(٥) نحو: (نَصَرتْ، نصرَتا، نَصَرْنَ).

(٦) نحو: نَصَرتُ.

(٧) نحو: نَصرنَا.

(و) مثال الماضي **(من)** الفعل **(المجهول: نُصِرَ)** بضمِّ أوَّله، وكسر ثانيه، وفتح ثالثه فعل مفرد مذكر غائب متعدٍّ، **(نُصِرا)** لمثنى الغائبين المجهولين، **(نُصِروا)** لجميع الذكور الغائبين[١].

وقوله: **(إلى آخره)**، أي: آخر التصاريف كما تقدّم.

[تصريفات المضارع المعلوم والمجهول]

و**(مثال)** الفعل المضارع المعبَّر عنه بـ**(المستقبل)** المعروف نحو قولك: **(يَنْصُرُ)** مثال لمفرد مذكر غائب، **(ينْصُرانِ)** لمثنى المذكرين الغائبين، **(يَنْصُرُون)** مثال لجمعهم[٢]**(إلى آخره)** ثلاثة للمؤنثة الغائبة وفرعيها[٣]، وثلاثة للمفرد المخاطب وفرعيه[٤]، وثلاثة للمخاطبة وفرعيها[٥]، والثالث عشر: (أَنْصُرُ)، والرابع عشر: (نَنْصُرُ).

(و) مثال الفعل المضارع **(من المجهول)** نحو قولك: **(يُنصَرُ)** بضمِّ أوَّلهِ وفتح ما قبل آخره، وهو لمفرد مذكر غائب ثلاثي مجرَّد متعدٍّ، والمثنى منه نحو قولِك: **(يُنْصَرانِ)** وفُتحت اللَّام؛ لمناسبة الأَلف، والجمع منه: **(يُنْصَرونَ)**.

وقوله: **(إلى آخره)**، أي: آخر/١٥و/ الأَوجه المذكورة، وإجرائها على نمط ما تقدَّمَ من المعلوم سوى تغييرِ الشَّكلِ.

---

(١) ينظر: المفتاح في الصرف: ٦٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه.

(٣) نحو:(تَنْصُرُ تَنْصُران تَنْصرنَ).

(٤) نحو: (يَنْصر، يَنْصران، ينصرون).

(٥) نحو: (تَنْصُرِينَ، تَنْصُرانِ، تَنْصُرْن).

[تصريفات الأمر المعلوم والمجهول]

و**(مثال)** فعل **(الأَمر الغائب)** المجزوم باللام الطلبية نحو قولك: **(لِيَنْصُرْ)**، أي: هو الغائب.

والمثنى **(لِيَنْصُرَا)**، والجمع نحو قولك: **(لِيَنْصُرُوا)**[١]، والنُّون محذوفة للجازم والأَلف والواو فاعلان.

(ومثال) فعل **(الأَمر)** من **(الحاضر)** نحو قولِك: **(اُنْصُرْ)**، والأَمر للمثنى **(اُنْصُرَا)**، والأَمر للجمع **(اُنْصُروا)**[٢].

ومثال فعل الأَمر باللام **(من المجهول)**[٣] نحو قولِك: **(لِيُنْصَرْ)** على إجراء مجهول المضارع سوى[٤] اللَّام في الأول والجزم في آخره، وهذا للمفرد الغائب، والمثنى: **(لِيُنْصَرَا)**، والجمع **(لِيُنْصَروا)**، وكلاهما بالضبط المتقدِّم[٥].

(و) مثال فعل الأمر المجهول المجزوم باللَّام الواقع للغائبة نحو قولك: **(لِتُنْصَرْ)**، أي: هي للغائبة، **(لِيُنْصَرَا)** هما، **(لِيُنْصَرْنَ)** هُنّ.

(و) مثال الفعل الأَمر المجهول المجزوم باللَّام الواقع للمذكر المفرد الحاضر نحو قولك: **(لِتُنْصَرْ)** أنت، **(لِتُنْصَرَا)** أنتما، **(لِتُنْصَروا)** أنتم.

ومثال فعل الأَمر المجهول المجزوم باللام الطلبية الواقع للمؤنثة الحاضرة نحو قولك: **(لِتُنْصَري)** بحذفِ النُّونِ، **(لِتُنْصَرَا)** يا هندان، **(لِتُنْصَرْنَ)** يا هندات.

والثَّالث عشر نحو قولك: **(لِأُنْصَرْ)** بضمِّ الهمزة **(لِنُنصَرْ)** بضمِّ النُّون الأُولى، يصلح أن يكون للمتكلِّم أو للمعظِّم نفسَهُ[٦].

---

(١) وفي نسخةٍ تكملة (لِتَنْصُرْ، لِتَنْصُرا، لِيَنْصُرَنْ). المقصود (مخطوط): /٥و/. المقصود (مطبوع): ١٢.

(٢) وفي نسخة تكملة (أُنصُري، أُنْصُرا، أُنْصُرْنَ). المقصود (مخطوط): /٥و/، والمقصود (مطبوع): ١٢.

(٣) في نسخةٍ (ومن المجهول). المقصود (مخطوط): /٥و/، والمقصود (مطبوع): ١٢.

(٤) يعني أن أمر المجهول يشبه صيغة المضارع المجهول ويختلف عنه بوضع اللام في أوله وجزم آخره.

(٥) ينظر: المفتاح في الصرف: ٦٧و٦٨و٦٩.

(٦) ينظر: المفتاح في الصرف: ٦٨.

(وكذلك) حكم **(النَّهي من)** الفعل **(المعروف و)** من الفعل **(المجهول)** يتصرَّفُ على أربعةَ عشرَ وجهًا ثلاثة: للغائب[١]، وثلاثة للغائبة[٢]، وثلاثة للحاضر[٣]، وثلاثة للحاضرة[٤] واثنان للمتكلم وللمعظم نفسه أو للجماعة[٥]، **(إلَّا أنه زِيدَ في أولِهِ لا)** الناهية المفهومة من سياق الكلام.

(وتقول في) دخول **(نون التأكيد المشدّدة في)** فعل **(أمر الغائب)** مطلقًا سواء كان مذكرًا أو مؤنثًا نحو: **(لِيَنْصُرَنَّ)** لمذكر غائب **(لِيَنْصُرانِّ)** /١٥ظ/ لمذكرينِ غائبين، واللَّام لام الأَمرِ، و(يَنْصُرانِّ) فِعْل مضارع مجزوم بِلامِ الأَمر، وعلامةُ جزمهِ حذفُ نونِ التثنيةِ نيابةً عن السُّكونِ؛ لأَنَّه من الأَفعال الخمسةِ[٦]، والألف فاعل، والنُّون المشددة للتوكيدِ.

(لِيَنْصُرُنَّ) لجمعِ الغائبينَ، والنُّونِ المحذوفة للجازمِ، والواو لالتقاء الساكنينِ.

(لِتَنْصُرِنَّ) للمفردة الغائبة.

(لِينصُرانِّ) للغائبتين.

(لَيِنْصُرنانِّ) لجمعِ الغائباتِ.

(و) تقولُ **(في أمر)** المذكرِ **(الحاضر)**[٧]: **(اُنْصُرَنَّ)**، وَحُرِّكت الرَّاءُ بالفتحةِ فرارًا من التقاءِ الساكنينِ.

(اُنْصرانِّ) خطاب لمذكرينِ حاضرينِ.

---

(١) نحو: (لا يَنْصُر، لا يَنْصُرا، لا يَنْصُرُوا).

(٢) نحو: (لا تنْصُر، لا يَنصُرا،، لا يَنْصُرْنَ).

(٣) نحو: (لا تَنْصُرْ، لا تَنصُرا، لا يَنْصُرًا)

(٤) نحو: لا تَنصُري، لا تَنْصُرا، لا تَنْصُرنَ)

(٥) نحو: (لا أنصُرْ، لا نَنْصُرْ)

(٦) والّذي يُعرب بالحروف أربعة أنواع: التثنية، وجمع المذكر السالم، والأسماء السَّتة والأفعال الخمسة وهي: (يَفْعَلان تَفْعَلان ويَفْعَلون وتَفْعَلون وتَفْعَلين). متن الآجرومية: ٩.

(٧) في الأصل: (الحاصر).

(أُنصُرُنَّ) بضمِّ الرَّاء خطاب لجمعِ الذكورِ، وفُعِل فيه ما فُعِل في جمع الغائبينَ.

(أُنْصُرِنِّ) بكسر الرَّاء؛ للدلالة على أنَّه للمؤنثة المفردة المخاطبة، والنُّون المحذوفة للجازم، والياء لالتقاء الساكنين.

(أُنصرانِّ) خطابٌ للمؤنثتين.

(أُنصُرنَانِّ) خطابٌ لجمعهِنّ الحاضرات.

(و) يُقالُ **(في)** نونِ التوكيدِ **(الخفيفة)** إذا أمر المفرد الغائب المذكر: **(لِيَنْصرَنْ)** بِتَحريكِ الرَّاءِ؛ للتخلص، ويتعينُ الفتح للتفرقةِ بينَ المفردِ والجمع، وأَسقط صورة التثنية؛ لأنها لم تُسْمَعُ.

وأمّا الأَمر لجمع المذكرينَ الغائبينَ المؤكد بالنُّون الخفيفة، فيقال فيه: **(لِيَنْصُرُنْ)** بضمِّ الرَّاء، وبما تقدَّم.

(لِتَنْصُرَنْ) أمر المفردة الغائبة، ثُمَّ ضَبطَ ما تَقَدَّمَ، وهو كما قال الشيخ رحمه الله تعالى: **(بفتحِ الرَّاء في الواحد المذكر، و)** كذلك في **(الواحدةِ)** المؤنثةِ **(الغائبةِ، وضمِّها في جمع المذكر)** الغائب.

(و) تقولُ **(في)** المفرد **(المخاطب)** المذكر: **(انْصُرَنْ)** بتحريكِ الرَّاء بالفتحِ للتخلص.

وفي الجمع **(أُنْصُرُنْ)** بضمِّ الرَّاء، وبما تقدَّمَ، وفي المفردة المخاطبة: **(انصرِنْ)** بكسرِ الرَّاء؛ لتدلَّ على الياءِ المحذوفةِ[1] للتخلص.

(وكذلك) الحكم في **(النَّهي** من **المعروف و)** من **(المجهول)**.

---

(١) وتُفتح مع النونين آخر الفعل إذا كان فعل الواحد والواحدة الغائبة، ويُضم إذا كان فعل الجماعة الذكور ويُكسر إذا كان فعل الواحدة المخاطبة. ينظر: شرح تصريف العزِّي: ٤٩.

[تصريفات اسم الفاعل]

ولما أسقط ذكر المفرد والمثنى من اسم الفاعل والمفعول /١٦و/ في المذكرِ والمؤنثِ فيما تقدَّمَ، وربما يَخْفى على المبتدئ وبعض اذهانِ القاصرينَ تتميمها عند التصريف لاحظ ذلك تتميمًا للفائدة فقال: **(مثالُ الفاعلِ)**، فالمفرد منه: **(ناصِر)**، والمثنى من ذلك **(ناصِرانِ)**.

والجمع له أربعة ألفاظ:

أحدها: **(ناصِرون)**.

ثانيها: **(نُصَّار)**.

ثالثها: **(نُصَّر)**، وهو **(بضمِّ النُّون، وفتحِ الصادِ)** المهملة **(والتشديد فيهما)**، أي: في صاد (نُصّار) و(نُصّر).

(و) رابعها: **(نَصَرَة)**، وهو كما ضبطه المصنف **(بفتح النُّون والصاد والرَّاء، مع التخفيفِ)**.

والسَّابع: من تصريف اسم الفاعل إذا كان لمؤنثةٍ غائبةٍ تقول: هي **(ناصِرة)**.

والثَّامن منه: إذا كان لمثنى تقول: هما **(ناصرتان)**.

والتاسع: إذا كان لجمع المؤنث وتحته قسمان أحدهما: **(ناصرات)** وثانيهما: وهو العاشر[1] **(نَواصر)**.

---

(١) يجيء اسم الفاعل منه على (فاعلٍ) تقول: (ناصرٌ ناصران ناصرون، ناصرةٌ ناصرتان ناصرات نواصر). ينظر: تصريف العزّي: ٥٠.

[تصريفات اسم المفعول]

(ومثال المَفْعُول) إذا كان لمفرد مذكَّر تقول: هو **(مَنْصُورٌ)**، وهما **(مَنْصُوران)** وهم **(مَنْصُورون)** ومَنَاصِر[١]، سالمًا ومكسَّرًا[٢].

ومثال المفعول إذا كان لمفردة مؤنثة تقول: هي **(منصورةٌ)**، وهما **(منصورتان)**، والفارق في المثنى بين المذكرين والمؤنثين سياق الكلام؛ لأنَّ تقدير لفظ (هما) صالح لهما تأمل.

والسابع: **(منصورات)** كما مرَّ.

[تصريف الفعل الرُّباعيّ المجرّد]

ولمَّا فَرَغَ من أحكام الثلاثيّ وما يتعلَّقُ به شرع يتكلّم على الرُّباعي المجرّد فقال: **(ومثال الرباعي)** نحو قولك: **(دَحْرَجَ)** بفتح الدَّال وسكونِ الحاءِ المهملةِ وتحريك الرَّاء والجيم بالفتح، مثالٌ للماضي المفرد المذكر الغائب الرُّباعيّ المجرّد المعلوم الصحيح السالم المبني المتعدي الَّذي من باب (الفَعْلَلَة).

(يُدَحْرِجُ) بضمِّ الياء، وفتح الدَّال و**(بكسر الرَّاء وسكون الحاء)** لفٌّ ونشرٌ مشوَّشٌ، وله مصدران أحدهما: **(دَحْرَجَةً)** مصدرٌ مقيسٌ على (فَعْلَلَة)[٣]، وهو كما قال المصنف: **(بفتحِ الدَّال وسكونِ** الحاءِ).

(و) الثاني: **(دِحْرِاجًا)** مصدرٌ سماعيٌّ، وهو **(بكسرِ الدَّالِ وسكونِ الحاءِ** المهملةِ[٤].

---

(١) في متن المقصود في فنِّ الصرف (مطبوع): ١٣: (مناصير بفتح الميم).

(٢) واسم المفعول منه على مَفْعُول تقول: (مَنْصورٌ مَنْصُوران مَنْصُورون، منْصورة مَنْصورتان مَنْصورات، ومَناصر). ينظر: تصريف العزِّي: ٥٠.

(٣) جاء في شرح ديكنقوز على مراح الأرواح: ٢٤: إنّما لم يحكم على (أخرج) بالإلحاق بـ(دحرج) مع اتحاد مصدريهما؛ لأنّه كما يقال: (دَحْرَجَ دِحراجًا)، يقال: (أخرج إخراجًا) لأنّ الاعتبار في (دحرج) بـ(الفَعْلَلَة) لعمومها واطرادها في جميع صور (فَعْلل) دون (الفِعْلال) لعدم مجيئه في بعض الصور منه في (قحطب وعربد): (قحطابًا وعربادًا) بل قالوا: (قحطبةً وعربدةً) ولأنّ الشرط توافق المصادر أجمع.

(٤) ذكر ابن عقيل في شرحه: ١٣١/٣: يأتي مصدر (فَعْلَلَ) على (فَعْلال) كـ(دَحْرَجَ دحْراجًا وسَرْهف سِرْهافًا) وعلى (فَعْلَلَة) وهو المقيس نحو: (دَحْرَجَ دحْرَجةً وسَرْهَقَ سَرْهقةً).

واعلم أَنَّ المصدرَ القياسي له علامتان، الأولى: الفتح في الأَول، والثانية: إلحاق التَّاء في الأخير، وأَمَّا المصدرُ السَّماعيُّ، فالكسرُ في الأَول وعدمُ إلحاقِ/١٦ظ/ التَّاء في الأَخير انتهى.

والحاصلُ من ذلك كلِّهِ أنّه إذا كان الفِعْلُ على (فَعْلَلَ)[١]، أو مُلحقًا به فمصدرهُ المقيس على (فَعْلَلَة) كـ(دحرج دَحْرَجةً)، و(بَهْرَجَ بَهْرجةً)، و(بَيْطَر بيطرةً)[٢]، وقد يجيء على (فِعْلال)، نحو: (زَلْزَل زِلْزَالًا)، و(دَحْرَجَ دِحْراجًا).

وأَمَّا اسم الفاعل من الرُّباعي المجرَّد **(فَهُو مُدَحرِج)**، وضبْطُهُ كما قال المصنِّف **(بفتح الدَّال)** المهملة **(وكسر الرَّاء)**.

وأمّا اسم المفعول من الرُّباعي المجرّد فهو أن تقول: **(وذاك)**، أي: إذا أردت بناء اسم المفعول **(مُدَحرَج)**، وهو **(بفتح الرَّاء)** كما تقدَّمَ، **(و)** فعل **(الأَمر)** منه نحو قولك: **(دَحْرِجْ بفتح الدال وكسر الرَّاء)**[٣].

(و) فعل **(النَّهي)** منه نحو قولك: **(لا تُدَحرِجْ)**، وذلك، **(بضمِّ التاءِ)** المثناة الفوقية، **(وفتحِ الدَّالِ وكسرِ الرَّاء)**.

(وكذا) في الحكم المذكور، **(تصريف الملحقات)**، أي: ملحقات (دَحْرَجَ)، وهي ستة أبواب من المزيد الثُّلاثيّ، وهي: (الفَوْعلة، الفَعْوَلَة، والفَيْعَلة، والفَعْيلة، والفَعْلية والفَعْلَلة)[٤].

(مثالُ الثُّلاثيّ المزيد فيه)، أي: هو ثلاثة أنواع: مزيد فيه حرف واحد، ومزيد فيه حرفان، ومزيد فيه ثلاثة أحرف.

---

(١) في الأصل: (فعللة)، والصواب ما أثبتّه.

(٢) ينظر: المُنْصِف: ٨٤.

(٣) ينظر: تصريف العزّي: ٥٠

(٤) وملحق (دَحْرَجَ) ستة أي المزيد على الثلاثي المجرد للإلحاق بدحرج نحو: (شَمْلَلَ شملة) بزيادة حرف من جنس اللام في آخره، وهذا باب (الفَعْللة) قدّم الزائد فيه من جنس حروف الأصول، ونحو: (حَوْقل حوقلةً) بزيادة الواو بين الفاء والعين، وهذا باب (الفَوْعلة) قدّمه لقوة الواو. ينظر: شرح ديكنقوز: ٢٣.

وهذا النوع أربعة عشر بابًا كما تقدَّم.

فالأَول الذي زِيدَ فيه حرفٌ واحدٌ نحو قولك: **(أَخْرَجَ)** زِيدت الهمزةُ في أوَّله، وهو من باب الإفعال[1].

(يُخرِجُ) بضمِّ الياء، وكسر الرَّاء.

والمصدر **(إخراجًا)**، واسم الفاعل منه **(فهو مُخْرِجٌ)**، واسم المفعول **(وذاك مُخْرَجٌ)** كما تقدَّمَ.

(والأَمر: أَخْرِجْ، والنَّهي: لا تُخْرِج بضمِّ التَّاء) الفوقية، **(وكسر الرَّاء فيهما)** أي: في الأَمر والنَّهي.

(وقد حُذِفت الهمزة من المستقبل من هذا الباب) المعبَّر عنه بالفعل المضارع بحيث لا يُقال في الاستقبال: (يؤخرج) بالهمزة، بل الاستقبال **(يُخْرِجُ)** بلا همزة، **(لئلا يجتمع همزتان في نفس المتكلم)**؛ لأَنَّ من اجتماعهما /١٧و/ يلزم الثقل، وقيل: يلزم فيه المشابه بصوت الكلب والقيء، فكرهوا ذلك فحذفوا الهمزة من مستقبله[2]، وأمّا قول الشاعر:

فإنّهُ أهلٌ لأنْ يُؤكرَمَا[3]

فهو أصلٌ مرفوضٌ كما قلنا.

(و) أَيضًا **(كذلك حُذفت الهمزة)** **(من)** اسم **(الفاعل)**، **(و)** حُذفت أَيضًا من اسم **(المفعول و)** حُذفت أَيضًا من فعل **(النَّهي و)** كذلك من فعل **(الأَمر)**، أي: لا مطلق الأمر بل أَمر **(الغائب)** نحو قولك: (لِيُخْرِجْ)، والعلَّة في ذلك الحذف من الكلِّ

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢٧٩/٤.

(٢) ذكر أبو سعيد السيرافي في شرحه: ١٣/٥: وما ماضيه على (أفعل) فهو من الرُّباعي وإن كان مستقبله بعدّة الثلاثي كقولنا: (أخرج)، (وهو يُخرج)؛ لأنّ أصله (يؤخرج)، وإنّما أسقطوا الهمزة التي في أول الماضي لئلا تجتمع همزتان في فعل المتكلّم إذا قال: (أؤخرج) وصار (يُخرجُ).

(٣) البيت من الرجز، وهو لأبي حيان الفقعسي نقلًا عن تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٥١٩٧/١٠ وشرح التصريح: ٧٥١/٢.

ما قاله المصنف **(اطرادًا للباب)**، أي: حُذِفت من الأصلِ، وهو المضارع لعلَّة ما ذكرنا ومن الفرع تَبَعًا لَهُ وحملًا عليه.

(و) الثَّاني الَّذي زِيدَ فيه حرفٌ واحدٌ من جنسِ العينِ نحو قولِك: **(خرَّج)** وزن (فَعَّل) بالتضعيف **(يُخرِّج)** بالتضعيف كذلك، **(تَخرِيجًا)** وقوعه كثير، **(و)** أَمَّا **(تَخرِجة)** فمجيئه قليل **(بكسر الرَّاءِ، وفتحِ التَّاءِ فيهما)**، أي: في المصدرين وإِنَّما خُفِّفَ مصدرُهُ ولم يكن تابعا لفعله، والفعل لمصدره؛ لوجوده كذلك بالاستقراء. وقيل: حُذِفَ التشديد من مصدرِهِ وعوِّض الياء عنه رفعا للثقل[1].

واسم الفاعل منه كذلك نحو قولك: **(فهو مخرِّج، بكسر الراء)** المشدَّدة.

(و) اسم المفعول: **(ذاك مُخَرَّجٌ بفتح الرَّاء)** المشدَّدة، **(و)** فعل **(الأَمر: خرِّجْ، بكسر الرَّاء)** المشددة أيضًا، **(و)** فعل **(النَّهي: لا تخرَّجْ، بكسر الرَّاء فيهما)** أي في الأَمر والنَّهي، وحقُّ العبارة (فيه): لِتقدمِ الكلام على راء الأمر، **(وضمِّ التاء)** فيه لفٌّ ونشرٌ مشوَّشٌ لا يخفى، وأفاد بقولهِ: **(إن الرَّاءَ مشدَّدةٌ في الجميع)**، أي: جميع ما تقدَّم لتصور الزيادة.

(وخَاصَم) هذا الانتقال لباب المفاعلة، والمضارع منه **(يُخَاصِمُ)** بضمِّ الياء التحتية **(وبكسر** /١٧ظ/ **الصاد)** والمصدر منه **(مُخَاصَمَة)** بضمِّ الميمِ وفتحِ المعجمةِ، و**(بفتح الصاد)** مصدر ميمي[2] يحتمل إرادة المكانِ، أو الزَّمان، ولهذا الباب مصدران:

---

(١) جاء في المطلوب: ٥٢: ((تخْريجًا وتخرجةً) بكسر الراء وفتح التاء والتخفيف فيهما، أي في المصدر الأول والثاني، وإنّما خُفف مصدره ولم يكن تابعًا لفعله، والفعل لمصدره لوجوده كذلك بالاستقراء، وقيل حذف التشديد من مصدره، ثُمَّ عوض الياء عنه رفعًا للثقل)).

(٢) لا يصحّ ذلك، فالمصدر الميمي قيل في حدِّه: « ما بُدِئ بميمٍ زائدةٍ لغير المفاعلة كالمضرَب والمقتَل؛ وذلك لأنه مصدر في الحقيقة ويسمى المصدر الميمي»، فقوله: (لغير المفاعلة) ينقض كلام الشارح. شرح شذور الذهب لابن هشام: ٥٢٦.

أحدهما: الَّذِي تقدَّم، **(و)**الثَّاني نحو قولك: **(خِصَامًا بكسرِ الخاءِ)** المعجمة، وزاد بعضهم مصدرًا ثالثًا وهو، قولهم: **(**خِيْصَامًا**)** بزيادة الياء بين الخاء والصاد[1]، واسم الفاعل: **(فَهُو مُخَاصِمٌ)** بكسر الصاد.

(و) اسم المفعول: **(ذاك مُخَاصَمٌ)** بفتحها.

(و) فعل **(الأَمر: خَاصِمْ، و)** فعل **(النَّهي: لا تُخاصِمْ).**

(و) أَمَّا **(مجهولُ)** الفعل **(الماضي)** من هذا البابِ، فهو أن تقولَ فيه: **(خُوصِم)** بضمِّ المعجمة وكسر المهملة[2]، وقولهُ: **(إلى آخره)**، أي: آخر التَّصاريف، واقتصر على ذلك؛ لأَنَّ الذَّكِيَّ يدركُ بالمثالِ الواحد، مالا يدرِكُهُ الغبِيُّ بألف شاهد.

---

(١) ومصدر (فاعل) المنقاس (مفاعلة) نحو: (خاصم مخاصمة وباشر مباشرة) وسُمع (فِعال وفيعال) قيل وهو أصل (فِعال)، وهذه المصادر التي شذّت عن القياس أكثرها يسمِّها بعض النحاة أسماء مصادر لا مصادر، ويسمِّها بعض اللغويون مصادر لم تجرِّ عليه ولا مشاحة في الاصطلاح. ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٤٩٩، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢/ ٨٦٧.

(٢) ينظر: شرح التصريف للثمانيني: ٣١٨، الجنى الدَّاني في حروف المعاني: ١٧٤.

[تصريف الفِعْل الخُماسيّ أو الثُّلاثيّ المزيد بحرفين]

[١. تصريف (انْفَعَلَ)]

ولمّا فرَغَ من بابِ المفاعلة انتقل لبابِ الانفعال فقال: **(مِثال الخُماسي: انْكَسَرَ)** مثال للماضي المفرد، المذكر، الغائب، المعلوم، الصحيح، السالم، المبنيّ، اللَّازم، مزيد الثُّلاثي **(يَنْكَسِرُ)** بكسرِ السِّينِ المهملةِ، وقد علمتَ ماضيَهُ مثالٌ للمضارع، **(انْكِسارًا)** مثالٌ للمصدر **(بكسرِ الهمزةِ)** وسكون النُّون وكسرِ الكافِ، **(فَهُوَ مُنْكَسِرٌ)** بضمِّ الميمِ، وسكونِ النُّون، وفتحِ الكافِ[١]، **(وبكسر السِّين)**[٢].

واسم المفعول تقول فيه: **(وذاك)** المحدَّث عنه: **(مُنْكَسَرٌ به)** بفتحِ السِّينِ المهملةِ **(والأَمر: انْكسِرْ، والنَّهي: لا تَنْكَسِرْ)**، وفي بعضِ النُّسخِ: **(بكسرِ السِّينِ)**.[٣]

[٢. تصريف (افتَعَل)]

ثُمَّ أعقبَ بابَ الانفعال ببابِ الافتعالِ فقال: **(واكتَسَبَ)** للماضي[٤]، والكلام فيه مثل: (انْكَسَرَ) إلا أَنَّه متعدٍّ **(يَكْتَسِبُ)** للمضارع عُلِمَ حُكم ماضيه **(بكسر السِّين)**. ومصدرُهُ **(اكتِسابًا)**.

واسم الفاعل **(فهو مُكتَسِب)**. واسمُ المفعول: **(وذاك مُكْتَسَبٌ، والأَمرُ: اكْتَسِب، والنَّهيُ: لا تَكتسب)** بتاء ينِ بينهما كاف.

[٣. تصريف (افْعَلَّ)]

وأَمَّا بابُ /١٨و/ (الافْعِلال)، فهو أن تقولَ فيه: **(اصْفَرَّ)** مثالٌ للماضي، المفرد، المذكر، الغائب، المعلوم، الصحيح، السالم، المبنيّ، اللَّازم، مزيد الثُّلاثي

---

(١) ينظر: الكتاب: ٤/ ٨١.

(٢) وهو اسم الفاعل.

(٣) ينظر: المقصود (مخطوط) مكتبة معهد الثقافة والدراسات الشرقية بجامعة طوكيو: /١٤و/ .

(٤) ينظر: المفتاح في الصرف: ٥٠.

بحرفينِ. **(يَصْفَرُّ)** للمضارع، وتقدَّمَ الكلام على ماضيه، والمضارع فرع عنه **(بفتح الفاء فيهما)**، أي: في الماضي والمضارع **(اصْفِرارًا)** هذا هو المصدر[١].

وأمّا اسم الفاعل **(فهو مُصْفَرٌّ)** وهو كما ضبطه المصنِّف **(بفتحِ الفاءِ)**. واسم المفعول تقول: **(وذاك مُصْفَرٌّ به)** مُصْفَرٌّ بِهِما، مُصْفَرٌّ بِهِم، مُصْفَرٌّ بِها، مُصْفَرٌّ بِهِما، مُصْفَرٌّ بِهِنَّ، بفتح الفاء في الكلِّ، كما في اسم الفاعل، ويُفَرَّقُ بينهما بحرف الجر عند الإدغام، وعند الفكِّ بشي آخر، وهو كسر راء الأَول للفاعل[٢]، وفتحه للمفعول مع زيادة حرف الجر في آخره[٣]. وكذا المصدر الميميّ واسما الزمان والمكان غير أن لا تزاد في آخرها حرف الجرّ. (و) فِعْل **(الأَمر: اِصْفَرَّ)** بالإدغام (و) فعل **(النَّهي: لا تَصْفَرَّ)** بالإدغام أَيضًا، و**(بفتح الفاء فيهما)**، أي: في الأَمر والنَّهي.

[٤. تصريف (تَفَعَّل)]

(و) أَمَّا باب (التفعُّل)، فهو أن تقول فيه: **(تَكسَّر)** فعلٌ ماضٍ، مفرد، مذكر، غائب، معلوم، صحيح، سالم، مبنيّ، لازم؛ لأنه مطاوع (فَعَّل) مشدد[٤] العين[٥] مزيد ثلاثي خماسي. **(يَتَكسَّرُ)**[٦] للمضارع **(تكسُّرًا)**[٧] **(تَفَعُّلًا)** **(بضمِّ السِّين)** مع التشديد، واسم الفاعل: **(فهو مُتكسِّرٌ بكسر السين)** مع التشديد (و) اسم المفعول: **(ذاك مُتَكسَّرٌ به)** بفتحِ السِّينِ المشددةِ، **(والأمر: تَكَسَّرْ والنَّهي: لا تَكَسَّرْ)** بحذف إحدى

---

(١)الثلاثي المزيد بحرفين من وزن: (افْعلَّ) مصدره دائمًا على افعِلال مثل: اصْفَرَّ اصفِرار. ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية: ١٨٩.

(٢) نحو: (هو مُصْفَرِرٌ).

(٣) نحو: (ذاك مُصْفَرَرٌ به).

(٤) في الأصل: (مسدد).

(٥) ورد في شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ١/ ١٠٤: وتجئ (تَفَعَّل) لِمُطاوعة (فَعَّل) نحو: كسَّرتُهُ فَتَكَسر، ولها معانٍ أُخرى وهي للتكلف نحو تشجَّع وتحلَّم وللاتِّخاذ نحو: توسَّد، وللتَّجنب نحو: تَحَرَّج...

(٦) في نسخةٍ: (بفتح السِّين فيهما). المقصود (مخطوط): /٦و/، ومتن المقصود (مطبوع): ١٥.

(٧) في الأصل: (تكسُّر).

التاءين من الأَخير[١]، وفي نسخةٍ التَّاءُ موجودةٌ[٢]، وعلى كلٍّ مع القَبْلِيّة **(بفتح السيَّن فيهما)**، أي: في الأَمر والنَّهي.

[٥. تصريف (تَفَاعَلَ)]

(و) أَمَّا باب (تَفَاعَلَ) نحو: **(تَصَالَحَ)**، فالكلام فيه كالكلام في (تَكَسَّرَ) غير أنّهُ متعدٍّ، **(يتصالَحُ)**، فهو **(بفتح اللَّام فيهما)**، أي: الماضي والمضارع، والمصدر **(تَصَالُحًا)** كـ(تَفَاعُلًا) /١٨ظ/**(بضمِّ اللَّامِ)**. واسم الفاعل: **(فهو مُتَصَالِحٌ)** قال المصنِّف: **(بكسرِ اللامِ، و)** اسم المفعول: **(ذاك مُتَصَالَحٌ)** بفتحِ اللَّامِ، **(والأمر: تَصَالَحْ، والنَّهي: لا تَتَصَالَحْ)**، وفي بعض النسخ أحد التاءين محذوفة[٣]، وقولُهُ: **(بفتح اللَّام فيهما)**، أي: في الأَمر والنَّهي، فيه إشارة للاحتراز عن لام المصدر فإنها مرفوعة[٤] كما تقدم.

(وأَمَّا ادَّثَّر واثّاقَلَ) فالأَول من باب (التَّفَعُّل) والثَّاني من باب (التَّفاعُل)، **(فأَصْلُ الأَول (تَدَثَّر كـ(تَكَسَّرَ)[٥]، وأَصْلُ الثَّاني (تَثَاقَلَ) كـ(تَصَالحَ) فأُدغِمتِ التَّاء)**، أي: بَعدَ قَلبِها دالاً ساكنة في (تدثَّر)، وثاءً في (تَثَاقَلَ) **(فيما بعدها)**[٦]، أي: الدَّال الثانية والثاء الثانية المتحركتين، **(ثُمَّ أُدخل همزةُ الوصلِ)** الَّتي هي السُّلَّم **(لِيُمْكِن)** النُّطق

---

(١) يقصد بقوله (من الأخير)، أي: من مثال النّهي: إذا اجتمع تاءان في أول المضارع إحداهما حرف المضارعة والثانية التاء التي كانت في أول الماضي فيجوز إثباتهما، أي إثبات التاءين، وهو الأصل نحو: تتجنب، تتقاتل، ويجوز حذف إحداهما، أي: إحدى التاءين تخفيفًا، لأنّه لما اجتمع مثلان، ولم يمكن الإدغام لرفضهم الابتداء بالساكن حذفوا إحدى التاءين ليحصل التخفيف كما تقول: أنت تقاتل، واختلف في المحذوف: فذهب البصريون إلى أنّه هو الثانية؛ لأنَّ الأولى حرف المضارعة، وحذفها مُخِلٌّ، وقيل: الأولى؛ لأنَّ الثانية للمطاوعة من نفس الكلمة، فحذفها مُخِلٌّ، والوجه هو الأول؛ لأنَّه رعاية كونه مضارعًا أولى، ولأن الثقل إنما يحصل عند الثانية. ينظر: شرح تصريف العزّي: ١١٩-١٢٠.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) أي: مضمومة في لفظ (تَصَالُح).

(٥) في الأصل (كتكثر).

(٦) في نسخةٍ (فيهما فيما بعدها). المقصود: /٦و/، ومتن المقصود (مطبوع): ١٥.

و**(الابتداءُ بها)**؛ لأَنَّها متحركةٌ لا ساكنة؛ **(لأَنَّ الساكنَ لا يُبْتَدَأُ به)** والمشدد ساكن، كما لا يخفى[١]، ومعنى (ادَّثَّر): غَطَّى رأسَهُ بثوبِهِ، وهو لازم، والمُتَدثِّر: المتغطّي[٢].

(و) أَمَّا **(تصريفهما)** فالأَول على سبيل اللفِّ والنَّشر المرتَّب فهو أن تقول **(ادَّثَّرَ)** بالإدغام فعل، ماضٍ، كما تقدَّمَ مفرد، مذكر، غائب، معلوم، صحيح سالم[٣] عند البعض[٤]، لازم، مبني، مزيد ثلاثي خماسي من باب التفعُّل. **(يدَّثَّرُ)** للمضارع وما قِيل: في الماضي يُقال في المضارع، إلَّا أَنَّه معربٌ لا مبنيّ، وقس عليه المثنى والمجموع في التَّصريف **(بفتح الثاء)** المثلثة **(فيهما)**، أي: في الماضي والمضارع. **(اِدَّثُّرًا)**، **(وهو بضمٍّ)** الثَّاء المثلثة **(فهو مدَّثِّر)** بالإدغام **(وبكسر الثاء)**[٥] في اسم الفاعل. **(وذاك مدَّثَّرٌ عليه)**[٦] بفتحها والإدغام في اسم المفعول. **(والأَمر ادَّثَّرْ)**، أي: تَغَطَّ واستتر[٧] **(والنَّهي: لا تدَّثَّرْ)**، وهو **(بفتح الثاء فيهما)**، أي: في الأَمر/١٩و/ والنَّهي، **(وبفتح الدَّال)** المهملة **(والتشديد في الجميع)**، أي: الماضي وفرعيه والمضارع وفرعيه والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والأَمر والنَّهي.

(و) الثاني: أن تقول فيه: **(اثَّاقل)** فعلٌ ماضٍ، مفرد، مذكر، غائب، معلوم، صحيح، سالم، لازم، مبنيّ مزيد ثلاثي الأصل، خُماسيّ الزِّيادة من باب **(التَّفاعُل)**[٨]

---

(١) ينظر: الفلاح شرح المراح:٩٧.

(٢) ينظر: الصِّحاح: مادة (دثر)، ٦٥٥/٢.

(٣) نعني بالسالم ما سلمت حروفه الأصلية التي تقابل الفاء والعين واللام من حروف العلّة والهمزة والتضعيف. ينظر: شرح تصريف العزِّي: ٤١.

(٤) ذكر الرَّضي في شرحه الشافية: ٣٣/١: إلى تقسيم المضاعف وغير مضاعف فالمضاعف إمّا صحيح نحو: مدَّ أو معتل نحو: ودَّ.

(٥) في الأَصل: (ثا).

(٦) في نسخةٍ (وذاك مدَّثَّر به). متن المقصود (مطبوع): ١٥-١٦.

(٧) ينظر: مقاييس اللغة: مادة (دثر)، ٣٢٨/٢.

(٨) لم أجد هذا النّص في كتب ابن جني، ولكن الميداني نقل هذه النسبة من المطلوب: ٥٦.

لا من (افَّاعل) مشدَّدة الفاء نصّ على ذلك ابنُ جنِّي[1]. ومضارعه **(يَثَّاقَلُ بفتح القاف فيهما)**، أي: الماضي والمضارع **(اثّاقُلًا)** مصدرُهُ، وهو **(بضمِّ القاف، فهو مُثَّاقِلٌ)** اسم الفاعل بضمِّ الميم وتشديد المثلثة **(بكسر القاف وذاك)** يعني اسم المفعول **(مُثَّاقَلٌ عليه)** أي: وعليهما وعليهم وعليها وعليهما وعليهنّ **(بفتح القاف و)** فعل **(الأَمر)** منه: **(اثَّاقَلْ)** وهو **(بفتح القاف، و)** فعل **(النَّهي)**: (لا تَثَّاقَلْ) **(بفتح القاف فيهما)** أي: الأَمر والنَّهي، ولا يَخفى تكرار الضبط ولعلَّهُ من النُّسَّاخ.

(و) أَمَّا **(الثَّاء)** المثلثة **(فهي مشددة في الجميع)**، أي: في (ادَّثَّر) و(اثَّاقل)، وما تصرف منهما، يعني: الماضي، والمضارع، والمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والأَمر، والنَّهي، واسمي الزمان والمكان، والمصدر الميمي.

---

(١) عثمان بن جني أبو الفتح النَّحوي من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتَّصريف (ت ٣٩٢هـ) من أهم مؤلفاته: الخصائص، شرح التصريف للمازني. ينظر: بغية الوعاة: ١٣٢/٢.

[تصريف الفعل المزيد على الرّباعي بحرف واحد]

[تصريف (تَفَعْلَلَ)]

(وَتَدَحْرَجَ) من باب (التَّفَعْلُل) مثال للماضي الخماسي[1]، والتَّاء زائدة، **(يَتَدَحْرَجُ)** الياء للمضارعة، والتاء زائدة، **(بفتح الرَّاء)** فيهما، أي: الماضي، والمضارع، ومصدره: **(تَدَحْرُجًا)** وهو **(بضمِّ الرَّاء)**.

وأمّا اسم الفاعل[2] **(فهو مُتَدَحْرِجٌ)** وهو **(بكسر الرَّاء)**، ومثله: (مُتَدَحْرِجَانِ ومتدحرِجُونَ، ومتدحرجة، ومتدحرِجتان، ومتدحرِجات). واسم المفعول تقول: **(وذاك مُتَدَحْرَجٌ عليه)** بفتح الرَّاء فيه، وفي /١٩ظ/ المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان، إلا أَنَّهُ لا يُزاد في آخره حرفُ الجرِّ، **(والأَمر: تَدَحْرَجْ، والنَّهي: لا تَتَدَحْرَجْ)** بتاءين في النَّهي لا غير، **(وبفتح الرَّاء فيهما)**، أي: الأَمر والنَّهي.

[تصريف الفعل السُّداسيّ أو الثُّلاثي المزيد بثلاثةِ أحرفٍ]

[١. تصريف (اسْتَفْعَلَ)]

و**(مثال)** الفعل **(السُّداسيّ)**، أي: مطلقًا سواء كان مزيدًا على الثُّلاثيّ، وهو ستة أبوابٍ أو مزيدًا على الرُّباعيّ، وهو بابان تقول إذا أردت الماضي: **(اسْتَغْفَرَ)**، وتقول إذا أردت المضارع: **(يَسْتَغْفِرُ)**، وهو **(بكسر الفاء، اسْتِغْفارًا)** مصدَرُهُ، وموزونه: (اسْتِفْعَالًا)، فهو من بابه[3].

واسم الفاعل: **(فهو مُسْتَغْفِرٌ بكسرِ الفاءِ)** للتفرقةِ بينهُ وبينَ اسمِ المفعولِ: **(وذاك مُسْتَغْفَرٌ بفتحِ الفاءِ)**، **(والأَمر: اسْتَغْفِرْ، والنَّهي: (لا تَسْتَغْفِرْ) بكسر الفاء فيهما)**، أي: في الأَمر والنَّهي.

---

(١) ينظر: الكتاب: ٤/٣٠٠.

(٢) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣/٢١٥.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل: ٤/٢٦٠

[٢. تصريف (اِفْعَالَّ)]

(واشْهابَّ)[١] على وزن (احْمارَّ) للألوان[٢]، لكنه أبلغ من (حَمِرَ)، وَشَهِبَ **(يَشْهابُّ)** بالإدغام، ومصدره **(اشْهِيْبَابًا)** بالفكِّ[٣]، ويقال لهذا الباب: باب (الافْعِيْلال)، وهو سداسيّ، مزيد على الثُّلاثي بثلاثة أحرف **(فهو مُشْهَابٌّ، وذاك مُشْهابٌّ به)** بالإدغام كما تقدَّمَ، ومُشْهابٌّ بِهِما وبِهِم، وبِها وبِهِما وبِهِنَّ، **(والأَمر: اشهابَّ، والنَّهي: لا تشهابّ، بتشديد الباء)** الموحدة **(في الجميع)**، أي: الماضي والمضارع واسمي الفاعل والمفعول والأَمر والنَّهي **(إلّا في المصدر)** فإنها مفكوكة فيه.

[٣. تصريف (افْعَوْعَلَ)]

(واغْدَوْدَنَ) بالغين المعجمة والدَّال المهملة يقال: (اغْدَوْدَنَ الشعر): إذا طال و(اغْدَوْدَنَ النَّبْتُ): إذا اخضَرَّ[٤]، وهو على وزن (افْعَوْعلَ) ويسمى باب (الافْعِيْعَال)، وهو سداسي مزيد على الثُّلاثيِّ بثلاثة أحرف، **(يَغْدَوْدِنُ)** بفتح الدَّال الأَولى و**(بكسر الدَّال الثانية، اغْدِيْدَانًا)** بقلب الواوِ ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، **(فهو/٢٠و/** اسم الفاعل منه: **(مُغْدَوْدِنٌ، و)** اسمُ المفعول منه: **(ذاك مُغْدَوْدَنٌ عليه)**، مُغْدَوْدَنٌ عليهما مُغْدَوْدَنٌ عليهم، مُغْدَوْدَنٌ عليها مُغْدَوْدَنٌ عليهما مُغْدَوْدَنٌ عليهنَّ، **(و)** فِعْلُ **(الأَمر: اغْدَوْدِنْ، و)** فعل **(النَّهي: لا تَغْدَوْدِنْ)**، وهو بفتح الدَّال الأَولى وسكون الواو و**(بكسر الدَّال الثانية في)** الكلمات **(الثلاث)**، وهو اسم الفاعل والأَمر والنَّهي.

---

(١) قال ابن فارس: الشِّين والهاء والباء أصل واحد يدلُّ على بياضٍ في شيء من سوادٍ، لا تكون الشُّهبة خالصة بياضًا، ومن ذلك الشُّبهة في الفرس، هو بياض يخالطه سواد. ينظر: مقاييس اللغة: مادة (شهب)، ٢٢٠/٣.

(٢) (افعالَّ) ولا يكون متعدِّيًا وتجيء للألوان نحو قولك: اشهابَّ واسوادَّ وابياضَّ وادهامَّ، وقد قالوا: املاسَّ واضرابَّ وليسا من اللون. ينظر: الممتع الكبير في التصريف: ١٣٢.

(٣) قال الكوفيون: إنَّ مصدر اشهاب: اشْهِبابًا، وأصله (اشهيبابا) فحذفوا الياء لطول الكلمة وكثرة حروفها. ينظر: الإنصاف: المسألة (١١٠)، ٦٢١/٢-٦٢٤.

(٤) ينظر: الصِّحاح: مادة (غدن)، ٢١٧٣/٦.

[٤. تصريف (افْعَوَّلَ)]

(واجلوّذ) بتشديد الواو، وهو فعل ماضٍ، مفرد، مذكر، غائب، معلوم، صحيح، سالم، لازم، مبنيّ، مزيد ثلاثيّ، سداسيّ من باب (الافْعِوَّال)[١]، وقس على هذا الباقي من المفرد والتثنية والجمع عند إرادة المؤنث، إلَّا أَنَّك تُبَدِلَ لفظَ المذكّر بالمؤنث في التَّعريف المار[٢].

وهو مبالغة (جَلَذَ)، أي: دام سيره مع السرعة[٣] بخلاف (جَلَذَ)، أي: سار[٤]، فإنه لم يوجد فيه هذا المعنى وهذا الماضي. أَمَّا المضارع، فهو **(يَجْلَوِّذُ بكسر الواو)** مع التشديد. والمصدر: **(اجْلِوَّاذًا)**، واسم الفاعل: **(فهو مُجْلَوِّذٌ)**. واسم المفعول: **(وذاك مُجْلَوَّذٌ به)** بفتح الواو. **(و)** فعل **(الأَمر: اجْلَوِّذْ، و)** فعل **(النَّهي: لا تَجْلَوِّذْ بكسر الواو فيهما)**[٥]، أي: في الامر والنهي، **(والواو المشددة في الجميع)**، أي: في الماضي والمضارع والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والأَمر والنهي.

---

(١) ينظر: المقتضب: ١٠٢/٢، والمفتاح في الصرف: ٤٥.

(٢) أي: (اجلوَّذ).

(٣) ينظر: مقاييس اللغة: مادة (جلذ)، ٤٧٢/١.

(٤) ينظر: لسان العرب: مادة (جَلَذ)، ٣/ ٤٨١ .

(٥) في نسخةٍ (بكسر الواو في الثلاث). المقصود (مخطوط): /٦ظ/، ومتن المقصود (مطبوع): ١٧

[تصريف الفعل السُّداسيّ أو الرُّباعي المزيد بحرفين]

(واسْحَنْكَك) للماضي يُقال: (اسْحَنْكَكَ اللَّيْلُ): إذا ظلم[١]، وهي على (افْعَنْلل)[٢] ويسمى بابُها بابَ (الافْعِنْلال). واعلم أن صاحب البناء جعل (اسْحَنْكَكَ) و(اسْلَنْقَى) ملحقين بـ(احْرَنْجَمَ) لاتحاد المصدرين[٣].

وعليه أبواب السُّداسي المزيد على الثُّلاثي أربعة أبواب،/٢٠ظ/ والمصنِّف جعلهما من مزيدِ الثُّلاثيِّ، وعليه فالأبواب ستَّة انتهى.

(يسْحَنْكِك) بسكون السِّينِ وفتحِ الحاءِ المهملتينِ وسكونِ النُّون **(وبكسرِ الكاف الأولى، اسْحِنْكَاكًا، فهو مُسْحَنْكِكٌ، وذاك مُسْحَنْكَكٌ بِهِ)** بكسرِ الكافِ في الأول، وبفتحها في الثّاني،[٤] **(والأمر: (اسْحَنْكِك)، والنّهي: (لا تَسْحَنْكِك) بكسرِ الكاف[٥] في الثلاث)** كلمات[٦]، وهي: اسم الفاعلِ، والأمر، والنّهي.

(واسْلَنْقى) للماضي، أي: نام على ظهره كما في القاموس[٧]، زاد السعد: ووقع على قفاه[٨]، ويسمى باب (الافْعِنْلال) ملحق بـ(احْرَنْجَمَ)، وهو وما يليه تمامُ السُّداسي مزيد على الثُّلاثيِّ، وهو ستَّةُ أبوابٍ كما عَلِمت، **(يَسْلَنْقى)** مثالٌ للمضارع **(اسْلَنْقاءً)** مصدرُهُ[٩]، واسم الفاعل: **(فهو مُسْلَنْقٍ)** بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء

---

(١) ينظر: هكذا في الأصل ولعل الصواب: (أظْلم) ينظر: القاموس المحيط: ٩٤٢.

(٢) أمّا (اسحنكك): اسودَّ، فبمنزلة اذلَوْلَى. وأرادوا بـ(افعنلل) أن يبلغوا به بناء احرنجم، كما أرادوا بـ(صَعْرَرْتُ) بناء (دَحْرَجْتُ). ينظر: الكتاب: ٧٦/٤.

(٣) ينظر: متن البناء: ٢٣.

(٤) ورد في المنضود شرح المقصود: ١٣٦: وإنَّما لم يُدغم مع اجتماع المثلين؛ لأنَّه لو أُدغم لزم نقل حركة الكاف الأولى إلى النون فصار: (اسْحنْكَّ) على (افْعَلَّ) فالتبس باب (افْعنْلل بباب افعلَّ)

(٥) في نسخةٍ (بكسر الكاف الأولى). المقصود (مخطوط) /٦ظ/، ومتن المقصود (مطبوع): ١٧.

(٦) قال ابن السَّراج: « فإذا وجدت شيئًا ملحقًا قد ضعف واجتمع فيه حرفان مثلان فلا تُدغمْهُ فإنَّه إنما ضَعُفَ ليبلغ زِنَة ما أُلحق به، فمثلُ: (اسْحَنْكَك واقْعَنْسَسَ) لا يُدغَمُ لأنَّه أُلحق بـ(احرنجم)». الأصول في النحو: ٣٥٤/٣.

(٧) ينظر: القاموس المحيط لفيروز آبادي: مادة (سلق)، ٨٩٥.

(٨) ينظر: شرح تصريف العزّي: ٨٨.

(٩) الممتع الكبير في التَّصريف: ١١٧.

الساكنين،**(وذاك مُسْلَنْقًى**[1] **عليه)**، ما قدر في اسم الفاعل يقدر في اسم المفعول كـ(قاضٍ)، **(والأمر: اسْلَنْقِ)** بحذف الياء للصيغة، **(والنَّهي: لا تَسْلَنْقِ)** بحذفِ الياءِ أيضًا، و**(بكسرِ القاف فيهما)**، أي: الأمر والنَّهي.

(واقْشَعَرَّ)، أي: أخذته قُشَعْريرة بضمِّ القافِ، وفتحِ الشِّين، وسكونِ العينِ، وكسرِ الرَّاء الأولى، وفتحِ الثَّانية وبعدها تاء، أي: (رِعْدَةٌ) كما في القاموس[2] وغيره[3]، وهو فعل، ماضٍ، مفرد، مذكر، غائب، معلوم، صحيح، سالم، لازم، مبني، مزيد رباعيّ سداسيّ من باب (الافْعِلَّال) بتشديد اللَّام، وعلى هذا الوزن بابان أحدهما ما ذكرناه ووزنه (افْعَلَلَّ).

(يَقْشَعِرُّ) فعل مضارع مفرد، مذكر، غائب، معلوم، صحيح، سالم، لازم، معرب، مزيد رباعيّ، سداسيّ من ذلك الباب وهو **(بكسر العين)**، والمصدر **(اقْشِعْرِارًا)** بالفكِّ[4] و**(بسكونِ العينِ)**، واسم الفاعل **(فهو مُقْشَعِرٌّ)** بكسرِ العينِ والإدغام، **(وذلك مُقْشَعَرٌّ)** بفتحها مع الإدغام، **(والأمر: اقْشَعِرّ، والنَّهي: (لا تَقْشَعِرّ))** بالإدغام و**(بكسرِ العين فيهما)**، أي: الأمر والنَّهي، **(والرَّاءُ مشددةٌ في الجميع)**، أي الماضي والمضارع، واسم الفاعل، واسم المفعول، والأمر، والنَّهي، **(إلا في المصدر)** /٢١و/ فإنَّ الرَّاءَ فيهِ غيرُ مشدَّدةٍ.

(و) ثانيهما: **(احْرَنْجَمَ)** على وزن (افْعَنْلَلَ)، وهو سداسيٌّ مزيد على الرُّباعيّ بحرفينِ، وتقدَّم أن السُّداسيّ مزيدَ الرُّباعيِّ بابان (الافعلال والافْعِنْلال)، قال العلّامة السعد: يقال: حَرْجَمتُ الإبِل فاحْرَنْجَمت، أي: رَدَدْتُ بعضَها إلى بعضٍ فارتَّدتْ[5].

---

(١) في الأصل: (مُسْلَنْق).

(٢) ينظر: القاموس المحيط: مادة (القُشْعُر) ٤٦٢.

(٣) ينظر: تاج العروس للزبيدي: مادة (قشعر)، ٤٢٠/١٣.

(٤) ينظر: البديع في علم العربية لابن الأثير: ٣١٦/٢.

(٥) ينظر: شرح تصريف العزّي: ٨٨.

(يَحْرَنْجِمُ) بسكون النُّون و**(بكسرِ الجيمِ)**، والمصدر[1]: **(احْرِنْجَامًا)**، واسم الفاعل: **(فهو مُحْرَنْجِمٌ)**، واسم المفعول: **(وذاك مُحْرَنْجَمٌ، والأمر: احْرَنْجِمْ، والنَّهي: لا تَحْرَنْجِمْ)** بسكون النُّون و**(بكسر الجيم فيهما)**، أي: الأمر والنَّهي، والله تعالى أعلم.

[فصلٌ في الفوائد]

(فصل في) جنس **(الفوائد)** جمع فائدة.

[الفعل اللَّازم ووسائل تعديته]

(اللازم)، ما نصب المفعول به مُتَعَدٍّ، وغيرُهُ لازم، واللَّازم: مبتدأ خبرُه جملةُ **(يَصيرُ)** قال المصنف –رحمه الله تعالى–: **(يصير متعديًا بأحد ثلاثة أسباب)**:

إمّا **(بزيادةِ الهمزةِ في أوَّله، و)** إمّا بـ**(تشديد العين)**، أي: عين الكلمة، فتشديد العين، والهمزة خاصّان بتعدية الثلاثي المجرد وحرف الجرِّ فيه وفي غيره[2].

واعلم أنَّ تشديدَ عينِ الفعلِ اللَّازمِ يُصيّرُه[3] متعديًا إذا لم يكن بمعنى: **(صار)**، وهذا القيد لازم، **(و)** إمّا بوجود **(حرف الجرِّ في آخره)**، أي: إذا أردت أن تجعل الفعل اللازم متعديًا فزِدْ في أوّلهِ همزةً ليستْ للمطاوعة، أو في عينه تضعيفًا، أو في آخره حرفَ الجرِّ، فصار الفعل اللازم بواسطة هذه الحروف متعديًا، مثاله نحو: **(أخرجتُهُ)** بزيادة الهمزةِ، ونقله من باب الأَول لباب الإفعال[4]، **(وخرّجته)**

---

(١) ينظر: الكتاب: ٨٥/٤، والأصول في النحو: ١٣٧/٣.

(٢)قال ابن يعيش: للتعدية أسباب ثلاثة وهي: الهمزة وتثقيل الحشو وحرف الجر تتصل ثلاثتها بغير المتعدي فتصيره متعدِّيًا وبالمتعدي إلى مفعول واحد فتصيِّره ذا مفعولين نحو قولك: أذهبتُهُ، وفرَّحتُهُ وخرجت به. شرح المفصل: ٢٩٩/٤.

(٣) هكذا في الأصل، ولعل الصواب: (يُصيّره).

(٤) باب الإفعال: أن يكون الفعل رباعيًّا على وزن (أفْعَل) ومصدره على وزن (إفعال)، نحو: (أكرم إكرامًا، وأحسن إحسانًا، وأخرج إخراجًا).

بتضعيف العين، ونقله لباب التّفْعيل[1]، **(وخرجتُ بِهِ من الدَّار)** ففيه من اللفِّ والنَّشر المرتب ما لا يخفى.

واعلم أنَّ هذه الأمثلة كانت في الأصل: (خرجت)، وهو لازم فلما زادت الهمزة/٢١ظ/ والتَّضعيف وحرف الجرِّ كانت متعدية بواسطة هذه الحروف.

(و) أيضًا يصيرُ اللَّازمُ متعدّيًا **(بحذفِ التَّاءِ من)** أولِ **(تَفَعْلَلَ)** بسكونِ العينِ كـ(تَدَحْرَجَ)[2] فيقال: (دَحْرَجَ زيدٌ الحجرَ)، وفي بعضِ النُّسخ قوله: **(مكررة اللَّام)**،[3] أي: لام الفعل وما جرى عليه المصنف فيه نظر؛ لأنَّ الرُّباعيّ لا يختصّ بالتعدية بل مشترك بين اللَّازم والمتعدي اللهم إلا أن يُقالَ هذا بالنظر إلى الأغلب فإنه في غالب حاله للتعدية.

(و) بحذف التَّاء من **(تَفَعّل)** أيضًا حالة كونها **(مشددة العين، ومكررة اللام)**[4]، وفيه لفٌّ ونشرٌ مشوشٌ ما لا يخفى وإيراد وجواب تركناه خوف الإطالةِ.

---

(١) باب التّفْعيل: أن يكون الفعل رباعيًّا بتضعيف العين على وزن (فعّل) صحيح اللام ومصدره على وزن (تَفْعيل)، نحو: (هذَّبَ تهذيبًا، وقطّع تقطيعًا، وخرّج تخريجًا).

(٢) يكون اللازم متعديًّا بطرائق وهي: ١. زيادة الهمز في أوله نحو: أكرم زيدٌ عمرًا ٢. التضعيف نحو: فرَّحتُ زيدًا ٣. زيادة حرف جر نحو: ذهبتُ بعلي، والتعدية بالهمز والتضعيف خاصة بالفعل الثلاثي المجرد، وأمّا التعدية بحرف الجر فهي للثلاثي وغيره. ينظر: عون المعبود على شرح المقصود: ٥٤.

(٣) ينظر: المقصود (مخطوط): /٧و/، ومتن المقصود (مطبوع): ١٨.

(٤) يقصد: مشدَّدة العين من وزن (تفعَّل)، ومكرَّرة اللام من وزن (تفعَلَّلَ).

فائدة: قال الطبلاوي[1]: نقلًا عن الرَّضي لا يُسمى المتعدي بحرفِ الجرِّ متعديًا عند الإطلاق فإنه لازم وإنه يقيد فيقال: لازم عُدِّيَ بحرف الجر فليحفظ[2].

(و) بعكس ما ذُكِر: **(المتعدي يصيرُ لازمًا بحذف أسباب التعدية)**؛ لأنَّهُ لما حُذِفت منه الأسباب بقي على أصله، وهو اللُّزوم في حالة الوضع كما في (خَرَجَ زيدٌ وأخْرَجتُهُ)، **(وبنقله)** الواو بمعنى (أو)[3] **(إلى باب انْكَسَرَ)**، فيصيرُ بالنقلِ لازمًا كما في: (كَسَرتُ الحَجَرَ وانْكَسرَ الحَجَرُ)، **(وبابُ)** مبتدأ خبره الجملة الآتية **(فَعْلَلَ)** المتعدي **(يصيرُ لازمًا بزيادةِ التاءِ في أوّلِهِ)** كـ(تدحْرَجَ) ونحو ذلك.

ثُمَّ أفاد بقوله: **(ولا يجيء المفعول به)**،أي: لم يُسمع، **(و)** مثْلُهُ الفعلُ **(المجهول من)** الفعل **(اللَّازم؛ لأنَّ اللَّازم)** علَّةٌ لقوله: ولا يجيء **(من الأفعال: هو ما)**، أي: الفعلُ **(لا يحتاجُ إلى المفعول به)** نحو: (قامَ، وقَعَدَ، ومَشَى، وانْطَلَقَ)، **(والمتعدِّي بخلافِهِ)** نحو: (ضَرَبَ، ودَحْرَجَ، واسْتَخْرَجَ)، والحاصل: أنَّ الفعلَ لا ينفكُّ عن شيئينِ أحدهما: لازم، والثَّاني: متعدٍّ، ولا ثالث لهما.

---

(١) منصور الطبلاويّ (ت١٠١٤هـ): فقيه شافعي مصري، غزير العلم بالعربية والبلاغة، مولده ووفاته بالقاهرة، من مؤلفاته: شرح على تصريف العزّي، والعقود الجوهرية في حلِّ الأزهرية، وحاشية على شرح المنهاج. ينظر: خلاصة الأثر: ٤/٤٢٨، والأعلام: ٧/٣٠٠.

(٢) لم أقف على نص الطبلاوي، ولكن وقفت على نص الرضي في شرحه على الكافية: ٤/٣٥-١٣٦، إذ قال: «يُقال لمثل هذه الأفعال: إنها متعدية بالحرف الفلاني، لكن لا يقع عليها اسم (المتعدي) إذا أُطلق، بل يقال: هي لازمة».

(٣) تأتي الواو بمعنى (أو)، كقوله تعالى: ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [سورة النّساء:٣]، أي: مثنى أو ثلاث: ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي: ٤٢٦.

[معاني صيغة (فَاعَلَ)]

(وبابُ فاعَلَ)، أي: صيغة (فَاعَلَ) الَّتي هي فعلُها رُباعيٌّ مزيد على الثُّلاثي بحرف واحد **(يكونُ بين الاثنين)**، أي: يكونُ غالبًا للمشاركةِ[١] **(نحو: (نَاضَلْتُهُ)**، أي: رَامَيْتُهُ بالسِّهام،[٢] **(إلا قليلًا)** /٢٢و/ أي: قليلا أنه لا يكون بين الاثنين[٣]، وقد يأتي الواحد على قلّةٍ مثاله **(نحو)** قوله: **(طَارَقْتُ النَّعْلَ)**، أي: كسرته[٤]، **(وَعَاقَبْتُ اللِّصَّ)**، أي: السارق، أي: عذبته[٥]، واللفُّ والنَّشرُ مرتبٌ، ونظيره: (قَاتَلَ زيدٌ عمرًا).

و﴿ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ﴾[٦]، ويجيء هذا الباب بمعنى (أفعل وفعّل)[٧] مشددة، و(فَعَلَ)[٨] بتخفيف العين، و(تَفَاعَلَ).[٩]

[معاني صيغة تَفَاعَل]

(وبابُ تَفَاعَلَ)، أي: صيغتُهُ الَّتي هي خماسيةٌ مزيدةٌ على الثُّلاثيّ بحرفينِ، **(أيضًا)** مصدر (آض): إذا رجع[١٠]، **(يكون بين الاثنين فصاعدًا)**، أي: فأكثر؛ لأنَّ نفسَ متكلمِ مع غيره وهذا يكون اثنين أو أكثر لأن الغير من نفس المتكلم تارةً يكونُ واحدًا، وتارةً يكونُ أكثر منه، فعلى هذا التقدير الأول كان اثنين، وعلى الثَّاني كان

---

(١) ينظر: المفتاح في الصرف: ٤٩.

(٢) ينظر: الصَّحاح مادة (رمى): ٢٣٦٢/٦.

(٣) قال المبرد في المقتضب: ١٠٠/٢ « ما يكون لاثنين نحو: (شاتمتُ، وضاربتُ)، لا يكون هذا من واحدٍ ولكن من اثنين فصاعدًا، وأما ما يكون لواحدٍ من هذا الباب فنحو: عاقبتُ اللِّصَّ، وطارقتُ النَّعل، وعافاه الله)».

(٤) ينظر: مقاييس اللغة: مادة (طرق)، ٤٥٢/٣.

(٥) ينظر: مقاييس اللغة: مادة (عقب)، ٧٨/٤.

(٦) سورة المنافقون من الآية: ٤.

(٧) (أفعل) نحو: عافاك الله، أي: أعفاك.(فعّل) نحو: صاعر خده، أي: صعَّره. ينظر: المطلوب: ١٦

(٨) (فَعَلَ) نحو: دافع، أي: دفع. ينظر: المطلوب: ١٦.

(٩) (تَفَاعل) نحو: سارع، أي: تسارع . ينظر: المطلوب: ١٦.

(١٠) ينظر: الصِّحاح: مادة (أيض)، ١٠٦٥/٣.

ثلاثة أو أكثر مثاله **(نحو: تَدَافَعْنا)** بسكونِ العينِ المهملةِ لتحقق (نا) أَنَّها فاعلٌ، وهي مفيدةٌ للكثرةِ، وقد تكون للتعظيمِ، وقرينة المقامِ تفيدُ معنى الكلامِ.

(وتَصَالحَ القومُ) فاعل (تَصَالح) ولا يخفى اشتراكه بسبب ذلك، وفيه ارتفاع الضغائن واستجلاب المحبة للقلوب[1].

(و) باب (تَفَاعَل) أيضًا **(قد يكون لإظهار ما)**، أي: شيء **(ليس في الباطن)**، أي: لإظهار ما ليس في نفس الأمر متّصفًا به في الحقيقة، وعند ذلك لا يكون للمشاركةِ بين الاثنين، ولا بين الجماعة، وذلك **(نحو: تَمَارضْتُ)** قالَ المصنفُ: **(أي: أظهرت المرضَ وليس بي مَرَضٌ)**، و(تَجَاهَلْتُ وليس لي جَهْلٌ)، و(تَعَارفتُ وليس لي عُرْفٌ)، ويجيء أيضًا بمعنى (تَفَعَّل) مشددة العين، و(أَفعَلَ) أيضًا كما في المطلوب[2].

---

(١) جاء في تاج العروس: مادة (صلح)، ٥٤٨/٦: (تصالح القوم) بينهما، وهو (السَّلم) بكسر السين المهملة وفتحها، و(الصلح) أيضًا (اسم جماعة) متصالحين.

(٢) جاء في المطلوب:١٦ ويجيء بمعنى (تَفعّل) نحو: (تعاهد بمعنى: تعهَّد). وأمّا (أفعل)، نحو: (تخاطأ: بمعنى: أخطأ). ينظر المطلوب: ١٨.

[الإبدال]

[إبدال التاء في صيغة (افْتَعَلَ)]

ثُمَّ لمَّا كان في الإبدال تخفيف، وقد دعت الحاجة إليه في بعض المواضع وأفراده كثيرة ذكرَ المصنِّفُ –رحِمه الله تعالى– نبذةً منها فقال: **(فإذا)** في نسخةٍ بالواوِ[1] **(كان فاءُ الفِعْلِ من** (افْتَعَلَ) الخُماسيّ المزيد على الثُّلاثي بحرفينِ /٢٢ظ/ **(حرفًا من حروفِ الإطباق)**، قالَ شيخُ الإسلام[2] في شرح الجزرية: والانطباق لغةً: الالتصاق، سُمِّيت حروفُهُ منطبقةً؛ لانطباق طائفةٍ من اللسان بها على الحنك الأَعلى عند النُّطق بها،[3] وقال العلامة الداوودي[4]: ووجهه فينحصرُ الصوتُ حينئذ بين اللسان وما حاذاه من الحنك الأَعلى، وإذا انحصرَ وَجَبَ إبدالهُ طاءً؛ لأَنَّ التاء لو لم تُبدل لأدى إلى إدغام حروف الإطباق فيها، وهي لا تُدغم فيها لئلا يفوتَ الإطباق، أو إلى إظهارها فيعسر النطق بالتَّاء لقربها من مخرجِها ومنافاتِها في صفتِها؛ لأنَّ التَّاء حرفٌ شديدٌ مهموسٌ، والصَّاد والضَّاد والظَّاء المعجمة رخوةٌ، وأيضًا الضَّادُ المعجمةُ والطَّاءُ والظَّاءُ مجهورةٌ؛ فقلبوا التَّاء حرفًا يوافقها مخرجًا ويوافق ما قبلها صفةً؛ قصدًا لنفي التنافي بين الحروف.

---

(١) ينظر: متن المقصود: ١٨.

(٢) زكريا بن محمد الأنصاري.

(٣) ينظر: الدَّقائق المحكمة في شرح المقدّمة لزكريا الأنصاري: ١٣.

(٤) محمّد بن عبد الحي بن رجب الداوودي، من علماء دمشق ولد فيه وأخذ من أعلامها، من مؤلفاته: حاشية على شرح المنهج، وحاشية على ابن عقيل، وتوفّي (ت ١١٦٨هـ). ينظر: الأعلام: ١٨٧/٦، ومعجم المؤلفين: ١٣١/١٠.

(وهي)، أي: حروف الإطباق[١] **(الصَّاد)** المهملة **(والضَّاد)** المعجمة **(والطاءُ)** المهملة **(والظاءُ)** المعجمة[٢] وهذه الأربعة مستعلية مطبقة، وثلاثة أيضًا مستعلية فقط، وهي الخاء والفاء والقاف[٣] يجمعها قولك: (صط ضظ خفق) **(يَصِيرُ تاءُ افتعل)** بعد القلب **(طاءً)** كما قال ابن مالك (رحمه الله تعالى):

طا تا افتعالٍ رُدَّ إثْرَ مُطْبَقِ في ادّان وَازدَدْ وادّكِرْ دَالًا بَقِيْ[٤]

(نحو: اصطبر)، أصله: (اصتبر)[٥] بعد نقل (صبر) إلى باب (الافْتِعَال) قلبت الطاء تاء على وزن (افتعل)[٦]، قال ابن الناظم[٧]: (وقد يعرض للزائد في الموزون فيسلم في الميزان كقولك: وزن (اصطبر): (افْتَعَل))[٨] **(واضطرب)**، أصله: (اضْتَرَبَ) بعد نقل (ضرب) إلى (الافتعال)، **(واطّرد)** أصله: (اطْتَرَدَ)، **(واظّهَرَ)**،

---

(١) حروف الإطباق وهي: الصاد والضاد والطاء والظاء، وذلك لأنّ هذه الأحرف من أحرف الاستعلاء والتاء من حروف الاستفال فبينهما تباعد، ويحصل عسر في النُّطق، فوجب إبدال حرفًا يقابلها في المخرج، ويوافق ما قبلها في الصفة مثل: (اضطرب، اطّرد...). ينظر: عون المعبود شرح نظم المقصود: ٥٦.

(٢) جاء في شرح ابن عقيل: ٤/ ٢٤٤: إذا وقعت تاء افتعال بعد حرف من حروف الإطباق وهي الصاد والطاء والظاء وجب إبداله طاء كقولك: اصطبر، أصله: اصتبر.

(٣) قال ديكنقوز في شرحه على مراح الأرواح:٩٣: « الصاد والضاد والظاء مستعلية مطبقة، أمّا استعلاؤها فلارتفاع اللسان إلى الحنك، وأما إطباقها فلانطباق اللسان معها على الحنك الأعلى، فظهر مما ذكرنا أن الاسمين المذكورين مجازان، لأن المستعلية والمطبقة في الحقيقة إنّما هو اللسان فمعناه مستعلٍ عنده اللسان، ومثل هذا الافتقار كثير في اللغة كما قيل للمشترك فيه: مشترك، والثلاثة الأخيرة مستعلية فقط، أي: بدون الإطباق ...».

(٤) ألفية ابن مالك: ٧٩.

(٥) ورد في شرح الشافية لزكريا الأنصاري: ٣٧٧/٢ (مطبوع في ضمن مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط): (هراق) أصله: (أراق)، و(اصطبر) أصله: (اصتبر)، و(ادّارك) أصله: (تدارك)، فأُبدلت التاء دالًا للإدغام، وأُتي بهمزة الوصل، لامتناع الابتداء بالساكن، وذلك لأنا لو لم نحكم بأن الهاء بدل من الهمزة، والطاء والدال بدل من التاء، لَزِم أبنية (هفعل، وافطل، افّاعل) في كلامهم، وهي مجهولة؛ لأنّها قليلة، أو معدومة، والمعروف (أفْعل، وافتَعَل، وتَفاعل).

(٦) ينظر: الكتاب: ٢٣٩/٤.

(٧) هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، أبو عبد الله بدر الدين من أشهر مؤلفاته شرح الألفية يعرف بشرح ابن الناظم ت٦٨٦هـ. ينظر: الأعلام: ٣١/٧و٣٢.

(٨) ينظر: شرح ابن الناظم: ٥٨٧.

أصله: (اظْتَهَر) بعد نقل الأول من (طَرَدَ) إلى باب (الافْتِعَال)، والثَّاني من (ظَهَر) إلى الافتِعَال أيضًا، ثُمَّ قُلبت التَّاء فيهما، وفيما قبلهما طاءً كما مرّ، فتقلب الطاء/٢٣و/ المهملة ظاءً معجمة وتدغم الظاء في الظاء في (اظّهَرَ) وجوبًا، للمساواة في العظم والمخرج والاستعلائية.

(وإذا كان فاءُ (افْتَعَل) دالًا أو) كان **(ذالًا أو)** كان **(زايًا يصير تاء (افْتَعَل) دالًا)**؛ لأَنَّ التَّاءَ حرفٌ شديدٌ مهموسٌ والزَّاي والذَّال المعجمتينِ رخوتان مجهورتان، والدَّال المهلة مجهورة أيضًا، فبين الثلاثة والتاء تنافٍ، فقُلبت التاءُ دالًا لموافقتها للتَّاء مخرجًا وللدَّال والزَّاي صفةً، وهي الجهر، كذا في الداوودية[١] وذلك **(نحو: ادّمعَ)**، أصله: (ادتمع) بعد نقل (دَمَعَ) إلى باب (الافْتِعال) قُلبت التَّاءُ دالًا كما مرَّ فصار: (اددمع) بدالين، أُدغم الدَّالُ في الدَّالِ فصارَ (ادّمع).

(وادّكر)، أصله: (اذتكر) بعد نقل (ذكر) إلى باب (الافتعال)، قُلبت التَّاءُ دالًا كما مرَّ، فصار (اذدكر)[٢]، ثمَّ أنت مخير بقلب الدال المهملة ذالا معجمة أو تركها على حالها وعلى كلٍّ فالإدغامُ واجبٌ أما في صورة المعجمة فالأمر ظاهر، للاتحاد في الجنس، وأمّا في صورةِ المهملةِ فكذلك عند البعض[٣] ومنهم المصنف، لاتحادهما في المجهورية وقربهما في المخرج فصار: (اذّكر) **(بإدغام الذال)** المعجمة في (اذتكر) بعد قلب التاء دالا، ثُمَّ قلبها ذالًا عند غير المصنف **(في الدَّال)** المهملة، والذَّال المعجمة كما مرَّ؛ لأنَّه أرشق في الكلام وأفصح في النظام.

---

(١) حاشية الداوودي: ٢/٩٩٥-٩٩٧.

(٢) جاء في مراح الأرواح: ٩٢-٩٣: يجوز فيه (ادّكر و اذدكر)؛ لأنَّ الدال والذال من المجهورة فَجُعلَ التاء دالًا لقرب المخرج بينهما فيجوز لك الإدغام نظرًا إلى اتحادهما في المجهورية يجعل الدال ذالًا، والبيان نظرا إلى عدم اتحادهما في الذات.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ٣/٢٧١، والشافية في علمي التصريف والخط: ٤/٩٥.

(و) كذلك (**ازْدَجَر**)، أصله: (ازتَجَر) بعد نقل (زَجَرَ) إلى باب (الافتعال) قُلِبت التاءُ دالًا كما مرَّ فصار: (ازدجر)[1].

(**وإذا كان الفاء**) من (افْتَعَلَ) (**واوا أو**) كان الفاء (**ياءً أو**) كان الفاء (**ثاء قُلِبت الواو والياء والثاء**) المثلثة (**تاء**) في الثَّلاث (**ثم أُدغمت التَّاءُ الأولى**) المنقلبة (**في تاء افتعل**).

وذلك (**نحو: اتّقى**)، إذ أصلهُ: (اوتقى) بعد نَقْلِ (وقى) إلى (الافتعال) قُلبت الواو تاءً وأُدغمت التَّاءُ في التَّاءِ لوجوبِ الإدغامِ[2].

(و) كذلك (**اتّسر**)، أصله: (ايتسر) بعد نقلِ (يَسَرَ) إلى (الافتعال) قُلبت الياءُ تاءً وأُدغمت في التَّاء للوجوبِ[3].

(و) مثلُهُ (**اتَّغَر**)، أصله: (اثْتَغَر) بالمثلثة بعد نقل (ثَغَرَ) إلى (الافتعال) قُلبت/٢٣ظ/ الثَّاء تاء، وأدغمت التاء الأُولى في تاء (افتعل) كما تقدَّم.

ثُمَّ الأحرف التي تُبَدل تسعة يجمعها قول القائل: (هدأتُ مُوطِيَا) وتمامُه في شرح العلَّامة ابن عقيل[4].

---

(١) ورد في اللُّباب في علل البناء والإعراب: ٣٤٩/٢: أمّا الزَّاي فكقولك من زجر وزان: ازْدَجَرَ وازْدَان والأصل التاء فحوّلت إلى الدّال، ولو قُلبت التاء زايًا وأدغمت جاز فقلتُ (ازّجر) ومثله (ازّان) والأول أقوى ولا يجوز قلب الزّاي تاء لئلا يُبطل ما في الزّاي من زيادة الصفات على التاء.

(٢) (اتّقى يتّقي) بالتشديد على (افتعل يفتعل) من الوقاية والأصل (اوتقى يوتقي)، فقُلبت الواو في الأولى ياء لانكسار ما قبلها، ثُمَّ أُبدلت تاء، وأدغمت وأبدلت في الثانية تاء، وأدغمت، ولم تُحذف لعدم انكسار ما بعدها، فلما كثر الاستعمال كذا حذفوا التاء الساكنة منهما، وهي فاء الفعل، فصارا: تَقَى يَتَقي بتخفيف الفاء المفتوحة، وحُذفت الهمزة من الماضي لعدم الحاجة إليها فصار: (تقى) ووزنه: (تَعَلَ). ينظر: شرح الشافية للرّضي: ٤٩٦/٤.

(٣) (اتّسر) أصله: (ايتسر) فجُعل الياءُ تاءً فرارًا عن توالي الكسرات. مراح الأرواح: ٩٦.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢١٠/٤.

[فائدةٌ في حُرُوف الزِّيادة][1]

(و) أمّا **(الحروف التي تُزادُ في الأسماء و)** في **(الأفعال)** فهي **(عشرة)** نحو قولك: **(اليوم تنساه)** أو (سألتمونيها)، وفيها وقع لغزٌ بين أستاذ وتلميذه[2].

واعلم أنَّ المزيدَ من الحروفِ إمّا تضعيفُ أصلٍ، وإمَّا بعضُ الحروفِ العشرة المجموعة بـ(منَّ سُهيلٌ وأتى) وقد جمعها المازني[3] رحمه الله تعالى بقوله:

هَوِيْتُ السِّمان[4] فشيْبَنَنِي وما كنت قِدْمًا هَوِيتُ السِّمانا[5]

لكن هذا الجمع معيب من وجهين:

أحدهما: إدخال حروف أجنبية بين الجملتين المتضمنتين الحروف المقصودة.

والثاني: أَنَّ الهمزة واللَّام لم يُنْطَق بهما، والاعتماد في تضمين كلام حروفًا مقصودًا حِفظُها أن يكون صريحًا لفظُها[6].

---

(١) معنى الزِّيادة إلحاق الكلمة ما ليس منها؛ ولذلك لإفادة معنى، أو لضرب من التوسع في اللغة. ينظر: شرح الملوكي في التصريف: ١٠١.

(٢) ذكر صاحب المطلوب: ٦٨: قصة هذا اللغز، بيّن أن الأستاذ سيبويه وأن التلميذ هو الأخفش، ففي أثناء الصحبة سأل الأخفشُ سيبويه عن الحروف الزوائد، فقال سيبويه في جوابه: (أتاه سليمون)، فقال الأخفش: ما معنى هذا؟ فأجاب سيبويه: (سألتمونيها)، فقال الأخفش: نعم، ولم يفهم معناه. فقال سيبويه: (هَوِيتُ السّمان)، فقال الأخفش: لا أسأل عن السّمان حتى أجبتَني عن محبّتِك السمان، فلم يكن جوابك مطابقًا لسؤالي. فقال سيبويه: (اليوم تنساه)، فَغَضِبَ الأخفش فقال: بِمَ أجبتَ فنسيت؟ ولم يفهم معناها أيضًا. قال صاحب المطلوب: «وكل واحدةٍ من هذه الأحوال الأربعة جوابٌ على حِدهِ، معناه: أنّ حروف الزوائد صورةً وعددًا منحصرةٌ في هاتين الكلمتين، وعدد حروف كلمتي الجواب في كل واحد منها عشرة».

(٣) هو بكر بن محمد بن بقيَّة، وقيل ابن عدي بن حبيب أبو عثمان المازني وهو بصري روي عن أبي عُبيد وأبي زيد ت (٢٤٩). ينظر: بغية الوعاة: ٤٦٣/١.

(٤) في الأصل: (السّمانا).

(٥) قال أبو الفتح: حكي أن أبا العباس سأل أبا عثمان عن حروف الزِّيادة، فأنشده:

هويت السمان فشيبنني ... وماكنت قدمًا هويت السمانا

فقال له الجواب؟ فقال له أبو عثمان: قد أجبتك في الشِّعر دفعتين، يريد «هويت السمان» ويجمعها أيضًا في اللفظ: «اليوم تنساه»، وقيل أيضًا: «سألتمونيها» وهي عشرة. ينظر: المُنصِف: ٩٨.

(٦) وهذان الوجهان ذكرهما ابن مالك بالنّص في شرح الكافية الشافية: ٢٠٣٢/٤.

وأجود من قول أبي عثمان قولُ بعضِ الأَندلسيين[١]:

أتى ومنَّ سُهَيْلٌ ومِن سُهَيْلٍ أتى

فجمعها مرتين دون أجنبي بين الجمعين، و(سُهَيْل) الأَول: اسمُ رجلٍ، والثَّاني اسمُ بلدٍ من بلادِ المغربِ[٢].

وقد يَسَّر اللهُ لي جَمْعَها أربعَ مرَّاتٍ بقولي:

هَنَاءٌ وتَسْليمٌ تَلَا يَومه أنس[٣] نهاية مسؤولٍ أمانٌ وتسهيلُ[٤]

كذا في شرح الكافية لابن مالك.

(فإن كانتْ كلمةً واحدةً وعددُها زائدٌ على ثلاثة أحرف، وفيها)، أي: والحال في هذه الكلمة **(حرفٌ واحدٌ من هذه الحروف)**، أي: حروف الزِّيادة **(فاحكم)** عليها **(بأنّها زائدةٌ)**.

وقد تكون أكثرَ من ثلاثةِ أحرفٍ، وفيها حرف من حروف الزِّيادة ولا يجري فيها ما ذُكر وبيَّنه بقولهِ: **(إلَّا أنْ لا يكون لها معنى بدونها)** بأن تصير مهملةً فعند ذلك لا يكون زائدًا **(نحو: وَسْوَسَ)** فإنَّ إحدى الواوين /٢٤و/ أو السينين زائدة على ثلاثة أحرف في نحو: (وَسْوَسَ)، وكانت من هذه الحروف مع هذا لا تكون زائدة؛ لعدم معناها بدونها، والزَّائد الَّذي ينقطعُ وجودُهُ ولا يَضُرُّ عدمه ومثله: (سُوْس) فإذا حُذف منها حرفُ الزِّيادة يصيرُ لا معنى لها، ونظيره (نُوْن) وما أشبه ذلك.

---

(١) لعله يقصد ابن مالك في قوله في شرح الكافية الشافية: ٢٠٣١/٤:

من سهيل وأتى قد جمعا فيه الحروف الزائدات من وعى

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢٠٣٢/٤. وذكر ياقوت الحموي في معجم البلدان: ٢٩١/٣ أنَّ جبل (سُهيل) بالأندلس من أعمال ريّة، ولا يُرى سهيلٌ في شيء من أعمال الأندلس إلا فيه. وذكر أيضًا وادي (سُهيل) بالأندلس من كورة مالقة فيه قُرى، ومن إحدى هذه القرى عبد الرحمن السهيلي.

(٣) في شرح الكافية الشافية: ٢٠٣٣/٤: (تلا يومَ أُنسِهِ).

(٤) شرح الكافية الشافية: ٢٠٣١/٤.

[فائدةٌ في أبواب الرُّباعي]

(وأبواب) مبتدأ خبره متعدية **(الرُّباعيّ)** مطلقًا مجرَّدًا كان أو مزيدًا **(كلُّها متعدّيةٌ إلا)** باب **(دَرْبَجَ)**[١] بباء وجيم معجمتين يقال: (دَرْبَجَ الأمرُ): إذا لان بعد صعوبة[٢]، وأمّا دربخ بالخاء المعجمة فإنه يقال فيه: (دَرْبَخَتِ الحمامةُ لذَكَرِها): طاوعته لسِفادٍ، أي: النّكاح[٣]، والرّجلُ[٤]: طأطأ رأسَهُ وبَسَطَ ظَهْرَهُ[٥]. كذا في القاموس[٦].

(وأبواب الخماسي) مطلقًا سواء كان خماسيًّا مزيدًا[٧] على الثُّلاثيّ المجرَّد أو على الرُّباعيّ[٨] المجرَّد **(كلُّها لوازمُ إلا ثلاثةُ أبوابٍ)** فإنّها جاءت متعديةً وغير متعديةٍ، أحدها: باب **(افْتَعَل)**، فالمتعدِّي منه نحو: (افْتَرَسَ الأسد زيدًا)، واللَّازم نحو: (انكسرَ الحجرُ)[٩].

(و) ثانيها: باب **(تَفَعَّلَ)** نحو: (تَعَلَّمَ الرَّجُلُ الكلامَ)، و(تَكَسَّرَ الزجاجُ).

(و) ثالثها: باب **(تَفَاعَلَ)** نحو: (تَدَارَكَ زيدٌ المسألةَ)، و(تَشَاجَرَ الرِّجالُ)، **(فإنها)**، أي: (الافْتِعال والتَّفَعُّل والتَّفَاعُل) **(مشتركة بين)** الفعل **(اللَّازم)** **(و)** بين الفعل **(المتعدِّي)** كما تقدَّم تقريره.

---

(١) في نسخةٍ (دربخ). المقصود (مطبوع): ١٩.

(٢) ينظر: القاموس المحيط: مادة (دربج)، ١٨٨.

(٣) ينظر: معجم ديوان الأدب للفارابي: مادة (دربخ)، ٤٧٨/٢.

(٤) أي: دَرْبَخَ الرَّجُلُ.

(٥) ينظر: الصِّحاح: مادة (دربخ)، ٤٢٠/١.

(٦) ينظر: القاموس المحيط: ١٨٨، والتَّكملة والذَّيل والصلة: ٤٣٠/١.

(٧) في الأصل: مزيد. والصواب ما أثبته.

(٨) في الأصل (الرعي).

(٩) مثال (انْكَسَرَ الحجر) ليس على وزن (افْتَعَلَ). ومثال (افْتَعَلَ) قولنا: (اغتمَّ الرّجلُ)، و(اخْتصم الرّجلان).

(وأبواب) الفعل **(السُّداسيّ)** مطلقًا كما مرَّ في الخُماسيِّ **(كلُّها لوازمُ إلّا بابَ (اسْتَفْعَلَ) فإنه مشترَكٌ بين)** الفعل **(اللَّازم)** نحو: (اسْتَحْجرَ الطينُ) **(و)**بين الفعل **(المتعدّي)** نحو: (اسْتَخرجَ زيدٌ المالَ).

تنبيه: فإن قيلَ لِمَ لَمْ يذكر المصنف أبواب الثلاثي الستة هنا؟ أُجيبَ بأنهُ تركها للاختصارِ، وكلها تستعمل متعدية ولازمة إلا باب (حَسُنَ) كما يستفاد من متن البناء[1] تأمل، **(و)** إلَّا **(كلمتين)** جاءت **(من باب (افْعَنْلى) فإنّهما متعدِّيان وهما (اسْرَنْداه واغْرَنْدَاه)** /٢٤ظ/ وكأن القائل قال له ما معناهما؟ فقال: **(معناهما: غَلَبَ عليه وقَهَرَهُ)**، فاللفُّ والنَّشرُ فيه مرتبٌ، كما لا يخفى[2].

[فائدةٌ في معاني همزة (أفْعَلَ)]

ولما كان صيغة (أفْعَل) مما يحتاج الطالب إلى معرفة معانيها؛ لأَنَّها لازمةٌ له أفرد المصنف ذكرها فقال: **(وهمزة أفْعل)**، أي: صيغتها كما تقدَّم **(تجيء لمعانٍ)**:

أحدها: تجيء **(للتعدية)** مثاله **(نحو)** قولك: **(أخْرَجْتُهُ)**، وفي نسخةٍ مثل: **(يَخْرُجُ زيدٌ وأخْرَجْتُهُ)**[3] أشار للأصل والتَّعدية بالهمزة.

(و)ثانيها: تجيء **(للصيرورة)** مثاله **(نحو)** قولك: **(أمشى الرَّجلُ)**، وفسره بقولِه: **(أي: صار)** الرَّجل **(ذا ماشية)** أي: ذا غنمٍ ومعزٍ[4] ونحوهما، وعند ذلك صار ذلك الباب لازمًا، ومنه (أجربَ الرَّجُلُ)، أي: صارَ ذا جربٍ[5]، (وأظْلَمَ الليلُ)، أي: صار ذا ظلامٍ[6].

---

(١) ينظر: متن البناء: ١١.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة: مادة (مادة سرند)، ١٠٣/١٣.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) ينظر: العين: مادة (مشى)، ٢٩٤/٦.

(٥) ينظر: الصِّحاح: مادة (جرب)، ٩٨/١.

(٦) ينظر: العين: مادة(ظلم)، ١٦٣/٨.

(و) ثالثها: تجيء **(للوجدان)**، أي: على صفتِهِ وحاله، نحو قولك: **(أبخَلتُهُ)** وفسر ذلك بقولهِ: **(أي: وجدتُهُ بخيلًا)** يعني: وجدتُهُ متَّصِفًا بهذه الصِّفةِ، وعند ذلك صار متعدِّيًا، ومنه: (أحْمَدتُهُ)، أي: وجدتُهُ محمودًا[١]

(و) رابعها: تجيء **(للحينونة)**، ومَثَّل له بقوله: **(نحو: أحْصَدَ الزّرعُ)**[٢] وبيَّنهُ بقوله: **(أي: حان)** بمعنى: صار **(وقتُ حصَادِهِ)**، وعند ذلك كان لازمًا.

(و) خامسها: تجيء **(للإزالة)**، وذلك **(نحو)** قولك: **(أشكيْتُهُ)**، وفسَّره بقوله: **(أي: أَزْلتُ عنه الشِّكايةَ)**[٣]، وعند ذلك صار متعديًا ومنه: (أزْلتُ عن الإبِلِ القَذَرَ)، وهل مِثْلُهُ (أشْفَاكَ اللهُ وأرحَمَك اللهُ)؟ لم أرهُ.

(و) سادسها: تجيء **(للدُّخول في الشيء)**، وبيانه **(نحو: أصبحَ الرَّجلُ)** يقال ذلك: **(إذا دَخَلَ في[٤] الصباح)**[٥] وعند ذلك صار لازمًا، ومنه (أظْلَمَ الرَّجُل): إذا دخل في الظلام[٦].

(و) سابعها: تجيء صيغة أفْعَلَ **(للكثرة)**، وبيانها **(نحو)** قولك: **(أَلبنَ الرَّجلُ)**، يقالُ ذلك **(إذا كَثُرَ عنده اللبنُ)**[٧]، وعند ذلك صار لازمًا.

---

(١) ينظر: العين: مادة (حمد)،١٨٨/٣.

(٢) ينظر: الصِّحاح: مادة (حصد)، ٤٦٥/٢.

(٣) ينظر المصدر نفسه: مادة (خفى)، ٢٣٣٠/٦، وتاج العروس: مادة(خفى)، ٥٦٩/٣٧.

(٤) في متن المقصود (مطبوع): (إذا ادخل في وقت الصباح): ٢٠.

(٥) ينظر: النهاية في غريب النهاية والأثر: مادة (صبح)، ٦/٣.

(٦) ينظر: تاج العروس: مادة (ظلم)، ٣٩/٣٣.

(٧) ينظر: الصِّحاح: مادة (لبن)، ٢١٩٢/٦.

[فائدةٌ في معاني سين (اسْتَفْعل)]

(و) كذلك **(سين اسْتَفْعَل)**، أي: صيغتها بجملتها **(تجيء لمعانٍ أيضًا)**[١] مصدر (آض)**:** إذا رجع[٢]، أحدها: تكون **(للطلب)**، وذلك **(نحو)** قولك: **(أستغفرُ اللهَ)** بصيغة المضارع **(أي: أطلب منه)** أي: من الله /٢٥و/ تعالى **(المغفرة)** قال الله تعالى: ﴿ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ ﴾[٣] وقال أيضًا: ﴿ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ ﴾[٤]، وعند ذلك يصيرُ متعدِّيًا.

(و) تكون صيغة (اسْتَفْعَلَ) **(للسؤال)** وذلك **(نحو)** قولك: **(اسْتَخْبَرَ)** الرَّجُل، **(أي: سأل)** غيرَهُ **(الخَبَرَ)**، وعند ذلك يصيرُ متعدِّيًا لفظًا[٥].

(و) تكون أيضًا صيغته **(للتحول)** من شيءٍ إلى شيءٍ، وذلك **(نحو)** قولك: **(اسْتَخلَّ**[٦] **الخمرُ خلًّا)**، وبيَّنه بقوله: **(أي: انقلب الخمرُ خلًّا)** يعني: تحوَّل من التحريم إلى الحِلِّ وعند ذلك يصير لازمًا[٧].

(و) تكون أيضًا **(للاعتقاد)**، وهو الجزم على الأمر[٨] **(نحو)** قولك: **(اسْتَكْرَمْتُهُ)**[٩]، وفسَّرَ ذلك بقولهِ: **(أي: اعتقد أنه كريم)**، أو طلبتُ منه أن يكرمني[١٠]، وعند ذلك يصيرُ لازمًا.

---

(١) في نسخةٍ: (يجيء أيضًا لمعانٍ). المقصود (مخطوط): /٦ظ/، والمقصود (مطبوع): ٢٠.

(٢) ينظر: الصِّحاح: مادة (أيض)، ١٠٦٥/٣.

(٣) سورة النِّساء من الآية: ٦٤.

(٤) سورة محمد: من الآية: ١٩.

(٥) ينظر: الصَّحاح: مادة(خبر)، ٦٤١/٢.

(٦) في المقصود (مطبوع): ٢٠، والمطلوب: ٧٢، والدّرّ المنقود: ١٨٦: (استحال)، وفي روح الشروح: ١٨٨: (استخل).

(٧) ينظر: العين: مادة (خل)، ١٣٩/٤.

(٨) قال الكفوي في الكليات: ١٥١: «الاعتقاد في المشهور هو الحكم الجازم المقابل للتشكيك بخلاف اليقين».

(٩) في الأصل: (اسكرمنه).

(١٠) ينظر: المطلوب: ٧٢.

(و) تكون أيضًا **(للوجدانِ)** وذلك نحو قولك: **(اسْتَجَدْتُ شيئًا)** وفَسَّرهُ بقولهِ: **(أي: وجدتُهُ جيدًا)**، وعند ذلك يكون مشتركًا بين اللُّزوم والتَّعدِّي[١].

(و) تكون أيضًا **(للتسليمِ)** أي: الاسترجاع والإذعان[٢] وذلك **(نحو قولهم)**، أي العرب أو النحاة: **(استَرْجَعَ القومُ عِندَ المصيبةِ)**، وفسَّرهُ بقولهِ: **(أي: قالوا: إنّا للهِ وإنا اليه راجعون)**، وهو تسليمُ النفس إلى الله وإذعان ما أمره والإخبار عن كون المرجوع إليه في بابه كما قاله في الكشَّاف[٣].

[فائدةٌ في الواو والياء والألف]

(وحروفُ المدِّ واللينِ والزوائدِ والعلَّةِ واحدةٌ) واعلم أنَّ في حصرِ الحروفِ والزَّوائدِ والعلَّة نظرًا؛ لأَنَّ حروفَ العلَّة ثلاثة كما يأتي، وحروف الزوائد عشرة كما تقدَّم.

والحروف الَّتي تُزاد في الأسماء عشرة بل أكثر، فالصوابُ أن يقال: وحروف المد واللِّين والعلَّة واحدة[٤] وهي: الواو والياء والألف، وهي من حروف الزوائد اللهم إلّا أن يقال: إنَّما قال ذلك نظرًا إلى الأغلب؛ لأَنَّ الزِّيادة بهذه الحروف غالبًا **(وهي: الواو والياء والألف)** يجمعها قولك: (واي)، وإنما سمِّيت بالمدِّ واللين؛ لأنَّ فيهن المدَّ واللين عند الصوت بها[٥].

تنبيه: واعلم أنَّ الَّذي يدخله التَّصريف/٢٥ظ/ الفعل والاسم المُشْبِهِ للفعل، وما عداهما لا يدخله التصريف، وهو الحرف وشبهه كالمبني نحو: (هؤلاءِ، وحيثُ) كما تقدَّم.

---

(١) يصبح الفعل لازمًا إذا قلتُ: استجد الشيءُ، ويصبح متعدّيًّا إذا قلتُ: استجدتُ شيئًا .

(٢) ينظر: المطلوب: ٧٢.

(٣) ينظر: الكشاف: ٢٣٢/١.

(٤) في الأصل: (واحد).

(٥) وسمِّيت حروف اللين؛ لضعفها واتّساع مخارجها. ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ١٧٣/١.

[أقسام الفِعْل المعتلِّ]

واعلم أيضًا أن المعتلَّ عند الصرفيِّينَ ما كان أحدُ أصولهِ حرفَ علَّةٍ، فمتى كان أحدُ أصولهِ الثلاثة حرفَ علَّةٍ سُمِّيَ مُعْتلًّا؛ لوجودِ حرفِ العلَّةِ فيه، ثُمَّ حرف العلة فيه إمّا أن يتعدَّد أو لا، فالثَّاني أنواعُهُ ثلاثة: (مثالٌ وأجوفُ وناقصٌ) والأول أنواعٌ كما يُفهم ذلك كلُّهُ من كلام المصنف، وقد بدأ بما فيه حرف العلَّة غير متعدد، حيث قال المصنف: **(وكلُّ فعلٍ ماضٍ في أولهِ حرفٌ من هذه الحروفِ)** أي: حروفُ العلَّة **(يُسمَّى)** الفعل **(معتلًّا)**، ومعتلُّ الفاءِ **(و)** يُسمَّى أيضًا: **(مثالًا)** وتعليل ذلك؛ **(لمماثلِتِه)** الفعلَ **(الصحيح)**[1] من قبيل (ضَرَبَ) مثالًا **(في احتمال الحركات نحو)** قولك: **(وَعَدَ ويَسَرَ)** ولم يمثل للأَلف؛ لأَنَّه ساكنٌ ولا يمكن الابتداء بالساكن[2] .

ومن محاسن بعض الفضلاء أن كتب من مدينة قوص[3] إلى الشيخ العلامة بهاء الدين محمد ابن النحاس الحلبي[4] يتشوق إليه شعرًا:

سَلِّم عَلى المولى البَهاءِ وصِفْ لَهُ ... شوقي إليه وأنَّني مَمْلُوكُهُ

أبدًا يُحرِّكُني إليه تَشَوّقٌ ... جِسْمِي به مشطورُهُ مَنْهوكُهُ

لكنْ نُحِلتُ لِبُعده فكأنَّني ... ألفٌ وليس بممكنٍ تحريكُهُ[5]

---

(١) ذكر الشيخ أحمد بن مسعود في مراح الأرواح: ١١٩: ويقال لمعتل الفاء: مثال؛ لأنَّ ماضيه مثل ماضي الصحيح، وقيل: لأنَّ أمره مثل أمر الأجوف نحو: عِد وزِن، وهو يجئ من خمسة أبواب ولا يجئ من (فعُل يفعُلُ) إلا (وَجد يجُدُ).

(٢) المثال: ما اعتلَّ فاؤه كـ (وعد، ويسر). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١٩٧/١، والتعريفات: ٢٠١.

(٣) ورد في معجم البلدان: ٤١٣/٤: هي مدينة كبيرة عظيمة واسعة قصبة صعيد مصر، بينها وبين الفسطاط أثنا عشر يومًا، وأهلها أرباب ثروة واسعة، وهي محط التجار، وهي شديدة الحر لقربها من البلاد الجنوبية.

(٤) هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الإمام أبو عبد الله بهاء الدّين ابن النحاس الحلبي النحوي شيخ الديار المصرية في علم اللسان، ولد سنة(٦٢٧) وكان من الأذكياء وله خبرة بالمنطق، ت سنة (٦٩٨). ينظر: بغية الوعاة: ١٣/١.

(٥) الأبيات من الكامل: ينظر: فوات الوفيات: ٣٥٧/٣.

(وإذا كان) حرفُ العلَّةِ **(في وسطه)**، أي: الفعل المذكور **(يسمَّى)** ذلك الفعل **(أجوفَ نحو)** قولك: **(قال)** وأصله: (قَوَلَ)[١]، **(وكال)**، وأصله: (كَيَلَ)[٢] تحرَّكتِ الواو والياء وانفتح ما قبلهما قُلبتا ألفًا.

(وإن كان) حرفُ العلَّةِ الواقع في الفعلِ المذكورِ **(في آخره يسمَّى ناقصًا)**، ومعتل اللَّام **(نحو قولك: غزا)** أصله: (غَزَوَ)، **(ورمى)** أصله: (رَمَيَ) بالتحريك يقال: تَحَرَّكَت الواو والياء وانفتحَ ما قبلهما قُلبتا ألفًا كما تقدَّم.

ويُرسَمُ الأخير بصورة الياء لانقلابها /٢٦و/ عنها وسَيَكْشِفُ لثامَ البيان عن ذلك[٣].

(وإن كان فيه)، أي: الفعلُ الماضي **(حرفانِ من هذه الحروف)**، الإشارة[٤] راجعة لحروف العلَّة، **(فإن كان)** حرف العلة وقع **(عينُهُ و)**وقع **(لامُهُ)**، والضمير فيها راجع للفعل، **(يُسَمَّى لفيفًا)** من اللَّفِّ، وهو الاجتماع[٥]، فَسُمِّي: اللفيف؛ لأن فيه خلط الحرف الصحيح بحرف العلَّة، **(مقرونًا)** لاقتران حرفي العلَّة فيه، **(نحو: طوى)**، وكوى، ونوى، وشوى[٦]، **(وإن كان)** حرف العلَّة **(فاؤه ولامه)**، وكانت العين حرفًا صحيحًا **(يُسَمَّى)** الفعل ماضيا و**(لفيفًا مفروقًا)** وذلك **(نحو)** قولك[٧]: **(وقى)**، وقد يقع فاؤه وعينه حرف علَّة نحو: (يَيَنٌ) بتحريك الياءين بفتحتين اسم مكان[٨]، و(يَوْمٌ، ووَيْلٌ) ولا يبنى منه الفعل؛ لأنه خاص بالاسم، وقد يقع فاؤه وعينه ولامه

---

(١) ينظر: المقتضب: ١٠٤/١، والمُنْصِف: ٣٣٢.

(٢) ينظر: شرح التصريف للثمانيني: ٤٣٥.

(٣) ينظر: الممتع: ١٨٦.

(٤) أي: اسم الإشارة الواردة في نص المصنف، وهو لفظ (هذه).

(٥) اللَّفُّ: الجماعة المجتمعة، يقال: كنا لِفًّا في موضع كذا: أي مجتمعين. ينظر: شمس العلوم: ٥٩٦٠/٩.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٦٠/١، وشرح ابن عقيل: ٣٠٩/٤.

(٧) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣١٤/٤، وشرح ديكنقوز: ١٥٣.

(٨) ورد في القاموس المحيط: ١٢٤١: (يَيَنٌ) محركةٌ عيْنٌ أو وادٍ بين ضاحك وضويحك، وهما جبلان أسفل الفرشِ. ينظر: تاج العروس: مادة (يين)، ٣١٥/٣٦.

حرف علَّةٍ وذلك نحو قولك: (واو، وياء) لاسمي الحرفين[1]، فأنواعُ المعتلِّ سبعةٌ كما علمت.

[الفعل المضاعف]

(وكلُّ فعلٍ ماضٍ عينُهُ ولامُهُ حرفانِ من جنسٍ واحدٍ) ويسمَّى مضاعفًا نحو: (شَدَدَ ورَدَدَ، وودَدَ) **(أُدغم أولهما)** بعد حذف الحركة **(في الآخر)**، والعلَّة في ذلك **(رفعًا للثقلِ)** الواقع في الكلام؛ لأنَّ المدغمَ أخفُّ من المفكوكِ و**(يُسمَّى)** ذلك **(مضاعفًا)**؛ لتضعيف الحرفين فيه **(نحو: مَدَّ)** إذ **(أصله: (مَدَدَ))** حُذفت الحركة من الأول فَسُكّن الحرف وأدغم في الثَّاني المتحرك كما ترى، فقيل: مَدَّ.

[الفعل المهموز]

(وكلُّ فعلٍ فيه همزةٌ) أي: واقعة في أحد أصولهِ للاحتراز من نحو: (أكرم) و(أصغر) و(أكبر)، **(فإن كانت في أوّلهِ)** نحو: (أخذ، وأكل، وأمر) **(يُسَّمى مهموزَ الفاءِ)**[2] كما عُلِمَ[3]، **(وإن كانت)** الهمزة **(في وسطه)** نحو: (سأل، وسَئِمَ)[4] **(يُسمَّى**

---

(١) ذكر التفتازاني هذا النوع سمّاه (المعتل الفاء والعين) وهو ما يكون فاؤه وعينه حرفي علَّة، والقسمة تقتضي أن يكون أربعة أقسام، ولم يجئ ما يكون الفاء والعين منه واوين؛ لكونه في غاية الثقل فبقِيَ ثلاثة أقسام أشار إلى أمثلته لقوله كـ(بين في اسم مكان ويوم وويل) وهو وادٍ في جهنم وويل أيضًا كلمة عذاب.

أمّا المعتلُّ الفاء والعين واللَّام وهو ما يكون فاؤه وعينه ولامه حروف علَّة، ولم يجئ في الكلام من هذا النوع إلَّا مثالان وذلك واو وياء لاسمي الحرفين. ينظر: شرح تصريف العزّي: ٢١٤.

(٢) ورد في الدُّرِّ المنقود على متن المقصود: ١٩٤-١٩٥: «يُقال له أيضًا القطع؛ لأنَّها قطعت الكلام عن السقوط في الدّرج كـ(أخذ، وأكل)، ويقال له القطع؛ لقطع ما قبلها عن الاتصال بما بعدها، هذا إن كانت الهمزة أصلية غير مبدلة من شيء إذ لا يقال لنحو: (الإشاح)، مهموز الفاء، لأنَّ الهمزة مبدلة عن الواو لأنَّ الأصل فيها: الوشاح».

(٣) ينظر: المفتاح في الصرف: ٨٠.

(٤) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٦٩٧/٢.

مهموزَ العينِ)، ورُبّما هذه الهمزة تُسَهَّلُ في بعض المواضع كما يأتي /٢٦ظ/، **(وإن كانت)** الهمزة **(في آخره)** كـ(قرأ،[١] وبرأ)[٢] **(يسمى مهموز اللَّام)**؛ لكون اللَّام همزة.

[الفعل الصَّحيح]

(وكلُّ فعلٍ خالٍ من هذه الأقسام السِّتة) الَّتي تقدمت **(يسمَّى)** فعلًا **(صحيحًا)**، أي: سالمًا كـ(نَصَرَ) و(ضَرَبَ) ونحوهما، وقد جمع بعضهم جميع ما تقدم بقوله:

فؤاديَ (معتلٌّ) وجسميَ (ناقصٌ) وحُبّي (صحيحٌ) واشتياقٌ (مضاعفُ)
فصدغاك (مهموزٌ) وعيناك عندها لفيفان: مفروقٌ ومقرونٌ، أَجْوفُ[٣]

(وقد مرَّ بحث باب) أحكام الفعلِ **(الصحيح)**، وهو قوله: فصل في تصريف الأفعال الصحيحة إلى آخره، **(وسنذكر بحث الأقسام السِّتّة)** المتقدمة إن شاء الله تعالى **(على سبيل الاقتصار)**[٤] من غير خلل والله الموفق.

---

(١) ذكر ديكنقوز في شرحه على مراح الأرواح: ٩٨: سبب تقديم المهموز على المعتلات؛ لأن الهمزة حرف صحيح ولأنه لم يجرِ منها ما جرى في حروف العلة في إطراد اللَّازم في كثير من الأبواب .

(٢) لعلها و(بَرِىء).

(٣) البيتان من الطويل: ينظر: الكنز المدفون للسيوطي: ١١٠.

(٤) في المقصود (مطبوع) (على سبيل الاختصار): ٢١.

[بابُ المعتلاتِ والمضاعف والمهموز]

(بابُ المعتلاتِ والمضاعفِ والمهموزِ) يجوزُ في لفظ (الباب) الرَّفعُ على الخبريةِ لمبتدأ محذوف، ويجوزُ فيه النَّصبُ على أنه مفعولٌ لفعلٍ محذوف، ويجوز فيه الجرُّ بتقدير (في).

وهو لغةً: فرجةٌ في ساترٍ يُتَوَصَّلُ بها من داخلٍ إلى خارجٍ وبعكسِهِ[١].

واصطلاحًا: اسمُ جملةٍ مختصةٍ من العلمِ مشتملةٌ على فصولٍ وفروعٍ ومسائلَ غالبًا[٢]. وأصله: (بَوَبٌ) تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا[٣]، فيه ألغَزَ بعضُهُم من البحرِ الوافرِ بقوله:

وما شيء حقيقتُهُ مَجَازٌ ... وأوَّلُهُ وآخِرُهُ سَوَاءُ

وفيه صِحَّةٌ وبِهِ اعْتِلالُ ... له الإعرابُ حقًّا والبِناءُ[٤]

(والمعتلات): جمع (معتلّ) سواء كان معتلَّ الفاءِ أو العين أو اللَّام، فالأول كـ(وَعَدَ)، والثَّاني كـ(قَالَ)، والثَّالث كـ(غَزَا).

وأمّا المضاعفُ، فهو إذا كانت عينُ فعلهِ ساكنةً، ولامُهُ متحركة أو كانتا متحركتينِ كـ(مَدَّ يَمُدُّ)/٢٧و/ و(مَدٌّ) مصدرًا.

وأمّا المهموزُ، فهو ما إذا كانت فاؤه همزةً كـ(أخَذَ)، وعينه كـ(سأل)، أو لامه كـ(قرأ)، وهذا كله يأتي إن شاء الله تعالى.

---

(١) ينظر: الكليات: ٢٤٩.

(٢) ينظر: لوامع الأنوار البهية، شمس الدين السفاريني: ٥٩/١.

(٣) ينظر: العين: مادة (بوب)، ٤١٥/٨، والصِّحاح: مادة(بوب)، ٩٠/١.

(٤)معنى حقيقته مجاز، أي: مَمَرّ، وقوله: (وأوله وآخره سواء) يعني به حرف الباء في كلمة (باب)، وقوله: (وفيه صحّة وبه اعتلالٌ) يعني فيه حروف صحيحة وأوسطه علة، وقوله: (له الأعراب حقًّا) يعني أن كلمة (باب) معربة، وقوله: (والبناء) يعني للباب أن يكونَ مبنيًّا في البيوت على الحقيقة. ينظر: فتح مولى المواهب على هداية الرّاغب: للنابلسي: ١٧٩/١.

[قواعدُ الإعلال وأشكالُهُ]

(الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قُلِبَتا ألفًا)، وذلك **(نحو)** قولك: **(قَالَ)** أصله: (قَوَلَ)، **(وكَالَ)** أصله: (كَيَلَ) تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قُلِبَتا ألفًا.

(ومثالُهما) تقولُ: **(مِنَ)** الفعلِ **(الناقص نحو)** قولك: **(غَزَا)** أصله: (غَزَوَ) بتحريك الأحرف الثَّلاثة بالفتح، **(ورَمَى)** أصله: (رَمَيَ) بتحريك الأَحرف الثَّلاثة بالفتح أيضًا.

وقد عُلِم أَنَّ الياء إذا تحرّكتْ وانفتح ما قبلها تُقلب ألفًا، وتُكتب كذلك لكن هنا تكتب بصورة الياء فرقًا بينها وبين المنقلبة عن الواو وكما نبَّه على ذلك التفتازاني[1].

(وتقول في تثنيتهما)، أي: تثنية الواوي واليائي: **(غَزَوَا ورَمَيَا)**، يُردُّ كلُّ فعلٍ إلى أصله **(فلا تُقلَبانِ)** الواو والياء **(ألفًا)**؛ لأَنَّها لو قُلبت ألفًا فيهما لَزِمَ اجتماعُ الساكنين على غير حدِّهِ أحدهما: ألف التثنية والآخر: الألف المقلوبة من الواو والياء، فيلزم حذف إحداهما ضرورة، وبالحذف يلتبس التشبيه بالمفرد، فلدفع هذا لم تُقْلَبا فيهما[2].

(ولا تُقلَبانِ) الواو والياء **(أيضًا في جمع المؤنث)**؛ لأصالة السكون نحو قولك: (غَزَوْنَ ورَمْيَنَ وغَزَوْتُنَّ ورَميْتُنَّ)[3].

(و) لا تُقلبان أيضًا في **(المواجهة)**، أي في المخاطب والمخاطبة نحو قولك: (غَزَوْتَ) و(رَمَيْتِ) بفتحِ التَّاءِ وكسرها، وكذا تقول في المثنى والجمع: (غَزَوتُما

---

(١) ينظر: شرح تصريف العزّي: ١٨٤.

(٢) ينظر: الكتاب: ١٥٦/٤، والمقتضب: ٢٦٠/١.

(٣) ذكر ابن عُصفور في الممتع: ٣٣٨: وإن أُسند الفعل إلى ضمير الغائبات رُدَّت الألف إلى أصلها ولم تعتل نحو: غَزَوْنَ ورَمَيْن؛ لأن ما قبل نون جماعة المؤنث ساكنٌ أبدًا وحرف العلَّة إذا أُسكن وانفتح ما قبله لم يعتلَّ إلا في (يَوْجَلُ) خاصة. وإن أُسند إلى ضمير متكلِّم أو مخاطب كائنًا ما كان رددت الألف إلى أصلها من الياء أو الواو نحو: رَميْتُ، وغَزَوْتُ ورميتُما وغَزوتُما ورميتم وغزوتُم ورميتُنَّ وغزوتُنَّ وَرمَيْنا وغَزَوْنا لأن ما قبل ضمير المتكلِّم أو المخاطب أبدًا ساكن أيضًا.

وغَزَوتُم، وغَزوْتُما، وغَزوْتُنَّ، ورَمَيْتُما ورَمَيْتُم، ورمَيْتُما ورمَيْتُنَّ) **(و)** لا تُقلبان أيضًا في **(نفس المتكلِّم)** نحو: (غَزَوْتُ ورَمَيْتُ، وغَزَوْنا ورَمَيْنا)، وعلَّل لما تقدّم فقال: **(لأنَّ الواوَ الساكنةَ والياءَ الساكنةَ لا تُقلبان ألفًا إلا في موضع يكون سكونُهما غير أصلي)** وذلك **(بأن نُقلت حركتُهما إلى ما قبلهما)** وذلك **(نحو)** قولك: **(أقام)** أصله: (أقوَمَ) **(وأبَاعَ)** /٢٧ظ/ أصلُهُ: (أبْيَعَ) فتحرّكت الواو بحسب الأصل في (أقام)، والياء في (أباع)، وانفتح ما قبلهما الآن قُلبت ألفًا، وهذا بعد نَقل حركة الواو إلى الحرفِ السَّاكنِ، وهو القاف والباء[١].

(وتقول) أنت **(في الجمع: غَزَوْا ورَمَوْا)** على وزن: (فَعَوا) بحذف اللَّام إذ **(أصلهما غَزَوُوْا)** بتحريك الزَّاي بالفتح والواو الأُولى بالضَّمِّ **(ورمَيُوا)** بتحريكِ الميمِ بالفتح والياء بالضَّمِّ، **(قُلبتا)** الواو في (غَزَوُوْا) والياء في رَمَيُوا[٢] **(ألفًا لتحرّكِهما وانفتاح ما قبلهما فاجتمع الساكنان أحدهما الألف المقلوبة)** إمّا عن الواو وإمّا عن الياء، **(والثاني واو الجمع، فَحُذِفت الألف[٣] المقلوبة)** عن الواوِ الأُولى والياءِ اللتين هما لام الكلمة؛ **(لاجتماع الساكنين فَبَقِيَ غَزَوْا ورَمَوْا)** على وزن: (فَعَوْا) بحذف اللَّام كما تقدَّم[٤].

(وتقول) أنت يا مخاطب **(في غائبة)** الفعل **(المؤنث: غَزَتْ وَرَمَتْ)**، إذ**(أصلُهُما: غَزَوْتُ ورَمَيْتُ)** تحرّكت الواو والياء **(قُلبتا ألفًا لتحرُّكِهما وانفتاح ما قبلهما)** فصار: (غَزَاتْ ورَمَاتْ) **(فاجتمع ساكنان أحدهما الألف المقلوبة)** عن الواو

---

(١) ينظر: المقتضب: ١/١٠٤.

(٢) الفعل الناقص الماضي مثل: دعا، دعَوَا، دعوْا، دَعتْ، دَعَتَا، دَعَوْنَ، بالواو، أصل دَعَا: دَعَوَ، قُلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها وكذلك رَمى. وصُحِّحت الواو في (دَعَوْا) لسكون ما بعدها، وكذلك الياء في رَمَيَا، وأصل دَعَوْا: دَعَوُوا، حُذفت الواو لاستثقال الضمة عليها، ثُمَّ حُذفت لام الكلمة لالتقاء الساكنين وكذلك رَمَوْا أصلها: رَمَيُوا. ينظر: المفتاح في الصرف: ٧٥.

(٣) ربما سها الناسخ جعل (الألف) من ضمن الشرح وهي متن. المقصود (مخطوط): /٨ظ/، والمقصود (مطبوع): ٢٢.

(٤) ينظر: المفتاح في الصرف: ٧٥، وحاشية الصّبان: ١/٨٨.

والياء، **(والثاني تاء التأنيث، فَحُذِفَتِ الألف المقلوبة)** عنهما؛ لأَنَّك لو حَذَفْتَ تاءَ التأنيث لالتبس بالمذكر وخلط على بعض الأذهان فكان حذف اللَّام أولى، **(فبقي غَزَتْ وَرَمَتْ)** على وزن: (فَعَتْ)[1].

(وتقول) أنت **(في تثنية)** الفعل **(المؤنث: غَزَتَا ورَمَتَا)**، وإنَّما قَيّد التثنية منهما للمؤنث؛ لأنّ تثنية المذكر منهما لا تعلُّ بل تبقى على الأصل نحو: (غَزَوَا ورَمَيا)، **(أصلهما: غَزَوَتَا ورَمَيَتَا)** بالتَّحريك مع الفتحِ فيهما، **(قُلِبَت الواو والياء)** في الفعلين **(ألفًا لتحرُّكهما وانفتاح ما قبلَهُما)** فصارت: (غَزَاتا ورَمَاتا)، **(فَحُذِفتِ الألف لسكونِها وسكونِ التاء)**، أي: تاء التأنيث؛ **(لأنَّ التَّاء كانت ساكنة في الأصل)** غير متحركة وهذا شأنها ولا تُحرَّك إلا لعارض، **(فَحُرّكت التَّاء)**[2] هنا؛ **(لأ)**جل **(ألف التثنية فحركَتها)** تكون **(عارضة)** غير أصلية، **(و)**قد تقرَّرَ على صفحات الأذهان أنَّ**(العارض كالمعدوم)** حكمًا[3] /٢٨و/ **(فَبَقِيَ: غَزَتَا ورَمَتَا)** على وزن: (فَعَتَا) بحذف اللَّام من كلٍّ منهما كما تقدَّم.

(وتقول في جمع المؤنث من) الفعل **(الأجوف: قُلْن)** بضمِّ القافِ وسكونِ اللَّام، **(وكِلْن)** بكسرِ الكافِ وسكونِ اللَّام، **(والأصل)**: فيهما **(قَوَلْن)** بفتحِ القافِ وتحريك الواو بالفتح[4]، **(وكَيَلْن)** بفتح الكاف وتحريك الياء بالفتح أيضًا، **(قُلبتا)** الواو والياء **(ألفًا)**[5] فصار: (قَالْنَ) و(كَالْنَ) وعلَّة قَلْبِهُما كانت **(لتحرُّكهما وانفتاح ما قبلها)**، فاجتمع ساكنان الألف واللَّام، **(ثُمَّ حُذفت الألف)** المنقلبة عن الواو والياء؛ **(لسكونها وسكون اللَّام فَبَقَيَ قَلْن وكَلْن بفتحِ القافِ والكافِ)** فيهما على وزن:

---

(١) ينظر: شرح التّصريف للثمانيني: ٤٥٧.

(٢) في نسخةٍ (فحركت لألف التثنية). المقصود(مخطوط): /٨ظ/، والمقصود (مطبوع): ٢٢.

(٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢/٢٣٠.

(٤) ذكر ابن الصائغ في كتابه اللمحة: ١/١٤١-١٤٢ إذا كان الفعل معتلَّ العين فهو يسقط في حال الأمر لوجوب سكون آخره لئلا يجتمع ساكنان وذلك إذا أمرت به المفرد المذكر كقولك: خَف بِعْ، وقُلْ، كذلك إذا أمرت جمع المؤنث فتقول: خَفْنَ، وبِعْنَ، وقُلنَ.

(٥) سها الشارح ولم يجعل (ألفًا) متنًا. المقصود (مخطوط): /٨ظ/.

(فَلن) بحذف العين منهما، **(ثُمَّ نُقِلت فتحة القاف إلى الضمة)** **(و)** نقلت[1] فتحة **(الكاف إلى الكسرة)**، والعلَّة في هذا النقل **(لتدلَّ الضمة على الواو المحذوفة)** كما تقدَّم، **(و)** لتدلَّ **(الكسرة)** كذلك **(على الياء المحذوفة فصار: قُلن)** بضمِّ القافِ، **(وكِلن)** بكسرِ الكافِ على وزن: (فِلن) بحذف العين منهما كما تقدَّم؛ **(لأنَّ المتولِّدَ من الضمّة الواوُ ومن الكسرةِ الياءُ ومن الفتحةِ الألفُ)**؛ لأنَّهنَّ بناتُهُنَّ والجنس علّة للضمِّ.

(والياء إذا انكسر ما قبلها) كـ(خَشِيَ) و(فَنِيَ) **(تُرِكتْ على حالها)** من غيرِ قلبٍ؛ لعدمِ الباعثِ إليه سواء كانت الياء **(ساكنةً أو)** كانت[2] **(متحركةً)**، لكن **(إذا كانت الحركةُ فتحةً)** مثاله **(نحو)** قولك: **(خَشِيَ وخَشِيْتُ)** في المثالين لفٌّ ونشرٌ مشوشٌ تأمل.

وإنَّما تُركت الياءُ على حالِها في هذينِ المثالينِ؛ لعدمِ وجودِ شرطِ الإعلالِ فيهما؛ لأَنَّ الإعلالَ إمَّا بنقلِ الحركةِ، أو بقلبِ حرفِ العلَّةِ، أَو بحذفِها، ولا سبيل لهذه الوجوه فيهما.

(والياءُ الساكنةُ إذا انضمَّ ما قبلَها) في الفعل المضارع **(قُلبت واوًا نحو)** قولك: **(أَيْسَرَ)** للماضي، والشاهد في قولك: **(يُوْسِرُ)** فَصَدَقَ في المثال المذكور أن الياءَ ساكنةً ومضموم ما قبلها، **(والأصل)** فيه: **(يُيْسر)** بضمِّ الأَولِ وسكونِ الثَّاني، قُلبت الياءُ الثانية واوًا؛ لسكونها وانضمامِ /٢٨ظ/ ما قبلها، لأَنَّ الضَّمَّ من أقوى الحركاتِ، والياء أضعف الحروفِ؛ لكونها حرفَ علَّةٍ، ومع هذا كان عريكتها لينًا بالتَّسكين، فاستدعى حركة ما قبلها، وهي الضَّمُّ القويّ إلى جنسها، وهو الواو فقُلبت واوًا لذلك.

---

(١) في الأصل: (ونقلة).

(٢) في نسخةٍ (ساكنةً كانت أو متحركةً) المقصود (مخطوط): /٩و/، والمقصود (مطبوع): ٢٣.

(وتقول في مجهول) الفعل **(الأجوف: قِيلَ، والأصل: قُوِلَ)** بضمِّ القافِ وكسرِ الواو **(فـ)**لإعلال فيه أن تقول: **(استُثْقِلت الضمَّةُ على القافِ قبل كسرةِ الواوِ)**، فَحُذِفت، **(فـ)** لمّا حُذِفت **(أُسْكِنَت القافُ)**، وبعد إسكانها **(نُقِلتْ كسرةُ الواوِ)** إلى القاف لِيُمْكِنَ النطقُ ابتداءً بالحرف المتحرّك **(فصارت القافُ مكسورةً و)** صارت **(الواوُ ساكنةً ثمَّ قُلِبت الواو)** الساكنة **(ياءً؛ لأنَّ الواوَ الساكنةَ إذا انكسرَ ما قبلها قُلِبَت)** بعد الانكسار **(ياءً)**، كذا في النُّسخ، ولو عبَّرَ بالمضارع[1] على ما قاله شيخُنا[2] لكان أولى؛ لأَنَّ القلبَ إنَّما يقعُ بعد الانكسار فيكون مستقبَلا تأمل، وعلى مثل هذا فقس في كلِّ عبارةٍ وقعت كذلك انتهى.

ويُجاب بأَنَّه من إطلاق الماضي وإرادة الاستقبال. وإنّما قُلبت ياءً كما قال؛ للين عريكة الحرف الساكن مع ضعفها هنا؛ لأنَّها حرفُ العلَّةِ، واستدعاء حركة ما قبلها ذلك، وهي الكسرة؛ لأَنَّها أفصحُ الحركاتِ، فاستدعت أَن تُقلب الواو الساكنة إلى جنسها فقُلبت الياء لذلك.

(والواوُ المتحركةُ إذا وقعت في آخر الكلمة) من الأسماء مفردًا كان أو مثنًّى أو مجموعًا أو من الأفعال سواء كان الفعل مبنيًّا للمعلوم أو للمجهول **(وانكسر ما قبلها قُلبت)**، أي: تُقلب **(ياء)**؛ لمناسبة الكسرة **(نحو)** قولك: **(غَبِيَ والأصل: غَبِوَ[3])** بفتح الغين المعجمة وكسر الباء الموحّدة فيهما مأخوذ **(من الغَبَاوةِ)**، يشير إلى أَنَّ الفعلَ واويّ وكأن قائلًا يقول: ما الغباوة؟[4] فقال: **(هي ضِدُّ[5] الإدراك)** فقُلبت الواو لتحرُّكها وتطرُّفها وانكسار ما قبلها، **(ودُعِيَ)** معطوف على (غَبِيَ) **(مجهولُ**

---

(١) يقصد: أنَّ عبارة المصنف (إذا انكسر ما قبلها قُلبت) الأولى أن يُقال: (تُقلب) بالمضارع.

(٢) لم أقف على المقصود بشيخهِ.

(٣) في الأصل: (غبوا).

(٤) قال ابن فارس: غَبِيَ فلانٌ غباوةً: إذا كان قليل الفطنة. ينظر: مقاييس اللغة: مادة (غبي)، ٤/٤١١.

(٥) في نسخةٍ (عكس الإدراك). المقصود (مخطوط): /٩و/، والمقصود (مطبوع): ٢٣.

(دعا)، والأصل) فيه: **(دُعِوَ)** بضمِّ الدَّال وكسرِ العينِ، وفتحِ الواوِ فقُلِبت الواوُ ياءً لتحرُّكها وتطرُّفها وانكسارِ ما قبلَها[1].

(وتقولُ في جمع المذكَّر من مجهول) الفعل **(الناقص: غُزُوْا)** بضم الغين المعجمة والزَّاي، **(والأصل)** فيه:/٢٩و/ **(غُزِيُوا)**، أي: بعد الإعلال؛ لأنَّ أصلَهُ: أولًا (غُزِوُوا)[2] قُلبت الواوُ ياءً لتطرُّفها وانكسارِ ما قبلَها ولا اعتبار بواوِ الضمير لِما مرَّ فصار: (غزِيُوا)، **(فأسكنت الزَّاي)**، أي: بعد سلبِ حركتها، وهي الكسرة للثقلِ **(ثُمَّ نُقِلت ضمَّةُ الياء)**؛ لكونها حرفَ علةٍ **(إلى الزَّاي فَحُذِفت الياء؛ لسكونها وسكون الواو فَبَقِيَ غُزُوا)** بضمِّ الغينِ والزَّاي المعجمتينِ على وزنِ: (فُعُوا).

(وكلُّ واوٍ وياءٍ إذا كانتا متحرّكتين) نحو: (يَحْوِلُ ويَشْيَلُ) **(ويكون ما قبلهما حرفًا صحيحًا ساكنا نُقِلت حركتُهما إلى الحرفِ الصحيحِ)** وذلك **(نحو)** قولك: **(يَقُوْل، ويَكِيْل ويَخَافُ)** والأصل: (يخْوَفُ) بسكون الخاء المعجمة، نُقِلت حركة الواو إلى الخاء فسُكّنت الواوُ فصارت: (يَخوْفُ) بسكون الواو[3] فيقال: تحرَّكتِ الواو بحسب الأصل، و انفتح ما قبلها الآن، قُلِبت ألفًا فصار (يَخَافُ)، وإعلال (يَقُوْلُ، ويَكِيْلُ) مفهوم من المتن، **(والأصل: يَقْوُلُ)** على وزن: (يَنْصُرُ) **(ويَكْيِلُ)** على وزن: (يَضْرِبُ) **(ويَخْوَفُ)** على وزن: (يَعْلَمُ)، **(وإنّما قُلبت واوُ (يَخَافُ) ألفًا)** هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره: لِمَ[4] قُلبت واو (يخاف) ألفًا؟ فأجاب بقوله: **(لكونِ سكونِها غيرَ أصليٍّ)**؛ لأنَّها متحركةٌ في الأصل **(و)** لكون **(انفتاح ما قبلها)** أيضًا أُعِلَّت الإعلالَ المذكورَ.

---

(١) ينظر: شرح الحموي: ٤٨.

(٢) في الأصل: (غُزِوو).

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ٢٧٩/٣، والمُنصِف: ٢٤٧.

(٤) في الأصل: (لِما).

(وكلُّ واوٍ وياءٍ) مبتدأ خبره قوله: (أُسْكِنَتا) **(متحركتين، إذا وقعتا)** وفي نسخة: **(إذا كانتا مضمومتين ووقعتا)**[1]، **(في لام الفعل، وما)** مبتدأ **(قبلَهما)** صلةُ (ما): **(حرفٌ صحيحٌ)** خبر ما **(متحرَّكٌ)** أي: بمطلقِ حركةٍ، أعمُّ من قيدِها بفتحةٍ أو ضمةٍ أو كسرةٍ، **(أُسْكِنَتا)** بالبناء للمفعول، والجملة خبر (كلّ)، أي: حُذِفت حركتُها، أي: حركة الواو والياء **(ما)** أي: مدةَ كونِهِ **(لم تكونا منصوبتين)** بسبب الناصب فإنَّ كلَّ واحدةٍ منهما لو كانتا منصوبتين به لم يجز تسكينُها؛ لئلا يلغوا العمل عن العامل بسببه، لم يجز قلبها ألفًا عند ذلك في مكانٍ يقتضيه لذلك؛ لأنَّها لا تقبل الحركة بل تُرِكَتا على ذلك، وإنَّما قيّدنا نصبهما بسبب الناصب؛ لأَنَّ نصبها لو كان بسبب البناء على الفتح، وذلك في الماضي نحو: (غَزَوَ) و(رَمَيَ) قُلبتا ألفًا لعدم ذلك. **(نحو: يَغْزُو ويَرْمِي ويَخْشى)**، وإنّما أُسْكِنَتا/٢٩ظ/؛ **(لاسْتِثْقَال الضَّمَّةِ على الواوِ والياءِ، والأصل)** قبل الإعلال **(يغزُوُ ويرمِيُ ويخشَيُ)** بتحريك الواو في (يغزوُ) والياء في (يرميُ) و(يخشيُ) بالضَّمِّ؛ وإنَّما **(قُلِبَتْ ياء (يخشي) ألفًا؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها)**، **(و)**قد **(يَتَحرّكُ الواوُ والياءُ)** بالفتح **(إذا كانتا منصوبتين)**، وذلك **(نحو)** قولك: **(لن يغزوَ ولن يرميَ)** بتحريكِ الواو والياء بالفتحة[2]؛ وذلك**(لخفّة الفتحةِ عليهما**[3]**)**، ومثله: (كي يغزوَ) و(كي يرميَ) و(كي يخشى) و(أَن يغزوَ و(أن يرميَ) و(أن يخشى) و(إذن يغزوَ) و(إذن يرميَ) (وإذن يخشى) وأنت مخيّر بوضع ألف لـ(إذًا)، أو وضع نون بعد الذَّال المعجمة[4].

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) ينظر: المقتضب: ١٣٧/١.

(٣) في الأصل: (عليها).

(٤) في رسم (إذنْ) خلاف جرى بين النحاة، فمذهب المبرد أنّها تُكتب بالنون في حالتي الوصل والوقف، ومذهب المازني أنّها تُكتب بالألف في كلتا الحالتين، ومذهب الفراء أنّها أن عملت كتبت بالنُّون وإن لم تعمل كُتبت بالألف. وقد أباح محمّد سعيد الميداني كتابتها بالوجهين. ينظر: رصف المباني: ٦٧-٦٨.

(وتقول): أنت يا مخاطب **(في التثنية: يَغْزُوَان ويَرْمِيان ويَخْشَيان)** فالواويُّ **(واويٌّ)** واليائيُّ يائيٌّ كذلك ومرفوعٌ بثبوت النُّون، والألف فاعل، وإنَّما لم تقلب الواو والياء ألفًا في هذه الأمثلة بنقل حركتها إلى ما قبلها بعد سلب حركته في بعضها، وفي بعضها بلا نقل؛ لئلا يلزم اجتماع الساكنين على غير حدّه ولم يجز حذف أحدهما وإبقاؤهما تأمل[1].

(و) تقول[2] **(في جمع المذكر)**، أي: السالم[3] الغائب: **(يَغْزُوْنَ)** على وزن: (يَفْعُون)، وأصله: (يَغْزُوُوْنَ)[4] كما يأتي، اسْتُثْقِلت الضمةُ على الواو فحُذِفت فالتقى ساكنان الواو الَّتي هي لام الكلمة وواو الجماعة، فحُذِفت الأُولى الَّتي هي لام الكلمة، وأُبقيت الواوُ الثانية التي هي واو الجماعة.

(ويرمُونَ) بضمِّ الميمِ **(ويخشَوْن)** بفتح الشين وسكون الواو وإعلالهما كما تقدَّم، **(والأصل: يَغْزُوُوْنَ)** بواوين أحدهما: لام الكلمة والثانية: واو الجماعة، **(ويرمِيُون)** بكسر الميمِ وضمِّ الياءِ **(ويخشَيُوْن)** بفتح الشين وضم الياء **(فأسكِنَت الواو والياء لوقوعهما في لام الفعل، واسْتثقال الضمة)** أيضًا **(عليهما فـ)**لمّا وقع في لام الفعل، واستثقلت الضمة عليها وأُسكِنا **(اجتمع ساكنان)** أحدهما **(الواو)** **(و)**الثاني **(الياء و)**وقع **(بعدهما واو الجمع)**، وفي بعض النُّسخ: **(فَحُذِفَ ما كان قبل واو الجمع)**[5]، أي: وهو الواو الناقص في /٣٠و/ الأول، وياؤه في الثاني والألف المقلوبة من يائه في الثالث، وإنّما لم يُحذف واوُ الجمع؛ لأنّها ضميرُ الفاعل

---

(١) ورد في شرح الحموي على متن المقصود: ٤٩: وتقول في التثنية يغْزوان ويرْميان ويخشيان بلا إعلال، أمَّا في الأولين فلعدم الموجب، وأمّا الثالث فلأنه لو أعلَّ لزم اجتماع ألفين وحينئذ إمّا تحذف الأولى أو الثانية، لا سبيل إلى الأول لأنه يلتبس لفظًا بالمفرد في نحو: لن يخشى، ولا إلى الثاني لئلا يلتبس لفظًا وخطًا ولأنه ضمير ولا يحذف.

(٢) (تقول) كلمة في المتن لم يجعلها المؤلف متنًا. المقصود (مخطوط): /٩ظ/، والمقصود (مطبوع): ٢٤.

(٣) هو ليس جمعًا سالمًا، والجمع السالم يكون في الأسماء لا في الأفعال.

(٤) ينظر: الخصائص: ١٣٨/٣.

(٥) ينظر: المقصود (مخطوط): /٢٣/.و المقصود في فنِّ الصرف (مطبوع): ٢٥.

وحذفُها مُخِلٌّ بالمقصود بخلاف حذف ما كان قبلها، **(وقُلبت ياء يخشَيُونَ**[1] **ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها)** فصار: (يخشَاوْنَ) **(فاجتمعَ ساكنانِ الواو والألف)** وفي بعض النسخ **(فاجتمع ساكنان الألف المقلوبة وواو الجمع)**[2] فحُذِفت الألف فصار: (يَخْشَوْنَ)، وإنَّما لم يُضَمُّ ما قبل الواو في (يخشَوْنَ) بل تُرِكَ ما قبلها مفتوحًا؛ لأجل أن تدلَّ الفتحةُ على الألف المحذوفة، **(وضُمّت الميمُ في (يرمُون)؛ لتصحَّ واو الجمع)**[3] جوابٌ عن سؤالٍ مقدَّر؛ ولأنَّها من جنسها ولأنّها بنتُها[4].

(وتقول في الواحدة المخاطبة: تَغْزِيْن) على وزن: (تَفْعِين) **(والأصل: تغزُوِين)** بضمِّ الزَّاي المعجمة وكسر الواو[5] وعلى وزن: (تَنْصُرِين)، **(فأُسْكِنَت الزَّاي)** بعد سلبِ حركتِها؛ **(لاستِثْقَال الضمّة)** الواقعة **(قبل كسرة الواو، ونُقِلت كسرة الواو إلى الزَّاي)** بعد سلب حركة الزَّاي، **(وحُذِفت الواو لسكونها وسكون الياء)**؛ لأَنَّه لا يمكن النطقُ بالساكنين.

(وتقول في اسم الفاعل من الأجوف: قائل وكائل) على وزن: (فاعِل)، فالأول واويٌّ والثاني يائيٌّ[6].

---

(١) في الأصل: (يخشون)

(٢) لم أقف عليه.

(٣) جاء في شرح الحموي: ٤٩: إعلالٌ آخر وهو لا تعلُّ لأن الواو إذا تطرفت وكان ما قبلها مكسور قُلبت ياء والأشهر في هذ الإعلال نقل من نحو: يرميون ضمة الياء إلى ما قبلها بعد سلب حركته فالتقى ساكنان الياء وواو الجمع فحُذفت الياء لالتقاء الساكنين لكن هذا لا يُناسب المتن والشارح عليه اتباع المتن وإن خالف المشهور.

(٤) قال ابن جنّي في سر صناعة الإعراب: ١٧/١، «اعلم أنّ الحركات أبعاض حروف المد واللين وهي الألف والواو والياء ... فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو».

(٥) جاء في فتح الودود لأحمد بن جبران: ٧٩: أمّا حكم الناقص إذا أُسند إلى الواحدة المخاطبة فهو إن كان واويًّا فتُنقل حركته إلى ما قبله نحو: تَغْزِين أصله: تَغْزُوين. وينظر: أيضًا شرح الحموي: ٤٩.

(٦) وتقول في اسم الفاعل من الأجوف (قائل وكائل) وكان في الماضي (قال وكال) فزيدت الألف اسم الفاعل فاجتمع ألفان أحدهما ألف اسم الفاعل والآخر الألف المقلوبة من عين الفعل فقُلبت الألف المقلوبة من عين الفعل همزة. ينظر: حل المعقود من نظم المقصود: ٨٨.

تنبيه: واعلم أن تنقيطَ مركزِ الهمزةِ في نحو: (قائل و(صائن)، ونحوهما خطأ؛ لأَنَّ في (كائل) و(بائع) فرقًا بين الهمزة المكسورة والمقلوبة من الواوي واليائي[١] لِما رُوِيَ عن أبي علي الفارسي: أنه دخل مع صاحبه على واحد من المشتهرين بمعرفة العلوم العربية زائرًا له فإذا بين يديه جزء فيه مكتوب لفظ (قايل)[٢] منقوطًا بنقطتين من تحت، فقال أبو علي: هذا خَطُّ مَنْ؟ قال له: خَطّي فنظر أبو علي إلى صاحبه فقال له: ضيّعنا خطوتنا في زيارته، فقام وخرج مع صاحبه في تلك الساعة، ثُمَّ سأله صاحبه عن ذلك فقال: النقطة في تحت مركز (قائل) خطأ فرقًا بين الواوي واليائي[٣] /٣٠ظ/ وهو ليس بمتّصف بما اشتهر به من العلوم. **(وكان في الماضي: قال)**، وأصله: (قَوَل) **(وكال)**، وأصله: (كَيَل) تحرَّكت الواو والياء وانفتح ما قبلَهُما قُلِبَتا ألفًا **(فزيدت الألف لاسم الفاعل)** بعد فاء الكلمة **(فاجتمع ألفان)** ساكنان **(أحدهما ألف اسم الفاعل و)**الألف **(الآخر ألف مقلوبة عن[٤] عين الفعل)** الواوي واليائي **(فَقُلِبت الألف المقلوبة)** عن الواو في (قائل) **(همزة)**، أي: مكسورة.

واعلم أنّ في عبارة الشيخ تسامحًا؛ لأنّ عبارتَهُ تدلُّ على أَنَّ اسم الفاعل مأخوذٌ من الماضي وليس كذلك عند جميع الصرفيين، بل إنه مأخوذ من المضارع المعلوم[٥]، سواء كان من الأجوف أو من غيره، إذا عرفت هذا فتقول: إنَّ طريق

---

(١) في الأصل: (والياء).

(٢) في الأصل: (قائل)، والصواب ما أثبتُّهُ؛ لأنّه موافق للضبط الّذي ذكره من بعد.

(٣) ذكر المرادي في توضيح المقاصد والمسالك: ١٥٦٩/٣ إذ ورد فيه: «وقال المطرزي: نقط الياء من (قائل وبائع) عامي، قال: ومَرَّ بي في بعض تصانيف أبي الفتح بن جني أن أبا علي الفارسي دخل على واحد المتَّسمين بالعلم، فإذا بين يديه جزء مكتوب فيه: (قائل) منقوط بنقطتين من تحت، فقال أبو علي لذلك الشيخ: هذا خطُّ من؟ فقال: خطّي، فالتفت إلى صاحبه، وقال: قد أضعنا خطواتنا في زيارة مثله، وخرج من ساعته». يتضح من هذا النص أن الّذي حكى هذه الرواية هو ابن جنّي في بعض كتبه الّتي وقف عليه المطرزي وذكر الحكاية أيضًا الجاربردي في شرح الشافية (مطبوع في ضمن مجموعة الشافية): ٢٨٤/٢-٢٨٥، و ديكنقوز في شرح المراح: ١٣٢، وصاحب المطلوب: ٨٥.

(٤) في نسخةٍ (من عين الفعل). المقصود (مخطوط): /١٠ظ/، والمقصود (مطبوع): ٢٥.

(٥) ينظر: شرح ديكنقوز على مراح الأرواح: ٦٧.

أخذه أن تحذف حرف المضارعة من (يَقُولُ) ثمَّ تُزاد ألف اسم الفاعل بين القاف والواو فصار: (قَاول) ثُمَّ قُلبت الواو همزةً لوقوعها بعد ألف زائدة مجاور الطرف كما في (كساء)، إذ أصله: (كِساو)، وقُلبت واوه همزة لوقوعها بعد ألف زائدة في الطرف[1]، **(وكذلك)** قُلبت الألف المقلوبة عن الياء في **(كائل)**، أي: وما وازنهما كـ (صائن وبائع)[2].

قال العلامة سعد الدين: وتكتبُ الهمزةُ بصورةِ الياءِ؛ لأَنَّ الهمزةَ المتحركة الساكن ما قبلها تكتب بحرف حركتها[3].

[اسم الفاعل من الفعل الناقص]

(واسمُ الفاعلِ من الناقصِ منصوبٌ في حالةِ النصبِ)، يعني أَنَّ الياءَ ثابتةٌ في حالة النَّصبِ، وذلك لخفّة الفتحة عليها **(نحو)** قولك: **(غازيًا)** والأصل: (غازِوًا)، قُلِبَت الواوُ ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار: (غازيًا)[4]، **(ورامِيًا)**، وهو على أصله، **(فلا يتغير)** أي: لا يعلُّ يعني لا تحذف الياء منها لخفّة الفتحة.

(وتقول في) حالة **(الرَّفع و)** في حالة **(الجرِّ: هذا غازٍ)** بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين **(و)** مثله: هذا **(رامٍ)** بضمة مقدرة كما تقدّم[5].

(و) تقول في حالة الجرِّ: **(مررت بغازٍ ورامٍ)** بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة لما عُلم، وفيه لفٌّ ونشرٌ مرتبٌ، **(والأصل)** في (غازٍ): **(غازِيٍ و)**في (رامٍ) **(رامِيٍ)**

---

(١) ينظر: شرح الشافية لنقره كار (مطبوع في ضمن مجموعة الشافية):٢/ ٣٤٥.

(٢) إبدال الهمزة من الواو والياء، إذا وقعت عينان في اسم الفاعل بعد ألف زائدة، بشرط أن يكون الفعل الّذي أُخذ منه اسم الفاعل قد اعتُلّت عينه، نحو: (صائن وبايع) الأصل فيهما: (صاوِنٌ وبايع)، فتحرّكت الواو والياء وقبلهما فتحة، وليس بينها وبينهما حاجز إلا الألف الزائدة، وهي حاجز غير حصين، وقد كانت الواو والياء قد اعتلَّتا في الفعل في (صان وباع) فاعتلَّتا في اسم الفاعل حملًا على الفعل، فقُلِبتا ألفًا فاجتمع ساكنان، فأُبدل من الثانية همزة، وحُرِّكت هروبًا من التقاء الساكنين، وكانت حركتها الكسر على أصل التقاء الساكنين. ينظر: الممتع: ٢١٨.

(٣) ينظر: شرح تصريف العزِّي: ١٨٠.

(٤) ينظر: اللُّباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٨٢.

(٥) ينظر: الكتاب: ٤/٤٦.

بالياءِ والتنوينِ فيها، **(فأسكنت الياء)** بعد سلبِ حركتِها **(كما ذكرنا فاجتمع ساكنان)**، أحدهما **(الياء)** /٣١و/ **(و)** الآخر **(التنوين فحُذفت الياءُ وبَقِيَ التنوين)**؛ لأَنَّه لا يجوزُ حذفُهُ؛ لأَنَّهُ علامةٌ على الاسمِ **(ونُقِل التنوين إلى ما قبلهما)**، أي: الزَّاي والميم فصار: **(غازٍ)** و(رامٍ)[١].

والحاصل أنَّ الياءَ الساكنةَ، والتنوين فلا يجتمعان أصلًا للزوم النُّطق بالساكنين، وهذا لا يمكن، وكذلك الإضافة والتنوين فلا يجتمعان أيضًا كما قال الشاعر:

كأنك تنوينٌ وأنّي إضافةٌ وحيثُ تَراني لن تحلَّ مَكَاني[٢]

(فإذا دخل الألف واللَّام سقط التنوين)؛ لأن بينهما تضادًّا، وذلك أَنَّ الألف واللَّام يقتضيان التعريف، والتنوين يقتضي التنكير، فسقط التنوين بدخولهما، **(و)**لكن **(تعود الياء ساكنة)**، أي: حال كونها ساكنة في حالة الرَّفع والجرِّ **(فتقول: هذا الغازي والرَّامي)**، و(جاء الغازي والرَّامي)، وتقول أيضا: (مررت بالغازي والرَّامي)؛ لأَنَّ الألف واللَّام مع التنوين لا يجتمعان أبدًا بخلاف الياء، وهذه قاعدة مطردة[٣].

---

(١) (رامٍ) سها الناسخ لم يجعلها متن. المقصود (مطبوع): ٢٦.

(٢) البيت من الطويل، لم أقف على قائله.

(٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين: ٨٤٠/٢.

[اسم المفعول من الأجوف]

(وتقول في) اسم **(مفعول الأجوف)** إذا كان واويًا: **(مَقُوْل)** على وزنِ: (مفول) **(والأصل: مَقْوُوْل)** بواوينِ الأُولى متحركة بالضَّمِّ والثانية ساكنة على وزن: (مَفْعُول)، **(فَفُعِلَ به كما ذكرنا)**، أي: هو قوله قبل ذلك: **(وكلُّ واوٍ وياءٍ متحركتينِ يكون ما قبلهما حرفٌ صحيحٌ ساكنٌ نُقلت حركتُها إلى الحرفِ الصحيحِ السَّاكنِ)**[1]، وهاهنا كذلك؛ لأَنَّ القاف في (مقْوول) ساكن فنُقلت حركة الواو إلى القاف، فالتقى ساكنان أحدهما واو (الأجوف) والآخر واو (المفعول) فحُذفت واو المفعول عند سيبويه وأصحابِهِ؛ لأَنَّها زائدةٌ، وهي أولى بالحذف من الأصل، وهو عين الكلمة، أي: واو الأجوف، وعند أبي الحسن الأخفش[2] حُذِفت الواو التي هي عين الكلمة؛ لأَنَّ واو المفعول علامةٌ والعلامةُ لا تُحذف؛ لفوات المقصود بحذفها[3].

(وتقول في بناء) اسم المفعول **(اليائي)** إذا كان يائيًّا: **(مَكِيْلٌ)** بفتحِ الميمِ وكسرِ الكافِ وسكونِ الياءِ، **(والأصل: مَكْيُوْل)** بفتحِ الميمِ وسكونِ الكافِ وضمِّ الياء **(فنُقلت حركة الياء)** وهي الضمة **(إلى الكاف)** /٣١ظ/ فتحركت الكاف وسكنت الياء فاجتمع ساكنان الياء والواو **(فحُذفت الياء لاجتماع الساكنين)**؛ لأَنَّه لا يمكن النُّطق فيهما **(وكسرت الكاف)** الآيل إليها الضم من الياء **(لتدلَّ على الياء المحذوفة)** لأَنَّها بنتُها **(فلما انكسرت الكاف صارت واوُ)** اسمِ **(المفعول ياءً)**[4]؛ لأَنَّ الصيرورةَ أخفُّ

---

(١) النص المحقَّق: ١٤٣.

(٢) هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن المعروف بالأخفش الأوسط البصري ت ٢١٥هـ. ينظر: وفيات الأعيان: ٣٨٠/٢.

(٣) أُختُلِف في المحذوف أهُوَ هو واو المفعول أم عينه؟ قال الخليل وسيبويه: المحذوف واو المفعول لأَنَّها زائدة والَّتي قبلها أصلية فكانت الزِّيادة أولى بالحذف، أمّا الأخفش فيقول المحذوف عين المفعول. ينظر: المقتضب: ١٠٠/١، والأصول في النحو: ٢٨٣/٣.

(٤) تكملة المتن(لسكونها وانكسار ما قبلها فصار: (مكيل). المقصود (مطبوع): ٢٦.

باللفظِ، والكلام الثقيل في كلامهم مهجور، وهذا الإعلال على مذهب أبي الحسن الأخفش، لا على مذهب سيبويه؛ لأَنَّ المحذوفَ عنده واو المفعول كما تقدَّم[١].

[اسم المفعول من الناقص]

(وإذا اجتمعت الواوان و) كانت الواو **(الأولى ساكنة و)** الواو **(الثانية متحركة)** في حالة الضَّمِّ[٢] بالضمة، وفي حالة النَّصبِ بالفتحةِ، وفي حالة الجرِّ بالكسرةِ **(أُدغمت)** جواب (إذا)، يعني الواو **(الأولى)**، أي: واو المفعول **(في)** الواو **(الثانية)** التي هي لام الفعل وذلك **(نحو)** قولك: **(مَغْزُوٌّ)** بالإدغام، **(والأَصل)** قبل الإدغام **(مَغْزُوْوٌ)** بواوين الأولى ساكنة والثانية متحركة على وزن: (مَفْعُول)، والباعث للإدغام الثقل السابق[٣].

(و) كذلك **(إذا اجتمعت الواو والياء)** وكانت الواو **(الأولى ساكنة و)**الياء **(الثانية متحركة)** بحركة باعتبار الأمثلة، وهاهنا المقام مقام رفع **(قُلبت الواو ياءً)** ليمكن الإدغام لدفع الثِّقَلِ **(وكُسِرَ ما قبل)** الواو **(الأُولى)** بعد قلبها ياء، وذلك الكسر **(لتصِحَّ الياء)** لأَجل الإدغام، **(وأُدغمت الياء)** المنقلبة عن الواو **(في الياء)** الثانية فصار اللفظ **(نحو)** قولك: **(مَرْمِيٌّ)** بفتح الميم الأولى، وكسر الثانية وسكون الراء[٤].

(ومَخْشِيّ) بفتح الميم وسكون المعجمة وكسر الشين **(والأصل)** في المثالين: **(مَرْمُوْيٌ ومَخْشُوي)** فَفُعِلَ به من الإعلال ما ذكره لكن في شرحِ الزَّنجاني بعدما ذكر

---

(١) جاء في المنضود شرح المقصود: ١٩٢: وتقول في بناء الأجوف اليائي (مَكِيل) والأصل (مَكْيول) فنُقلت حركة الياء إلى الكاف؛ لأنَّ الحرف الصحيح أولى بالحركة فحُذفت الياء لاجتماع الساكنين أي لدفعه فصار(مكول) فكُسرت الكاف لتدل على الياء المحذوفة فلما انكسرت الكاف فصارت واو المفعول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها هذا مذهب الأخفش، وأمّا مذهب سيبويه فحُذفت واو المفعول ويُكسر ما قبل الياء لئلا ينقلب واوًا فيلتبس الواوي باليائي. وينظر: حل المعقود من نظم شرح المقصود: ٨٩.

(٢) يقصد في حالة الرفع.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١٦٣٩/٣.

(٤) ينظر: اللُّمع في العربية: ٢٠٥، المفتاح في الصرف: ٧٨.

الإدغام فقال فصار: (مرمُيّ ومخشُيّ) بضمِّ الميمِ الثَّاني وضمِّ الشينِ وسكونِ الياءِ ثُمَّ أُبدلت ضمة تلك الميم والشين كسرة قبل الإدغام لتسلم الياء[1] فتنبه.

[الأمر من الفعل الأجوف]

(وتقول: في) فعل **(أمر الغائب من الأَجوف)**، أي: المعتلّ العين: **(لِيَقُلْ، والأصل: لِيَقْوُلْ)** بكسرِ اللَّامِ وبفتحِ الياءِ وسكونِ القافِ وضمِّ الواو، نُقلت ضمةُ الواو إلى القافِ فاجتمع ساكنان الواو واللَّام، فَحُذفت الواو التي هي عين الكلمة لالتقاء الساكنين.

(وتقول في) فعل **(أمر الحاضر)** إذا كان **(من الأجوف: (قُلْ))** على وزن: (فُل) بحذف العين، **(والأصل)** فيه: **(اُقْوُل)** بضمِّ الهمزةِ وسكون القافِ وضمِّ الواوِ على وزن:(اُنْصُر)[2]، **(فنُقلت حركةُ الواو/**٣٢و/ **إلى القاف)** فسكنت الواو **(وحذفت؛ لسكونها وسكون اللَّام)** المجزومة[3] بالصيغة، **(ثمَّ حُذفت الهمزةُ)** التي جيء بها لأجل أن يمكن النُّطق بالسَّاكن **(لحركة القاف)**، أي: للاستغناء عنها.

(وتقول في التثنية: قُولا) كما قال الشاعر:

قُوْلا لهارونَ إمام الهدى ... عند احتفالِ المجلسِ الحاشدِ
أنت على ما بك من قُدرةٍ ... فلستَ مثلَ الفضلِ بالواجدِ
وليس على الله بمستنكَرٍ ... أن يجمعَ العالمَ في واحدِ[4]

أي: لا تقل: (قُلا)، والحاصل: أن الواو التي هي العين لا تُحذف إلَّا من الواحد بخلاف التثنية والجمع، **(فعادت الواو)** المحذوفة من الواحد لالتقاء الساكنين **(لحركة اللَّام)** بعده.

---

(١) ينظر: شرح تصريف الزَّنجاني للشاهوبي: ١٣١-١٣٢.

(٢) ينظر: ينظر: روح الشُّروح: ٣٢٢ .

(٣) في هذه العبارة موافقة لمذهب الكوفيين بأن فعل الأمر مجزوم لا مبني.

(٤) في الأصل (بواحد) وهو مخالف للوزن ولرواية الديوان. والبيت من السريع، وهو لأبي نواس في ديوانه: ٢٦٢، ومعلومٌ أنّ شعر أبي نواس لا يُحتَجَّ به، وإنّما أتى به الشارح للاستئناس لا للاحتجاج.

[الأمر من الفعل الناقص]

(وتقول في) فعل **(أمر الغائب من)** الفعل **(الناقص)**، أي: المعتل اللَّام نحو قولك: **(لِيَغزُ ولِيَرمِ)** بكسرِ اللَّام وفتحِ حرف المضارعة فيهما، فحُذِفت الواو من الأول للجازم، والضمةُ دليلٌ عليها، والياء من الثَّاني، والكسرةُ دليلٌ عليها.

(و) تقول **(في أمر الحاضر: (اغْزُ وارمِ) بحذفِ الواوِ والياءِ؛ لأنَّ جزم)** الفعل **(الناقص)** يعني: (يغزو) و(يرمي) **(ووقْفُهُ)**، أي: سكونُهُ[1] في (اغْزُ وارمِ) **(سقوط)** خبر (أَنَّ) **(لام فعله)** كما عرفت.

[المجهول من المستقبل والأمر والنَّهي]

(و) أَمَّا **(في)** الفعل **(الناقص الواويّ)** ف**(تُقلب الواو ياءً)** ساكنة إذا كان **(في المستقبل)** المجهول ك(يُدْعَيُ ويُغْزَيُ) بضمِّ الياءِ الأُولى وسكون الدَّال والغين وضمِّ الياءِ الأَخيرة فيهما المنقلبة عن الواو، ثُمَّ إنَّهُ لما كان الضمُّ ثقيلًا على الياءِ حُذف وبقيت الياء ساكنة[2].

(و) كذلك تُقلب الواو ياء في **(الأَمر)**[3] المجهولِ نحو: **(ليُغزَ)**[4]، فالياء منقلبة محذوفة، **(و)** مثله **(النَّهي)** نحو: (لا يُغزَ) و(لا يُدْعَ) بالقلبِ والحذفِ، **(المجهولات)** راجع للجميع؛ وذلك **(لأنهنَّ فروعُ الماضي و)** كذلك **(في)** الفعلِ **(الماضي المجهول)** ك(غُزِوَ، ودُعِوَ) **(تصيرُ الواو ياءً)** نحو: (غُزِيَ ودُعِيَ) **(لتطرُّفها وانكسار ٣٢/ظ/ ما قبلها)** ومثل لذلك بقولهِ: **(نحو: (غُزِيَ) والأصل: (غُزِوَ))** بضمٍّ وكسرٍ وفتحٍ.

---

(١) لو فسّر الوقف بالبناء لكان أسلم.

(٢) المجهول تُقلب ياؤه ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلا يقال: (يدعَي) ولا (يُغزَي) باليا الساكنة، وإنّما يقال: (يُدعَى ويُغزَى) بالألف.

(٣) سها المؤلف لم يجعل (الأمر) متنًا. المقصود(مخطوط): /١١ظ/، والمقصود (مطبوع): ٢٧.

(٤) جاء في المنضود: ١٩٧: في الماضي أنّما يصيرُ الواو ياء إذا كان مجهولًا نحو: (غُزِي) أصله:(غُزُو) قُلِبت الواو في المجهول ياءً؛ لتصرُّفها وانكسار ما قبلها، ثُمَّ قُلبت الواو ياء في المستقبل والأمر والنهي نحو: (يُغزي، وليُغزي، ولا يُغزي) بضمِّ حرف المضارعة في الكلِّ تبعًا للماضي المجهول ثُمَّ حُذِف الألف بعد قلب الياء ألفًا في الكلِّ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها في الأمر والنهي علامة للجزم فصار: (ليُغزَ، ولا يُغزَ).

[أحكام تصريف الفعل المثالِ]

(وأَمَّا المعتلُّ)، أي: معتل الفاء المسمَّى بالمثالِ، **(فيَسْقُطُ فاءُ فِعْلِهِ إذا كان في)** الفعل **(المستقبل)**، أي: مطلقًا من المفردِ الغائبِ إلى نفسِ المتكلِّمِ، **(و)** كذلك يسقطُ فاءُ فعلهِ إذا كان في فعلِ **(الأمر)**، أي: أمر الغائبِ والحاضرِ، **(و)** كذلك يسقطُ فاءُ فعلهِ إذا كان في فعلِ **(النَّهي)**، أي: نهي الغائبِ والحاضرِ، ولم يعترّض المصنفُ لذكرِ الماضي واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر؛ لأَنَّ حرفَ العلَّةِ ثابتٌ فيها[1] تأمل.

(المعروفات) احتراز عن المجهولاتِ، فإنَّ الفاءَ، أي: الواو فيها ثابتة نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾[2] بشرط **(إذا كان فاؤهُ واوًا)**، وإذا كان **(من ثلاثةِ أبوابٍ)**: أحدها: بابُ **(فَعَل يَفْعِلُ، بفتحِ العينِ في الماضي وكسرها في الغابر)**، أي: المضارع **(نحو: وَعَدَ يَعِدُ)** من باب: (ضَرَبَ يَضْرِبُ)، وأصله: (يَوعِدُ)، فحذفت الواو؛ لوقوعها بين ضرّتيها الياء والكسرة[3].

(و) ثانيها: باب **(فَعَلَ يَفْعَلُ بفتحِ العينِ في الماضي والغابر نحو: وَهَبَ يَهَبُ)** على وزن: (يَعَلُ) أصله: (يَوهِبُ) بكسرِ الهاءِ، حُذِفَت الواو؛ لسكونِها ووقوعِها بينَ الياءِ والكسرةِ؛ لأَنَّ العينَ في الأصلِ مكسورةٌ من باب (ضَرَبَ يَضْرِبُ)، ثُمَّ فُتِحت العينُ؛ لأَنَّها حرفُ حلقٍ فَنُقل من بابِ الثَّاني إلى البابِ الثَّالثِ[4].

---

(١) في الأصل: (فيهما)، والصواب ما أثبتُّه.

(٢) سورة الأنعام: من آية: ١٣٤

(٣) لأنَّ الواو إذا وقعت بين الياء والكسرة كأنّه وقع بعيدٌ بين القريبين، لأنّ الواو تقارب الضمة والياء تقارب الكسرة فاستقبحوا ذلك فطرحوها لذلك: ، ينظر: المقتضب: ١٢٩/٢، والأصول في النحو: ٣٠٧/٣ و الدّرّ المنقود: ٢٢٩.

(٤) اعلم أنّهم قالوا في سبب حذف الفاء إنه يلزم الصعود والهبوط بسبب وقوع الواو بين ياء وكسرة، وأورد عليهم نحو: (يَهَبُ، ويَقَعُ، ويَسَعُ) فأجابوا بأنّها في الأصل: (يفعِلُ) بالكسرة فحُذِف الواو، ثُمَّ فتح العين طلبًا للخفّة فيما فيه حرف حلق. ينظر: إمعان الأنظار: ٩٠. وورد في الدّرّ المنقود: ٢٣٣: إنّما حذفوا الفاء ليكون على نهج مضارعه المجزوم من حذف الواو؛ لأنّ الأمر تابعٌ للمضارع المجزوم فيحذف الواو من جميع الأمثلة.

(و) ثالثها: باب **(فَعِلَ يَفْعِلُ، بكسرِها[1] في الماضي والغابر نحو: وَرِثَ يَرِثُ)** فإعلالُهُ كإعلال (وَعَدَ يَعِدُ) **(وتقول في)** فعل **(الأمر: عِدْ)** أصله: (أُوعِدْ) حُذِفت الواو لوقوعِها بينَ كَسرتينِ، والهمزةُ للاستغاء عنها[2].

(و) تقول في فعلِ **(النَّهي: لا تَعِدْ)** أصله: (لا تَوْعِدْ) حُذِفت الفاءُ حملًا على الماضي للمشاكلةِ، **(وَهَبْ)** أصله: (اوهب)، حُذِفت الهمزةُ اعتباطًا للخفةِ، والواو للاستغناءِ عنها /٣٣و/ **(لا تَهَب)**، أصله: (لا تَوهِب) حُذِفت الواو حملًا على الماضي، **(ورِثْ)** على وزن: (عِلْ) حُذِفت الهمزةُ والواو كما تقدم، **(لا تَرِث)**، أصله: (لا تَوْرِثْ) فأُعِلّ كما تقدّم.

(وقد تسقط الواو من باب) علِمَ نحو: **(فَعِل يفعَلُ)** وهو **(بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر)** وذلك **(من لفظين)**:

أحدهما: **(من نحو: وَطِئَ يَطَأُ)**.

(و) ثانيهما: من نحو: **(وَسِعَ يَسَعُ)**[3].

وتسقط أيضًا من نحو: (وَضَعَ يَضَعُ) ومن (وَقَعَ يَقَعُ) ومن (وَدَعَ يَدَعُ)؛ لأَنَّها في الأَصل: (يفعِلُ) بالكسرِ فَفُتِح العين بعد حذف الواو لحرف الحلق[4]، وحُذِفت الواو من (يَذَرُ) أيضًا؛ لكونه في معنى (يَدَعُ)، وأماتوا ماضي (يَدَعُ) وماضي (يَذَرُ)؛ لأَنّه لم يُسْمع من العرب، قال في الصِّحاح: قولهم (دَعْهُ)، أي: (اترُكْهُ)، وأصله: (وَدَعَ يَدَعُ)، وقد أُمِيْت ماضيهِ لا يُقال: (وَدَعه) وإنما يقال: (تَرَكَهُ)، و(لا وَادِع) ولكن (يُقال): تارك[5].

وربَّما جاءَ في ضرورةِ الشِّعر كقولهِ:

ليتَ شِعْري عَنْ خليلي ما الَّذي غَاله في الحبِّ حتى وَدَعَهْ[6]

وقالَ الآخرُ:

---

(١) في نسخةٍ (بكسر العين). المقصود (مخطوط): /١١ظ/، والمقصود (مطبوع): ٢٨.

(٢) ينظر: علل النحو: ٣٠٧.

(٣) ينظر: الكتاب: ١١١/٤، والمُنْصِف: ٢٠٦.

(٤) ينظر: المقتضب: ٣٨٠/٣، والمنصف: ١٦، وشرح شافية ابن الحاجب: ١٣١.

(٥) ينظر: الصَّحاح: مادة (ودع)، ١٢٩٦/٣.

(٦) البيت من الرَّمل، وهو لأبي اسود الدؤلي في ديوانه: ٣٦.

إذا ما استَحَمّت أرْضُهُ مِنْ سَمَائه جَرى وهو مَوْدوعٌ وواعدُ مَصْدَقِ[1]

[أحكام تصريف الفعل اللَّفيف المقرون]

(وأمّا اللفيفُ المقرونُ) سُمِّي بذلك؛ لاقتران حرفي العلّة فيه كـ(شَوى) ونحوه، **(فحكمُ عينِ فِعله كَحُكم)** الفعل **(الصحيح)**، وفسَّر المصنِّف هذا الحكم بقوله: **(يعني لا يَتَغَيَّرُ)** حالُهُ **(في كل حال)**، أي: لا يَدخلُهُ الإعلال، **(و)**كذلك **(حُكْمُ لامِ فِعْلِهِ كَحُكْمِ[2] الفعلِ الناقصِ)**، أي: في كونها يدخلُها الإعلالُ ولا يدخلُها.

أَمَّا دخولُهُ فلا يخلو إمّا أن يُحذف علامةً للجزم، أو الوقف، أو دفعًا لالتقاء الساكنين كـ (لم يَطْوِ واطْوِ وطَوَوْا[3])، وإمَّا بالقلب ألفًا في موضعٍ يكون متحركًا وما قبله مفتوحًا نحو: (طَوَى) فإنَّه مثل: (رَمَى)، وإمَّا بحذف الحركة في موضعٍ تكون حركتُهُ ضَمّةً نحو: (يَطْويْ) فإنَّه مثل (يَرْميْ).

وأَمَّا القسم الثاني، وهو/٣٣ظ/ عدمُهُ فلا يخلو إمَّا أن لا يوجدُ موجبُ الإعلالِ نحو[4]: (رَوِيَ) فإنَّه مثل: (رَضِيَ)، وإمَّا بأنْ لا يجتمعَ الساكنانِ فيه نحو: (طَوَيَا) فإنَّهُ مثل: (رَمَيَا)، **(نحو)** قولك: **(طوى يطوي)**، يقال: (طَوَى الثوبَ): إذا جمعه، ويستعار لـ(طوى) الحكم تدبر[5]. وأشار بـ(طوى) إلى قلبِ لامهِ ألفًا كالناقص وبـ(يَطْوي) إلى حذفِ حركةِ ضمتِهِ.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لخُفاف بن نُدبة. في ديوانه: ٣٣.

(٢) في نسخةٍ (كحكم لام الفعل الناقص). المقصود (مخطوط): /١١ظ/، والمقصود (مطبوع): ٢٨.

(٣) في الأصل: (وطوو).

(٤) في الأصل: (نحوي) والصواب ما أثبتُّهُ.

(٥) ينظر: مقاييس اللغة: مادة (طوي)، ٤٢٩/٣.

[أَحكامُ تصريف الفعل اللَّفيفِ المفروقِ]

(وأمّا اللفيفُ المفروقُ) يعني: إذا كانت العينُ حرفًا صحيحًا، والفاءُ واللَّامُ حرفَيْ علَّةٍ، **(فَحُكْمُ فاءِ فعلِهِ كَحُكمِ فاءِ المعتلِّ)**، أي: معتلّ الفاءِ، وهو المثال **(وحكمُ)** معطوفٌ على قوله: **(فحكم لامِ فعلِهِ كَحُكْمِ لامِ فعلِ الناقصِ)** كـ(لم يَقِ) **(نحو)** قولك: **(وَقَى يَقِي)** بالقاف[1] و(وَفَى يَفِي) بالفاء: من الوقاية والوفاء حُذفت الواو؛ لوقوعها بين ضَرّتَيْها، **(وتقول في أمره: قِ)** بحرفٍ واحدٍ على وزن: (عِ) إذ أصلُهُ: (أُوقي)[2]، حُذفت الواو لوقوعها بين كسرتين، والهمزة للاستغناء عنها، والياء للصيغة، كما قال المصنف، **(فحُذفت فاء فعله)**، أي: لكونها **(كالمعتلِّ)**، أي: المثال، **(وحُذفت لام فعله)** في موضعين:

أحدهما: **(في الجزم)** نحو: (لمْ يَقِ) و(لَمْ يَرِمِ).

(و) ثانيهما: في **(الوقف)** كـ(قِ) كما تقول: (ارِمِ)، وهما حكمهما **(كالناقص فَبَقِيَ القافُ مكسورةً)** لتدلَّ على الياء المحذوفة كما تقدَّم إعلالُها، **(و)**لكن **(زِيدت الهاء)** ساكنةً **(عند)** إرادة **(الوقف)**؛ لئلا يقف على المتحرك **(في)**[3] الفعل **(المذكر نحو)** قولك: **(قِهْ)** بقافٍ مكسورةٍ وسكون الهاء للصيغة، وإنّما زِيدت الهاءُ لذلك لا لغيرِها لوجودها كذلك في الكلام الفصيح نحو قوله تعالى:﴿ نَارٌ حَامِيَةٌ ﴾[4] كذا في المطلوب[5].

---

(١) ينظر: المفتاح في الصرف: ٤٣٤

(٢) ينظر: شرح ديكنقوز على شرح المراح: ١٥٣.

(٣) في نسخةٍ: (في الواحد المذكر). المقصود (مخطوط): /١٢و/، والمقصود (مطبوع): ٢٨.

(٤) سورة الواقعة من الآية: ١١.، ولو احتجَّ بقوله تعالى: (ماهيهْ) لكان أسلم؛ لأن هاء (حامية) هاء تأنيث لا هاء السكت.

(٥) وزِيدت الهاء عند الوقف في الواحد المذكر فقط فصار: (قه) وإنّما زِيدت الهاء لذلك لا غيرها لوجودها كذلك في الكلام الفصيح نحو قوله تعالى: (ماليهْ)، وقيل: إنّما زِيدت الهاء لذلك؛ لأنّها كالهمزة في التوصل بها إلى بقاء شيء، أما همزة الوصل فيتوصل بها إلى بقاء السكون في الابتداء، وأمّا الهاء فيتوصل بها إلى بقاء الحركة في الوقف، وإنّما كان الوقف بالزيادة هنا؛ لئلا يلزم بالساكن عند الوقف على حرف واحد، و لئلا يلزم الابتداء والوقف على حرفٍ واحدٍ ومنه: (شهْ) من (وشى يشي) و (لهْ) من (ولى يلي). المطلوب: ٩٢.

(وتقول في التثنية: قِيَا) بلا حذف الياء لأنّهُ علامةُ الجزمِ والوقف قد حصل فيها بلا حذفها، وهو سقوطُ نونِها فلا تُحذف الياء فيها، وأصله: (اوْقِيان) أُعِلَّ كما تقدَّم وحُذِفَ النونُ للصيغة.

(و) تقول **(في الجمع قُوْا)** والأصل: (قِيُوا) بكسرِ القافِ وضمِّ الياءِ، فاسْتُثْقِلت الكسرةُ على القاف قبل ضمة الياء للزوم الخروج من الكسرة إلى الضمة فأسكنت القاف، ثُمَّ نُقلت ضمةُ الياء إلى القاف لاستثقال الضمة عليها، وليكون ما قبلها حرفٌ صحيحٌ ساكنٌ، فالتقى ساكنان الواو والياء، ثُمَّ حُذِفت الياء لا الواو، لأنَّ الواو ضمير الفاعل فصار: (قُوا) بضمِّ القافِ، وعلامة الجزمِ والوقف فيه سقوطُ نونِهِ (كالتثنية).

(و) تقول **(في الواحدة المؤنثة)** أي المخاطبة: **(قِيْ بالياء)** على وزن: (عِيْ)، والأصل فيه: (قِيِيْ) باليائين أولُهما/٣٤و/ متحرك، والثَّاني ساكن، فاسْتُثْقِلت الكسرة على الياء للزوم توالي الكسرات فالتقى ساكنان أولهما: ياءُ الناقصِ، والثاني: ضميرُ الفاعلِ، فحُذفت ياء الناقص؛ لدفع ذلك لا لعلامة الجزم والوقف فصار: (قِي)، وإنَّما قُلنا: لا لعلامة الجزم والوقف؛ لأَنَّ علامتها سقوطُ نونِهِ.

(و) تقول **(في الجمع المؤنث: قِيْنَ)**، أي: على الأصل: على وزن (عِلْنَ) وأصله: (اوقِيْنَ)، ولم تحذف الياءُ منهُ أصلًا؛ لأن فيه لا يوجد التقاءُ ساكنين، ولا عَمَلَ للجزم[1] والوقف؛ لوقوعِ نون الضمير الَّذي لم يجز حذفُها في كلِّ حالٍ في محل الجزم والوقف وهو الطرف.

وإنَّما لم يذكر تثنية المؤنث؛ لأَنَّه لا فرق بينها وبين تثنية المذكر كما تقدَّم.

وذكْرُ مثالِ الواحدةِ المؤنثةِ هاهنا كما في بعض النُّسخ غلطٌ لوجودِ التكرار.

---

(١) في الأصل: (الجزم)، والصواب ما أثبتُّهُ.

[أحكامُ تصريف الفعل المضاعفِ]

(وأمّا المضاعف) هذا هو القسم الثاني من أقسام الباب[١] وهو من باب: (نَصَرَ يَنْصُرُ) **(إذا كانتْ عينُ فِعْلِهِ ساكنة)** (و)كانت **(لامُهُ متحركةً نحو: مَدٌّ مصدرًا)** والأصل: (مدْدٌ) على وزن: (فَعْلٌ)[٢].

كما قالَ ابنُ مالكٍ –رحمه الله تعالى–:

فَعْلٌ قِياسُ مَصْدَرِ المُعَدَّى من ذي ثلَاثةٍ كردّ ردّا[٣]

وأصل (ردّا): (ردْدَا) بسكونِ الدَّالِ الأُولى وتحريكِ الدَّالِ الثانية، ثمَّ الإدغام[٤] **(أو كلتاهما متحرّكتين، فالإدغامُ لازمٌ)** جواب (إذا)، و(إذا) وجوابها جواب (أَمَّا)، أي: الإدغامُ واجبٌ لدفعِ الثِّقلِ اللازم **(نحو)** قولك: **(مَدَّ يَمُدُّ والأصل: مَدَدَ يَمْدُدُ)** ك(نَصَرَ يَنْصُرُ)، **(فَنُقِلت حركةُ الدَّال الأولى في المستقبلِ)**، أي: وهي الضمة **(إلى الميم)**، وقيَّد النقل في المستقبلِ؛ لأنَّه في الماضي لا تُنقل بل تُحذف لوجودِ الميمِ متحركةً بخلافِ المستقبل، **(وبَقِيت الدَّال)** بعد سلبِ حركتِها **(ساكنةً، فأُدغمت الدَّال الأُولى)** التي سُلِبَتْ حركتُها **(في الدَّال الثانية)** المتحركة، وهذا القسمُ واجبٌ كما قُلنا.

(وإن كان عينُ فعلِهِ)، أي: عينُ فعلِ المضاعفِ **(متحركة)** بعكسِ القسمِ الأولِ، **(ولامُه ساكنةً)**، أي: سكونًا أصليًّا احتراز عن السُّكون العارضِ؛ لأجل الجازم ك (لم يمْدُدْ) فإنَّه يجوزُ الفكُّ والإدغامُ /٣٤ظ/ مع الحركاتِ الثَّلاثِ **(فالإظهار لازم)**، أي: والإدغام ممتنعٌ **(نحو: مَدَدْنَ ويَمْدُدْنَ)**، فيمتنعُ إذا اتصل بالفعلِ ضميرُ رفعٍ

---

(١) ورد في المطلوب: إنَّ المضاعف يقال له: أصم؛ لأنَّ الأصم من وقر أذنه واحتاج في الاستماع إلى شدة الصوت، والمضاعف ما يحتاج فيه إلى شدة اللفظ فيستدعي كل واحد منهما الجهر في الصوت أو لأن الأصم لا يسمع الصوت إلا بتكريره وكذا المضاعف لا يتحقق إلا بتكرير الحرف الواحد. ينظر: ينظر: المطلوب: ٧٥.

(٢) ينظر: اللُّباب في علل البناء والإعراب:٢/ ٣٠٢، وشرح ديكنقوز على مراح الأرواح: ٨٢.

(٣) ألفية ابن مالك: ٤٠.

(٤) ينظر: شرح ديكنقوز على شرح المراح: ٨٤.

متحرك، والحاصلُ أنَّ الإدغامَ ممتنعٌ في تسعٍ وجائزٌ وواجبٌ في خمسةٍ[1] **(وإن كانتا)**، أي: الحرفانِ المتماثلانِ **(ساكنتينِ)**، أي: بتسكينِ الأولِ للإدغامِ، والثَّاني للجزمِ **(فحُرّكَتِ الثانيةُ)**، أي: لأنَّ المدغمَ فيهِ يجبُ أن يكونَ متحركًا **(وأُدغمت الأولى)**، أي: الساكنة **(فيها)**، أي: في المتحركةِ **(نحو: لم يَمُدَّ)** مثال للمدغم، **(والأصل: لم يَمْدُدْ، فَنُقِلتْ حركةُ الدَّال الأولى إلى الميم)** ليمكن الإدغام ولكون الميم ساكنًا **(فَبَقِيتا)**، أي: الدَّالان، **(ساكنتين، فَحُرِّكت الثانيةُ)** من حيث هي حركة، **(وأُدغمت)**، أي: الدَّال **(الأُولى فيها)**، أي: في الساكنة، **(ثُمَّ)** بعد الإدغام **(فُتِحَتْ)** الدَّال **(الثانية)** نحو: (لم يَمُدُّ) بضمِّ الدَّال[2]، وهذه الصورة تكون **(إتباعًا للعينِ)**، أي: عين فعله؛ لأنها مضمومةٌ، **(و)** كذلك يجوزُ تحريكُها **(بالكسرِ)**، أي: للتخلصِ من التقاءِ الساكنينِ **(كما يذكر في أمر المضاعف)** الآتي في نحو قوله: (مُدَّ) **(لأنَّ الساكن إذا حُرِّك حُرِّكَ بالكسرِ)**؛ لأنّه أخفُّ فيكونُ موازنًا للفتحِ، والضمُّ أثقلُ منهما.

(وتقول في) فعل **(الأمر)** إذا كان **(من يفعُل بضمِّ العينِ: (مُدُّ) بضمِّ الدَّال)** للإتباع، **(و(مُدَّ) بفتح الدَّال)** للخفّة، **(و(مُدِّ) بكسر الدَّال)** للتخلص.

(و) أمّا **(الميم)**، فهي **(مضمومة في)** المُثُل **(الثلاث)** هذا عند إرادة الإدغام، **(ويجوز (امْدُد) بالإظهار)** نحو قولهِ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ﴾ [3] **(وتقولُ في)** فعل **(الأمر)**[4] إذا كان **(من (يَفْعِل) بكسر العين: (فِرِّ) بالكسر)** للتخلص كما تقدّم. **(وفِرَّ بالفتح)** للخفّة؛ لأَنَّ الثقلَ مجهولٌ في كلامِهِم.

---

(١) ينظر: فتح الودود: ٨٦-٨٧، الفلاح شرح الملاح: ٨٨.

(٢) في هذا الموضع سها الشارح عن متن المقصود فحصل التباس؛ لأنَّ الكلام على فتح الحرف الثاني من المدغمين، والتمثيل بضمّةٍ. ونص المقصود المحذوف مع ما قبله وما بعده: « وأُدغمت الأولى فيها ثُمَّ فُتِحت؛ لأنَّ الفتح أخفُّ الحركات، ويجوز تحريكها بالضمِّ تبعًا للعين» المقصود:، لذا كان إقحام لفظ (الثانية) وتميزه باللون الأحمر دلالةً على كونه من لفظ المقصود هو بداية السهو، ولو ذكر عبارة المقصود: «ويجوز تحريكها بالضمِّ»، ثُمَّ مثّل لها بنحو: (لم يمدُّ) لاندفع الإشكال.

(٣) سورة المائدة من الآية: ٥٤. قراءة نافع وابن عامر بالإظهار، وقراءة الباقين من السبعة بالإدغام. ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد: ٢٤٥.

(٤) سها الشارح في (الأمر) لم يجعله متنًا. المقصود (مخطوط): /١٢و/، المقصود (مطبوع): ٣٠.

(و) أمّا **(الفاء)** فإنّها **(مكسورةٌ فيهما)**، أي: في صورةِ الكسرِ والفتحِ، **(ويجوز (افْرِرْ) بالإظهار)**، أي: بالفكِّ،[1]، ولا يجوزُ الضمُّ لعدمِ الإتباعِ، فلا يُقال: (فِرُّ) بضمِّ الرَّاءِ.

(وتقول في) فعل **(الأمر)**[2] إذا كان للواحد وكان **(من (يَفْعَلُ) بفتح العين)** المهملة نحو قولك: **(عَضَّ)**، إذ أصله: (اعْضَضْ)، نُقلت حركةُ الضَّادِ الأُولى إلى العينِ، ثُمَّ حُذفت الهمزةُ للاستغناء عنها، ثُمَّ أُدغم وسُكِّن للصيغة، ثُمَّ حُرّك **(بالفتح)**.

(و) مثله **(عَضِّ)** بالإدغام **(وبالكسر)** فالفتحُ للخفّةِ والكسرُ للتخلصِ، وإنّما لم يبقَ على السُّكونِ /٣٥و/ ولم يجز التحريك بالضم فَلِمَا مرّ من عدم جوازهما في (يَفْعِلُ) بكسر العين، **(والعين)** التي هي الضاد المعجمة **(مفتوحةٌ فيهما)**، أي: في صورة الفتح والكسر[3]، **(ويجوز الفكُّ)** نحو: **((اعْضَضْ) بالإظهار)**.

(وتقول في) فعل **(الماضي)** إذا كان **(من)** باب الإفعال نحو قولك: **(أَفْعَلَ يُفْعِلُ)** نظيره نحو: **(أَحَبَّ يُحِبُّ)** ونحو قوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾[4]، **(والأصل: أَحْبَبَ يُحْبِب)** بسكون الحاء فيهما كـ(أَكرَمَ يُكرِمُ)، **(فَنُقِلت حركةُ الباءِ)** الموحّدة في الماضي والمضارع **(الأُولى إلى الحاء)** المهملة فَسُكنت الباء **(وأُدغمت الباء)** الأولى **(في الباء)** الثانية، **(فيهما)** أي: في الماضي والمضارع لدفع الثقل المذكور في الثلاثي الواجب إزالته به ومزيد الثلاثي فرع الثلاثي.

(وتقول في) فعل **(الأمر: أَحِبَّ)** بكسر الحاء **(وبالفتح)**، أي: فتح الباء للخفّة **(وأَحِبِّ)** بكسر الحاء **(وبالكسر)** الباء للتخلص،**(وأَحْبِبْ)** بالكسرِ للباء الأُولى **(بالإظهار والإدغام)**، وفيه لفٌّ ونشرٌ مشوشٌ ما لا يخفى.

---

(١) ينظر: الأصول في النحو: ٤٠٥/٣.

(٢) سها الشارح لم يجعل (الأمر) متنًا. المقصود (مخطوط): /١٢ظ/،والمقصود (مطبوع): ٣٠

(٣) ينظر: المفتاح في الصرف: ٣٩، واللُّباب في علل البناء والاعراب: ٣٩٠/٢،

(٤) سورة الحجرات من الآية: ١٢.

(وكلما أَدْغَمْتَ حرفًا بحرف[1] **أدْخَلْتَ)** بتاء الخطاب، وفي بعض النُّسخ بصيغة الأمر[2] **(بَدَلَهُ)**، أي: بدل الحرف **(تشديدًا)** وهذه قاعدةٌ مطرد.

[أحكام تصريف الفعل المهموز]

(وأَمَّا المهموزَ)، وهو القسم الثَّالث من أقسامِ البابِ[3] **(فإن كانتِ الهمزةُ ساكنةً)** فيه نحو: (يأْكُلُ ويأْمُرُ) ونحوهما **(يجوزُ تركُها على حالِها)** ساكنةً من غير قلبٍ سواء كانت في الفعل أو في الاسم، **(ويجوزُ قَلْبُها)**، أي: قلبُ الهمزةُ حالَ كونِها ساكنةً وما قبلَها متحركًا بجنس حركة ما قبلها، وهذا هو الإشارة من المصنف إلى تخفيفها بالقلب بعدما كانت ساكنة وما قبلها متحركًا، **(فإن كان ما قبلها مفتوحًا قُلِبَت ألفًا)**؛ لأنَّ الألفَ جنسُ حركةٍ ما قبلها، وهي الفتحةُ، **(وإنْ كانَ مكسورًا قُلِبَت ياءً)**؛ لأنَّ الياءَ جنس حركة ما قبلها، وهي الكسرة **(وإن كان مضمومًا قُلبت واوًا)**، لأنَّ الواو جنس حركة ما قبلها، وهي الضمة، **(نحو: يأْكُلُ)** بالمدِّ وهو مثالٌ لقلبِها ألفًا، إذ أصلُهُ: (يأْكل)، ويجوزُ تركُها على حالِها لحصول الخفّة[4]/٣٥ظ/ من سكونِها، ويجوزُ قلبُها بجنسِ حركة ما قبلها للمبالغة فيها، وهي الفتحة هنا وجنسها الألف فصار: (ياكل).

(ويُؤْمِنُ)، وهو مثالٌ لقلبِها واوًا، إذ أصلُهُ: (يؤْمن) من (أمِنَ)[5]، ويجوزُ تركُها على حالِها، ويجوزُ قلبُها بجنسِ حركةٍ ما قبلَها كما مرّ، وهي الضمة هنا فصار: (يومن).

---

(١) في نسخةٍ (حرفًا في حرف). المقصود (مخطوط): /١٢ظ/، والمقصود (مطبوع): ٣٠.

(٢) ينظر: المقصود (مخطوطة): /١٢و/.

(٣) قال الجرجاني: المهموز ما حلَّت بفائه أو عينه أو لامه همزة. المفتاح في الصرف: ٤٠.

(٤) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١٠٠٥/٢، وشرح ابن عقيل: ٢٧٦/٤.

(٥) في المطلوب: ٩٧: من (أأمَنَ)، وهو الصواب؛ لأن ضم حرف المضارعة يدلُّ على أنّ الماضي رباعي. ولعل سقوط الهمزة الأولى سهو من الناسخ.

(وايْذَنْ، وهو أمرٌ من أَذِنَ) بكسر الذَّال من باب (عَلِمَ)، وهذا مثالٌ لقلبِها ياء، إذ أصلُهُ: (ائذن)[1]، ويجوز تركُها على حالِها، ويجوزُ قلبُها بجنسِ حركة ما قبلَها كما مرَّ، وهي الكسرة فصار: (ايْذَنَ)[2].

(وإذا[3] كانت الهمزةُ متحركةً، فإنّ كان ما قبلها حرفًا متحركًا لا تَتَغَيَّرُ الهمزة)، أي: لا تخفف بالتسكين، ولا بالحذفِ، ولا بالقلبِ، ولا بالإدغام **(كالصحيح)**، أي: كما لا يتغيَّرُ الصحيح؛ لأنَّ حكمَها كحكمِهِ في تَحَمُّلِ الحركات إذا لم يكن ما قبلَها حرفًا ساكنًا **(نحو: قَرَأَ)**، فإنَّ همزتَهُ لا تتغيَّرُ، بل تبقى على صورتها لقوة عريكتها[4].

(وإن كان ما قبلَها)، أي: الهمزةُ **(حرفًا ساكنًا يجوزُ تركُها على حالِها)** لما مرَّ من؛ أنّهُ يحصلُ الخفّةُ من سكونِ ما قبلَها.

(ويجوزُ نَقْلُ حركتِها إلى ما قبلَها، ثُمَّ حذفُها)، فهذا إشارة منه إلى التخفيف بالحذف **(مثالُهُ نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وسَل القرية﴾**[5] بحذف الهمزة[6] **(والأَصل: (واسْأَلِ القريةَ) فَنُقِلت حركةُ الهمزةِ إلى السينِ للتخفيفِ)**، فاسْتُغْنِيَ عن همزةِ الوصلِ بتحريكِ السِّينِ، فَحُذِفَتْ همزةُ الوصلِ، ثُمَّ التقى ساكنان أحدهما: الهمزة، والثَّاني: اللَّام، فخَفَّ الهمزةُ بالحذف لدفع ذلك، فلذلك قالَ المصنفُ رحمه الله تعالى: **(وحُذفت الهمزةُ لسكونِها وسكونِ اللَّام بعدها)**، أي: بعد الهمزة، ثمَّ حُرِّكت اللَّام لدفع التقاء الساكنين أحدهما: اللام، والثاني: الألف واللَّام في لفظ (الْقرية)، وإنّما حُرِّك بالكسر؛ لأنّ الساكن إذا حُرّك حُرّك بالكسر **(وقد قُرئ بإثبات الهمزةِ)** نحو:

---

(١) في الأصل: (اءْذن)

(٢) ينظر: فتح الودود: ٨٩.

(٣) في نسخةٍ (وإن كانت). المقصود (مخطوط): /١٢ظ/، والمقصود (مطبوع): ٣١.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٧٩/٤،.

(٥) سورة يوسف من الآية: ٨٢.

(٦) ينظر: السبعة في القراءات: ٢٣٢، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: ٨٥.

﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾، فلذا يجوزُ تركُها على حالِها فيما إذا كانت متحركة وما قبلها ساكنًا **(وتَرْكُها)**، أي: قُرئ بتركِها نحو: (وسَلِ القريةَ)، فلهذا يجوز تخفيفُها بالحذف كما ذكرنا وهذه التخفيفات المذكورات كلُّها إذا كانت الهمزة في غير/٣٦و/ الأول، وإن كانت في الأول فلا تخفيفَ أصلًا؛ لقوةِ المتكلِّم في الابتداء.

(و) فعل **(الأمر من (الأَخْذِ، والأَكْلِ، والأَمْرِ: (خُذْ، وكُلْ، ومُرْ)** لفٌّ ونشرٌّ مرتبٌ، أي: بحذفِ الهمزتينِ **(على غير القياس)**، أي: على الشَّاذّ لا اعتداد[١] به، والأَصل فيها: أُؤخُذَ، أُؤكل، وأُؤمر)[٢] بهمزتين قبل التخفيف من (أَخَذَ يَأْخُذُ) و(أَكَلَ يَأْكُلُ و(أَمَرَ يَأْمُرُ) من باب: (نَصَرَ يَنْصُرُ) فتخفيفها على قياس التخفيف بالقلب لا بالحذف، ولما مرَّ من أَنَّ الهمزة إذا كانت ساكنة وما قبلها متحركًا قُلبت بجنسِ حركةِ ما قبلها فصار تخفيفًا بهذا الاعتبار: (أُوخذ وأُوكل وأُومر)؛ لأَنَّ العربَ حذفوا الهمزةَ الثانيةَ الَّتي هي فاء الفعل تخفيفًا بالحذفِ فيما كَثُرَ استعماله، فاستغنوا عن همزةِ الوصلِ؛ بسبب تحريكِ ما بعدها، وهي عين الفعل، فحذفوها فبقى (خُذْ) و(كُلْ) و(مُرْ) والتزموا هذا الحذف؛ لكثرة الاستعمال وهو شاذٌّ لا يقاس عليه[٣].

(وباقي تصريف المهموز)، أي: من تصييغ الماضي والمضارع والأَمر والنَّهي معلوماتٍ كانت أو مجهولات، واسم الفاعل والمفعول، وغير ذلك مفردًا كان أو مثنًّى أو مجموعًا، مذكرًا كان أو مؤنّثًا، ثلاثيًّا كان أو مزيدًا **(على قياس الصحيح)**، أي: على قياس تصييغ الصحيح في هذه الأشياء، **(وكُلَّما وجدت فعلًا غير صحيح)** كالمثال والأجوف والناقص واللفيف بقسميه والمضاعف والمهموز **(فقسه على الصحيح في جميع الوجوه التي ذكرناها في باب الصحيح من التصريف)**، أي:

---

(١) في الأصل: (لاعتداد).

(٢) في الأصل: (اعخذ، واعكل، واعمر).

(٣) التزموا (خذْ، وكلْ) بحذف الهمزة، وأصلهما(اؤخذ، واؤكل) وكان القياس أن تقلب الثانية واوًا إلّا أنّها حُذِفت حذفًا على غير قياس للكثرة، أي: لكثرة استعمالها. ينظر: شرح الشافية لنقره كار(مطبوع في ضمن مجموعة الشافية): ٢/٢٠٠.

تصريف الماضي والمضارع والأَمر والنَّهي معلوماتٍ كانت أو مجهولات، واسمي الفاعل والمفعول وبدخول نوني التأكيد والجازم والناصب وغير ذلك، مذكرًا كان أو مؤنثًا، مفردًا كان أو مثنى أو مجموعًا، ثلاثيًّا كان أو مزيدًا.

(فإن اقتضى القياس)، أي: في تصريفات ذلك الفعل الغير الصحيح سواء كانت في أفعاله أو في أسمائه **(إلى إبدال حرف)** سواء كان الإبدال من حرف علَّةٍ إلى حرف علَّةٍ أخرى أو إلى ملحقها، مثال إبدالِ حرفِ علّةٍ إلى مثلها نحو: (قال)، إذ أصله: (قَوَلَ)، و(كالَ) /٣٦ظ/ إذ أصلُهُ: (كَيَلَ)، ومثالُ إبدالِها إلى ملحقِها نحو: (قَائِل)، إذ أصلُهُ: (قَاوِل) عند النقل إلى باب: (المفاعلة)، (وكائل)، إذ أصلُهُ: (كايِل) عند النقل إليه، قُلبت الواو والياء همزةً عند البعض لوقوعها بعد الألف الزائدة مجاورًا للطرف[١]، وعند البعض ألفًا، ثُمَّ همزةً[٢] **(أو نَقْلٍ)**، أي: كنقل الحركةِ من حرف العلّةِ إلى الحرف الصحيح نحو: (يقُوْل) و(بِكِيْل) و(يخَافُ) و(يهَابُ). **(أو إسكانٍ)** وهو أن تسكن الحرف وهو مستحق للحركة، سواء كان في الفعل أو في الاسم، أمّا الفعل نحو[٣]: (أقام) إذ أصله: (أَقْوَمَ)، وأمّا الاسم نحو[٤]: (مُقِيْم) وأصلُهُ: (مُقْوِم) **(فافْعَلْ)**، أي: الإبدال المذكور، أو النقل، أو الإسكان على مقتضى القياس **(وإلّا)**، أي: وإن لم يقتضِ القياسُ الإبدالَ والنقل والإسكان أو يقتضي أحدها ولكن يمنَعُهُ مانعٌ كما سيجيءُ عن قريب **(فَصَرِّفِ الفعلَ غير الصحيح)** من تصييغ الماضي والمضارع والأَمر والنَّهي، واسمي الفاعل والمفعول ونحو ذلك، **(كالصحيح)**،

---

(١) قال ابن جنّي: « إنّما وجب همز عين اسم الفاعل؛ لأنّ العين لمّا كانت اعتلّت فانقلبت في (قال وباع) ألفًا، فلمّا جئت إلى اسم الفاعل وهو على (فاعل) صارت قبل عينه ألف (فاعل) والعين قد كانت انقلبت ألفًا في الماضي، فالتقت في اسم الفاعل ألفان فلم يجز حذف إحداهما، فيعود إلى لفظ: (قام)، فحُرِّكت الثانية التي هي عين، كما حُرِّكت راء (ضارب)، فانقلبت همزةً؛ لأنَّ الألف إذا حُرِّكت صارت همزةً». ينظر: المُنْصِف: ٢٨٠، وشرح الملوكي في التَّصريف: ٤٩٣-٤٩٤.

(٢) ينظر: المطلوب: ١٠٠.

(٣) الصواب: (فنحو)؛ لأنّه واقعٌ في جواب (أمّا).

(٤) الصواب: (فنحو)؛ لأنّه واقعٌ في جواب (أمّا).

أي: كتصريف الصحيح في هذه الأشياء بلا تغيير نحو: (خَشِيَ) و(رَضِيَ) و(رَوَى).

[مخالفة قواعد الإعلال والإبدال والحذف في المعتلات]

(وقد يكونُ في بعض المواضعِ لا تتغيّرُ المعتلّاتُ فيه مع وجود المقتضي) للإعلال المانع يمنع عن ذلك **(نحو: عَوِرَ واعْتَوَرَ)** فإنَّ وجود المقتضي فيهما قلب واوهما ألفًا؛ لتحرُّكِهما وانفتاح ما قبلَهُما، لكن لا تقلبان؛ لأنَّ إحدى شرائطَ قلبِ حرفِ العلّةِ ألفًا أن لا يكون فتحةُ عينِهِ في حكم السكون، (وعَوِرَ واعْتَوَرَ) في حكم السكون.

أمّا في (عَوِرَ) فلأنّ فتحة عينه في حكم عين (اعْوَرَّ) وعينه ساكن، وكذا ما كان في حكمه فلم تقلب الواو ألفًا، وأمّا في (اعْتَوَرَ) فلأن فتحة التاء في حكم ألف (تَعَاوَرَ) وألفُهُ ساكن؛ لأنَّها وضعت في أَصل الوضع ساكنة لعدم قبولها الحركة، وكذا ما كان في حكمه فلم تقلب واوه ألفًا أيضًا. كذا في المطلوب[1].

(واستوى وغير ذلك)، نحو: (قَوَدَ) و(اسْتَحْوَذَ) ونحوهما، وإنَّما لم تُقلب واوُ (اسْتَوى ألفًا مع كونِها متحركةً وما قبلها مفتوحا؛ لصحة بنائه، ولو قُلبت ألفًا لَبطل البناءُ ولم يبقَ فيه لفظ[2] تأمل.

---

(١) ينظر: توضيح المسالك: ٢٠٦/٢، والمطلوب: ١٠١.

(٢) إنَّما لم تُقلب واو (استوى) ألفًا مع كونها متحركة وما قبلها مفتوحًا؛ لعدم صحة بنائه، ولو قُلبت ألفًا، لبطل البناء ولم يبقَ فيه لفظ الفعل وذلك أنّه في الأصل (استويَ) بتحريك الياء من باب (افتعل) قُلِبت ألفًا فيه لوجود شرط ذلك، ثُمَّ لو قُلِبت الواو ألفًا أيضًا لزم اجتماع الإعلالين اللذين يلزم منهما نقض البناء للزوم حذف إحدى هذين الألفين؛ لكونهما ساكنين على غير حدِّهِ فيبقى على لفظ (استاء)، وهو ليس بوزن الفعل. ينظر: المطلوب: ١٠٢.

وإنّما لم/٣٧و/ تقلب في نحو (اسْتَحْوذَ) للدلالةِ على الأصلِ[1] **(فبعضها)**، أي: بعض هذه الأبنية **(لا يتغيَّرُ؛ لصحَّة البناء)**، وهذا التعليل راجع إلى (اسْتَوى) وأشباهها لما ذكرنا، **(وبعضها لعلّةٍ أخرى)**، وهي ما ذكرناها في (عَوِرَ واعْتَوَرَ)، وفي غيرهما، فيرجعُ هذا الكلامُ إلى (عَوِرَ واعْتَوَرَ)، وغير ذلك تأمل.

وهذا آخر ما أردْناهُ من هذا الشرحِ المباركِ المسمَّى بـ(منحة المعبود على متن المقصود) والحمدُ للهِ على التَّمام، وأسألُ اللهَ تعالى أنْ ينفعَ به كما نفع بأصلهِ إنّهُ على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير/٣٧ظ/.

قال مؤلفه: وكان الفراغ من تسويده في يوم الاثنين وهو العاشر من شهر ربيع الثاني سنة ثمان وستين ومئتين وألف، وكان الفراغ من نقله من مبيضة للمؤلف في يوم السبت في ٢٠ شهر شعبان المبارك سنة إحدى وسبعين ومائتين وألف من هجرة من له العزُّ والشَّرف على يد الفقير رشيد سعودي غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين. آمين.

---

(١) قد شذّت ألفاظ خرجت منبهة عن الأصل، ودليلًا على الباب وذلك نحو: (القَوَدَ والخَوَنَة والحَوَكة)، وكأنَّهم حين أرادوا إخراج شيءٍ من ذلك مُصَحَّحًا؛ ليكون كالأمارة والتنبيه على أصل الباب تأوّلوا الحركة بأن نزَّلوها منزلة الحرف، حتّى كأنَّ (فَعَلًا، وفَعَالٌ، وفِعلًا وفَعِيلٌ)، فكما يصحُّ نحو: خِوان وصِوان وطَويل، صحَّ نحو: (القَوَدَ والحَوَكَة وحَوِلٍ) فكانت الحركة التي هي سبب الإعلال على هذا التأويل سببًا للتَّصحيح. ينظر: شرح الملوكي في التصريف: ٢٢٣-٢٢٤. وجاء في الُّدر المنقود:٢٥٥-٢٥٦: لا يغيَّرُ عين هذه الأبنية نحو: (قَوَدَ وصَيَدَ واسْتَحْوَذَ) تنبيهًا على الأصل، أو لعلّةٍ أخرى وهي عدم شرائط الإعلال في بعض الصور، وهو أن يكون حرف العلة في فعلٍ أو اسمٍ على وزن (فَعَلَ) إذا كان حركتُها غير عارضة ويكون فتحة ما قبلها في حكم الساكن ولا يكون في معنى الكلمة اضطراب، فذلك لم يعلُّ نحو: (الحَوَكة والخَوَنة).

الفهارس العامة

١- فهرس الآيات القرآنية والقراءات

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾	٣٢	التوبة	٧٩
﴿فَٱصْبِرُواْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ بَيْنَنَا﴾	٨٧	الأعراف	١٠٥
﴿قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ﴾	٤	المنافقون	١٤٧
﴿فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ﴾	٦٤	النِّساء	١٥٨
﴿وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾	١٩	محمَّد	١٥٨
﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَأَتٍ﴾	١٣٤	الأنعام	١٨١
﴿نَارٌ حَامِيَةٌۢ﴾	١١	القارعة	١٨٤
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾	٥٤	المائدة	١٧٨
﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾	١٢	الحجرات	١٨٨
﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾	٨٢	يوسف	١٩٠

٢- الأحاديث النبوية

الأحاديث	الصفحة
((كُلُّ أمرٍ لا يُبدأ فيه (بسم الله الرحمن الرحيم) فهو أبتر))	٦٠
((كُلُّ أمرٍ لا يُبدأ فيه بـ(الحمد لله) فهو أقطع)).	٦٠-٦١
((من بلغه عن الله ثوابٌ فطلبه أعطاه الله مثل ذلك وإن لم يكن كذلك)).	٦٩
((كلُّ مؤمنٍ تقي))	٦٩

٣- فهرس كلام العرب

الأمثال	الصفحة
(استحجر الطين)	٨٥
(اسْتَرْجَعَ القومُ عند المصيبةِ)	١٥٩
(رحبتكَ الدَّار)	٧٧
(طارقتُ النّعل)	١٤٧
(عاقبتُ اللّصَ)	١٤٧

٤- فهرس الأشعار

القافية	البحر	القائل	الصفحة
يؤكرما	الرجز	أبو حيان الفقعسي	١٣١
بواحد	السريع	ابو نواس	١٧٩
دُعِيت	الخفيف	السمؤال	١٢١
الراقع	السريع	أنس بن عباس	١٠٣
مَصْدِقِ	الطويل	الخُفاف بن نُدبة	١٨٣
جُمل	الطويل	جميل بثينة	١٠٣
قمين	الطويل	قيس بن الخطيم	١٠٢
وَدَعهْ	الرمل	أبو أسود الدؤلي	١٨٣

٥- الشعر التعليمي الوارد في منحة المعبود

القافية	البحر	القائل	الصفحة
والبناء	الوافر	مجهول	١٦٤
السّمانا	المتقارب	المازني	١٥٣
ردّا	الرجز	ابن مالك	١٨٦
أتى	الرجز	مجهول	١٥٤
منعا	الرجز	الأجهوريِّ	٦٦
كاسْتثبتوا	الطويل	ابن مالك	١٠٢
أجوف	الطويل	مجهول	١٦٣
تسهيل	الطويل	مجهول	١٥٤
كسرتان	الرمل	مجهول	٧٤
تحريكه	الكامل	مجهول	١٦٠
حري	الرجز	ابن مالك	٧٢
بَقي	الرجز	ابن مالك	١٥٠
مكاني	الطويل	مجهول	١٧٦

٦- فهرس الأعلام

اسم العلم	الصفحة
ابن جنّي	١٣٨
ابن مالك	٧٢-١٠٢-١٥٠-١٨٦
ابن النّاظم	١٥٠
أبو حنيفة النّعمان	٦٤
أبو علي الفارسي	١٧٤-١٧٤
الأخفش	١٧٧-١٧٨
الأصمعي	٨٦
البلخي	٦٤
بهاء الدين محمّد بن النحاس الحلبي	١٦٠
الخليل	٦٤-٨٢
الداوودي	١٤٩
الرَّضي	١٤٦
الزّنجاني	٧١-٨٤-١٧٨
سعد الدين التفتازاني	٧٩-١٤٢-١٤٣-١٦٥-١٧٥
سيبويه	٨٢-٩٢-٩٣-١٧٧-١٧٨
الشّافعي	٦٤
الصديق الأكبر	١١٦
الطبلاوي	١٤٦
عبد المطلب	٦٨
فرعون	٧٠
المازني	١٥٣
محمّد ﷺ	٦٠-٦١-٦٨
مسيلمة الكذّاب	١١٧
يونس	١٢٢

٧- فهرس البلدان

المدن	الصفحة
سهيل	١٥٤
قوص	١٦٠
يَيَن	١٦١

٨- فهرس الكتب الواردة في منحة المعبود

الكتاب	الصفحة
تعليقات على شرح ابن عقيل للميداني	٧٢
حاشية الداوودي	٧٤-١٠٣-١٠٤-١٥١
الدَّقائق المحكمة في شرح المقدمة	١٤٩
شرح ابن عقيل	١٥٢
شرح البناء	٧٦
شرح الزِّنجاني	١٧٨
شرح المراح	١١٨
شرح الكافية	١٥٤
شرح الهارونية	٩٦
الصِّحاح	١٨٢
فتح ربِّ الغيث على مقدمة أبي الليث	٦٥
القاموس المحيط	١٤٢-١٤٣-١٥٥
الكشاف	١٥٩
متن البناء	٨٦-١٤٢-١٥٦-
المطلوب شرح المقصود	٧٥-٨١-٨٦-٩٠-١٤٨-١٨٤-١٩٣
منحة الرّحمن على ورد الشيخ محمد السّمّان	٦٤

ثبت المصادر والمراجع

أولًا: الكتب المطبوعة

*القرآن الكريم

١. الأئمة الأربعة، أحمد الشّرباصي، دار الهلال، د. ت.

٢. إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر، أحمد عبد الغني الدمياطي الشافعي الشهير بالبنا (ت ١١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهره، دار الكتب العلمية- لبنان، ط٣، ١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م.

٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.

٤. أسرار العربية، الإمام أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري (٥٧٧هـ)،تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، د.ت.

٥. إسفار الفصيح، محمد بن علي بن محمد أبو سهل الهروي، (ت ٤٣٣هـ)، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ.

٦. اشتقاق أسماء الله، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، تحقيق: د. عبد الحسين مبارك، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.

٧. أشرف الوسائل إلى فهم الشّمائل، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري(ت ٩٧٣هـ)، تحقيق: أحمد بن فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، لبنان- بيروت، ط١، ١٤١٩- ١٩٩٨.

٨. أصول التفكير النحوي، د.علي أبو المكارم (ت ٢٠١٥م)، دار غريب- القاهرة، ط٢٠٠٦،١.

٩. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، د.ت.
١٠. الأضداد، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
١١. إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت ٣٣٨هـ)، وضع حواشه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية– بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
١٢. الأعلام، خير الدين، بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.
١٣. الإغراب في جدل الإعراب ولُمَعُ الأدلّة في أصول النحو، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٥٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط١، بدمشق ١٣٧٧هـ –١٩٥٧م.
١٤. اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، ادوارد كرنيليوس فانديك، (ت ١٣١٣هـ)، صححه وزاد عليه: السيد محمد علي البيلاوي، مطبعة التأليف (الهلال)، مصر، ١٣١٣هـ – ١٨٩٦م.
١٥. ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، دار التعاون، د.ت.
١٦. الإمام أبو حنيفة طبقته وتوثيقه، للإمام اللّكنوي، (ت ١٣٠٤هـ)، جمع وترتيب وتعليق: د. صلاح محمد أبو الحاج، بغداد، ط١، ١٤٢٢هـ.
١٧. إمعان الأنظار على المقصود، محمد بن بير علي المعروف ببركوي، (ت ٩٨١هـ)، المطبعة الميمنية، مصر، ١٣١٠، (مطبوع مع المطلوب).
١٨. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، (ت ٥٥٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

١٩. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، بن هشام، (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.
٢٠. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل بن محمد أمير بن بير سليم الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ)، عني بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف: محمد شرف الدين بالتقايا رئيس أمور الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، د.ت .
٢١. بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار، أبو بكر محمد بن أبي إسحاق بن إبراهيم بن يعقوب الكلاباذي البخاري الحنفي (ت ٣٨٠هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، – وأحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية– بيروت/ لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
٢٢. البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، (ت٦٠٦)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ.
٢٣. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان صيدا، د.ت.
٢٤. تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزَّبيدي، (ت ١٢٠٥)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ت.
٢٥. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركته، د.ت.

٢٦. تبييض الصحيفة بمناقب أبي حنيفة، الإمام جلال الدين بن أبي بكر السيوطي، (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار خريج دار العلوم، الدار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٠-١٩٩٠م.
٢٧. تحفة الإخوان في شرح العوامل المائة للبركوي، الشيخ مصطفى بن إبراهيم الغليبولي (ت ١١٧٦هـ) مطبوع في ضمن (شروح العوامل للشريف الجرجاني ومحمد بن بير علي البركوي)، تحقيق وتعليق: إلياس قبلان، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
٢٨. تصريف العزّي، عز الدين أبي المعالي عبد الوهاب الزّنجاي المعروف بالعزّي (ت)، عُني به: أنور بن أبي بكر، دار المنهاج، لبنان،ط١، ١٤٢٨هـ -٢٠٠٨م.
٢٩. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمّد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله جمال الدين، (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ -١٩٦٧م.
٣٠. التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، (ت ٨١٦هـ)، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط١، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
٣١. التعريفات الفقهية، محمّد عميم الإحسان المجددي البركتي، دار الكتب العلمية (إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان ١٤٠٧هـ -١٩٨٦م)، ط١، ١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م.
٣٢. التكملة والذيل والصلة، الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني، (ت ٦٥٠هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: مطبعة دار الكتب، القاهرة، د.ت.
٣٣. تلخيص الأساس شرح الفاضل العلامة والبحر الفهامة، الشيخ علي بن عثمان(ت١٢٨٥)، طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.

٣٤. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي أبو منصور، (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ٢٠٠١م.
٣٥. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، ط١٤٢٨،١هـ –٢٠٠٨م.
٣٦. جامع الشروح والحواشي، عبد الله محمد الحبشي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٤.
٣٧. الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، (ت ١٧٠هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط٥، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.
٣٨. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المُرادي المصري المالكي، (ت ٧٤٩)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، – والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.
٣٩. الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد محيي الدين الحنفي (ت ٧٧٥هـ)، مير محمد كتب خانه – كراتشي، د.ت.
٤٠. الجيم، أبو عمرو إسحاق بن مرّار الشيباني بالولاء (ت٢٠٦هـ)، تحقق: الأبياري، راجعه: محمد خلف أحمد، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٤هـ ،١٩٧٤م.
٤١. حاشية العلامة السجاعي على شرح القطر لابن هشام، مطبعة مصطفى البابي وأولاده، مصر، ١٣٤٣هـ.

٤٢. حاشية الصَّبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصَّبان الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
٤٣. حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي الحنفي، (ت ١٢٣١هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، ١٣١٨هـ، مصر.
٤٤. حلّ المعقود من نظم المقصود، الشيخ محمد عليش (ت ١٢٩٩هـ)، وبهامشه نظم المقصود في الصرف، أحمد بن عبد الرحيم الطهطاوي (١٣٠٢هـ)، المطبعة الميرية، مكة ، ط١، ١٣١٦هـ.
٤٥. حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، عبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار الميداني الدمشقي، (ت ١٣٣٥هـ –١٩٩٣م)، حققه ونسقه وعلق عليه حفيده: محمد بهجة البيطار – من أعضاء مجمع اللغة العربية، دار صادر بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.
٤٦. خزانة الأدب وغاية الأرب، ابن حجة الأموي تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراري، (ت ٨٣٧هـ)، تحقيق: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال – بيروت، دار البحار – بيروت، ط الأخيرة،٢٠٠٤م.
٤٧. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة العامة للكتاب، ط٤، د.ت.
٤٨. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الحموي الدمشقي (ت ١١١١هـ)، دار صادر–بيروت، د.ت.
٤٩. الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار العلم، دمشق.
٥٠. الدقائق المحكمة في شرح المقدِّمة، هو الإمام شيخ الإسلام قاضي القضاة محيي الدين زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، مطبعة السعدية بجوار الأزهر – بمصر.

٥١.ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، مكتبة النهضة، ط٢، ١٩٦٤.
٥٢.ديوان أبي نُواس برواية الصُولي، تحقيق: د. بهجت عبد الغفور الحديثي، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، ٢٠١٠.
٥٣.ديوان جميل بثينة، جميل معمر، دار بيروت، عام النشر: ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
٥٤.ديوان السموأل، تحقيق وشرح: د. واضح الصمد، دار الجبل – بيروت، ط١، ١٤١٦هـ –١٩٩٦م.
٥٥.ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق: د. ناصر الدين الأسد، دار صادر– بيروت، ١٩٦٧.
٥٦.رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد محمّد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ت.
٥٧.الرّوض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ١٤٢١– ٢٠٠٠م.
٥٨.سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١ ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
٥٩.السبعة في القراءات، أحمد بن موسى، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر،١٤٠٠هـ.
٦٠.سُنن ابن ماجه، ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد – محمد كامل قره بللي – عبد اللطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠– ٢٠٠٩م.
٦١.سنن أبي داوود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجستاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – ومحمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط١ ١٤٣٠– ٢٠٠٩م.

٦٢. سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٦٣. السيرة النبوية الصحيحة محاولة تطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة النبوية، د. أكرم ضياء (ت)، مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة، ط٦، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٦٤. الشافية في علمي التصريف، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمر جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. صالح عبد العظيم، مكتبة الآداب- القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.
٦٥. شرح ابن عقيل، ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمذاني المصري (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٦٦. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠م.
٦٧. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأشموني، (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب - بيروت، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٦٨. شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (ت ٨٥٥هـ)، وبهامشه (الفلاح في شرح المراح)، لابن كمال باشا (ت ٩٤٠هـ)، شركة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٣، ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م.
٦٩. شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله بن مالك، الطائي الجياني، أبو عبد الله جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد

بدوي المختون، هجر للطباعة والتوزيع والنشر والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
٧٠. شرح التصريف، أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت ٤٤٢هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.
٧١. شرح تصريف الزَّنجاني، بير خضر الشاهوبي (ت ، تصحيح: فريد قادري، دار كردستان، ط٢، ١٣٩١هـ.
٧٢. شرح تصريف العزّي، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني الهرويّ الخُرسانيّ الحنفيّ (ت ٧٩١هـ)، عني به: محمد جاسم المحمّد ، دار المنهاج، لبنان – بيروت، ط١، ١٤٣٢– ٢٠١١م.
٧٣. شرح شافية ابن الحاجب، بركن الدين الأستراباذي (ت ٧١٥هـ)، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، (رسالة دكتوراه)، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
٧٤. شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده للعالم الجليل صاحب خزانة الأدب للبغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، محمد بن حسن الرضي الأستراباذي نجم الدين (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.
٧٥. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم الجَوجَري القاهري الشافعي (ت ٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٣هـ –٢٠٠٤م.
٧٦. شرح على متن المقصود العلامة السيد محمد الكفوي (ت١١٦٨هـ)، طُبع بمطبعة دار احياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.

٧٧.شرح العلّامة حسن الكفراوي على متن الآجرومية، حسن بن علي الكفراوي(ت١٧٨٨م)، وبهامشه حاشية حاشية الشيخ الحامدي، سليمان مرعي، سنغافورا، د.ت.
٧٨.شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف أبو محمد جمال الدين ابن هشام(ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ.
٧٩.شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت ٦٧٢هـ)، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي واحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م.
٨٠.شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق: د. المتولي أحمد الدميري، والأستاذ المساعد عبد العزيز، مكتبة وهبة – القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.
٨١.شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.
٨٢.شرح كفاية المتحفظ (تحرير الرواية في تقرير الكفاية)، محمد بن الطيب الفاسي، تحقيق: د. علي حسين البواب، دار العلوم للطباعة والنشر– الرياض – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
٨٣.شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي المعروف بابن يعيش وابن الضائع (ت ٦٤٣هـ)، قدم له: د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
٨٤.شرح المقصود الشيخ عمر بن عسكر الحموي على متن المقصود (ت١٠٠٩هـ)، المطبعة الميمنية، مصر، ١٣٠٦هـ.

٨٥. شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط١، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
٨٦. شعر خفاف بن ندبه السُّلمي، جمعه وحققه: د. نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٨.
٨٧. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت ٥٧٣هـ)، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري- مطهر بن علي الأرياني- د. يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر(بيروت- لبنان)، دار الفكر(دمشق - سورية)، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٨٨. الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين- بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٨٩. الضياء الشمسيّ على الفتح القدسيّ شرح ورد السَّحر للبكريّ، مصطفى بن كمال الدين البكري (ت ١١٦٢هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٣م.
٩٠. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم الحسيني العلوي الطالبي الملقب بالمؤيد بالله (ت ٧٤٥هـ)، لمكتبة العنصرية- بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ.
٩١. طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل أبو حفص نجم الدين النسفي (ت ٥٣٧)، المطبعة العامرة، مكتبة المثنى ببغداد، بدوم طبعة، ١٣١١هـ.
٩٢. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، د.ت.
٩٣. عون المعبود في شرح نظم المقصود في الصرف، أبي عبد الرحمن إبراهيم بن محمد الفقيه القادميِّ السِّريحي اليمني، دار عمر بن الخطاب للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٩٤. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت١٧٠هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
٩٥. غريب الحديث، لإبراهيم بن إسحاق الحربي أبي إسحاق، تحقيق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٥هـ.
٩٦. فتح الأقفال وحلّ الإشكال بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير، جمال الدين محمد بن عمر المعروف ببحرق (٩٣٠هـ)، تحقيق: د. مصطفى النّحاس، كلية الآداب – جامعة الكويت، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.
٩٧. الفتح الرَّباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل ومعه بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد البنا الساعاتي (ت ١٣٧٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، ط٢.
٩٨. فتح رب البرية على الدره البهية نظم الآجرومية، إبراهيم بن محمد بن أحمد البيجوري (ت ١٢٧٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت،٢٠١٦.
٩٩. فتح ربّ البرية في شرح نظم الآجرومية، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط١، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م.
١٠٠. فتح الودود شرح اللؤلؤ المنضود نظم متن المقصود، أحمد جبران أحمد (ت)، دار المجمع العلمي، جدة، ط١، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.
١٠١. فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين (٧٦٤هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار صادر- بيروت، ط١، ١٩٧٣م- ١٩٧٤م.
١٠٢. الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، أحمد بن غانم بن سالم بن مهنا شهاب الدين النفراوي الأزهري المالكي (ت ١١٢٦هـ)، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.
١٠٣. القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف:

محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط٨، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.
١٠٤. الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الأسنوي المالكي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.
١٠٥. كتاب الأفعال، سعيد بن محمد المعافري القرطبي ثم السرقسطي أبو عثمان ويعرف بابن الحداد (ت بعد ٤٠٠هـ)، المحقق: حسين محمد محمد شرف، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.
١٠٦. كتاب الكنز المدفون والفلك المشحون، للشيخ جلال الدين الاسيوطي، طبعه الشيخ صالح محمد ١٢٨٨هـ.
١٠٧. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صبار الفاروقي الحنفي التهانوي (ت ١١٥٨هـ)، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
١٠٨. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
١٠٩. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى – بغداد، ١٩٤١م.
١١٠. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي أبو البقاء الحنفي (١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، د.ت.
١١١. الكنز اللغوي في اللَسَن العربي، ابن السكيت أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤هـ)، تحقيق: أوغست هفنر، الناشر: مكتبة المتنبي – القاهرة، د.ت.

١١٢. اللؤلؤ النظيم في روْم التعلُّم والتعليم، شيخ الإسلام أبو يحيى زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، صححه والتزم طبعه: أحمد عمر المحمصاني الأزهري، مطبعة الموسوعات، مصر، ١٣١٩هـ.
١١٣. اللّباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العُكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر– دمشق، ط١، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.
١١٤. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
١١٥. اللُّمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت. ١٠٠
١١٦. اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي أبو عبد الله شمس الدين المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.
١١٧. لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (ت ١١٨٨هـ)، مؤسسة الخافقين ومكتبها – دمشق، ط٢، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
١١٨. متن الآجرومية، أبو عبد الله محمد الصّنهاجي، دار الصميعي، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
١١٩. متن بناء الأفعال، لمؤلف مجهول عن النسخة التي صححها وعلّق عليها الشيخ أحمد بن عمر الحازمي، اعتنى به ونسقه أبو محمد فضل بن محمّد، د.ت.

١٢٠. متن المقصود في فنِّ الصرف، المنسوب إلى أبي حماد الإمام نعمان بن ثابت (١٥٠هـ)، حققه: عبد العزيز بن سالم السامرائي، مطبعة العاني – بغداد.
١٢١. مجمل اللغة لابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي أبو الحسين (ت ٣٩٢هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
١٢٢. مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، ضبطها واعتنى بها، محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط١، ٢٠١٤م.
١٢٣. المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: إبراهيم خليل جفال، دار إحياء التراث العربي– بيروت، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
١٢٤. مراح الأرواح، الشيخ أحمد بن مسعود، مكتبة المدينة كراتشي– باكستان.
١٢٥. المفراح في شرح مراح الأرواح في التصريف، حسن باشا علاء الدين الأسود (ت ٨٢٧هـ)، تحقيق: د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، بعمان، ط١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.
١٢٦. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن سلطان محمد أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت ١٠١٤هـ)، دار الفكر – بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.
١٢٧. مشكل إعراب القران، أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.
١٢٨. المطلوب بشرح المقصود في التصريف، مؤلفه مجهول، المطبعة الميمنية، مصر، ١٣١٠هـ.
١٢٩. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار،

عبد المفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط١، د.ت.

١٣٠. معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

١٣١. معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (٦٢٦هـ)، دار صادر – بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.

١٣٢. معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)، علي الرضا قره بلوط – وأحمد طوران قره بلوط، دار العقبة، قيصري – تركيا، ط١، ١٤٢٢– ٢٠٠١م.

١٣٣. معجم ديوان الأدب، أبو إبراهيم إسحاق بن الحسين الفارابي (ت ٣٥٠هـ)، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مراجعة: د. إبراهيم أنيس، طبعة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

١٣٤. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، د.ت.

١٣٥. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)،تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩– ١٩٧٩م.

١٣٦. معجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف بن إليان بن موسى سركيس (ت١٣٥١هـ)، مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦هـ – ١٩٢٨م.

١٣٧. معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عمر (ت ١٤٢٤هـ)، عالم الكتب، ط١، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

١٣٨. المغرب، ناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن علي أبو الفتح الدين الخوازمي المُطرِّزي (ت ٦١٠هـ)، دار الكتاب العربي، د.ت.

١٣٩. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت ٩٧٧هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
١٤٠. المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال- بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
١٤١. المفتاح في الصرف، أبو بكر عبد القادر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل الجرجاني الدار (ت ٤٧١هـ)، حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحمد، كلية الآداب - جامعة اليرموك - إربد - عمان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٤٢. المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي أبو العباس المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب - بيروت، د.ت.
١٤٣. المُمتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي أبو الحسن المعروف بابن عُصفور (ت ٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
١٤٤. من سيرة الإمام أبو حنيفة، الدكتور صباح قاسم الامامي، المركز الثقافي الإسلامي - كوبنهاجن الدنمرك، د.ت.
١٤٥. المُنصف لابن جني شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط١، في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ - اغسطس ١٩٥٤م.
١٤٦. منضود شرح المقصود، مصطفى صدقي الكره سوني (ت ١٣١٣هـ)، تاريخ تأليفه (١٢٨٥)، د.ت.
١٤٧. المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف، عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي، مؤسسة الريَّان للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، ط٣، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

١٤٨. الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (١٤١٧هـ)، دار الفكر – بيروت – لبنان ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.
١٤٩. نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السُّهيلي (ت ٥٨١)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.
١٥٠. النحو الوافي، عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط١٥، د.ت.
١٥١. نهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن الدائم القرشي التيمي البكري شهاب الدين النويري (ت ٧٣٣هـ)، دار الكتب والوثائق القومية – مصر، ط١، ١٤٢٣هـ.
١٥٢. النهاية في غريب الحديث والإثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزازي – ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
١٥٣. هداية الرَّاغب لشرح عمدة الطّالب لنيل المآرب، عثمان بن أحمد بن سعيد النّجدي الشّهير بابن القائد مع حاشيته فتح مولى المواهب على هداية الراغب، لأحمد بن محمّد بن عوض المَرادي النابلسي وابنه أحمد، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التّركي – ومحمد معتز كريم الدين، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
١٥٤. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد بن أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ)، صبع بعناية وكالة المعارف الجلية في مطبعتها البهية إستانبول ١٩٥١، دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان، د.ت.
١٥٥. همع الهوامع في شرح الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، د.ت.

١٥٦.وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزَّمان، أبو العباس الشّمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت٦٨١هـ)، تحقيق: د.إحسان عباس، دار الصادر، بيروت، د.ت.

ثانيًا: الكتب المخطوطة:

١. فتح ربّ الغيث على مقدّمة أبي الليث، لمحمّد سعيد بن حمزة الميداني (ت ١٣٠٤هـ) (مخطوط)، الأزهرية برقم (٥٣١٥١).
٢. فتح الفتاح شرح مراقي الفلاح لمحمّد سعيد الميداني (مخطوط) محفوظ بدار الكتب برقم (١٠٦٦).
٣. المقصود في الصرف، النعمان بن ثابت (أبو حنيفة) ت ١٥٠هـ ، مكتبة معهد الثقافة والدراسات الشرقية بجامعة طوكيو.
٤. منحة الرحمن على ورد الشيخ محمّد السّمّان لمحمّد سعيد الميداني (مخطوط) محفوظ في مكتبة جامعة الإمام بن سعود الإسلامية برقم (٤٢٦٥).

ثالثًا: الرسائل والأطاريح والمجلات والدوريات

١. اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر، أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، أبو جعفر الأندلسي، (ت ٧٧٩هـ)، تحقيق: عبد الله حامد النمري، الناشر: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٢. حاشية الداوودي على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك تأليف العلامة الشيخ محمد بن عبد الحي بن رجب (ت ١١٦٨هـ)، دراسة وتحقيق: أحمد عبد الكريم عبد المعطي عبد العال (القسم الثاني)، بجامعة الأزهر- كلية اللغة العربية بالقاهرة، ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م.
٣. الدّرُّ المنقود في شرح المقصود ، حُسين بن حَسن السُّرماري المتوفّى في أواخر القرن الثامن الهجري، دراسة وتحقيق: أَسيد محمد فتاح الجباوي، أطروحة دكتوراه بكلية التربية الإنسانية – جامعة تكريت، ١٤٣٧هـ – ٢٠١٦م.

٤. رواح الأرواح شرح مراح الأرواح، يوسف بن عبد الملك الشهير (قره سان)، دراسة وتحقيق: عمر زاهد الكبيسي، رسالة ماجستير بكلية التربية – جامعة الأنبار، ١٤٤٠هـ – ٢٠١٦م.
٥. روح الشروح، محمّد بن مصطفى التِّيره ويّ (١٠١٦هـ) على متن المقصود المنسوب لأبي حنيفة (١٥٠هـ)، دراسة وتحقيق: شيبان أديب رمضان، أطروحة دكتوراه، بكلية الآداب – جامعة الموصل، ١٤٣٧هـ – ٢٠١٦م.
٦. سؤال وجواب على كتاب المقصود في الصرف، إبراهيم بن محمد المعروف بعصام الدين الإسفراينيّ (٩٥١هـ)، دراسة وتحقيق: أ.م.د. مصطفى كامل أحمد – أ.م.د. بيان محمد فتاح، مجلة التربية الأنسانية بجامعة بابل، العدد ٣٢، ٢٠١٧م.
٧. شرح الهارونية في التصريف، المنسوب لشمس الدين النكساري، دراسة وتحقيق: محمود سيف الدين محمد عبد الفتاح، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٥هـ – ١٤٣٦هـ.
٨. كتاب شرح البسملة والحمدلة، أبو زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد المالك سالم عثمان – د. عبد السلام مرعي جاسم، مجلة جامعة تكريت للعلوم، العدد ٤، ٢٠١١م.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and
scientific Research
Al-Anbar University –college of Arts
The Arabic language department

Minhat Almaabood Ala Mntin Almaqsood

To Muhammad Saeed Bin Hamza Bin Talib Alminqar Almeydani
(daid in 1304 A.H.)

A master degree thesis by
Reyam Ebraheem Kassar Abid Alhayyani

To council of the college of arts ,which considered the requirments for obtaining the master degree in Arabic language and its arts.

Supervised by
The prof. Bayan Muhammad Fattah

2020 **1442**

Abstract

Thankfully for Allah ,the peace and prayers upon the prophet Muhammad and his followers.

The Arabic language has high profile and the honest one between the other languages. It is the language of the holly Qur'an and the paradise-speaks, moreover it has the charm and indication that never found in the other languages. Inaddition to that ,it considered a living language that has origins and rules, so there are many authors and scholars who enriched the Arabic libraries with thousands of books and valiums like (Sebaway)who unified the morphology and the grammar as one science and then they separated to be two sciences .

I pursued to make my master in the morphology according to my wish and the few who wrote about it, so I choose to investigate a manuscript which entitled (Munhat al maabood ala matin al maqsood)for Mahmoud Saeed Alminqar Almeidani(1304 pc).

My work has been devided to two parts :

1-The first survey divided into two chapters with introduction and end ,and the first chapter has embodied the Almqsood and its author.

2-The second chapter has the book of Munhat Almaabood ala matin almqsood.

And then I Concloded the most important results that I got.